

كِتَاب
طَرَحُ الْبَشْرِ
فِي شَرْحِ النَّفْسِ

لِلْإِمَامِ الْعَالَمِ زَيْنِ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ

بْنِ الْحَسَنِ الْعِرَاقِيِّ «٧٢٥-٨٠٦ هـ»

وَأَبُو لَهُ أَبِي زُرْعَةَ

الجزء السادس

مَوْسُطُ التَّارِيخِ الْعَرَبِيِّ

كِتَاب

طَرَحُ الْبَشْرِيفِ فِي شَرْحِ الْبَشْرِيفِ

وهو شرح على

المتن المسمى بـ (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) للامام الأوحد والعالم الأجل

حافظ عصره ، وشيخ وقته ، مجدد المائة الثامنة ، زين الدين أبي الفضل

عبد الرحيم بن الحسين العراقي المولود عام ٧٢٥ المتوفى عام ٨٠٦ هـ

وهذا الشرح له ولولده الحافظ الفقيه المتفنن قاضي مصر

ولي الدين أبي زرعة العراقي المولود عام ٧٦٢

المتوفى عام ٨٢٦ هـ أكمله عام ٨١٨ هـ

رحمهما الله تعالى وتقع بهما



(الجزء السادس)

على أربع نسخ منها ما هو على نسخة المؤلف

حقوق الطبع على هذا الشكل محفوظة

﴿ كِتَابُ الْأُطْعِمَةِ ﴾

عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ رَجُلًا نَادَى
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، مَا تَرَى فِي الضَّبِّ ؟ فَقَالَ : لَسْتُ بِأَكِلِهِ وَلَا
مُحَرَّمِهِ » وَلِإِسْلَمٍ فِي رِوَايَةٍ (وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ)

﴿ كِتَابُ الْأُطْعِمَةِ ﴾

﴿ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ ﴾

عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر (أن رجلاً نادى رسول الله ﷺ
ما ترى في الضب؟ فقال لست بأكله ولا محرمة) (فيه فوائد الأولى) أخرجه
الأئمة الستة خلا أبا داود فرواه النسائي من هذا الوجه بهذا اللفظ عن قتيبة
عن مالك عن نافع وعبد الله بن دينار ورواه الترمذي والنسائي أيضا عن قتيبة
عن مالك عن عبد الله بن دينار وحده بلفظ (إن النبي ﷺ سئل عن أكل
الضب فقال لا آكله ولا أحرمه) وقال النسائي وهو على المنبر وأخرجه
البخاري من رواية عبد العزيز بن مسلم، ومسلم من رواية إسماعيل بن جعفر
وابن ماجه من رواية سفيان بن عيينة. كلهم عن عبد الله بن دينار لفظ البخاري
(الضب لست آكله ولا أحرمه) ولفظ مسلم (لست بأكله ولا محرمة) ولفظ
ابن ماجه (لا أحرم) (يعنى الضب) وأخرجه مسلم أيضا من رواية الليث بن سعد
وعبيد الله بن عمر وأيوب السخيتاني ومالك بن مغول وابن جريج وموسى بن
عقبة وأسامة بن زيد كلهم عن نافع وفي رواية عبيد الله (سأل رجل رسول الله
ﷺ وهو على المنبر عن أكل الضب) وفي رواية أسامة (قام رجل في المسجد
ورسول الله ﷺ على المنبر) وفي رواية أيوب (أتي رسول الله ﷺ بضب فلم
طرح ثريب سادس - م - ١ -

يأكله ولم يحرمه) واتفق عليه الشيخان من رواية الشعبي عن ابن عمر (أن النبي ﷺ كان معه ناس من أصحابه فيهم سعد وأتوا بلحم ضب فنادت امرأة من نساء النبي ﷺ أنه لحم ضب فقال رسول الله ﷺ كلوا فإنه حلال ولكنه ليس من طعامي) لفظ مسلم وأخرجه البخاري في خبر الواحد ولفظه (فانه حلال أو قال لا بأس به) شك فيه ﴿الثانية﴾ الضب دويبة معروفة والأنثى ضبة قال في المحكم وهو يشبه الورل وقال القرطبي في شرح مسلم هو جرذون كبير يكون في الصحراء ﴿الثالثة﴾ فيه إباحة أكل لحم الضب لأنه إذا لم يحرمه فهو حلال لأن الأصل في الأشياء الإباحة وعدم أكاه لا يدل على تحريمه فقد يكون ذلك لعيافة أو غيرها وقد ورد التمريح بذلك في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال (لم يكن بارض قومي فأجذني أعافه) وقد رفع قوله عليه الصلاة والسلام (كلوا فإنه حلال) كل أشكال فهذا نص لا يقبل التأويل وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد وجهور العلماء من السلف والخلف وكرهه أبو حنيفة وحكاه ابن المنذر عن أصحاب الرأي وحكاه ابن بطل عن الكوفيين وحكى ابن المنذر عن علي رضي الله عنه أنه نهى عنه وحكى ابن حزم عن جابر أنه قال لا تطعموه وذهبت طائفة إلى تحريمه حكاه المازري والقاضي عياض وغيرها وقال النووي في شرح مسلم أجمع المسلمون على أن الضب حلال ليس بمكروه إلا ما حكى عن أصحاب أبي حنيفة من كراهته والامتناع حكاه القاضي عياض عن قوم أنهم قالوا هو حرام وما أظنه يصح عن أحد فإن صح عن أحد فمحجوج بالنصوص واجماع من قبله انتهى (قلت) الكراهة قول الحنفية بلا شك كما هو في كتبهم واختلفوا في المكروه والمروى عن محمد بن الحسن أن كل مكروه حرام إلا أنه لما لم يجد فيه نصا قاطعا لم يطلق عليه لفظ الحرام وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه إلى الحرام أقرب فظهر بذلك وجود الخلاف في تحريمه أيضا عند الحنفية ولهذا نقل العمراني في البيان عن أبي حنيفة تحريمه وهو ظاهر قول ابن حزم ولم ير أبو حنيفة أكاه والخلاف عند المالكية أيضا حكى ابن شاس وابن الحاجب فيه وفي كل ما قيل إنه منسوخ ثلاثة أقوال التحريم، والكراهة، والجواز ﴿الرابعة﴾

احتج من قال بالكراهة أو التحريم بحديث زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن حسنة قال (كنت مع رسول الله ﷺ في سفر فاضبنا ضبابا فسمكت القدور تغلي فقال رسول الله ﷺ ما هذا؟ فقلنا أضبناها فقال إن أمة من بني إسرائيل مسخت وأنا أخشى أن تكون هذه فأكفأناها وأنا لجياع) رواه ابن أبي شيبة وأحمد وأبو يعلى والبخاري والبيهقي وغيرهم ورواه أبو داود من رواية زيد بن وهب عن ثابت بن وديعة قال (كنا مع رسول الله ﷺ في جيش فاضبنا ضبابا فشويت منها ضبا فأتيت رسول الله ﷺ فوضعت بين يديه فأخذ عودا فعمد به أضابه ثم قال: إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض وإني لأدرى أي الدواب هي، فلم يأكل ولم يمه) ورواه النسائي وابن ماجه وقال ثابت بن يزيد وابن وديعة هما واحد يزيد أبوه؛ ووديعه أمه؛ قاله الترمذي والبيهقي وقال المزني هو ثابت بن يزيد بن وديعة قال البخاري وكأن حديث زيد بن وهب عن ثابت بن وديعة أصح ويحتمل عنهما جميعا انتهى وروى البزار وغيره عن حذيفة مرفوعا (إن الضب أمة مسخت دواب في الأرض) وروى أبو داود وابن ماجه عن عبد الرحمن ابن شبل (أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحم الضب) قال البيهقي تفرد به اسماعيل بن عياش وليس بحجة وماضى في إباحته أصح منه وروى أحمد وأبو يعلى والبيهقي وغيرهم عن عائشة قالت (أهدى لنا ضب فقدمته إلى النبي ﷺ فلم يأكل منه فقلت يا رسول الله ألا نطعمها السؤال؟ فقال أنا لا نطعمهم مما لا تأكل) وأجاب الجمهور عن هذه الأحاديث بما سنذكره أما حديث عبد الرحمن بن حسنة فليس فيه الجزم بأنها ممسوخة وإكفاؤها إنما هو على سبيل الاحتياط والورع وقال ابن حزم هو حديث صحيح إلا أنه منسوخ لأن فيه إكفاء القدور بالضباب خوف أن يكون من بقايا مسخ الأم السافكة وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود قال (قال رجل يا رسول الله القردة والخنازير مما مسخ؟ فقال رسول الله ﷺ إن الله لم يملك قوما أو يعذب قوما فيجعل لهم نسلا وإن القردة والخنازير كانت قبل ذلك) ثم ذكر حديث ابن عباس في أكل خالد ابن الوليد للضب ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر قال وهذا هو الناسخ

لأن ابن عباس لم يجتمع مع رسول الله ﷺ بالمدينة إلا بعد الفتح ونخس
والطائف ولم يغز بعدها إلا تبوك ولم تصبهم في تبوك مجاعة أصلا وصح يقينا
أن خبر ابن حسنة كان قبل هذا انتهى وأما حديث حذيفة فقد عارضه ما هو
أصح منه وهو حديث ابن مسعود المتقدم وأما حديث عبد الرحمن بن شبل
فتقدم عن البيهقي تضعيفه وكذا قال ابن حزم فيه ضعفه ومجهولون وأما حديث
طائفة وهو الذي اعتمده صاحب الهداية في الاستدلال لمذهبهم فقال البيهقي
هو إن ثبت في معنى ما تقدم من امتناعه من أكله ثم فيه أنه استعجب أن لا يطعم
المساكين مما لا يأكل انتهى وأصله قوله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه
تنفقون ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه) وقد ظهر بحديث ابن مسعود أن
احتمال المسخ قد أمن وزال التعلل به ، وأما العياقة فلا تقتضي التحريم
وفي عبارة القاضي أبي بكر بن الربي المالكي إشارة إلى التحريم في حق
العائف فانه قال ولكن يبقى حلالا لمن اعتاده فان صح فسببه خشية الضرر
بالقرف وقد استشكل بعضهم قوله عليه الصلاة والسلام لم يكن بأرض قومي
فأجدني أعافه وقال إن الضب موجود بمكة وقد أنكر ذلك ابن العربي
وقال إن فيه تكذيب الخبر وأن النافل لوجودها بمكة كاذب أو سميت
له بغير اسمها أو حدثت بعد ذلك هذا كلامه والحق أن قوله لم يكن بأرض قومي
لم يرد به الحيوان وإنما أراد أكله أي لم يشع أكله بأرض قومي وفي معجم
الطبراني الكبير من حديث ميمونة مرفوعا (إن أهل تهامة تعافها) قال
أبو العباس القرطبي وقد جاء في غير كتاب مسلم أنه عليه السلام كرهه لرائحته
فقال (إني يحضرني من الله حاضرة) يريد الملائكة فيكون هذا كنعو ما قال في
الثوم (إني أناجي من لا تناجي) قال ولا بعد في تعليل كراهة الضب بمجموعها
﴿الخامسة﴾ (إن قلت) في صحيح مسلم عن يزيد بن الأصم (قال دعانا عروس
بالمدينة فقرب البنا ثلاثة عشر ضبا فأكل وتارك فلقيت ابن عباس من الغد
فأخبرته فأكثر القوم حوله حتى قال بعضهم قال رسول الله ﷺ لا آكل ولا
أنهى عنه ولا أحرمه فقال ابن عباس نسما قلتم ما بعث نبي الله ﷺ إلا محلا

وَعَنْ جَابِرٍ (بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةً رَاكِبٍ أَمِيرُنَا أَبُو عُبَيْدَةَ
ابْنُ الْجَرَّاحِ فَأَقْنَنَا عَلَى السَّاحِلِ حَتَّى فَنِي زَادُنَا حَتَّى أَكَلْنَا الْخَبِطَ ثُمَّ إِنَّ
الْبَحْرَ أَلْقَى دَابَّةً يَقَالُ لَهَا الْعَنْبَرُ فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ حَتَّى صَلَحَتْ
أَجْسَامُنَا فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضِلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنَصَبَهُ وَنَظَرَ إِلَيَّ
أَطْوَلَ بَعِيرٍ فَجَازَ تَحْتَهُ وَكَانَ رَجُلٌ يَجْزُرُ ثَلَاثَةً ثُمَّ ثَلَاثَةً جُزُرٍ فَنَهَاةُ

ومحرما) ثم ذكر قصة خالد بن الوليد فكيف الجواب عن إنكار ابن عباس
ما هو ثابت في هذا الحديث؟ (قلت) أجاب عنه القاضي أبو بكر بن العربي
بأن ابن عباس ظن أن المخبر اعتقد أنه أراد بقوله لا آكله لا أحله وهذا
لا يجوز فلذلك أنكر عليه وإنما أراد النبي ﷺ بقوله لا آكله عيافة
ولا أحرمه ولكن يبقى خللا لمن اعتاده فأما خروجه عن قسم التحليل
والتحريم فحال وقال والذى رحمه الله في شرح الترمذي إن الحديث في مصنف
ابن أبي شيبة بلفظ (لا آكله ولا أنه من عنه ولا أحله ولا أحرمه) فسقط
على مسلم لفظه (لا أحله) إما على جهة السهو وإما أسقطها لكونها وما من
رواها، وإنما أنكر ابن عباس عليه لأجل قوله ولا أحله فإنه يخالف لاذنه
فيه بقوله كلوا.

﴿ الحديث الثاني ﴾

وَعَنْ جَابِرٍ (بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةً رَاكِبٍ أَمِيرُنَا أَبُو عُبَيْدَةَ
الْجَرَّاحِ فَأَقْنَنَا عَلَى السَّاحِلِ حَتَّى فَنِي زَادُنَا حَتَّى أَكَلْنَا الْخَبِطَ ثُمَّ إِنَّ
الْبَحْرَ أَلْقَى دَابَّةً يَقَالُ لَهَا الْعَنْبَرُ فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ حَتَّى صَلَحَتْ
أَجْسَامُنَا فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضِلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنَصَبَهُ وَنَظَرَ إِلَيَّ
أَطْوَلَ بَعِيرٍ فَجَازَ تَحْتَهُ وَكَانَ رَجُلٌ يَجْزُرُ ثَلَاثَةً جُزُرٍ ثُمَّ ثَلَاثَةً
جُزُرٍ فَنَهَاةُ أَبُو عُبَيْدَةَ) (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ اتفق عليه الأئمة الستة فأخرجوه

أَبُو عُبَيْدَةَ زَادَ الشَّيْخَانَ فَسُمِيَ ذَلِكَ الْجَيْشُ جَيْشَ الْخَطِطِ، وَزَادَ
أَيْضًا فِي رِوَايَةٍ ثُمَّ ثَلَاثَ جَزَائِرٍ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا فَأَكَلَ مِنْهَا الْقَوْمُ
ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (فَأَقْنَأَ عَلَيْهِ شَهْرًا) وَلَهُ (بَعَثَ
سَرِيَّةً أَنَا فِيهِمْ إِلَى سَيْفِ الْبَحْرِ) وَلَهُ (بَعَثَ بَعْنَا إِلَى أَرْضِ جُبَيْنَةَ)

الشَّيْخَانِ وَالنَّسَائِي مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ رِوَايَةِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ
عَنْ جَابِرٍ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرٍو وَأَخْرَجُوهُ خِلَافَ
أَبَا دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ
أَبِي الزَّيْبِ عَنْ جَابِرٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فَقَطْ مِنْ رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ عَنْ جَابِرٍ
وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بَعْدَ ذِكْرِ رِوَايَةِ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ هَذَا حَدِيثٌ مُجْتَمِعٌ عَلَى
صِحَّتِهِ (الثَّانِيَّةُ) قَوْلُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي النُّسخَةِ الْكُبْرَى زَادَ الشَّيْخَانِ (فَسُمِيَ
ذَلِكَ الْجَيْشُ جَيْشَ الْخَطِطِ) هُوَ عِنْدَهُمَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو عَنْ جَابِرٍ
وَقَوْلِهِ وَزَادَ أَيْضًا فِي رِوَايَةٍ (ثُمَّ ثَلَاثَ جَزَائِرٍ) يَعْنِي مَرَّةً ثَلَاثَةً، هُوَ عِنْدَهُمَا مِنْ
هَذَا الْوَجْهِ وَقَوْلُهُ فِي رِوَايَةٍ لَهَا فَأَكَلَ مِنْهَا الْقَوْمُ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً هُوَ عِنْدَهُمَا
مِنْ رِوَايَةِ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرٍ وَقَوْلُهُ وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ (فَأَقْنَأَ عَلَيْهِ
شَهْرًا) هُوَ عِنْدَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الزَّيْبِ عَنْ جَابِرٍ وَقَوْلُهُ وَلَهُ (بَعَثَ سَرِيَّةً
أَنَا فِيهِمْ إِلَى سَيْفِ الْبَحْرِ) هُوَ عِنْدَهُ مِنْ رِوَايَةِ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ وَهُوَ عِنْدَ
الْبُخَارِيِّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظِ (بَعَثَ بَعْنَا قَبْلَ السَّاحِلِ وَأَنَا فِيهِمْ) وَقَوْلُهُ
وَلَهُ (بَعَثَ بَعْنَا إِلَى أَرْضِ جُبَيْنَةَ) هُوَ عِنْدَهُ مِنْ رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ عَنْ
جَابِرٍ وَقَوْلُهُ وَالرَّجُلُ الْمُبْهَمُ فِي الْحَدِيثِ هُوَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ عَبَادَةَ كَمَا رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ هُوَ عِنْدَهُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ (أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ
قَالَ لَا يَبْقَى كَنْتَ فِي الْجَيْشِ لَجَاعُوا قَالَ انْحَرِ قَالَ نَحَرْتُ قَالَ ثُمَّ جَاعُوا قَالَ انْحَرِ قَالَ
نَحَرْتُ ثُمَّ جَاعُوا قَالَ انْحَرِ قَالَ نَهَيْتُ) وَقَوْلُهُ وَلَهَا فِي رِوَايَةٍ (فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ

وَالرَّجُلُ الْجَبِيهٖ فِي الْحَدِيثِ هُوَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ عُبَادَةَ كَمَا رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ وَلَهُمَا فِي رَوَايَةٍ « نَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ هُوَ رِزْقٌ ، أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَكُمْ فَهَلْ مَعَكُمْ
مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ فَتَطْعَمُونَا ؟ قَالَ فَأَرْسَلْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ
فَأَكَلَ » وَلِلنَّسَائِيِّ (وَنَحْنُ ثَلَاثُمِائَةٍ وَبِضْعَةُ عَشَرَ)

أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ هُوَ رِزْقٌ أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَكُمْ فَهَلْ مَعَكُمْ
مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ فَتَطْعَمُونَا ؟ قَالَ فَأَرْسَلْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ فَأَكَلَ هُوَ عِنْدَ
مُسْلِمٍ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي الزَّيْرِيرِ عَنْ جَابِرٍ وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِمَعْنَاهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ
أَيْضًا لَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ فَانْه لَا يُخْرَجُ لِأَبِي الزَّيْرِيرِ انْفِرَادًا وَإِنَّمَا يُخْرَجُ لَهُ
مُتَابَعَةً وَفِيهِ فِي الْمَغَازِي بَعْدَ ذِكْرِ رَوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرٍ فَأَخْبَرَنِي
أَبُو الزَّيْرِيرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ (قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ كَلُوا فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَكَرْنَا
ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ كُلُوا رِزْقًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَكُمْ أَطْعَمُونَا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ فَأَنَاهُ
بَعْضُهُمْ بَعْضًا فَأَكَلَهُ) وَالْقَائِلُ فَأَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْرِيرِ هُوَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَقَوْلُهُ وَلِلنَّسَائِيِّ
(وَنَحْنُ ثَلَاثُمِائَةٍ وَبِضْعَةُ عَشَرَ) هُوَ عِنْدَهُ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي الزَّيْرِيرِ عَنْ جَابِرٍ (الثَّلَاثَةُ)
لَمْ يَبَيِّنْ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ الْجِهَةَ الَّتِي بَعَثُوا إِلَيْهَا وَفِي الصَّحِيحِينَ مِنْ رَوَايَةِ عَمْرِو
عَنْ جَابِرٍ (نَرُصِدُ عِيرًا قَرِيشَ) وَعِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزَّيْرِيرِ (نَتَلَقَى
عِيرًا قَرِيشَ) وَعِنْدَهُ أَيْضًا (بَعَثَ بَعَثًا إِلَى أَرْضِ جُهَيْنَةَ) وَقَدْ تَقَدَّمَ وَلَا مَنَافَاةَ
بَيْنَهُمَا فَالْجِهَةُ أَرْضُ جُهَيْنَةَ وَالْقَصْدُ تَلَقَى عِيرَ قَرِيشَ وَهِيَ الْإِبِلُ الْمُحْمَلَةُ لِلطَّعَامِ
أَوْ غَيْرِهِ لَكِنْ فِي كُتُبِ السِّيَرِ أَنَّ الْبَعْثَ إِلَى حَيٍّ مِنْ جُهَيْنَةَ بِالْقَبْلِيَّةِ مِمَّا بَلَى
السَّاحِلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ خَمْسَ لَيَالٍ وَلَعَلَّ الْبَعْثَ لِمُقَصِّدِينَ رُصِدَ عِيرَ قَرِيشَ
وَمُحَارَبَةً حَيٍّ مِنْ جُهَيْنَةَ وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ طَوْلُ إِقَامَتِهِمْ عَلَى السَّاحِلِ فَإِنْ فَعَلْتُمْ فِي
ذَلِكَ فَعَلٌ مُنْتَظَرٌ لِأَمْرٍ مِنْ غَيْرِ مُحَارَبَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالُوا وَكَانَتْ هَذِهِ السَّرِيَّةُ فِي شَهْرِ

رجب سنة ثمان من الهجرة وذلك بعد نكث قريش العهد وقبل الفتح فانه
 كان في رمضان من السنة المذكورة ﴿الرابعة﴾ في هذه الرواية أنهم كانوا
 ثلثمائة وهذا هو المشهور وفي رواية للنسائي (وبضعة عشر) طاق حجت هذه
 الرواية فلعلة اقتصر في الرواية المشهورة على الثلثمائة استسهالا لأمر الكسر
 والاختصار بالزيادة مع محبتها واجب ﴿الخامسة﴾ في هذه الرواية أنهم كانوا
 ركباناً ويشكل عليه قوله في الصحيحين من رواية وهب بن كيسان عن جابر (نحمل
 أزوادنا على رقابنا) فلو كانوا ركباناً لما احتاجوا إلى حمل أزوادهم على رقابهم
 لاسيما مع قلتها ويدل على ركوبهم قوله في بقية الحديث (ونظر إلى أطول بعير)
 وقوله فيه (وكان رجل نحر ثلاثة جزر ثم ثلاثة جزر) وذلك يدل على وجود
 الابل معهم لكن في كتب السير (أن سعد بن قيس اشتراها من رجل من جهينة
 إلى أجل وأنه قال من يشتري مني تمرًا يجزر أنحرها هنا وأوفيه التمر بالمدينة
 فوجد رجلاً من جهينة فقال له الجهني ما أعرفك فمن أنت؟ قال أنا قيس بن سعد
 ابن عباد بن دليم فاشترى منه كل جزور بوسق من تمر فامتنع عمر من الشهادة
 وقال هذا لامال له إنما المال لأبيه فقال الجهني والله ما كان سعد
 ليخني بابنه وفضل معه بعد نهي أبي عبيدة جزوران قدم بهما بالمدينة
 ظهرا يتعاقبون عليهما ولما بلغ سعدا قول أبي عبيدة وعمر أنه لامال له قال
 فلك أربع حوائط أدناها حائط تجرد منه خمسين وسقا وقدم الجهني فأوفاه وحمله
 وكساه فبلغ النبي ﷺ فعل قيس فقال إن الجود لمن شيمة أهل ذلك البيت
 وجاء سعد إلى رسول الله ﷺ فقال من يعذرني من ابن الخطاب يبخل ابني
 علي ولعله سمام ركباناً باعتبار تهيئهم للركوب وإن لم يتصفوا به أو أن بعضهم
 كان راكباً وبعضهم كان ماشياً يحمل زاده على رقبته فغلب في كلا الروايتين
 باطلاق صفة البعض على الكل ﴿السادسة﴾ وفيه منقبة لأبي عبيدة بن الجراح
 بتأميره على هذا الجيش الذي فيه عمر بن الخطاب وغيره من أفاضل الصحابة
 وفيه أن الجيوش لا بد لها من أمير يضبطها وتنقاد لأمره ونهيه وأنه ينبغي
 أن يكون الأمير من أفضلهم قال أصحابنا ويستحب للرفقة في أي سفر كان

وإن قلوا أن يؤمروا بعضهم عليه وينقادوا له ﴿السابعة﴾ قوله (فأقمنا على الساحل حتى فنى زادنا) الظاهر أن إقامتهم لا تنتظر ذلك العير وفي صحيح مسلم من طريق أبي الزبير (وزودنا جراباً من تمر لم يجد لنا غيره) وهو بظاهره مناف لقوله في الرواية الأخرى في الصحيحين نحمل أزوادنا على رقابنا ولقوله في الصحيحين أيضاً (ففى زادهم فجمع أبو عبيدة زادهم في مزود فكان يقوتنا حتى كان يصيبنا كل يوم ثمرة) كذا في رواية مسلم وعند البخاري (فكان مزودى تمر) فدل على أنه لم يكن من الأول جراباً واحداً وإنما صار كذلك في آخر الأمر حين خنائه وقربه من الفراغ وفي رواية أخرى لمسلم (كان يعطينا قبضة قبضة ثم أعطانا ثمرة ثمرة) قال القاضي عياض الجمع بين هذه الروايات أن يكون النبي ﷺ زودهم الجراب زائداً على ما كان معهم من الزاد من أموالهم وغيرها مما أساهم به الصحابة ولهذا قال ونحن نحمل أزوادنا قال ويحتمل أنه لم يكن في زادهم تمر غير هذا الجراب وكان معهم غيره من الزاد (قلت) ولما قلت أزوادهم جمع المجموع فكان مزوداً أو مزودين ﴿الثامنة﴾ (الخطب) بفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة اسم لما يخطب فينساقط من ورق الشجر ويسكون الباء المصدر ولا يختص ذلك بوزن السنت كما هو مشهور في بلادنا بل هو أعم من ذلك «فان قلت» كيف يتأتى أكل الخطب وكيف ينساق في الحلق وإنما هو من مأكول البهائم؟ «قلت» كانوا يبلونه بالماء كما في صحيح مسلم «ثم نبله بالماء فنأكله» وإذا بل لأن للمضغ، وإنما صاروا لأكل الخطب عند فقد التمرة الموزعة عليهم. وفيه بيان ما كان الصحابة رضي الله عنهم عليه من الجهد والاجتهاد والصبر على الشدائد العظام والمضقات الفادحة لأظهار الدين وإطفاء كلمة المشركين ﴿التاسعة﴾ (العنبر) سمكة بحرية كبيرة يتخذ من جلدها الترس ولذلك يقال للترس عنبر قال أبو العباس القرطبي ولعلها سميت بذلك لأنها الدابة التي تلقى العنبر وكثير ما يوجد العنبر على سواحل البحر ﴿العاشرة﴾ قوله «فاكلنا منه» قد تبين برواية مسلم من طريق أبي الزبير «أنهم لم يأكلوا منه إلا بعد تردد» ففيه قال أبو عبيدة: منته ثم قال لا بل نحن رسل رسول الله ﷺ وفي سبيل الله وقد اضطررتم فكلوا؛

ومعناه أنه قال أولا باجتهاده هذا ميتة والميتة حرام فلا يحل لكم أكلها ثم
تغير اجتهاده فقال بل هو حلال لكم وإن كان ميتة لأنكم في سبيل الله وقد
اضطررتم وقد أباح الله الميتة لمن كان مضطرا غير باغ ولا عاد ، وقد تبين
آخرها عند سؤالهم النبي ﷺ أنه كان حلالا مطلقا من غير تقييد بكونهم في
سبيل الله ولا بكونهم مضطرين فانه عليه الصلاة والسلام صوب رأيهم وطيب
خاطرهم بالاكل منه فدل ذلك على حله مطلقا لأنه عليه الصلاة والسلام لم
يكن مضطرا وفيه إباحة بميتة البحر سواء في ذلك مامات بنفسه أو باصطياد
وهذا قال مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء من السلف والخلف ومن قال
بإباحة الطافي وهو الذي يموت في البحر بلا سبب أبو بكر الصديق وعلي بن
أبي طالب وأبو أيوب الأنصاري وعطاء ومكحول والنخعي وأبو ثور وداود
 وغيرهم وقيل في قوله تعالى «أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة»
أن صيده ما صدمته وطعامه ما قذفه ، حكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب
وابنه وابن عباس وحكاه النووي عن الجمهور ويدل لذلك الحديث المشهور «هو
الظهور ماؤه الحل ميتته» وهو حديث صحيح صحيحه جماعة وقال آخرون
بتحريم مامات بنفسه حكاه النووي في شرح مسلم عن جابر بن عبد الله وجابر
ابن زيد وطاوس وأبي حنيفة وقال ابن المنذر وفيما نطقا من السمك على الماء
قول ثان وهو أن يؤكل ما يوجد في حافتي البحر وما جزر عنه ولا يؤكل ما كان
طاقتا منه هذا قول جابر بن عبد الله ورويناه عن ابن عباس ومن كره أن
يؤكل الطافي من السمك طاوس وابن سيرين وجابر بن زيد وأصحاب «١» وقال
صاحب الهداية من الحنفية بعد تقريره حل ميتة البحر ويكره أكل الطافي
منه قال وميتة البحر ما لفظه ليكون موته مضافا إلى البحر لا مامات فيه من
غير آفة انتهى وقد عرفت الخلاف عندهم في المكروه هل هو حرام أم لا
وتمسكوا بحديث جابر عن النبي ﷺ «ما لقاها البحر أو جزر عنه فكلوه

ومما مات فيه فطقا فلاناً كلوه» رواه أبو داود من رواية يحيى بن سليم
 الطائفي عن اسمعيل بن أمية عن أبي الزبير عن جابر وقال رواه سفيان الثوري
 وأيوب وحماد عن أبي الزبير أوقفوه على جابر وقد أسند هذا الحديث أيضا
 من وجه ضعيف عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ وقال
 الترمذي سألت البخاري عنه فقال ليس بمحفوظ ويروى عن جابر خلافه وقال
 البيهقي يحيى بن سليم كثير الوهم ساء الحفظ قال وقد رواه غيره عن اسمعيل
 بن أمية موقوفا على جابر ثم بسط طرقه وضعفها وقال النووي وهو حديث
 ضعيف باتفاق آفة الحديث لا يجوز الاحتجاج به لولم يعارضه شيء كيف وهو
 معارض بما ذكرناه (الحادية عشرة) قوله (نصف شهر) كذا في هذه الرواية
 وهي في الصحيحين وفي رواية أخرى في الصحيحين أيضا «فاكل منها الجيش ثمانين
 عشرة ليلة» وفي رواية لمسلم «فاقمنا عليه شهرا» وقد تقدمت هذه الروايات
 قال النووي طريق الجمع بين الروايات أن من روى شهرا هو الاصل ومعه
 زيادة علم ومن روى دونه لم ينف الزيادة ولو نقاها قدم المثبت والمشهور الصحيح
 عند الأصوليين أن مفهوم العدد لا حكم له فلا يلزم منه نفي الزيادة ولولم يعارضه
 إيجاب الزيادة كيف وقد عارضه فوجب قبول الزيادة وجمع القاضي عياض بينهما
 بأن من قال نصف شهر أراد أكلوا منه تلك المدة طريا ومن قال شهرا أراد أنهم
 قد دوه فأكوا منه بقية الشهر قديدا «قلت» ويحتمل أن يعود الضمير في قوله
 «فاقمنا عليه شهرا» على الساحل وكانوا في بعض تلك المدة يأكلون التمر ثم الخطب
 وفي بعضها يأكلون لحم الغنم وبتقدير التعارض فرواية النصف والثمانية عشر أصح
 من رواية الشهر فلها من رواية أبي الزبير وهي في صحيح مسلم خاصة
 والروايتان الأخريان في الصحيحين (الثانية عشرة) احتج به المالكية على
 أن المضطرب يأكل من الميتة شبة لا ارتفاع تحريمها عنه فصارت كالمذكاة وعن
 الشافعي في ذلك ثلاثة أقوال (الأول) الشيع (والثاني) الاقتصار على سائر الرمي
 (والثالث) أن كان قريبا من العمران لم يحل الشيع والاحل واختلف أصحابه في
 الراجح من الخلاف وصحح النووي من المتأخرين الاقتصار على سد الرمق

واختار الإمام والغزالي أنه إن كان في بادية وخاف إن ترك الشبع ألا يقطعها
هيملك وجب القطع بأنه يسمع، وإن كان في بلد وتوقع الطعام الحلال قبل عود
الضرورة وجب القطع بالاعتصار على سد الرمي، وإن كان لا يظهر حصول طعام
حلالاً وأمكنه الرجوع إلى الميتة مرة بعد أخرى إن لم يجد الحلال فهو موضع
الخلاف ورجح النووي هذا التفصيل ورجح من الخلاف الاعتصار على سد الرمي كما
تقدم وقد يقال في هذه القصة إن هذا القدر كان قدر ضرورتهم فأنهم كانوا قد
أشرفوا على الهلاك من الجوع والضعف وسقطت قواهم وهم مستقبلون سفراً
وعادوا فإن لم يفعلوا ذلك ضحكوا عن عدوهم وانقطعوا عن سفرهم ﴿الثالثة
عشرة﴾ قال أبو العباس القرطبي إن قيل كيف جاز لهم أن يأكلوا من هذه
الميتة إلى شهر ومعلوم أن اللحم إذا أقام هذه المدة بل أقل منها أنه يتن ويشتد
نقته فلا يحل الاقدام عليه كما قال في الصيد «كله مالم يتن» فالجواب إن يقال
لعل ذلك لم ينته نقته إلى حال يخاف منه الضرر لبرودة الموضع أو يقال إنهم
أكلوه طرياً ثم ملحوه وقددوه «قلت» الصحيح عند أصحابنا كراهة أكل
المتن دون تحريمه إلا أن يخاف منه الضرر خوفاً معتمداً ﴿الرابعة عشرة﴾
وفيه إباحة حيوانات البحر مطلقاً فأنهم لم يحتاجوا في أكل هذا إلى نص يخصه
فدل على الاسترسال في أكلها مطلقاً ولا خلاف في حل السمك على اختلاف
أنواعه وأما ما ليس على صورة السمك ففيه عند الشافعية خلاف قيل بالحل
مطلقاً وهو الأصح المنصوص للشافعي وقيل بالتحريم مطلقاً وقيل ما يؤكل
نظيره في البر كالبقرة والشاة فحلال ومالا كخنزير الماء وكلبه فحرام، واستثنوا
من الحل أربعة الضفدع والسرطان والسلحفاة والتمساح فهي محرمة عندهم على
الصحيح المشهور وقال أحمد كله مباح إلا الضفدع وعنه في التمساح روايتان
وأباح مالك حيوان البحر كله حتى الضفدع وعنه في خنزير البحر قولان وكره
تسميته خنزيراً وحرم أبو حنيفة ما عدا السمك وقيل إن هذا الحديث حجة عليه
فإن هذا لا يسمى سمكاً ﴿الخامسة عشرة﴾ قوله «حتى صلحت أجسامنا» أي

وعن الأعرَج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ (طعامُ
الاثنينِ كافٍ في الثلاثةِ وطعامُ الثلاثةِ كافٍ في الأربعةِ) ولمس من
حديث جابر (طعامُ الواحدِ يكفي الاثنينِ وطعامُ الاثنينِ يكفي الأربعةِ
وطعامُ الأربعةِ يكفي الثمانية)

صحت بالاكل وعادت إلى حالتها الاولى من القوة وفي رواية الصحيحين
من هذا الوجه « وادهنا من ودكها حتى ثابت أجسامنا » أي رجعت الى حالتها
الأولى من حسن اللون والسحنة ففائدة الأكل عود القوة وفائدة الادهان
عود حسن اللون ﴿ السادسة عشرة ﴾ قوله فاخذ أبو عبيدة ضلعاً من أضلاعه
فنصبه ونظر إلى أطول بعير فجاز تحته كذا في هذه الرواية الاقتصار على
جواز البعير من تحته ؛ وفي رواية الصحيحين من هذا الوجه (ثم نظر إلى أطول
رجل في الجيش وأطول جمل فغمله عليه فمر تحته) فزاد على الجمل الرجل ؛ والظاهر
أن أطول رجل في الجيش هو قيس بن سعد بن عبادة فقد كان معروفاً بالطول
ويقال انه أطول العرب ﴿ السابعة عشرة ﴾ قد تبين برواية الصحيحين أن نهى أبي
عبيدة له عن النحر إنما كان بعد نحر ثالث فكان مجموع نحره تسع جزر ومن العجيب
ما حكى عنه أنه كان لا يأكل لحم الجزور ومقتضى ذلك أنه لم يأكل منها شيئاً
إلا أن يكون هذا وقت ضرورة غير فيه عادة للاضطراب ونهى أبي عبيدة
له من أجل أنه لم يكن له مال ذلك الوقت وإنما أخذ الجزر بالدين وخشى أن
لا يقضى أبوه عنه دينه فيحصل الضرر له ولصاحب الدين فرأى المصلحة في
منعه ولم يتعين في زوال ضرر الجيش أن يكون على يده وقد رزقهم الله بحسن
نيته ونيتهم الرزق الحلال الواسع الذي لأمنة فيه ولا تبعه لأحد والله أعلم

الحديث الثالث

عن الأعرَج عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « طعام الاثنين كافٍ
الثلاثة وطعام الثلاثة كافٍ الأربعة » « فيه » فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه البخاري

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ فِي مَعَى وَاحِدٍ
وَالْكَافِرُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ) وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ

وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقٍ مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ
الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿الثَّانِيَّةُ﴾ فِيهِ الْخُضُّ عَلَى اطْعَامِ الطَّعَامِ وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي
أَنِّي يَمْتَنِعُ صَاحِبُهُ مِنْ تَقْدِيمِهِ لِقَلْبِهِ فَالْقَلِيلُ يَحْصُلُ إِلَّا كُتْفَاءً بِهِ كَمَا يَحْصُلُ إِلَّا كُتْفَاءً
بِالْكَثِيرِ ؛ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْكَفَايَةِ الشَّبَعُ وَالِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ قِيَامُ
الْبَنِيَّةِ وَحَصُولُ الْمَقْصُودِ وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ : إِذَا كَانَ لَا يَغْنِيكَ مَا يَكْفِيكَ ، فَلَيْسَ فِي
الدُّنْيَا شَيْءٌ يَغْنِيكَ وَمِنْ كَلَامٍ بَعْضُهُمْ :

قَنَّعَ النَّفْسَ بِالْقَلِيلِ وَإِلَّا طَلَبْتَ مِنْكَ فَوْقَ مَا يَكْفِيهَا

﴿الثَّالِثَةُ﴾ إِنْ قُلْتَ يَخَالِفُ هَذَا الْحَدِيثُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ عَنْ جَابِرٍ
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْاِثْنَيْنِ وَطَعَامُ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ
وَطَعَامُ الْأَرْبَعَةِ يَكْفِي الثَّمَانِيَةَ» (قُلْتَ) لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى التَّحْدِيدِ وَإِنَّمَا الْقَصْدُ الْمُوَاسَاةُ
وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْاِثْنَيْنِ إِدْخَالَ ثَالِثٍ فِي طَعَامِهِمَا وَإِدْخَالَ رَابِعٍ أَيْضًا بِحَسَبِ مَنْ يَحْضُرُ
وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَنَّ فِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ مَرْفُوعًا (إِنْ طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي
الْاِثْنَيْنِ وَطَعَامُ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الثَّلَاثَةَ وَالْأَرْبَعَةَ) فَجُمِعَ بَيْنَ مَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
وَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ فَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ الْخُضُّ عَلَى إِطْعَامِ الطَّعَامِ
وَالْمُوَاسَاةَ الْمَحْتَاجَ وَالضَّيْفَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ وَإِنْ اتَّخَذَ مَقْصُودَهُمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿الرَّابِعَةُ﴾ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَمِنْ هَذَا
الْحَدِيثِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَخَذَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَلَهُ عَامَ الرَّمَادَةِ حِينَ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى
أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ مِثْلَهُمْ وَيَقُولُ لَنْ يَهْلِكَ أَمْرُكَ عَنْ نِصْفِ قُوَّةِ

﴿الْحَدِيثُ الرَّابِعُ﴾

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ فِي مَعَى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ فِي
سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ) وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْكَافِرُ

الله ﷺ (الكافر يا كل في سبعة أمعاء والمؤمن يا كل في معي واحد) لفظ البخاري وقال مسلم (يشرب) وزاد في أوّل له أن رسول الله ﷺ ضافه ضيف وهو كافر فأمر له رسول الله ﷺ بشاة فشرب حلابها ثم أخرى فشربه ثم أخرى فشربه حتى شرب حلاب سبع شياه ثم إذّه أصبح فأسلم فأمر له رسول الله ﷺ بشاة فشرب حلابها ثم أخرى فلم يستتمها فقال رسول الله ﷺ ذلك « ورواه الطبراني

يا كل في سبعة أمعاء والمؤمن يا كل في معي واحد » (فيه فوائد الأولى) أخرجه البخاري من الوجه الأول من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ (ضافه ضيف وهو كافر فأمر رسول الله ﷺ بشاة فخلت فشرب حلابها ثم أخرى فشربه ثم أخرى فشربه حتى شرب حلاب سبع شياه ثم إنه أصبح فأسلم فأمر له رسول الله ﷺ بشاة فشرب حلابها ثم أمر بأخرى فلم يستتمها فقال رسول الله ﷺ « المؤمن يشرب في معي واحد والكافر يشرب في سبعة أمعاء » وأخرجه مسلم أيضا من رواية العلاء ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مقتصرا على آخر الحديث دون القصة التي في أوله وأخرجه البخاري والنسائي وابن ماجه من رواية عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة « أن رجلا كان يأكل أكلا كثيرا فأسلم فكان يأكل أكلا قليلا فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال إن المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء » (الثانية) المعى بكسر الميم وبالعين المهملة مقصور وفيه لغة أخرى معى بكسر الميم وإسكان العين بعدها ياء ؛ حكاهما صاحب المحكم والجمع أمعاء مملود وهي المصادر (الثالثة) اختلف

مِنْ حَدِيثِ جَهْبَاهِ الْفِقَارِيِّ بِزِيَادَةٍ فِيهِ وَأَنَّهُ هُوَ صَاحِبُ الْقِصَّةِ
الَّذِي شَرِبَ حِلَّابَ سَمْعٍ شَيْءٍ أَوْ لَا وَقَالَ فِيهِ (يَا كُلُّ) وَفِيهِ مُوسَى
ابْنُ عُبَيْدَةَ ضَعِيفٌ.

فِي الْمُرَادِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَقْوَالٍ «أَحَدُهَا» قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِشَارَةُ فِيهِ إِلَى
كَافِرٍ بَعِيْنِهِ لَا إِلَى جَنْسِ الْكَفَّارِ وَلَا سَبِيلَ إِلَى حَمْلِهِ عَلَى الْعُمُومِ لِأَنَّ الْمَشَاهِدَةَ
تُخَفِّضُهُ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يَوْجَدُ كَافِرٌ أَقْلٌ أَكَلًا مِنْ مُؤْمِنٍ وَيُسَلِّمُ الْكَافِرُ فَلَا
يُنْقِصُ أَكْلَهُ؟ وَلَا يَزِيدُ وَفِي حَدِيثِ سَهْبِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي رَجُلٍ بَعِيْنِهِ وَلِذَلِكَ جَعَلَهُ مَالِكٌ فِي مَوْطَأَاتِهِ بَعْدَهُ مَفْسُورًا لَهُ
وَهَذَا عُمُومٌ وَالْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ فَكَأَنَّهُ قَالَ هَذَا إِذَا كَانَ كَافِرًا كَانَ يَأْكُلُ فِي
سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ فَلَمَّا آمَنَ عَوَّى وَبُورِكَ لَهُ فِي نَفْسِهِ فَكَفَاهُ جُزْءٌ مِنْ سَبْعَةِ أَجْزَاءِ
عَمَّا كَانَ يَكْفِيهِ إِذَا كَانَ كَافِرًا خُصُوصًا لَهُ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ هَذَا الْكَافِرُ وَهَذَا الْمُؤْمِنُ
أَنْتَهَى وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الطَّحَاوِيُّ فَقَالَ هَذَا الْكَافِرُ مُخْصِصٌ خُكَاةٌ عَنْهُ ابْنُ طَاهِرٍ
فِي مَبْهَمَاتِهِ «الثَّانِي» أَنَّ هَذَا مِثْلُ ضَرْبٍ لِلْمُؤْمِنِ وَزَهْدِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْكَافِرِ
وَحِرْصِهِ عَلَيْهَا فَكَأَنَ الْكَافِرَ لِحِرْصِهِ عَلَى الدُّنْيَا وَجَمْعِهَا يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ
وَكَأَنَّ الْمُؤْمِنَ لَزَهْدِهِ فِي الدُّنْيَا وَتَقَلُّلِهِ مِنْهَا يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ فَلَيْسَ الْمُرَادُ
حَقِيقَةُ الْأَمْعَاءِ وَلَا حَقِيقَةُ الْأَكْلِ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ الْإِتْسَاعُ فِي الدُّنْيَا وَالتَّقَلُّلُ مِنْهَا
فَكَأَنَّهُ عِبْرٌ بِالْأَكْلِ عَنْ أَخْذِ الدُّنْيَا وَبِالْأَمْعَاءِ عَنْ أَسْبَابِ ذَلِكَ «الثَّالِثُ» أَنَّ
الْمُرَادَ بِهِ أَنَّ الْغَالِبَ مِنْ حَالِ الْمُؤْمِنِينَ قَلَّةُ الْأَكْلِ لِمَلَمِهِمْ أَنَّ مَقْصُودَ الشَّرْعِ
مِنَ الْأَكْلِ مَا يَسُدُّ الْجُوعَ وَيَمْسِكُ الرَّمَقَ وَيَقْوِي عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَخَوْفِهِمْ
مِنْ حِسَابِ الزِّيَادَةِ عَلَى ذَلِكَ مُخْلَافُ الْكَفَّارِ فَانْهَمَ غَيْرُ وَاقِفِينَ مَعَ الْمَقْصِدِ
الشَّرْعِيِّ وَإِنَّمَا هُمْ تَابِعُونَ لَشَهْوَاتِ أَنْفُسِهِمْ مُسْتَرْسِلُونَ فِيهَا غَيْرُ خَائِفِينَ مِنْ تَبْعَةِ
الْحَرَامِ وَوَرِطَتِهِ فَصَارَ أَكْلُ الْمُؤْمِنِ مَا ذَكَرْنَاهُ إِذَا نَسَبَ لِأَكْلِ الْكَافِرِ كَأَنَّهُ

م ٢ - طَرَحَ تَرْيِبَ سَادِسٍ

سبعة وليس ذلك أمراً مطرداً في حق كل مسلم وكافر فقد يكون في المؤمنين من يأكل كثيراً بحسب العادة أو لعارض ويكون في الكفار من يعتاد قلة الأكل إما لمراعاة الصحة كالأطباء أو للتقليل كالرهبان أو لضعف المعدة وحينئذ فهذا خرج مخرج الغالب والسبع على سبيل التقريب دون التحديد «الرابع» أن هذا تحضيض للمؤمنين على قلة الأكل إذ أعلموا أن هذه صفة المؤمن الكامل الايمان ، وتنفير من كثرة الأكل إذ أعلموا أن هذه صفة الكفار؛ فإن نفس المؤمن تنفر من الاتصاف بصفة الكفار وهذا كما قال تعالى «والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام والنار مثوى لهم» «الخامس» أن المراد به أن المؤمن يسمى الله تعالى عند طعامه فلا يشركه الشيطان فيه فيقل أكله لذلك والكافر لا يسمى الله تعالى فيشاركه الشيطان فيه وفي صحيح مسلم (إن الشيطان ليستحل الطعام أن لا يذكر اسم الله عليه) «السادس» أن المراد بالمؤمن هنا تام الايمان المعرض عن الشهوات المقتصر على سد خلته والمراد بالكافر المتعدي في طغيانه المنهمك على الدنيا الشديد الاعراض عن الآخرة فأريد مؤمن بوصف مخصوص وكافر بوصف «السابع» قال النووي المختار أن معناه بعض المؤمنين يأكل في معي واحد وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء ولا يلزم أن كل واحد من السبعة مثل معي المؤمن **الرابعة** **اختلاف** في المراد بالأمعاء السبعة فحكى القاضي عياض عن أهل الطب والتشريح أن أمعاء الانسان سبعة المعدة ثم ثلاثة أمعاء بعدها متصلة بها البواب والصائم والرقيق وهي كلها رقائق ثم ثلاثة غلاظ الأعور والقولون والمستقيم وطرفه الدبر وقد نظم ذلك والذي رحمه الله في قوله :

سبعة أمعاء لكل آدمي *** معدة بوابها مع صائم

ثم الرقيق أعور قولون مع *** المستقيم مسلك المطاعم

قال القاضي عياض فيكون على هذا موافقاً لما قاله عليه الصلاة والسلام أن الكافر المذكور وإن كان بعينه أو ببعض الكفار أو من يأكل منهم بشره وجشعه ولا يذكر اسم الله تعالى على أكله لا يشبعه إلا ملء أمعائه السبعة

كالأنعام وآكاة الخضر ، والمؤمن المقتصد في أكله يشبعه ملء معي
واحد إلى آخر كلامه قال وقيل المراد بالسبعة صفات سبعة الحرص والشره وبعد
الامل والطمع وسوء الطبع والحسد وحب السمن ، قال وقيل شهوات الطعام
على سبعة شهوة الطبع وشهوة النفس وشهوة العين وشهوة الفم وشهوة الأذن
وشهوة الأنف وشهوة الجوع وهي الضرورية التي بها يأكل المؤمن وأما الكافر
فانه يأكل بجميع شهواته وحكى القاضي أبو بكر بن العربي قريبا من هذا
القول عن بعض مشايخ الزهد فذكر الحواس الخمس والحاجة والشهوة
﴿الخامسة﴾ اختلف في تعيين الكافر الذي أسلم وكان سبب ورود الحديث
على أقوال « أحدها » أنه جهجاه الغفاري رواه أبو يعلى والبخاري والطبراني
واللفظ له عنه (أنه قدم في نفر من قومه يريدون الاسلام فحضروا مع رسول
الله ﷺ المغرب فلما سلم قال يأخذ كل رجل بيد جليسه فلم يبق في المسجد غير
رسول الله ﷺ وغيري وكنت رجلا عظيما طويلا لا يقدم على أحد فذهب بي
رسول الله ﷺ إلى منزله فخلب لي عزا فأتيت عليها حتى حلب سبع أعز
فأتيت عليها ثم بصنيع برمة فأتيت عليها وقالت أم أيمن أجاج الله من أجاج
رسول الله ﷺ هذه الليلة قال مه يأم أيمن أكل رزقه وزرقنا على الله
فأصبحوا فغدوا فاجتمع هو وأصحابه فجعل الرجل يحبر بما أتى عليه فقال
جهجاه حلب لي سبع أعز فأتيت عليها وصنيع برمة فأتيت عليها ؛ فصلاوا مع
رسول الله ﷺ المغرب فقال ليأخذ كل رجل بيد جليسه فلم يبق في المسجد
غير رسول الله ﷺ وغيري وكنت رجلا عظيما طويلا لا يقدم على أحد
فذهب بي رسول الله ﷺ إلى منزله فخلب لي عيزا فزويت وشبعت فقالت
أم أيمن يا رسول الله أليس هذا ضيفا فقال رسول الله ﷺ إنه أكل في معي
مؤمن الليلة وأكل قبل ذلك في معي كافر ؛ الكافر يأكل في سبعة أمعاء
والمؤمن يأكل في معي واحد) وذكر ابن بشكوال أن كون هذا المبهم هو
جهجاه هو الأكثر في الرواية وقال والدي رحمه الله في شرح الترمذي إنه
لا يصح لأن مدار حديثه على موسى بن عبيدة الرندي وهو ضعيف « الثاني »

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا جَاءَكُمْ الصَّانِعُ بِطَعَامِكُمْ
قَدْ أَغْنَى عَنْكُمْ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ فَادْعُوهُ فَلْيَأْكُلْ مَعَكُمْ وَإِلَّا
فَالْقِمُوهُ فِي يَدِهِ » لَمْ يَقُلِ الشَّيْخَانِ (الصَّانِعُ) وَقَالَا (خَادِمُهُ) قَالَ

أَنَّهُ أَبُو بَصْرَةَ الْغَفَارِيُّ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَجَزَمَ بِهِ الْخَطِيبُ فِي
مَبْهَمَاتِهِ « الثَّالِثُ » أَنَّهُ أَبُو غَزْوَانَ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ « الرَّابِعُ » أَنَّهُ
نُضْلَةُ بْنُ عُمَرَ قَالَ وَالَّذِي رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي قِصَّتِهِ أَنَّهُ ضَافَ النَّبِيَّ ﷺ
وَإِنَّمَا مَرَّبَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِمَرِّ فُسْقَاهُ وَشَرَبَ فَضْلَتَهُ ثُمَّ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ
لَا أَشْرَبُ السَّبْعَةَ فَمَا أَمْتَلِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ الْمُؤْمِنُ الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ
وَالْبَزَارُ بِإِسْنَادٍ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ فَلَا يَكُونُ هُوَ الْمُبْهَمُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنْتَهَى
« الْخَامِسُ » أَنَّهُ ثُمَامَةُ بْنُ أَنَسٍ « السَّادِسُ » أَنَّهُ بَصْرَةُ بْنُ أَبِي بَصْرَةَ الْغَفَارِيُّ حَكَاهُمَا
الْقَاضِي عِيَّاضُ وَالنَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَحَكَى ابْنُ بَشْكُوَالٍ كَوْنَهُ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ
إِسْحَاقَ وَصُدْرِيهِ الْمَازَرِيُّ كَلَامَهُ وَقَالَ وَالَّذِي رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ أَجِدْ فِي طَرُقِ الْحَدِيثِ
مَا يَبْدُلُ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ ﴿ السَّادِسَةُ ﴾ فِيهِ فَضْلٌ تَقْلِيلُ الْأَكْلِ وَذَمُّ كَثْرَتِهِ .

﴿ الْحَدِيثُ الْخَامِسُ ﴾

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا جَاءَكُمْ الصَّانِعُ بِطَعَامِكُمْ قَدْ أَغْنَى عَنْكُمْ حَرَّهُ
وَدُخَانَهُ فَادْعُوهُ فَلْيَأْكُلْ مَعَكُمْ ؛ وَإِلَّا فَالْقِمُوهُ فِي يَدِهِ » (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿ الْأَوَّلَى ﴾
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظَ « إِذَا
أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ فَإِنْ لَمْ يَجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيَنَاولْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ أَوْ لُقْمَةً
أَوْ لُقْمَتَيْنِ فَإِنَّهُ وَلِي حَرِّهِ وَعِلَاجُهُ » وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ دَاوُدَ بْنِ
قَيْسٍ عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظَ « إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ
ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ وَقَدَوَلِي حَرَّهُ وَدُخَانَهُ فَلْيَقْعِدْهُ مَعَهُ فَلْيَأْكُلْ ؛ فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوعًا

البُخَارِيُّ فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيُنَاولْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ أَوْ أَكَلَةً أَوْ
أَكْلَتَيْنِ وَقَالَ مُسْلِمٌ فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مُشْفُوهاً قَلِيلاً فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ
مِنْهُ أَكَلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ

قليلًا فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين « زاد مسلم قال داود يعني لقمة أو لقتين
وأخرجه الترمذي وابن ماجه من رواية اسمعيل بن أبي خالد عن أبيه عن أبي
هريرة وقال لقمة وقال الترمذي حسن صحيح » (الثانية) فيه استحباب الأكل
مع الخادم الذي باشر طبخ الطعام وذلك تواضع وكرم في الأخلاق وفي معنى الذكر
الأنثى وهو في الأنثى محمول على ما إذا كان السيد رجلاً على أن تكون جاريته
أو محرمة فإن كانت أجنبية فليس له ذلك » (الثالثة) وفيه أنه إذا لم يجلسه للأكل
معه إما لقلة الطعام وإما لسبب آخر استحب أن يطعمه منه ولا يحرمه إياه
ولو كان الطعام يسيراً كاللقمة واللقتين وقال الرافعي أشار الشافعي في ذلك إلى
ثلاث احتمالات « أحدها » أنه يجب الترويع والمناولة فإن أجلسه معه فهو أفضل
و« ثانيها » أن الواجب أحدهما لا بعينه وأصحها أنه لا يجب واحد منهما
قال ومنهم من نفي الخلاف في الوجوب وذكر قولين في أن الاجلاس أفضل
أوهما متساويان والظاهر الأول ليتناول القدر الذي يشتهي انتهى واعترض
شيخنا الامام جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي على هذا الكلام بامرين (أحدهما)
أنه قد يتوقف الناظر في تغايرهما لأن حقيقة الأول التخيير والثاني كذلك
قال والذي تجرر في المغايرة بعد اتحادهما في وجوب أحدهما ؛ أن الأول
يقول بافضلية الاجلاس والثاني يسوى بينهما قال الامر (الثاني) أن الشافعي
لما ذكر هذه الثلاث ذكر ما حاصله أن الأول واجب فانه قال في المختصر
بعد ذكر الحديث هذا عندنا والله أعلم على وجهين أولاهما بمعناه أن اجلاسه
معه أفضل فإن لم يفعل فليس بواجب أو يكون الخيارين أن يناوله أو يجلسه

وَعَنْ أَنَسٍ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِلَبَنٍ قَدْ شَيْبَ بِمَاءٍ وَعَنْ يَمِينِهِ

وقد يكون امره اختيارا غير حتم قال فقد رجح الاحتمال الأول فقال إنه أولى
بمعنى الحديث ومعنى الاحتمال الأول أن إجلاسه معه ليس بواجب ولكنه
أفضل فإن لم يفعل فيجب أن يطعمه منه إذ لو حمل ذلك على أنهما معا غير واجبين
لا تحمد مع الاحتمال الثاني ؛ قال فظهر أن الراجح عند الشافعي هو الأول على
خلاف ما رجحه الرافعي انتهى كلامه ﴿الرابعة﴾ ينبغي أن يكون في معنى
طباخ الطعام حاملة في الأمرين معا الإجلال معه والمناولة منه عند القلة لوجود
المعنى فيه وهو تعلق نفسه به وشحه وأثمته وإراحة صاحب الطعام من حمله كما
أن في الأول إراحته من طبخه وإن كان هذا الثاني أقل عملا من الأول بل قد
يقال باستحبابه في مطلق الخادم ويدل عليه تبويب الترمذي عليه (إلا كل
مع المملوك) ﴿الخامسة﴾ (الصانع) الذي صنع الطعام وقوله وإلا أي وإلا تدعوه
للاكل معكم إما للقلة كما في الرواية الأخرى وإما لمسبب آخر وقوله (فالتسموه)
بفتح الهززة وكسر القاف (والأكلة) بضم الهززة الأجمة كما فسره راوى الحديث
وقوله (مشفوها) بالشين المعجمة والفاء أي قليلا وأصله الماء الذي كثرت عليه
الشفاه حتى قل فقوله بعده (قليلا) تفسير له وقيل أراد فإن كان مكشورا
عليه أي كثرت أكلته وجوز والذى رحمه الله في قوله في رواية الترمذي (فإن
أبى) أن المراد فإن أبى الخادم حياء منه أو تأدبا قال والظاهر أن المراد السيد
بدليل غيرها من الروايات ﴿السادسة﴾ فيه أنه لا يجب إطعام المملوك من جنس
مأكوله فله أن يتناول الأطعمة النفيسة ويطعم رقيقه مما دون ذلك وقد صرح
أصحابنا بذلك وحكاه ابن المنذر عن جميع أهل العلم وإن كان الأفضل مواءمته
قالوا والواجب أن يطعم رقيقه من غالب الثقوت الذي يأكل منه الممالك
في البلد وكذا الأدم الغالب والكسوة الغالبة ﴿السابعة﴾ استدلل ابن حزم
بقوله فإن كان الطعام مشفوها على أن الأمر بأكثار المرق في حديث أبي ذر ليس
على سبيل الوجوب وإنما هو على سبيل الاستحباب وهو كذلك

﴿الحديث السادس﴾

أَعْرَابِيٌّ وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ فَشَرِبَ ثُمَّ أُعْطِيَ الْأَعْرَابِيَّ وَقَالَ
الْأَيْمَنُ فَلَا يَمَنُ (وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ قَالَ أَنَسٌ فِيهِ سُنَّةٌ فِيهِ سُنَّةٌ
فِيهِ سُنَّةٌ)

وعن أنس أن النبي ﷺ أتى بلبن قد شيب بماء وعن يمينه أعرابي وعن
يساره أبو بكر فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال الأيمن فالأيمن « (فيه) فوائد
﴿ الأولى ﴾ أخرجه الأئمة الستة خلا للنسائي من هذا الوجه من طريق مالك
والبخاري أيضا من رواية يونس بن يزيد ومسلم من رواية ابن عيينة كلهم عن الزهري
عن أنس وفي رواية مسلم من طريق ابن عيينة فقال له عمر: وأبو بكر عن شماله يارسول
الله أعط أبا بكر فأعطاه أعرابيا عن يمينه وأخرجه الشيخان أيضا من رواية أبي
طوالة واسمه عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أنس وفيه وأبو بكر عن
يساره وعمر تجاهه وأعرابي عن يمينه فلما فرغ قال عمر هذا أبو بكر زاد مسلم
يريه إياه ثم اتفقا فأعطى الأعرابي وقال الأيمنون الأيمنون قال أنس في
سنة فهي سنة في سنة ولفظ البخاري بدل قوله (الأيمنون) الثالثة، ألا فيمنوا، وفي
هز والشيخ رحمه الله في النسخة الكبرى من الأحكام هذا اللفظ وهو قول أنس في
سنة ثلاثا لمسلم فقط نظر فهو عند البخاري أيضا في الهبة من صحيحه والله أعلم
﴿ الثانية ﴾ فيه جواز شوب اللبن أي خلطه بالماء إذا كان القصد استعماله لنفسه
أو لاهل بيته أو لضيافته وإنما يمتنع شوبه بالماء فيما إذا أراد بيعه لانه غش قال
النووي قال العلماء والحكمة في شوبه أن يرد أو يكثر أو للمجموع (قلت) وقد
يكون له سبب آخر وهو ازالة حمضه أو تخفيفه ﴿ الثالثة ﴾ لم أقف على تسمية
هذا الأعرابي وفي مسند أحمد ومعجم الطبراني واللفظ له عن عبد الله
ابن أبي حبيبة أنه قيل له (ما تذكر من رسول الله ﷺ؟ قال جاءنا في مسجدنا
بقباء فجئت وأنا غلام حدث حتى جلست عن يمينه وجلس أبو بكر عن يساره

قال ثم دعا بشراب فشرب وناولني عن يمينه) ولا يصح أن يكون هو المبهتم في حديث أنس وغيره لكونه أنصاريًا من بني عبد الأشهل فلا يقال له أعرابي لأن الأعراب سكان البوادي فهي قصة أخرى وكان أبو بكر رضي الله عنه فيها عن يسار رسول الله ﷺ (الرابعة) فيه أن من سبق إلى مجلس العالم أو الكبير وجلس في مكان عال لا ينحى عنه لمجيء من هو أعلا منه فيجلس ذلك الجاني حيث انتهى به المجلس ولو كان دون مجلس من هو دونه (الخامسة) فيه أن السنة البداءة في الشرب ونحوه بمن هو على يمين الكبير وإن كان مفضولا بالنسبة لمن هو على يساره وهذا متفق عليه لكنه استحباب عند الجمهور وذهب ابن حزم الظاهري إلى وجوبه فقال لا يجوز مناولة غير اليمين إلا بأذن اليمين قال ومن لم يرد أن يناول أحدا فله ذلك (السادسة) قوله اليمين فلا يمين روى بالرفع والنصب فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره الأحق اليمين أو نحو ذلك ويدل له قوله في الرواية الأخرى اليمينون اليمينون ووجه النصب وهو أشهر أضرار فعل تقديره أعطى اليمين ونحو ذلك (السابعة) بين النبي ﷺ بقوله اليمين فاليمين أن هذا سنة الشرب العامة في كل موطن وأن تقديم الذي على يمينه ليس لمعنى فيه بل لمعنى في تلك الجهة وهو فضلها على جهة اليسار وفي ذلك تطيب لخاطر من هو على اليسار بأعلامه أن ذلك ليس ترجيحاً لمن هو على اليمين بل هو ترجيح لجهة والله أعلم (الثامنة) الحديث في الشرب ولا يختص الحكم به بل الأكل ونحوه كذلك يبدأ فيه باليمين إذا لم يجتمعوا عليه في حالة واحدة وحكي عن مالك تخصيص ذلك بالشراب قال ابن عبد البر وغيره ولا يصح هذا عن مالك ، وحكي ابن بطال عن بعضهم أنه قال لا أعلم أحداً قاله غيره وقال القاضي عياض يشبه أن يكون قول مالك إن السنة وردت في الشرب خاصة وإنما يقدم اليمين فاليمين في غيره بالقياس لا بسنة منصوطة فيه ، قال النووي وكيف كان فالعلماء متفقون على استحباب التيامن في الشراب وأشباهه (التاسعة) إن قلت هل قدم النبي ﷺ بعد الأعرابي أبا بكر أو عمر ؟ (قلت) لم أقف في شيء من طرقه على التصريح

بذلك والظاهر تقديم عمر لأنه كان جالسا تجاه النبي ﷺ فكان على يمين الاعرابي وكان أبو بكر على يمينه ففعل ذلك عملا بقوله الايمن فالايمن إلا أن يكون عمر أثر أبا بكر بنصيبه من التقديم رضى الله عنهما ﴿ العاشرة ﴾ (إن قلت) كيف اجتمع بين هذا وبين ما رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده من حديث ابن عباس باسناد صحيح قال (كان رسول الله ﷺ إذا سقى قال ابدؤا بالكبراء او قال بالأكابر) (قلت) هذا محمول على ما إذا لم يكن على يمينه أحد بل كان القوم جالسين متفرقين إمامين يديه أو وراءه وقد صرح بذلك ابن حزم فقال وإن كان بحضرته جماعة فإن كانوا كلهم أمامه أو خلف ظهره أو على يساره فليناول الأكبر فالأكبر ولا بد: لقول رسول الله ﷺ في حديث حويصة ومحيصة (كبر الكبر) قال فهذا عموم لا يجوز أن يخرج منه إلا ما استثناه نص صريح كالذي ذكرنا من مناولة الشراب قال والذى رحمه الله في شرح الترمذي: والاستدلال بحديث ابن عباس المتقدم أولى من الاستدلال بعموم قصة حويصة ومحيصة لكونه واردا في السقي وذلك في أن الأكبر يتولى البداية في الكلام انتهى وقال النووي وأما تقديم الأفاضل والأكبار فهو عند التساوي في باقي الأوصاف ولهذا يقدم الأعلم والأقرأ على الأسن النسب في الإمامة في الصلاة ﴿ الحادية عشرة ﴾ (إن قلت كيف تقدم عمر بالكلام وقال للنبي ﷺ إعط أبا بكر؟) (قلت) لم يفعل ذلك على سبيل الإلزام والجزم وإنما قاله تذكيرا للنبي ﷺ لجواز اشتغاله عنه وعدم رؤيته له ولهذا جاء في رواية لمسلم يريه إياه أو قصد بذلك اعلام الاعرابي الذي على اليمين بجلالة أبي بكر رضى الله عنه ﴿ الثانية عشرة ﴾ (إن قلت) قد تقرر أن الايمن أحق وله أن يؤثر بأحقته فلم لم يستأذنه النبي ﷺ كما فعل في قضية ابن عباس حيث كان على يمينه وكان على يساره أشياخ منهم خالد بن الوليد فاستأذن ابن عباس وقال أتأذن لي أن أعطي هؤلاء فامتنع من الإتيار فهلا استأذن الاعرابي كما استأذن ابن عباس؟ (قلت) الجواب عنه من أوجه (أحدها) قال النووي قيل إنما استأذن الغلام دون الاعرابي ادلالا على الغلام وهو ابن عباس وثقة بطيب نفسه بأصل الاستئذان لا سيما

﴿كتاب الصيد﴾

عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةً نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ »
وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيٍّ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ »

والأشياخ أقاربه قال القاضي عياض وفي بعض الروايات (عمك وابن عمك)
أُتِذْنُ لِي أَنْ أُعْطِيَهُ (ثانيها) أَنْ يَكُونَ فَعْلُ ذَلِكَ تَطْيِيبًا لَخَاطَرِ الْأَشْيَاخِ فَإِنَّ مِنْهُمْ خَالِدَ بْنِ الْوَلِيدِ وَكَانَ حَدِيثَ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ مَعَ رِيَاسَتِهِ فِي قَوْمِهِ وَشَرَفِ نَسَبِهِ فَأَرَادَ تَأْلِيفَهُ بِذَلِكَ بِخِلَافِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَإِنَّهُ مَطْمَئِنُّ الْخَاطَرِ رَاضٍ بِكُلِّ مَا يَفْعَلُهُ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَتَغَيَّرُ لَشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ؛ وَقَدْ أَشَارَ إِلَى بَعْضِ هَذَا النَّوَوِيُّ فَقَالَ بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ وَفَعَلَ ذَلِكَ أَيْضًا تَأْلُفًا لِقُلُوبِ الْأَشْيَاخِ وَإِعْلَامًا بِوُدِّهِمْ وَإِيْئَارِ كَرَامَتِهِمْ إِذَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهَا سَنَةٌ (ثالثها) أَنَّ الْأَعْرَابِيَّ قَدْ يَكُونُ فِي خَلْقِهِ جَفَاءً وَتَقَرُّةً كَمَا يَغْلِبُ ذَلِكَ عَلَى الْأَعْرَابِ نَفْسِي النَّبِيُّ ﷺ مِنْ اسْتِثْنَائِهِ أَنْ يَتَوَهَّمُ إِرَادَةَ صَرْفِهِ إِلَى أَصْحَابِهِ وَرَبَّمَا سَبَقَ إِلَى قَلْبِهِ شَيْءٌ هَلَكَ بِهِ لِقَرَبِ عَهْدِهِ بِالْجَاهِلِيَّةِ وَعَدَمِ تَمَكُّنِهِ فِي مَعْرِفَةِ أَخْلَاقِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ تَظَاهَرَتِ النُّصُوصُ عَلَى تَأْلُفِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَلْبٍ مِنْ يَخَافُ عَلَيْهِ وَلَعَلَّهُ كَانَ مِنْ كِبَرَاءِ قَوْمِهِ وَلِهَذَا جَلَسَ عَنِ يَمِينِ النَّبِيِّ ﷺ .

﴿كتاب الصيد﴾

﴿الحديث الأول﴾

عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةً نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ) وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيٍّ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ)

وفي رواية لمسلم (مَنِ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ زَرْعٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ) وفي رواية له قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ (أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ)

(فيه) فوائد (الأولى) أخرجه من الطريق الأولى مسلم والنسائي من هذا الوجه من رواية سفیان بن عیینة عن الزهري والشيخان والنسائي من رواية حنظلة بن أبي سفیان وزاد فيه مسلم قال سالم وكان أبو هريرة يقول (أو كلب حرث) وكان صاحب حرث ومسلم والنسائي من رواية محمد بن أبي حرملة بلفظ (نقص من عمله كل يوم قيراط) قال عبد الله وقال أبو هريرة (أو كلب حرث) ومسلم من رواية عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر أربعهم عن سالم عن أبيه وأخرجه من الطريق الثانية الشيخان من طريق مالك والترمذي من طريق أيوب كلاهما عن نافع عن ابن عمر وأخرجه الشيخان من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر وأخرجه مسلم من رواية أبي الحكم عن ابن عمر بلفظ (من اتخذ كلبا إلا كلب زرع أو غنم أو صيد نقص من أجره كل يوم قيراط) وأبو الحكم هو عمران ابن الحارث السلمي كما ذكره المزني وليس له عند مسلم سوى هذا الحديث وذكر النووي أنه عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي والأول أثبت (الثانية) فيه جواز اقتناء الكلب إذا كان بأحدى صفتين (إحداها) أن يكون كلب صيد وهو المراد بالضاري المذكور في الرواية الثانية وسنتكلم عليه بعد ذلك (الثانية) أن يكون ماشية أي مـرسلـة وجمع الماشية مواشي والمراد هنا الأبل والبقر والغنم والأكثر استعمالها في الغنم وفي رواية أبي الحكم عن ابن عمر (غنم) بدل ماشية وروى الترمذي عن عطاء بن أبي رباح (أنه رخص في إمساك الكلب وإن كان للرجل شاة واحدة) وفي رواية أخرى ، اقتناؤه لخصلة ثالثة وهو حفظ الزرع والبساتين ونحوها ، وقد نقله ابن عمر وابنه سالم عن رواية أبي هريرة وتقدم قول سالم وكان أي أبو هريرة صاحب حرث وسبقه إلى

ذلك أبوه نفي صحيح مسلم (نفيل لابن عمر إن أبا هريرة يقول وأوكب زرع فقال ابن عمر إن لأبي هريرة ذرعا) قال النووي في شرح مسلم قال العلماء ليس هذا توهينا لرواية أبي هريرة ولا شك فيها بل معناه أنه لما كان صاحب زرع وحرث اعتنى بذلك وحفظه وأتقنه والعادة أن المبتلى بشيء يتقنه مالا يتقنه غيره ويتعرف من أحكامه مالا يتعرفه غيره وتقدم من صحيح مسلم من طريق أبي الحكم عن ابن عمر ذكر الزرع أيضا في الحديث الذي رواه هو، قال النووي فيجتمل أن ابن عمر لما سمعا من أبي هريرة وتحققا عن النبي ﷺ رواها عنه بعد ذلك وزادها في حديثه الذي كان يرويه بدونها ويحتمل أنه تذكر في وقت أنه سمعا من النبي ﷺ فرواها ونسبها في وقت فتركها والحاصل أن أبا هريرة ليس منفردا بهذه الزيادة بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها عن النبي ﷺ ولو انفرد بها لكانت مقبولة مرضية مكربة انتهى وقال أصحابنا وغيرهم يجوز اقتناء الكلب لهذه المنافع الثلاثة وهي الاصطياد به وحفظ الماشية والزرع واختلفوا في اقتنائه لخصلة رابعة وهي اقتناؤه لحفظ الدواب والدروب ونحوها فقال بعض أصحابنا لا يجوز لهذا الحديث وغيره فإنه مصرح بالنهاي إلا لأحد هذه الأمور الثلاثة وقال أكثرهم وهو الأصح يجوز قياسا على الثلاثة عملا بالعلة المفهومة من الحديث وهي الحاجة ﴿الثالثة﴾ لو أراد اتخاذ كلب ليصطاد به إذا أراد، ولا يصطاد به في الحال أو ليحفظ الزرع أو الماشية إذا صار له ذلك ففيه لأصحابنا وجهان أحدهما الجواز وهو مقتضى قوله في الحديث إلا كلب صيد فإنه بهذه الصفة وإن لم يصطد به في الحال ﴿الرابعة﴾ استدلل به على جواز اقتناء كلب الصيد ونحوه وإن لم يرد الاصطياد به في الحال ولا فيما بعده لأنه صدق أنه اقتنى كلب صيد وقد حكى بعض أصحابنا فيه وجهين لكن الأصح تحريمه وظاهر كلام الجمهور القطع به لأنه اقتناء لغير حاجة فأنه غيره من الكلاب ومعنى الحديث إلا كلبا يصطاده ﴿الخامسة﴾ فلو اقتنى كلبا لا يحسن الصيد لكن يقصد تعليمه ذلك فإن كان كبيرا جازوا إن كان جروا يربى ثم يعلم فقيه لأصحابنا وجهان أحدهما الجواز أيضا واستدل له

بالحديث لأن هذا كلب صيد في المالك ولو منع من ذلك لتعذرا اتخاذ كلاب الصيد
فانه لا يتأتى تعليمها إلا مع اقتنائها ﴿ السادسة ﴾ استثنى ابن حزم من جواز
اقتناء الكلب للصيد ونحوه ما إذا كان أسود بهيما أو ذا نقطتين لأنه مأمور
بقتله فلا يحل اقتناؤه ولا تعليمه ولا الاصطياد به وسيأتي الكلام في حل قتله
في الحديث الذي بعده ثم حكى ابن حزم عن قتادة والحسن البصري وإبراهيم
النخعي كراهة صيد الكلب الأسود البهيم قال وهو قول أحمد بن حنبل واستحق
ابن راهويه قال أحمد ما أعلم أحدا رخص في أكل ما قتل الكلب الأسود من
الصيد انتهى وبه قال بعض الشافعية ﴿ السابعة ﴾ استدل به على تحريم اقتناء الكلب
لتغير المنافع المتقدم ذكرها وهو مذهب الشافعي ؛ لاختلاف في ذلك عند أصحابه
ولا يلزم من تحريم اقتنائها قتلها وسيأتي الكلام على القتل في الحديث الذي
بعده ووجه التحريم ظاهر لأن نقصان الأجر لا يكون إلا لمعصية ارتكبها
وحكى الرويانى من أصحابنا عن أبي حنيفة جوازه واقتصر ابن عبد البر على الكراهة
ثم قال إن هذا الحديث دليل على أن اقتناءها غير محرم لأن ما كان محرما اتخذاه
واقتناؤه كان محرما على كل حال نقص من الأجر أو لم ينقص ، وليس هذا سبيل
النهى عن المحرمات ولكن هذا اللفظ يدل والله أعلم على الكراهة دون التحريم
انتهى وهو عجيب لأن استدلالنا على التحريم بالنقصان من الأجر لأن ذلك
يدل على ارتكاب محرم أحبط ثواب بعض الأعمال كما كان عدم قبول صلاة
شارب الخمر والعبد الأبق وآتى المراف والكاهن يدل على تحريم هذه الأعمال
فإن تحريمها هو الذى أحبط ثوابها بخلاف عدم قبول صلاة المحدث فإنه ليس
لاقتران معصية لأن المحدث ليس بمعصية وإنما هو لفقد شرط وهو الطهارة
وقد تقدم هذا المعنى والله أعلم ﴿ الثامنة ﴾ في الرواية الأولى من أجره وفي
الثانية من عمله والتقدير من أجر عمله وفي أكثر الروايات قيراطان وفي بعضها
قيراط والقيراط مقدار معلوم عند الله تعالى والمراد نقص جزء من عمله والجمع
بين اختلاف الروايات في القيراط والقيراطين من أوجه (أحدها) أنه يحتمل
أنه في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر أو لمعنى فيهما (الثانى)

أن ذلك يختلف باختلاف المواضع فيكون القيراطان في المدينة خاصة لزيادة فضلها والقيراط في غيرها من المدائن أو القيراطان في المدائن ونحوها من القرى والقيراط في البوادي (الثالث) أنه ذكر القيراط أولاً ثم زاد التعليل فذكر القيراطين لما لم ينتهوا عن اتخاذها ذكره ابن بطل (التاسعة) قال الروياني من أصحابنا في البحر اختلفوا في المراد بما ينقص منه فقبل ينقص مما مضى من عمله وقبل من مستقبله قالوا اختلفوا في محل نقص القيراطين فقبل ينقص قيراط من عمل النهار وقيراط من عمل الليل وقبل قيراط من عمل الفرض وقيراط من عمل النفل (العاشر) اختلف العلماء في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب على أقوال (أحدها) أن ذلك لما يلحق المارين من الأذى من ترويع الكلب لهم وقصده إياهم روى ذلك عن الحسن البصري وغيره (ثانيها) قال ابن عبد البر هذا محمول عندي والله أعلم على أن المعاني المتعبد بها في الكلاب من غسل الأناء سبعا إذا ولغت فيه لا يكاد يقام به ولا يكاد يتحفظ منه لأن متخذها لا يسلم من ولوغها في إداؤه ولا يكاد يؤدى حق الله في عبادته في الغسلات من ذلك الولوغ ويدخل عليه الأثم والمصيان فيكون ذلك نقصاً في أجره يدخل السيئات عليه (ثالثها) ثم قال ابن عبد البر وقد يكون ذلك من أجل أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب وذكره غيره على سبيل الجزم (رابعها) ثم قال ابن عبد البر وقد يكون ذلك بذهاب أجره في إحسانه إلى الكلب لأن في الإحسان إلى كل ذي كبد رطبة أجراً لكن الإحسان إلى الكلب ينقص الأجر فيه أو يتلفه ما يلحق مقتنيه من السيئات بترك أدائه لتلك العبادات في التحفظ من ولوغه وآثاؤه بالغسلات منه ونحو ذلك مثل ترويع المسلم وشبهه انتهى وهو قريب من الثاني إلا أنه عين أن الذي يبطل أجره من عمله هو الإحسان إلى الكلب دون بقية حسناته والله أعلم (خامسها) أن ذلك عقوبة له لاتخاذ ما نهى عن اتخاذ وعصياناً بذلك (الحادية عشرة) قوله (أو ضاري) كذا هو بالياء في أصلنا وكذا نقله النووي عن معظم نسخ صحيح مسلم قال في بعضها ضارياً بالآلف بعد الياء منصوباً (قلت) وهو الذي في أصلنا من صحيح مسلم وذكر القاضي عياض أنه

وعنه (أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب) زاد مسلم
إلا كلب صيد أو كلب غنم أو ماشية فقيل لابن عمر إن أباه ريرة

روى ضاري بالياء وضار بحذفها وضاريا فالأول معطوف على ماشيته ويكون
من إضافة الموصوف إلى صفته كماء البارد ومسجد الجامع ومنه قوله تعالى (بجانب
الغربي) و (كدار الآخرة) ويكون ثبوت الياء في ضاري على اللغة القليلة في
إثباتها في المنقوص من غير ألف ولام والمشهور حذفها وقيل إن لفظة ضار
هنا للرجل الصائد صاحب الكلاب المعتاد للصيد فسماه ضاريا استعارة كما في
الرواية الأخرى إلا كلب ماشية أو كلب صائد وفي رواية عبد الله بن دينار
إلا كلب ضارية وتقديره إلا كلب ذي كلاب ضارية والضاري هو المعلم للصيد
المعتاد له يقال منه ضرى الكلب يضرى كشرب يشرب ضرا وضرواة وأضراه
صاحبه أي عوده ذلك وقد ضرى بالصيد إذا هج به ومنه قول عمر رضي الله عنه
إن للحم ضراوة كضراوة الحر.

الحديث الثاني

وعنه (أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب) (فيه) فوائد (الأولى)
أخرجه الشيخان والنسائي وابن ماجه من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه
مسلم أيضا من طريق عبيد الله ابن عمر بزيادة (فأرسل في أقطار المدينة أن
تقتل) ومن طريق اسمعيل بن أمية بزيادة (فتتبعت في المدينة وأطرافها فلا
ندع كلبا إلا قتلناه حتى إنا لنقتل كلب المرية من أهل البادية يتبعها كلهم) عن
نافع عن ابن عمر وأخرجه مسلم أيضا والترمذي والنسائي من طريق عمرو بن
دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ (أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد
أو كلب غنم أو ماشية فقيل لابن عمر إن أباه ريرة يقول) (أو كلب زرع فقال
ابن عمر إن لأبي هريرة ررعا) لفظ مسلم ولم يذكر الترمذي والنسائي قوله
أو كلب غنم ولم يذكر النسائي قصة أبي هريرة (الثانية) فيه الأمر بقتل
الكلاب وهي على ثلاثة أقسام (أحدها) الكلب العقور والكلب وقد أجمع

يَقُولُ أَوْ كَلَبَ زَرْعَ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ إِنَّ لَأَبِي هُرَيْرَةَ زَرْعًا، وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ (أَمَرَ نَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ وَفِيهِ ثُمَّ نَهَى عَنْ قَتْلِهَا) وَقَالَ (عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي الطُّفَيْتَيْنِ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ) وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ (أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ثُمَّ قَالَ مَا بَالُهُمْ وَبَالَ الْكِلَابِ ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ) زَادَ فِي رِوَايَةٍ (وَالزَّرْعُ)

العلماء على قتله (الثاني) ما يباح اقتناؤه للمنافع المتقدم ذكرها وقد أجمعوا على منع قتله و (الثالث) ما عدا هذين القسمين وقد اختلفوا فيه على أقوال (أحدها) قتلها مطلقاً تسمكاً بهذا الحديث وهو مذهب مالك وأصحابه قال ابن عبد البر ، قد عمل أبو بكر وابن عمر بقتل الكلاب بعد رسول الله ﷺ وجاء نحو ذلك عن عمر وعثمان فصار ذلك سنة معمولاً بها عند الخلفاء لم ينسخها عند من عمل بها خبر (القول الثاني) المنع من قتلها وأنه منسوخ ودل على ذلك إباحة اتخاذها للمنافع وفي صحيح مسلم وغيره عن عبد الله ابن مغفل قال (أمر النبي ﷺ بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبَالَ الْكِلَابِ ؟ ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ) وفي رواية له (ورخص في كلب الغنم والصيد والزرع) وهذا مذهب الشافعي كما جزم به الرافعي في الأُطعمة والنوى في البيع من شرح المذهب وزاد أنه لا خلاف فيه بين أصحابنا قال ومن صرح به القاضي حسين وإمام الحرمين قال إمام الحرمين الأمر بقتل الكلب الأسود وغيره كنه منسوخ فلا يحل قتل شيء منها اليوم لا الأسود ولا غيره إلا الكلب والعقور لكن قال الرافعي في الحج إن قتلها مكروه وذكر النووي أن مراده التنزيه وذكر الرافعي في الغصب والنوى في التسمم أنها غير محترمة وزعم

وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ (اَحْتَبَسَ جَبْرِيلُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ

شَيْخُنَا الْإِمَامُ جَمَالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْأَسْنَوِيُّ أَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ جَوَّازُ قَتْلِهَا
هَالَهُ أَعْلَمُ وَاخْتَارَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْمَنْعَ مِنْ قَتْلِهَا (الْقَوْلُ الثَّالِثُ) أَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنْ قَتْلِهَا
إِلَّا الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ وَاخْتَارَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ هَذَا كَمَا سَيَأْتِي حِكَايَةُ كَلَامِهِ فِي
الْفَائِدَةِ الَّتِي بَعْدَهَا وَيَدُلُّ لَهُ مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ (أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ بِقَتْلِ الْكَلَابِ حَتَّى إِنْ الْمَرْأَةُ تَقْدُمُ مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبِهَا فَتَقْتُلْهُ ثُمَّ نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا وَقَالَ عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي الطَّفِيفَتَيْنِ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ
وَقِيلَ فِي مَعْنَى كَوْنِهِ شَيْطَانًا أَنَّهُ بَعِيدٌ مِنَ الْمَنَافِعِ قَرِيبٌ مِنَ الْمَضَرَّةِ وَالْإِذَى
﴿الثَّالِثَةُ﴾ اِخْتَلَفَ فِي الْأَمْرِ بِقَتْلِ الْكَلَابِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هَلْ كَانَ
قَبْلَ نَسْخِهِ طَامًا أَوْ مَخْصُوصًا بِمَا عَدَا الْمُنْتَفِعَ بِهِ لِلصَّيْدِ وَنَحْوِهِ حَكَاهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ
وَقَالَ عِنْدِي أَنَّ النَّهْيَ أَوْ لَا كَانَ عَامًا عَنْ اقْتِنَاءِ جَمِيعِهَا وَأَمْرٌ بِقَتْلِ جَمِيعِهَا ثُمَّ نَهَى
عَنْ قَتْلِ مِلْسَوِي الْأَسْوَدِ وَمَنْعَ الْاِقْتِنَاءِ فِي جَمِيعِهَا إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ أَوْ
مَاشِيَةٍ قَالَ النَّوَوِيُّ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي هُوَ ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ وَيَكُونُ حَدِيثُ
ابْنِ مَغْفَلٍ مَخْصُوصًا بِمَا عَدَا الْأَسْوَدَ لِأَنَّهُ طَامٌ فَيُخَصُّ مِنْهُ الْأَسْوَدُ بِالْحَدِيثِ
الْآخِرِ ﴿الرَّابِعَةُ﴾ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ
مَاشِيَةٍ) فِيهِ تَكَرُّارٌ وَهُوَ مِنْ ذِكْرِ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ لِأَنَّ الْمَاشِيَةَ
أَجْمَعُ مِنَ الْغَنَمِ كَمَا تَقْدُمُ وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْغَنَمِ وَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّ
الْتِمَازَ فِي النَّسَائِيِّ اقْتَصَرَ فِي رِوَايَتِهِمَا عَلَى الْمَاشِيَةِ ﴿الْخَامِسَةُ﴾ اسْتَدْلُ بِالْأَمْرِ
بِقَتْلِ الْكَلَابِ عَلَى تَحْرِيمِ أَكْلِهَا لِأَنَّ مَبَاحَ الْأَكْلِ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ
وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ

﴿الْحَدِيثُ الثَّالِثُ﴾

وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ (اَحْتَبَسَ جَبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ مَا حَدِّسَكَ ؟ قَالَ

م ٣ - طَرَحَ تَحْرِيبَ سَادِسَ

ما حبسك ؟ قال إنا لا ندخل بيتا فيه كلب) انفرد به أحمد (ولمسلم
من حديث ميمونة (أن هذا هو السبب في الأمر بقتل الكلاب
فزاد في آخره فأصبح رسول الله ﷺ فأمر بقتل الكلاب)

إنا لا ندخل بيتا فيه كلب) انفرد به أحمد (فيه) فوائد (الأولى) في صحيح
مسلم وغيره عن ميمونة (أن رسول الله ﷺ أصبح يوما واجما فقالت ميمونة
يا رسول الله لقد استنكرت هيئتك منذ اليوم فقال إن جبريل كان وعدني أن
يلقاني الليلة فلم يلقي أم والله ما أخلفني ، فظل رسول الله ﷺ يومه ذلك على
ذلك ثم وقع في نفسه جرو كلب تحت فسطاط لنا فأمر به فأخرج ثم أخذ بيده ماء
فنضج مكانه ؛ فلما أمسى لقيه جبريل عليه السلام فقال له قد كنت وعدتني أن
تلقاني البارحة قال أجل ولكننا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة فأصبح رسول
الله ﷺ يومئذ فأمر بقتل الكلاب حتى إنه يأمر بقتل كلب الحائط الصغير
ويترك كلب الحائط الكبير) واستفدنا من هذه الرواية أن احتباس جبريل
عليه السلام كان مع موعد وعده النبي ﷺ وأن هذا سبب الأمر بقتل الكلاب
وروى مسلم أيضا نحو هذه القصة من حديث عائشة رضي الله عنها لكن ليس
فيه أن ذلك سبب الأمر بقتل الكلاب ورويت هذه القصة بنحو رواية عائشة
من حديث جماعة من الصحابة (الثانية) حكى ابن عبد البر خلافا في أن الامتناع
من دخول البيت الذي فيه كلب خاص بجبريل عليه السلام من بين سائر الملائكة
عليهم السلام أرقام لجميعهم فعلى الأول يكون جمع الضمير في قوله إنا للتعظيم
وعلى الثاني للمشاركة وقال النووي ، هم ملائكة يطوفون بالرحمة والتزليل والاستغفار
وأما الحفظة فيدخلون في كل بيت ولا يفارقون بني آدم في حال لأنهم مأمورون
بأحصاء أعمالهم وكتابتها (الثالثة) قال النووي قال العلماء سبب امتناعهم
من بيت فيه كلب لكثرة أكله النجاسات ولأن بعضها يسمى شيطانا كما جاء به
الحديث والملائكة ضد الشياطين ولتبع رائحة الكلب والملائكة تكره الرائحة

﴿بابُ النَّذْرِ﴾

عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ أَكُنْ قَدَرْتُهُ لَهُ وَلَكِنْ يُلْفِيهِ النَّذْرُ قَدَرْتُهُ

الْقَبِيحَةَ وَلَا يَأْتِيهَا مِنْهُي عَنْ اتِّخَاذِهَا فَعَوَّقَ مَتَّخِذُهَا بِحُرْمَانِهِ دُخُولَ الْمَلَائِكَةِ بَيْتَهُ وَصَلَاتَهَا فِيهِ وَاسْتِغْفَارَهَا لَهُ وَتَبَرُّكَهَا عَلَيْهِ وَفِي بَيْتِهِ وَدَفْعَهَا أَذَى الشَّيْطَانِ ﴿الرَّابِعَةُ﴾ قَالَ الْخَطَّابِيُّ إِنَّمَا لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ مِمَّا يَحْرَمُ اقْتِنَاؤُهُ مِنَ الْكِلَابِ فَأَمَّا مَا لَيْسَ بِحَرَامٍ مِنْ كَلْبِ الصَّيْدِ وَالزُّرْعِ وَالْمَاشِيَةِ فَلَا يَمْتَنَعُ دُخُولَ الْمَلَائِكَةِ لِسَبَبِهِ وَأَشَارَ الْقَاضِي عِيَّاضُ إِلَى نَحْوِ مَا قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ وَقَالَ النَّوَوِيُّ الْأَظْهَرُ أَنَّهُ عَامٌ فِي كُلِّ كَلْبٍ وَأَنَّهُمْ يَمْتَنَعُونَ مِنَ الْجَمِيعِ لِأُطْلَاقِ الْأَحَادِيثِ وَلَا أَنْ الْجُرُوءَ الَّذِي كَانَ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ تَحْتَ السَّرِيرِ كَانَ لَهُ فِيهِ عَذْرَ ظَاهِرَ فَإِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ وَمَعَ هَذَا امْتَنَعَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ دُخُولِ الْبَيْتِ وَعَلَّلَ بِالْجُرُوءِ فَلَوْ كَانَ الْعَذْرُ فِي وَجُودِ الْكَلْبِ لَا يَمْنَعُهُمْ لَمْ يَمْتَنَعَ جَبْرِيلُ أَنْتَهَى وَفِيمَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ نَظَرَ وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ مِمَّا تَقَلُّهُ عَنْ الْعُلَمَاءِ التَّعْلِيلُ بِهِنَّ أَنَّهَا مِنْهُي عَنْ اتِّخَاذِهَا وَذَلِكَ مَفْقُودٌ فِي الْمَأْذُونِ فِي اتِّخَاذِهِ وَلَا يَصِحُّ اسْتِدْلَالُهُ بِذَلِكَ الْجُرُوءِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَأْذُونًا فِي اتِّخَاذِهِ بَلْ هُوَ مِنْهُي عَنْهُ إِلَّا أَنْ عَدَمَ الْعِلْمِ بِهِ اسْقَطَ الْإِثْمَ فَهُوَ غَيْرُ مَكْفٍ لِلْغَفْلَةِ عَنْهُ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ دُخُولِهِمْ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ غَيْرُ مَأْذُونٍ فِي اتِّخَاذِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَى أَصْحَابِ الْبَيْتِ لَعَدَمِ عِلْمِهِمْ بِهِ امْتِنَاعِهِمْ مِنْ دُخُولِ بَيْتِ فِيهِ كَلْبٌ مَأْذُونٌ فِي اتِّخَاذِهِ لَعَدَمِ التَّقْصِيرِ مَعَ الْأُذْنِ وَمَا جَاءَ تَقْصَانُ أَجْرِ الْعَمَلِ إِلَّا مَعَ عَدَمِ الْأُذْنِ فِي الْإِتِّخَاذِ فَكَذَلِكَ امْتِنَاعُ دُخُولِ الْمَلَائِكَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿بابُ النَّذْرِ﴾

﴿الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ﴾

عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ

لَهُ يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ يُؤْتِنِي عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ آتَانِي مِنْ قَبْلُ)
 وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (لَا تُنْذِرُوا فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا وَإِنَّمَا
 يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ)

أَكُنْ قَدْ قَدَرْتَهُ لَهُ وَلَكِنْ يَلْقِيهِ النَّذْرُ قَدْ قَدَرْتَهُ لَهُ يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ؛ يُؤْتِنِي
 عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ آتَانِي مِنْ قَبْلُ) (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَامٍ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ
 وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ وَابْنِ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ
 ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ؛ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو وَكُلَاهُمَا عَنْ
 الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ
 الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفْظَ (لَا تُنْذِرُوا فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي
 مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَرَوَى
 ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا
 (إِيَّاكُمْ وَالنَّذْرَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَنْعِمُ نِعْمَةً عَلَى الرِّشَاءِ وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ
 الْبَخِيلِ) (الثَّانِيَةِ) النَّذْرُ يَفْتَحُ النُّونَ وَإِسْكَانَ الدَّالِ الْمَعْجَمَةَ وَحَكَى الْقَاضِي فِي
 الْمَشَارِقِ ضَمَّ النُّونَ أَيْضًا وَهُوَ غَرِيبٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ خِلَلِ النُّسخَةِ قَالَ وَهُوَ مَا يُنْذَرُ
 الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ يُوْجِبُهُ وَيُلْزِمُهُ مِنْ طَاعَةِ لِسَبَبٍ يُوْجِبُهُ لَا تَبَرُّعًا وَقَالَ فِي
 النِّهَايَةِ يُقَالُ نَذَرْتُ أَنْذَرَ وَأَنْذَرْتُ نَذْرًا إِذَا أُوجِبْتَ عَلَى نَفْسِكَ تَبَرُّعًا مِنْ عِبَادَةِ أَوْ
 صَدَقَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَنْتَهَى وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ النَّذْرَ لَفْظُ الْوَعْدِ بِخَيْرٍ أَوْ شَرٍّ وَشَرْعًا
 الْوَعْدُ بِخَيْرٍ؛ وَقَالَ الرَّافِعِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا لَا يُخْفَى أَنَّ النَّذْرَ التَّزَامُ شَيْءٌ وَأَنَّهُ قَدْ يَصِحُّ
 وَقَدْ لَا يَصِحُّ (الثَّالِثَةِ) قَوْلُهُ (لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ) بِنَصْبِ ابْنِ آدَمَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ
 وَرَفَعَ النَّذْرَ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ وَمَعْنَاهُ أَنَّ النَّذْرَ لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ غَيْرِ مَقْدَرِفَانِهِ لَا يَقَعُ إِلَّا
 مَا قَدَرَ فَلَا يَظُنُّ النَّاذِرُ الَّذِي يَلْقَى طَاعَةً عَلَى حَصُولِ غَرَضٍ لَهُ كَقَوْلِهِ إِنَّ شَيْئًا اللَّهُ

مريضتي قلله على كذا وكذا أن النذر هو الذي حصل شفاء مريضه ، بل إن قدر الشفاء فلا بد من حصوله سواء نذر أم لم ينذر وإن لم يقدر فلا يحصل نذر أم لم ينذر ، وهو إشارة إلى عدم جدوى النذر والقصد منه دفع توهم جاهل يظن خلاف ذلك وقوله ولكن يلقى النذر قد قدرته له كذا ضبطناه عن شيخنا ونلتى رحمه الله وغيره بالقاء من ألفاء بمعنى وجده ولقية وهو تأكيده قدمه من أن النذر لا يأتي بغير المقدر فأكد به بأن النذر يحد ذلك الأمر مقدر أن يقع على وفق التقدير لا لأجل النذر والمراد إن كان ذلك الأمر يقع فهو إخبار عن إحدى الحالتين وهي حصول المطلوب وضبطناه في أصلنا من صحيح البخاري من طريق عبد الله بن المبارك عن معمر ولكن يلقى القدر بالقاف في قوله يلقى (القدر) فتح القاف والداال المهملة ومعناه إن صح أن القدر هو الذي يلقى ذلك المطلوب ويوجده لا النذر فإنه لا مدخل له في ذلك ويوافقه في اللفظ ويدل لهذا الضبط قوله في رواية البخاري أيضا من طريق أبي الزناد عن الأعرج ولكن يلقى النذر إلى القدر قد قدر له ومعناه أن النذر لا يصنع شيئا وإنما يلقى إلى القدر فإن كل قد قدر وقوعه وإلا فلا وبوب البخاري في صحيحه على الرواية الأولى بما يوافق ما قدرته في معنى الثانية فقال (باب إلقاء النذر العبد إلى القدر) وذلك يدل على صحة ضبط يلقى بالقاف ولكن لا تظهر مطابقة التبريد للحديث إلا أن يكون بنصب القدر فيكون بمعنى الرواية الأخرى أي ولكن يلقى النذر القدر أي إلى القدر فحذف حرف الجر ونصب ما بعده على طريق التوسع وهذا مسموع في ألفاظ مقتصر فيه على المسموع ولعل هذا منه ولم يقع هذا اللفظ عند مسلم ولم أر من تعرض للكلام عليه والعلم عند الله تعالى وقوله (يستخرج به من البخيل) قال النووي معناه أنه لا يأتي بهذه القرينة تطوعا محضا مبتدأ وإنما يأتي بها في مقابلة شفاء المريض وغيره مما يعاق النذر عليه انتهى وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي يحتمل أن يراد هنا النذور المالية لأن البخل إنما يستعمل غالبا في البخل بالمال ويحتمل أن يراد بذلك العبادات كلها كما قال في الحديث الثابت (البخل من ذكرت عنده فلم يصل على) وكما قال في الحديث الآخر (أبخل الناس من بخل بالسلام)

انتهى وقوله (يؤتيني عليه ما لم يكن آتاني من قبل) معناه ان العبد يؤتي الله تعالى على تحصيل مطلوبه ما لم يكن آتاه من قبل تحصيل مطلوبه ففيه إشارة الى ذم ذلك وأنه كان ينبغي للعبد أن يأتي بتلك القرية سواء حصل مطلوبه أم لا؛ فهذه هي العبادة الخالصة والله أعلم (الرابعة) هذا الحديث في أصلنا وفي صحيح البخاري منقول عن النبي ﷺ من غير حكاية له عن الله تعالى ولا يستقيم أن يكون من كلام النبوة لقوله (قد قدرته له) وقوله (يؤتيني عليه) ولهذا كان والذي رحمه الله يقول لعله (قال الله تعالى) وأما رواية مسلم وغيره فهي واضحة لأنه ليس فيها إسناد ضمير الى الله تعالى (الخامسة) فيه إشارة الى ذم النذر وأنه لا منفعة له وأنه لا يصدر إلا من بخيل لا يعطى الشيء تبرعاً وإنما يعطى شيئاً في مقابلة شيء وفي صحيح مسلم وغيره من طريق العلماء بن عبد الرحمن التصريح بالهوى عنه لكن سياقه يقتضي أن ذلك إنما هو في نذر المجازاة وهو أن يلتزم قرية في مقابلة حدوث نعمة أو اندفاع بلية فإنه هو الذي فيه الأوصاف المقتضية للذم المذكورة في الحديث أما النذر الملتزم ابتداءً من غير تعليق على شيء كقوله لله على أن أصلي أو أعتق فليس فيه هذا المعنى ولا يقتضي الحديث ذمه ولا الهوى عنه على أن أصحابنا يرون أن الأول وهو نذر المجازاة أكد من الثاني فانهم يجزمون بصحة الأول ولزوم الوفاء به عند وجود المعلق عليه ولهم في لزوم الوفاء بالثاني خلاف وإن كان الأصح عندهم لزوم الوفاء به أيضاً وقد يقال إن هذا القسم الثاني داخل في قوله في الحديث يستخرج به من البخيل وتذيره أن البخيل لا يأتي بالطاعة إلا إذا اتصفت بالوجوب فيكون النذر هو الذي أوجب له فعل الطاعة لتعلق الوجوب به ولو لم يتعلق به الوجوب لم يأت به فيكون النذر المطلق مما يستخرج به من البخيل وقد أشار الى ما ذكرته أولاً وآخره الشيخ تقي الدين القشيري في شرح العمدة وقال الخطابي قوله وإنما يستخرج به من البخيل دليل على وجوب الوفاء بالنذر (السادسة) ذكر النووي في الروضة حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ عن النذر ولم يذكر لأصحابنا منقولاً يوافقوه وهو يقتضي أنه لم يقف في ذلك على نقل وجزم في شرح المذهب بكراهة النذر واستدل له بالحديث ثم حكى عن

الترمذي أنه قال والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم
 كرهوا النذر وقال عبد الله بن المبارك معنى الكراهة في النذر في الطاعة
 والمعصية وإن نذر الرجل الطاعة فوفى به فله فيه أجر ويكره له النذر . انتهى
 فلم ينقل في ذلك كلاما عن أصحابنا وذكر البيهقي في المعرفة أن الشافعي روى
 في سنن حرمله عن صفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة
 حديث النهي عنه (قلت) وقد قرر الشافعي أن كل ما رواه وعلمه من الحديث فهو
 مذهبه وقائل به وقد نقل الشيخ أبو علي السنجي أن الشافعي نص على كراهة
 النذر حكاه ابن أبي الدم في شرح الوسيط وجزم به من المالكية القاضي أبو بكر
 ابن العربي وابن الحاجب في مختصره وقال به ابن حزم الظاهري وفي
 مصنف ابن أبي شيبة عن أبي هريرة لا أنذر نذرا أبدا ، واختار
 ابن أبي الدم أنه ليس بمكروه ولكنه خلاف الأولى وفيه نظر فإن هذا قد
 ورد فيه نهى مخصوص ، ومن يفرق بين المكروه وخلاف الأولى يقول إن
 المكروه ما فيه نهى خاص وخلاف الأولى ما ليس فيه نهى خاص وإنما أخذ من
 عموم فهذا قول ثان وفي المسئلة قول ثالث وهو أن النذر مستحب جزم به
 المتولي والغزالي والرافعي فقالوا إنه قرينة وكذا قال النووي في شرح المذهب
 حين ذكر أن الأصح أن التلفظ بالنذر عامدا في الصلاة لا يبطلها قال لأنه مناجاة
 لله تعالى فأشبهه الدعاء وفيه قول رابع وهو الفرق بين نذر المجازاة فلا يستحب
 والنذر المبتدأ فيستحب جزم به ابن الرفعة في المطلب في الوكالة فقال أما كونه
 هربة فلا شك فيه إذا لم يكن معلقا فإن كان معلقا فلا تقول إنه قرينة بل قد
 يقال بالكراهة وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة وفي كراهة النذر إشكال
 على القواعد فإن القاعدة تقتضي أن وسيلة الطاعة طاعة ووسيلة المعصية معصية
 ويعظم قبح الوسيلة بحسب عظم المقسدة وكذلك تعظم فضيلة الوسيلة بحسب عظم
 المصلحة ولما كان وسيلة إلى التزام قرينة لزم على هذا أن يكون قرينة إلا أن ظاهر
 إطلاق الحديث دل على خلافه واتباع المنصوص أولى انتهى وقال الخطابي هذا
 باب غريب من العلم وهو أن ينهى عن الشيء أن يفعل حتى إذا فعل وقع واجبا

﴿ السابعة ﴾ أجاب القائلون باستحباب النذر عن هذا الحديث بأجوبة (أحدها) ما قاله ابن الأثير في النهاية أن النهي عنه تأكيداً لمره وتحذير عن التهاون به بعد إيجابه قال ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به إذ كان بالنهي يصير معصية فلا يلزم قال وإنما وجه الحديث أنه قد أعلمهم أن ذلك أمر لا يجبرهم في العاجل تمتعاً ولا يصرف عنهم ضراً ولا يرد قضاء فقال لا تنذروا على أنكم تدركون بالنذر شيئاً لم يقدره الله أو تصرفون به عنكم ما جرى به القضاء عليكم فإذا نذرتهم ولم تعتقدوا هذا فخرجوا عنه بالوفاء فإن الذي نذرتهموه لازم لكم (ثانيها) ما أجاب به المازري فقال يحتمل أن يكون سبب النهي عن النذر كون الناذر يصير ملتزماً به فيأتي به تكلفاً بغير نشاط قال ويحتمل أن يكون سببه كونه يأتي بالقربة التي التزمها في نذره على صورة المعاوضة للأمر الذي طلبه فينقص أجره وشأن العبادة أن تكون متمحضة لله تعالى (ثالثها) قال القاضي عياض يحتمل أن النهي لكونه قد يظن بعض الجهلة أن النذر يرد القدر ويمنع من حصول المقدر فنهى عنه خوفاً من جاهل يعتقد ذلك قال وسيأتي الحديث يؤيد هذا (رابعها) أن النهي محمول على من علم من حاله عدم القيام بما التزمه جمعا بين الأدلة فإن قوله تعالى (وما أتقتم من نفقة أو نذرتهم من نذر فإن الله يعلمه) يقتضي استحباب النذر والله أعلم ﴿ الثامنة ﴾ إن قلت دل هذا الحديث على أن النذر لا يرد المقدر وقد يكون النذر بالصدقة وقد ورد في الحديث (إن الصدقة تقي مصارع السوء) وفي حديث آخر (الصدقة تدفع ميتة السوء) رواه الترمذي من حديث أنس (قلت) ليس معنى هذا الحديث أن العبد يقدر له ميتة السوء فتدفعها الصدقة بل الأسباب مقدره كما أن المسببات مقدره، فمن قدر له ميتة السوء لا تقدر له الصدقة ومن لم تقدر له ميتة السوء قدرت له الصدقة وقال والذى رحمه الله في شرح الترمذي في جوابه النذر ليس تنجيذا للصدقة وإنما هو كالوعدها ورعا لا يفي بالنذر لعجز أو اخترام أجل وعلى تقدير الوفاء به فالصدقة سبب والآثار مقدره أيضاً كما ورد في الحديث أنهم قالوا يا رسول الله أرايت ربي يسرقني بها

وعن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » قال سُفْيَانُ (وَلَا تُشَدُّ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ سِوَا) وَلَا أَحَدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ (لَا يَنْبَغِي لِمَطِيٍّ أَنْ تُشَدَّ رِجَالُهُ إِلَى مَسْجِدٍ يَنْبَغِي فِيهِ الصَّلَاةُ غَيْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَمَسْجِدِي هَذَا) وَفِيهِ شَرْحُ بَنِي حَوْشَبٍ وَثَقَّهُ أَحْمَدُ وَأَبْنُ مُعِينٍ وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُهُمَا

ودواء تتلوهى به هل ترد من قدر الله شيئا ؟ قال هي من قدر الله ، فيين أن الأسباب مقدرة كالمسببات والله أعلم

الحديث الثانى

وعن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال (تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) قال سُفْيَانُ وَلَا تُشَدُّ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ سِوَا (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿ الْأُولَى ﴾ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بَلَفْظَ (لَا تُشَدُّ الرِّجَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ مُعَمَّرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ لَفْظَ مُسْلِمٍ (تُشَدُّ الرِّجَالُ) وَلَفْظَ ابْنِ مَاجَةَ (لَا تُشَدُّ) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ سَلْمَانَ الْأَنْصَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفْظَ (إِنَّمَا يَسَافِرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ وَمَسْجِدِي وَمَسْجِدِ إِبِلْيَاءَ) وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِهِ مِنْ رِوَايَةِ مُسَدَّدٍ وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ بَلَفْظَ (لَا تُشَدُّ) ثُمَّ قَالَ قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ هَكَذَا حَدَّثَنَا بِهِ سُفْيَانُ هَذِهِ الْمَرَّةَ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ وَأَكْثَرُ لَفْظُهُ (تُشَدُّ الرِّجَالُ) ﴿ الثَّانِيَّةُ ﴾ قَوْلُهُ تُشَدُّ الرِّجَالُ بِالرَّفْعِ لَفْظُهُ خَيْرٌ وَمَعْنَاهُ إِلَّا مَرَّ بِشَدِّهَا إِلَى هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ، وَقَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى لَا تُشَدُّ

خبر أيضا ومعناه النهي ومحملة عند جمهور العلماء أنه لافضية في شد الرحال إلى مسجد غيرها لأن شد الرحال إلى غيرها محرم ولا مكروه ويدل لذلك ما رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا (لا ينبغي للمطى أن تشد رحاله إلا المسجد تبتغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا) وفيه شهر بن حوشب وثقه أحمد وابن معين وتكام فيه غيرها وذهب الشيخ أبو محمد إلى ما اقتضاه ظاهره أن شد الرحال إلى غيرها محرم وأشار القاضي عياض إلى اختياره ﴿ الثالثة ﴾ قول صفيان بن عيينة رحمه الله (ولا تشد إلا إلى ثلاثة مساجد سواء) معناه أن اللفظ الذي رواه وهو قوله تشد الرحال وهذا اللفظ الآخر الذي فيه النفي والاثبات سواء من حيث المعنى فان الأحكام الشرعية إنما تتلقى من الشارع وإذا أخبر بشد الرحال إلى هذه المساجد الثلاثة ولم يذكر شد الرحال إلى غيرها لم يكن لشد الرحال إلى غيرها فضل لأن الشرع لم يجيء به وهذا أمر لا يدخله القياس لأن شرف البقعة إنما يعرف بالنص الصريح عليه وقد ورد النص في هذه دون غيرها ﴿ الرابعة ﴾ فيه خضيلة هذه المساجد الثلاثة ومزيتها على غيرها وذلك لكونها مساجد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولفضل الصلاة فيها ﴿ الخامسة ﴾ نه بشد الرحل الذي لا يستعمل غالبا إلا في الأسفار على ما هو أخف منه وقصدها لمن هو قريب منها بحيث لا يحتاج في إتيانها إلى شد رحل ودل ذلك على أن إتيانها قربة مع القرب والبعد وعلى كل حال ويدل على أنه أريد بشد الرحل السفر قوله في رواية الأغر (إنما يسافر) ﴿ السادسة ﴾ استدل به على أن من نذر إتيان المسجد الحرام لحج أو عمرة انعقد نذره ولزمه ذلك لأنه قربة وشأن القرب لزومها بالنذر ﴿ السابعة ﴾ واستدل به على أن من نذر إتيانه للصلاة فيه أو الاعتكاف به لزمه ذلك وهو كذلك عند مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف وداود والجمهور وحكى الطحاوي عن أبي حنيفة ومحمد أن من نذر أن يصلي في مكان فصلي في غيره أجزأه واحتج الطحاوي لذلك بأن تفضيل الصلاة في المساجد الثلاثة إنما هو في القرى بديل قوله ﷺ (أفضل صلاة المرء في بيته إلا

المكتوبة) ويوافقه ما ذكره ابن حزم الظاهري أنه لو نذر الصلاة في أحد المساجد الثلاثة لم يلزمه الصلاة فيها إلا في الفرض فإن كان نذر صلاة تطوع لم يلزمه شيء **الثامنة** استدلل به على أن من نذر إتيانه وأطلق لزمه إتيانه بحج أو عمرة وهذا هو الصحيح عند أصحابنا **التاسعة** استدلل به على أنه لو نذر إتيانه بلا حج ولا عمرة انعقد نذره ولزمه إتيانه بحج أو عمرة ولغا قوله بلا حج ولا عمرة لأن هذا هو المفهوم من إتيانه فليبلغوا ما يخالفه وهو أحد الوجهين لأصحابنا وصححه النووي **العاشرة** استدلل به على أنه لو نذر الصلاة بمسجد النبي ﷺ لزمه ذلك وتعين للصلاة فيه وهو أصح قول الشافعي رحمه الله وهو مذهب المالكية والحنابلة لكنه يخرج عن نذره بالصلاة في المسجد الحرام على أصح الوجهين عند أصحابنا وبه قال الحنابلة **الحادية عشرة** استدلل به على أنه لو نذر إتيان مسجد المدينة لزيارة قبر النبي ﷺ لزمه ذلك لأنه من جهة المقاصد التي يؤتي لها ذلك المحل بل هو أعظمها وقد صرح بذلك القاضي ابن كج من أصحابنا فقال عندي إذا نذر زيارة قبر النبي ﷺ لزمه الوفاء وجها واحدا ولو نذر أن يزور قبر غيره فوجهان وللشيخ تقي الدين بن تيمية هنا كلام بضع عجيب يتضمن منع شد الرحل للزيارة وأنه ليس من القرب بل بضد ذلك، ورد عليه الشيخ تقي الدين السبكي في شفاء السقام فشنى صدور المؤمنين وكان والدي رحمه الله يحكي أنه كان معادلا للشيخ زين الدين عبد الرحيم بن رجب الحنبلي في التوجه إلى بلد الخليل عليه السلام فلما دنا من البلد قال نويت الصلاة في مسجد الخليل ليحترز عن شد الرحل لزيارته على طريقة شيخ الحنابلة ابن تيمية قال فقلت نويت زيارة قبر الخليل عليه السلام ثم قلت له أما انت فقد خالفت النبي ﷺ لأنه قال لا تشد الرحل إلا إلى ثلاثة مساجد وقد شددت الرحل إلى مسجد رابع وأما أنا فاتبعت النبي ﷺ لأنه قال زوروا القبور. أقفال لإقبور الأنبياء؟ قال فبهت (قلت) ويدل على أنه ليس المراد إلا اختصاص هذه المساجد بفضل الصلاة فيها وأن ذلك لم يرد في سائر الأسفار قوله في حديث أبي سعيد المتقدم (لا ينبغي للمطى أن تشد رحاله إلى مسجد تبغى فيه الصلاة غير كذا وكذا) فبين أن المراد شد الرحل إلى مسجد

فتبقي فيه الصلاة لا كل سفر والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ استدلل به على أنه لو نذر إتيان المسجد الأقصى للصلاة فيه لزمه ذلك وهذا أصح قول الشافعي كما تقدم في مسجد المدينة وبه قال المالكية والحنابلة لكنه يخرج عنه بالصلاة في المسجد الحرام كما تقدم وصحح النووي أيضا أنه يخرج عنه بالصلاة في مسجد المدينة قال ونص عليه الشافعي في البويطي وبه قال الحنفية والحنابلة وقيل تقوم الصلاة في كل من المسجدين المذكورين مقام الآخر وقيل لا يقوم أحدهما مقام الآخر ويدل للأول ما في صحيح مسلم عن ميمونة رضي الله عنها أنها أفتت امرأة نذرت الصلاة في بيت المقدس أن تصلي في مسجد النبي ﷺ واستدلت بقوله عليه الصلاة والسلام (صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة) ﴿الثالثة عشرة﴾ استدلل به على أنه لو نذر إتيان مسجد المدينة أو المسجد الأقصى لزمه ذلك وهو أحد أقوالين للشافعي حكاه عنه البويطي والقول الثاني أنه لا يلزم النذر بل يلغو نص عليه في الأم وهو الأظهر عند العراقيين والروائي وغيرهم فإذا قلنا بالاعتقاد النذر فهل يلزمه مع الاتيان شيء آخر فيه خلاف لأصحابنا والأصح عندهم نعم لأن الاتيان المجرد ليس بقربة وحينئذ لا يصح أنه يتخير بين الاعتكاف والصلاة وقيل يتعين الاعتكاف وقيل يتعين الصلاة. وقال الشيخ أبو علي يكفي في مسجد المدينة أن يزور قبر النبي ﷺ وتوقف فيه إمام الحرمين من جهة أن الزيارة لا تتعلق بالمسجد وتعظيمه قال وقياسه أنه لو تصدق في المسجد أو صام يوما كفاداً قال الإمام والظاهر الاكتفاء بالزيارة ﴿الرابعة عشرة﴾ استدلل به على أنه لو نذر إتيان غيرها من المساجد للصلاة أو غيره لم يلزمه ذلك لتصريحه عليه الصلاة والسلام باختصاص هذه المساجد بشد الرحل إليها وغيرها لأفضل لبعضها على بعض فتكفي صلاته في أي مسجد كان قال النووي هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا محمد بن مسلمة المالكي فقال إذا نذر قصد مسجد قباء لزمه قصده لأن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت راكباً وماشياً وقال الليث بن سعد يلزمه قصد ذلك المسجد أي مسجد كعب وقيل الحنابلة في أحد الوجهين يلزمه إذا لم يصل فيه ولا في أحد

المساجد الثلاثة كفارة يمين وإن كان لا ينمقد نذره وفي وجه آخر لا كفارة عليه وفي الجواهر لابن شاس لو ذكر موضعاً غير هذه الثلاثة فإن تعلقت به عبادة تختص به كرباط أو جهاد ناجز لزمه إتيانه ﴿الخامسة عشرة﴾ المراد بالمسجد الحرام جميع الحرم ولا يختص ذلك بالمكان المعد للصلاة فيه قال أصحابنا لو ذكر الناذر بقعة أخرى من بقاع الحرم كالصفا والمروة ومسجد الخيف ومنى ومزدلفة ومقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام وقبة زمزم وغير هافهوكما لو قال المسجد الحرام حتى لو قال آتي دار أبي جهل أو دار الخيزران كان الحكم كذلك لشمول حرمة الحرم في تنفير الصيد وغيره للجميع وفي معجم الطبراني الأوسط من حديث أبي هريرة مرفوعاً (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الخيف ومسجد الحرام ومسجدى) قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وفي إسناده خيتم بن مروان وهو ضعيف والحديث شاذ لمخالفته للأحاديث الصحيحة إلا أن الحكم بالنسبة إلى مسجد الخيف صحيح بالنسبة إلى الحصر قال الغزالي عند ذكر نذر إتيان المساجد فلو قال آتي مسجد الخيف فهو كمسجد الحرام لأنه من الحرم انتهى ﴿السادسة عشرة﴾ ذكر النووي في شرح مسلم وغيره أن تضعيف الصلاة في مسجد المدينة يختص بمسجده عليه الصلاة والسلام الذي كان في زمنه دون ما أوسع بعده ومقتضى ذلك أنه لو نذر الصلاة في بقعة من المسجد مما هو زائد على ما كان في زمنه عليه الصلاة والسلام لم يتعين وكان كغيره من المساجد وفيه بعد ونظر ظاهر ﴿السابعة عشرة﴾ إن قلت لم سمي المسجد الأقصى ولم يكن بعد المسجد الحرام غيره ففي الصحيحين عن أبي ذر (قلت يا رسول الله أي مسجد وضع أول؟ قال المسجد الحرام قلت ثم أي قال ثم المسجد الأقصى قلت كم بينهما قال أربعون سنة) قلت علم الله تعالى أن مسجد المدينة سبني فيكون قاصياً أي بعيداً من مسجد مكة ويكون مسجد بيت المقدس أقصى فسمى بذلك باعتبار ما يؤول حاله إليه والله تعالى أعلم ﴿الثامنة عشرة﴾ قال الخطابي قال بعض أهل العلم لا يصح الاعتكاف إلا في واحد من هذه المساجد الثلاثة وعليه تأول الخبر

وَعَنْ سَمِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) زَادَ الشَّيْخَانِ (مَسْجِدِي هَذَا) وَزَادَ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ (وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ) وَزَادَ

الحديث الثالث

وَعَنْ سَمِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) أَخْرَجَهُ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ وَمُسْلِمٌ وَحَدَّثَهُ مِنْ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعْدٍ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ رِبَاحٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرُكِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرُكِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَفْظُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ (مَسْجِدِي هَذَا) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ رِوَايَةِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرُكِيِّ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ثُمَّ شَكَا فِي رَفْعِهِ نَصَافًا أَخْبَرَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ قَارِظٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (قَاتِلِي آخِرَ الْأَنْبِيَاءِ وَإِنْ مَسْجِدِي آخِرُ الْمَسَاجِدِ) وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ طَرُقٍ ثَابِتَةٍ صَحَاحَ مُتَوَاتِرَةٍ وَلَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ التَّوَاتُرُ الَّذِي يَذْكُرُهُ أَهْلُ الْأَصُولِ وَإِنَّمَا أَرَادَ الشُّهْرَةَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (الثَّانِيَةِ) اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي مَعْنَى الْأَسْتِنَاءِ فِي قَوْلِهِ (إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) فَقَالَ الْجُمْهُورُ مَعْنَاهُ : إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ ؛ حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رِبَاحٍ وَقَتَادَةَ وَسَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ وَمَنْ الْمَالِكِيَّةُ مَطْرَفُ بْنُ وَهْبٍ وَجَمَاعَةُ أَهْلِ الْأَثَرِ وَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَيَدُلُّ لَهُ مَارَوَاهُ الْأَمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي سَنَنِهِ وَغَيْرُهُمْ عَنْ

أَحْمَدُ وَابْنُ حَبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ (وَصَلَاةٌ فِي ذَلِكَ
أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي هَذَا)

عبد الله بن الزبير قال قال رسول الله ﷺ (صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا) قال ابن عبد البر اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقفه ومن رفعه احفظ وأثبت من جهة النقل وهو أيضا صحيح في النظر لأن مثله لا يدرك بالرأى مع شهادة أئمة الحديث للذى رفعه بالحفظ والثقة وقال النووي حديث حسن وقال والذى رحمه الله في شرح الترمذى رجاله رجال الصحيح وفي رواية للطبراني في هذا الحديث (وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدى بألف صلاة) وروى ابن ماجه عن جابر أن رسول الله ﷺ قال (صلاة في مسجدى أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ؛ وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه) قال والذى رحمه الله في شرح الترمذى إسناده جيد (قات) ويقع في بعض نسخ ابن ماجه (من مائة صلاة) بدون ألف والمعتمد ما نقلته أولا والحديثان معا حديث ابن الزبير وحديث جابر كلاهما من رواية عطاء بن أبى رباح عن صحابة وذلك غير قاذح فيهما لأن عطاء إمام واسع الرواية فيجوز أن يكون عنده عنهما وقال ابن عبد البر لما ذكر حديث جابر نقلته ثقات كلهم ، وجائز أن يكون عند عطاء في ذلك عنهما فيكونان حديثين وعلى هذا يحمله أهل العلم بالحديث ورواه الامام احمد في مسنده من رواية عطاء عن ابن عمر وفيه بعد قوله إلا المسجد الحرام فهو أفضل قال والذى وإسناده صحيح ورواه ابن عبد البر في التمهيد بهذا اللفظ وبلغظ (فان الصلاة فيه أفضل) وبلغظ (فانه أفضل منه بمائة صلاة) قال وهو عندهم حديث آخر بلا شك فيه لأنه روى عن ابن عمر من وجوه وروى الطبراني عن أبى الدرداء قال قال رسول الله ﷺ (الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدى

بألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة) ورواه ابن عبد البر من طريق البزار ثم قال قال البزار هذا إسناد حسن وفي سنن ابن ماجه حديث آخر يقتضى تفضيل الصلاة في مسجد مكة إلا أنه مخالف لما تقدم في قدر الثواب رواه عن أنس مرفوعا وفيه (وصلاته في المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة وصلاته في مسجدى بخمسين ألف صلاة ، وصلاته في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة) قال والذى رحمه الله فيه أبو الخطاب الدمشقى يحتاج إلى الكشف عنه وذهب آخرون إلى أن معنى الاستثناء إلا المسجد الحرام ظن الصلاة في مسجدى أفضل من الصلاة فيه بدون ألف صلاة ذكر ابن عبد البر أن يحيى بن يحيى سأل عبد الله بن نافع عن معنى هذا الحديث فذكر هذا ثم قال ابن عبد البر تأويل ابن نافع بعيد عند أهل المعرفة باللسان قال ويلزمه أن يقول إن الصلاة في مسجد الرسول ﷺ أفضل من الصلاة في المسجد الحرام بتسمائة ضعف وتسعة وتسعين ضعفا وإذا كان هكذا لم يكن للمسجد الحرام فضل على سائر المساجد إلا بالجزاء اللطيف على تأويل ابن نافع وحسبك ضعفا بقول يقول إلى هذا ، وقال ابن بطال مثل بعض أهل العلم بلسان العرب الاستثناء في هذا الحديث بمثال بين فيه ، معناه . فإذا قلت اليمن أفضل من جميع البلاد بألف درجة إلا العراق جاز أن يكون العراق مساويا لليمن وجاز أن يكون فاضلا وأن يكون مفضولا فإن كان مساويا فقد علم فضله وإن كان فاضلا أو مفضولا لم يعلم مقدار المفاضلة بينهما إلا بدليل على عدة درجات إمامائنا على ذلك أو ناقصة عنه (قلت) هذا كلام فيه إنصاف بخلاف كلام ابن نافع وقد قام الدليل على أن المسجد الحرام فاضل بمائة درجة وقد سبق ذلك فوجب الرجوع إليه ثم قال ابن عبد البر وقد زعم بعض المتأخرين من أصحابنا أن الصلاة في مسجد النبي ﷺ أفضل من الصلاة في المسجد الحرام بمائة صلاة ومن غيره بألف صلاة قال واحتج لذلك بما رواه سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن ابن أبي هتيت قال سمعت همر يقول صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه قال وتأول بعضهم هذا الحديث أيضا عن عمر على أن الصلاة في مسجد النبي

ﷺ خير من تسعمائة صلاة في المسجد الحرام قال وهذا كله تأويل لا يعضده
 دليل وحديث سليمان بن عتيق هذا لاجحة فيه لأنه مختلف في إسناده وفي لفظه
 وقد خالفه فيه من هو أثبت منه فمن الاختلاف أنه روى عنه عن ابن الزبير
 عن عمر بلفظ (صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة في مسجد النبي
 ﷺ) و بلفظ (صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه من
 المساجد إلا مسجد رسول الله ﷺ) فانما فضله عليه بمائة صلاة قال فكيف
 يحتجون بحديث قد روى فيه ضد ما ذكره أيضا من رواية الثقات إلى ما في إسناده
 من الاختلاف أيضا وقد ذكره عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني سليمان بن
 عتيق و غطاء عن ابن الزبير أنهما سمعا يقول صلاة في المسجد الحرام خير من
 مائة صلاة فيه ويشير إلى مسجد المدينة ثم روى ابن عبد البر بإسناده عن سليمان
 ابن عتيق عن ابن الزبير عن عمر (صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف
 صلاة فيما سواه إلا مسجد رسول الله ﷺ) فانما فضله عليه بمائة صلاة ثم قال
 على أنه لم يتابع سليمان بن عتيق على ذكره عمرو وهو مما أخطأ فيه عندهم وانفرد
 به، وما انفرد به فلاحجة فيه وإنما الحديث محفوظ عن ابن الزبير انتهى (الثالثة)
 استدل به الجمهور بالتقرير الذي قدمته على تفضيل مكة على المدينة لأن الأمانة
 تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة فيه مرجوحة وهو
 مذهب سفيان بن عيينة والشافعي وأحمد في أصح الروايتين عنه وابن وهب
 ومطرف وابن حبيب الثلاثة من أصحاب مالك وحكاه الشاجي عن غطاء بن أبي
 رباح والمكيين والكوفيين وبعض البصريين والبغداديين وحكاه ابن عبد البر
 عن عمرو وعلي وابن مسعود وأبي الدرداء وابن عمر وجابر وعبد الله بن الزبير وقتادة
 لكن حكى القاضي عياض والنووي عن عمر أن المدينة أفضل وحكاه ابن بطال
 عن عمر بصيغة التريض فقال وروى عن عمر قال ابن عبد البر وقد روى عن مالك
 ما يدل على أن مكة أفضل الأرض كلها قال ولكن المشهور عن أصحابه في مذهبه
 تفضيل المدينة ومما يدل للجمهور ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه عن
 م ٤ — طرح تزيين سادس

عبد الله بن عدي بن حمراء قال (رأيت رسول الله ﷺ واقفا على الحزرة فقال والله إنك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت) قال الترمذي حسن صحيح وقال ابن عبد البر هذا من أصح الآثار عن النبي ﷺ قال وهذا قاطع في محل الخلاف انتهى وذهب آخرون إلى تفضيل المدينة على مكة وهو قول مالك وأهل المدينة وحكاه زكريا الشاجي عن بعض البصريين والبغداديين وتقدم قول من حكاه عن عمر قال ابن عبد البر واستدل أصحابنا على ذلك بقوله ﷺ (ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة) قال وركبوا عليه قوله ﷺ (موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها) قال وهذا لا دليل فيه على ما ذهبوا إليه لأنه إنما أراد به ذم الدنيا والزهد فيها والترغيب في الآخرة فأخبر أن اليسير من الجنة خير من الدنيا كلها وأراد بذلك السوط والله أعلم التقليل لا أنه أراد موضع السوط بعينه بل موضع نصف سوط وربع سوط من الجنة الباقية خير من الدنيا الفانية ثم قال ولا حاجة لهم في شيء مما ذهبوا إليه ولا يجوز تفضيل شيء من البقاع على شيء إلا بخبر يجب التسليم له ثم ذكر حديث ابن حمراء المتقدم وقال كيف يترك مثل هذا النص الثابت ويحال إلى تأويل لا يجمع متأوله عليه ! (الارابعة) استثنى القاضي عياض من القول بتفضيل مكة البقعة التي دفن فيها النبي ﷺ وضمت أعضائه الشريفة وحكى اتفاق العلماء على أنها أفضل بقاع الأرض قال النووي في شرح المهذب ولم أر لأصحابنا تعرضا لما نقله قال ابن عبد البر وكان مالك يقول من فضل المدينة على مكة أني لا أعلم بقعة فيها قبر نبي مرموف غيرها قال ابن عبد البر يريد ما لا يشك فيه فإن كثيرا من الناس يزعم أن قبر إبراهيم عليه الصلاة والسلام بيت المقدس وأن قبر موسى عليه الصلاة والسلام هناك ثم ذكر حديث أبي هريرة المرفوع في سؤال موسى عليه السلام ربه أن يدينه من الأرض المقدسة رمية بحجر ثم قال إنما يحتج بقبر رسول الله ﷺ على من أنكروا فضلها أما من أقربه وأنه ليس على وجه الأرض أفضل بعد مكة منها فقد أنزلها من ربها واستعمل القول بما جاء عن النبي ﷺ في مكة وفيها ثم روى ابن عبد البر عن علي بن أبي

طالب أنه قال إني لأعلم اى بقعة أحب الى الله فى الأرض هى البيت الحرام وما حوله (الخامسة) قال والذى رحمه الله فى شرح الترمذى فى حديث عبد الله ابن الزبير وجابر وابن عمر وأبى الدرداء وأنس مرفوعا (ان الصلاة فى المسجد الحرام بمائة ألف صلاة) وفى حديث عمر موقوفا عليه (أن الصلاة فيه خير من مائة صلاة) وهكذا رواه الطبرانى فى الأوسط من حديث عائشة مرفوعا وفى بعض طرق أثر عمر (ان الصلاة فى المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة بمسجد المدينة) وفى حديث الأرقم (أن الصلاة بمكة أفضل من ألف صلاة ببيت المقدس) رواه أحمد وغيره قال والجمع بين هذا وبين ما تقدم أن يحمل أثر عمر باللفظ الأول وحديث عائشة على تقدير صحتهما على أن المراد خير من مائة صلاة فى مسجد المدينة فيكون موافقا لحديث ابن الزبير ومن معه وحديث الأرقم وأثر عمر باللفظ الثانى يقتضى أن تكون الصلاة فى المسجد الحرام بألف ألف صلاة وإذا تعذر الجمع فيرجع الى الترجيح وأصح هذه الأحاديث حديث ابن الزبير وجابر وابن عمر وأبى الدرداء فإن أسانيدھا صحيحة قال وأما الاختلاف فى مسجد المدينة) فأكثر الأحاديث الصحيحة (أن الصلاة فيه خير من ألف صلاة) وفى حديث أبى الدرداء (أنها بألف صلاة) من غير تفضيل على الألف وفى حديث أنس عند ابن ماجه (أن الصلاة فيه بخمسين ألف صلاة) وفى حديث أبى ذر عند الطبرانى فى الأوسط (أن الصلاة فيه أفضل من أربع صلوات ببيت المقدس) قال وقد اختلفت الأحاديث فى المقدار الذى تضاعف به الصلاة فى مسجد بيت المقدس فعند ابن ماجه من حديث ميمونة مولاة النبي ﷺ عن النبي ﷺ (أن الصلاة فيه كألف صلاة فى غيره) وعند الطبرانى فى حديث أبى الدرداء (أن الصلاة فيه بخمسمائة صلاة) وفى حديث أنس عند ابن ماجه (أن الصلاة فيه بخمسين ألف صلاة) فعلى هذا تكون الصلاة بمسجد المدينة إما بأربعة آلاف على مقتضى حديث ميمونة وإما بألفين على مقتضى حديث أبى الدرداء وأما بمائتى ألف صلاة على مقتضى حديث أنس لكنه فى هذا الحديث سوى بين مسجد المدينة وبين مسجد بيت المقدس وأصح طرق أحاديث الصلاة

بيت المقدس (أنها بألف صلاة) فعلى هذا أيضا يستوى المسجد الأقصى مع مسجد
للمدينة وعند أحمد من حديث أبي هريرة أو عائشة مرفوعا (صلاة في مسجدى
هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الأقصى) وعلى هذا فتحمل هذه
الرواية على تقدير ثبوتها إلا المسجد الأقصى فلهما مستويان في الفضل ولا مانع
من المصير الى هذا أى فانه ليس بأفضل من ألف صلاة فيه بل هو مساو له وأصح
طرق أحاديث التضعيف في المدينة أنها أفضل من ألف والأصح في بيت المقدس
أنها بألف فيمكن أيضا ان يكون التفاوت بينهما بالزيادة على الألف والله أعلم
انتهى كلام والذى رحمه الله (السادسة) ظاهر الحديث أنه لا فرق في تضعيف
الصلاة بين الفرض والنفل وبه قال أصحابنا ومطرف من المالكية وذهب
الطحاوى الى اختصاص التضعيف بالفرض وهو مقتضى كلام ابن حزم الظاهري
لأنه أوجب صلاة الفرض في أحد المساجد الثلاثة بنذره ذلك ولم يوجب التطوع
فيها بالنذر قال النووي وهو خلاف إطلاق الأحاديث الصحيحة (قلت) قد يقال
لأعموم في اللفظ لأنه نكرة في سياق الإثبات وساعد ذلك أن النبي ﷺ قال
(أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة) وقد يقال هو عام لأنه وإن كان في
الإثبات فهو في معرض الامتنان وقال والذى رحمه الله في شرح الترمذى تكون
النوافل في المسجد مضاعفة بما ذكر من ألف في المدينة ومائة ألف في مكة ويكون
فعلها في البيت أفضل لعموم قوله ﷺ في الحديث الصحيح (أفضل صلاة المرء
في بيته إلا المكتوبة) بل ورد في بعض طرقه أن النافلة في البيت أفضل من
فعلها في مسجده ﷺ (السابعة) استدلل به على أن تضعيف الصلاة في
مسجد المدينة يختص بمسجده ﷺ الذى كان في زمنه دون ما أحدث بعده فيه
من الزيادة في زمن الخلفاء الراشدين وغيرهم لأن التضعيف إنما ورد في مسجده
وذلك هو مسجده، وأيضا فقد أكد ذلك بقوله في رواية الصحيحين (مسجدى
هذا) وبذلك صرح النووي وقال ينبغي أن يحرص المصلى على ذلك ويتفطن لما
ذكرته وقال والذى رحمه الله في شرح الترمذى هذا شبه بما إذا اجتمع الاسم
والإشارة هل تطلب الإشارة أو الاسم (قلت) لم يظهر لى ذلك فالاسم والإشارة

متفقان ههنا الكوفة أضاف المسجد اليه وأشار الى الوجود ذلك الوقت ولو كان لفظه (مسجد المدينة هذا) لكان من تعارض الاسم والاشارة لكن يشكل على هذا ما في تاريخ المدينة ان عمر رضي الله عنه لما فرغ من الزيادة في مسجد النبي ﷺ قال: لو انتهى الى الجبابة لكان الكل مسجد رسول الله ﷺ وعن أبي هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «لو زيد في هذا المسجد ما زيد كان الكل مسجدى» وفي رواية (لو بنى هذا المسجد إلى صنعاء كان مسجدى) وعن ابن أبي ذئب أن عمر رضي الله عنه قال (لو مد مسجد رسول الله ﷺ إلى ذى الحليفة لكان منه) وقال عمر بن أبي بكر الموصلى بلغنى عن ثقات أن رسول الله ﷺ قال (ما زيد في مسجدى فهو منه ولو بلغ ما بلغ فإن صبح ذلك فهو بشرى حسنة) (الثامنة) وهذا بخلاف المسجد الحرام فإنه لا يختص بالتضعيف بالمسجد الذى كان فى زمنه عليه الصلاة والسلام بل يشمل جميع ما زيد فيه لأن اسم المسجد الحرام يعم الكل بل المشهور عند اصحابنا أن التضعيف يعم جميع مكة بل صحح النووي أنه يعم جميع الحرم الذى يحرم صيده يوا علم ان للمسجد الحرام أربع استعمالات (أحدها) نفس الكعبة كقوله تعالى (قول وجهك شطر المسجد الحرام) (الثانى) الكعبة وما حولها من المسجد كقوله تعالى سبحانه الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام) فالمراد نفس المسجد فى قول أنس بن مالك ورجحه الطبرى وفى الصحيح ما يدل له وقيل أسرى به من بيت أم هانئ وقيل من شعب أبي طالب فيكون المراد على هذا فى هذه الآية مكة (الثالث) جميع مكة ومنه قوله تعالى (لتدخلن المسجد الحرام) قال ابن عطية وعظم القصد هنا إنما هو مكة (الرابع) جميع الحرم الذى يحرم صيده ومنه قوله تعالى (إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام) وإنما كان عهدهم بالحديبية وهى من الحرم وكذلك قوله تعالى (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) قال ابن عباس أنه الحرم جميعه (التاسعة) قال النووي قال العلماء وهذا فيما يرجع الى الثواب فنواب صلاة فيه يزيد على ثواب ألف فيما سواه ولا يتعدى ذلك إلى الأجزاء عن الفوائت حتى لو كان عليه صلاتان فصلى فى مسجد المدينة صلاة لم تجزه عنهما وهذا لا خلاف فيه والله أعلم

وعن بريدة (أن أمة سوداء أتت رسول الله ﷺ ورجع من بعض مغازيه فقالت إني كنت نذرت إن ردك الله صالحاً أن أضرب عندك بالدف قال إن كنت فعلت فافعلي وإن كنت لم تفعلي فلا تفعلي، فضربت فدخل أبو بكر وهي تضرب ودخل غيره وهي تضرب ودخل عمر فجعلت دفاً خلفها وهي مقنعة فقال

﴿العاشرة﴾ وجه إيراد هذا الحديث في باب النذر أنه يدل على فضل الصلاة في هذين المسجدين المسجد الحرام ومسجد رسول الله ﷺ فلو نذر الصلاة في أحدهما لزمه ما ألزمه لأنه يتبين أنه قرينة وشأن القرب أن تلزم بالنذر

﴿الحديث الرابع﴾

وعن بريدة «أن أمة سوداء أتت رسول الله ﷺ ورجع من بعض مغازيه فقالت إني كنت نذرت إن ردك الله صالحاً أن أضرب عندك بالدف ، قال إن كنت فعلت فافعلي ، وإن كنت لم تفعلي فلا تفعلي ، فضربت فدخل أبو بكر وهي تضرب ، ودخل غيره وهي تضرب ودخل عمر قال فجعلت دفاً خلفها وهي مقنعة ، فقال رسول الله ﷺ إن الشيطان ليفرق منك يا عمر أنا جالس هاهنا ودخل هؤلاء فلما أن دخلت فعلت ما فعلت) رواه الترمذي وقال حسن صحيح غريب (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ رواه الترمذي في المناقب من جامعه عن الحسين بن حريث عن علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال (خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه فلما انصرف حاءت جارية سوداء فقالت يا رسول الله إني كنت نذرت إن ردك الله سالماً أن أضرب بين يديك بالدف وأتفني فقال لها رسول الله ﷺ إن كنت نذرت فاضربي وإلا فلا، فجعلت تضرب فدخل أبو بكر وهي تضرب ثم دخل علي وهي تضرب ثم

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَفْرِقُ مِنْكَ يَاعْمُرُ ، أَنَا جَالِسٌ هَهُنَا
وَدَخَلَ هَؤُلَاءِ فَلَمَّا أَنْ دَخَلَتْ فَعَلْتَ مَا فَعَلْتَ) رواه الترمذی
وقال (أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالْدَفِّ وَأَتَغْنَى فَقَالَ لَهَا إِنْ كُنْتُ
تَذَرْتُ فَاضْرِبِي وَإِلَّا فَلَا) وزَادَ فِيهِ (ثُمَّ دَخَلَ عَلَىَّ وَهِيَ تَضْرِبُ
ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ) وقال حديث حسن صحيح غريب

دخل عثمان وهي تضرب ثم دخل عمر فألقت الدف تحت أستها ثم فعدت عليه
فقال رسول الله ﷺ إن الشيطان ليخاف منك يا عمر إني كنت جالسا وهي
تضرب فدخل أبو بكر وهي تضرب ثم دخل علي وهي تضرب ثم دخل عثمان وهي
تضرب فلما دخلت أنت يا عمر ألقت الدف قال الترمذی هذا حديث حسن
صحيح غريب من حديث بريدة وفي الباب عن عمرو وعائشة **﴿الثانية﴾** قوله (إِنْ
أُمَّةٌ سَوْدَاءٌ) يحتمل أنها باقية على الرق ويحتمل أنه سماها أمة باعتبار ما مضى وقوله
ورجع من بعض مغازيه، جملة حاله وقد فيه مقدرة تقديره وقد رجع ، (والدف)
بضم الدال المهملة وتشديد الفاء معروف وحكى أبو عبيد عن بعضهم أن الفتح
فيه لغة ذكره في الصحاح وقال في النهاية هو بالضم والفتح وقوله (إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ)
أي النذر وقوله (فافعل) أي فاضربي وقد أوضح ذلك في رواية الترمذی وقوله
﴿فجعلت دفها خلفها﴾ لا ينافي قوله في رواية الترمذی (تحتها) فيكون تحتها من جهة
ظهرها وقوله وهي (مقنعة) بتشديد النون وفتحها أي مستترة بقناعها وقوله
﴿ليفرق منك﴾ بفتح الراء أي يخاف **﴿الثالثة﴾** قسم أصحابنا الفقهاء النذور إلى
معصية وطاعة ومباح فمنعوا نذر المعصية ثم قسموا الطاعة إلى (واجب) فأبطلوا
نذره و«مندوب» مقصود وهو ما شرع للتقرب به وعلم من الشارع الاهتمام بتكليف
المخلاق بإيقاعه كالصوم والصلاة ونحوهما فجزموا بصحة نذره (ومندوب) إلى يشرع

لكونه عبادة وإنما هو أعمال وأخلاق مستحسنة يرغب الشرع فيها لعظم فائدتها وقد يتنقى بها وجه الله تعالى فينال الثواب فيها كعبادة المَرْضَى وزيارة القادمين وافشاء السلام واختلقوا في لزوم ذلك بالنذر على وجهين والأصح اللزوم وأما المباح الذي لم يرد فيه ترغيب كالأكل والنوم والقيام والقعود فلو نذر فعلها أو تركها لم ينعقد نذره قال الأئمة وقد يقصد بالأكل التقوى على العبادة والنوم النشاط عند التهجد فينال الثواب لكن الفعل غير مقصود والثواب يحصل بالقصد الجميل والضرب بالدف هو من الأمور المباحة فإنه إن كان في عرس أو ختان فهو مجزوم عند أصحابنا بأباحته وإن كان في غيرهما فاطلق صاحب المذهب والبعوى وغيرهما تحريمه وقال الإمام والغزالي حلال ورجحه الرافعي في المحرر والشرح الصغير والنووي في المنهاج وقد يقرن بالضرب بالدف قصد جميل كجبر بقيمة في عرسها وإظهار السرور بسلامة من يعود تقع على المسلمين ومن ذلك ضرب هذه المرأة بالدف فهو مباح بلا شك ولما قصدت به إظهار السرور بقدم النبي ﷺ سالماً حصل لها الثواب بالقصد الجميل وقد جزم أصحابنا في مثل ذلك بأنه لا يصح نذره فلا بد لهم من تخرج جواب عن هذا الحديث وقد بوب عليه البيهقي في سننه (باب ما يوفى به من نذر ما يكون مباحاً وإن لم يكن طاعة) ثم قال بعد ذكر الحديث يشبه أن يكون النبي ﷺ إنما أذن لها في الضرب لأنه أمر مباح وفيه إظهار للفرح بظهور رسول الله ﷺ ورجوعه سالماً لا أنه يجب بالنذر فتبويبه يدل على أن المفعول وفاء للنذر وأن بعض المباحات يصح نذره ويوفى به وكلامه على الحديث يدل على أنه باق على إباحته ولم يفعل وفاء بالنذر ويدل على أنه وفاء بالنذر قوله عليه الصلاة والسلام (إن كنت نذرت فاضربي) ويمكن أن يقال في تأويل الحديث شيء آخر وهو أنه أريد بالنذر هنا اليمين ومعنى قولها نذرت حلفت وقوله عليه الصلاة والسلام (إن كنت نذرت) أي حلفت وأذنه في الضرب إذن في البر وفعل المحلوف عليه وصح استعمال النذر في اليمين لما بينهما من الاشتراك وهو إلزام الشخص نفسه بما لا يلزمه وذلك يكون تارة بالنذر وتارة باليمين وقد ورد في الأثر استعمال

النذر في الأرض في قول سعيد بن المسيب أن عمرو وعثمان قضيا في المظلة بنصف نذر الموضحة فإذا سمي الأرض نذرا فتسمية الحين بذلك أولى لأنها أقرب إلى مدلوله من الأرض والله أعلم ﴿الرابعة﴾ استدلل به على أن صوت المرأة ليس بعورة إذ لو كان عورة ما سمعه النبي ﷺ وأقر أصحابه على سماعه ، وهذا هو الأصح عند أصحابنا الشافعية لكن قالوا يحرم الاصغاء إليه عند خوف الفتنة ولا شك أن الفتنة في حقه عليه الصلاة والسلام مأمونة ولو خشى أصحابه رضي الله عنهم فتنة ما سمعوا ؛ هذا إن كان حصل منها صوت بدليل قوله في رواية الترمذي (واتغنى) وليست هذه اللفظة في مسند أحمد ولا في رواية واحد منهما أنها تغنت بصوتها وحينئذ فليس في الحديث دليل على ما ذكرناه ﴿الخامسة﴾ ان قلت إذا كان هذا مباحا وقد فعل بحضور النبي ﷺ وإذنه فكيف ينسب إلى الشيطان ويوفى بما يدل على أن فعله كان بتسويله فلما حضر عمر رضي الله عنه هرب الشيطان لخوفه منه فانقطع ذلك التسويل وما ترتب عليه من الضرب بالدف (قلت) يحتمل وجهين (أحدهما) أن الأصل في الضرب بالدف والغناء أنه من باب اللهو وأنه يجر إلى ما لا يرضى فعله كما يقال الغناء يريد الزنا إلا أن تقرن به نية صالحة تصرفه عن ذلك كما في هذه الحالة وقد كان النبي ﷺ عالما بهذه القرينة فلما حضر عمر رضي الله عنه وكان من شأنه المبادرة إلى انكار مثل هذا ، والصورة أنه غير عالم بهذه القرينة تخشيت من مبادرته أن يوقع بها محذورا فقطعت ما هي عليه فأعلمه النبي ﷺ بأن الشيطان يخاف منه وإن لم يكن للشيطان نصيب فيما كانت فيه هذه المرأة لكن الشيء بالشيء يذكر فشبه النبي ﷺ حالتها في انكفافها عما كانت فيه بحالة الشيطان الذي يخاف من عمر ويهرب عند حضوره (الثاني) أن الشيطان لم يكن عنده هذه الدقيقة وهي أن مثل هذا اللهو يصير حسنا بالقصد الجميل أو لم يعرف حصول هذا القصد فلما حضر عمر هرب هو لظنه أن هذا اللهو وإن كان الأمر بخلافه ولم يفوت العارفين من الدقائق فضلا عن الشياطين والله أعلم ﴿السادسة﴾ ذكر ابن طاهر في المبهمات أن هذه المرأة اسمها سديسة مولاة حفصة وذكر ابن عبد البر

﴿ كِتَابُ الْبَيُوعِ ﴾

عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ وَكَانَ يَبْنَاهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ ، كَانَ الرَّجُلُ يَبْنَاهُ الْجُزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجِ النَّاقَةُ ثُمَّ تُنْتَجِ الْتَى فِي بَطْنِهَا » وَلَمْ يَقُلْ مُسْلِمٌ « ثُمَّ تُنْتَجِ وَإِنَّمَا قَالَ ثُمَّ تَحْمِلُ الْتَى تُنْتَجِ »

فِي الْاسْتِعَابِ (سَدِيسَةُ الْأَنْصَارِيَّةِ) وَذَكَرَ أَنَّهَا رَوَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (مَارَأَى الشَّيْطَانُ عُمَرَ إِلَّا خَرَّ لَوْجُهُ) وَقَالَ رَوَى عَنْهَا سَالِمٌ (تَعَدَّ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ) وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ فَتْحُونَ فِي تَقْدِيمِهِ عَلَى الْاسْتِعَابِ ضَبَطَهُ بِفَتْحِ السِّينِ وَرَأَيْتُهُ بِحُطِّ ابْنِ مَفْرُجٍ بَضَمَ السِّينِ عَلَى التَّصْغِيرِ ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ فَتْحُونَ أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي حَدِيثِهَا فَرَوَى عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْهَا عَنْ حَفْصَةَ عَنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿ كِتَابُ الْبَيُوعِ ﴾

﴿ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ ﴾

عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ وَكَانَ يَبْنَاهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ ، كَانَ الرَّجُلُ يَبْنَاهُ الْجُزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجِ النَّاقَةُ ثُمَّ تُنْتَجِ الْتَى فِي بَطْنِهَا) (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿ الْأَوَّلَى ﴾ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﴿ الثَّانِيَةِ ﴾ (حَبْلِ الْحَبْلَةِ) بِفَتْحِ الْحَاءِ وَالْبَاءِ فِيهِمَا قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِاسْكَانِ الْبَاءِ فِي الْأَوَّلِ وَهُوَ قَوْلُهُ (حَبْلٌ) وَهُوَ غَلَطٌ وَالصَّوَابُ الْفَتْحُ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ الْحَبْلَةُ هُنَا جَمْعُ حَابِلٍ

كظالم وظلمة وفاجر وفجرة وكاتب وكتبة قال الأخفش يقال حبلت المرأة فهي حابل والجمع نسوة حبله قال أبو عبيد وإنما دخلت عليه التاء للاشعار بالأنونة فيه وقال ابن الأنباري وغيره الهاء فيه للمبالغة وجوز والدي رحمه الله في شرح الترمذي أن تكون الحبله جمع حابله فإن صاحب المحكم حكى أنه يقال نادرا امرأة حابله من نسوة حبله قال النووي في شرح مسلم واتفق أهل اللغة على أن الحبل مختص بالآدميات ويقال في غيرهن الحمل يقال حملت المرأة ولدا وحبلت بولد وحملت الشاة سخلة ولا يقال حبلت قال أبو عبيد لا يقال لشيء من الحيوان حبل إلا ما جاء في هذا الحديث انتهى وفيما حكاها من الاتفاق نظر فقد جعل صاحب المحكم هذا قولاً وحكى معه غيره فقال وقد اختلف في هذه الصفة أعمامة للأنثى أم خاصة لبعضهن فقليل لا يقال لشيء من الحيوان حبل إلا في هذا الحديث وقيل كل ذات ظفر حبل قال أودمجة حبل محج مقرب (الثالثة) فسر في الحديث البيع المنهى عنه بأن يبيع شيئاً إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها، هكذا في رواية مالك وفي رواية عبيد الله بن عمر عند الشيخين (كان الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى حبل الحبله، وحبل الحبله أن تنتج الناقة ثم تحمل التي تنتج منها ثم رسول الله ﷺ عن ذلك) فاعتبر في هذه الرواية حمل الثانية دون نتاجها وهو الذي ذكره الشيخ أبو اسحق الشيرازي في التنبيه فقال وهو أن يبيع بضمن إلى أن تحمل هذه الناقة وتلد وتحمل ولدها قال ابن عبد البر قد جاء تفسير هذا الحديث كما ترى في سياقه وإن لم يكن تفسيره مرفوعاً فهذا من قول ابن عمر وحسبك به انتهى وبهذا التفسير أخذ مالك والشافعي وهو محكي عن سعيد بن المسيب فهذا (أحد الأقوال) في تفسيره وهو أصحها لموافقة الحديث (القول الثاني) أنه بيع نتاج النتاج وهو الذي فسره به أبو عبيدة معمر بن المثنى وأبو عبيد القاسم بن سلام وابن علي وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وابن حبيب من المالكية والترمذي في جامعه وأبو بكر بن الأنباري والجوهري في الصحاح وقل النووي في شرح مسلم وهذا أقرب إلى اللغة لكن الراوي هو ابن عمر رضي الله عنهما وقد فسره بالتفكير الأول وهو أعرف، ومذهب الشافعي ومحقق الأصوليين

وهو الخدع ومنه قيل للصائد ناجش لأنه يختل الصيد ويحتال له وكل من استنار شيئاً فهو ناجش وقال المروى قال أبو بكر النجش المدح والاطراء وعلى هذا معنى الحديث (لا يمدح أحدكم السلعة ويزيد في ثمنها بلا رغبة) (الرابعة) النجش حرام لورود النجى عنه ولما فيه من المكر والخديعة وهذا إجماع كما حكاه غير واحد (والأثم مختص بالناجش إن لم يعلم به البائع فإن واطأه على ذلك أثم جميعاً لكن هل يبطل مع ذلك البيع أو يثبت الخيار خاصة أو لا يثبت واحد من الحكمين؟ فيه ثلاثة مذاهب (أحدها) أن البيع يبطل بناء على أن النجى يقتضى الفساد حكاه ابن عبد البر عن طائفة من أهل الحديث وأهل الظاهر وهو رواية عن مالك وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان البائع هو الناجش أو كان غيره لكن بمواطأته (الثاني) أنه يثبت للمشتري الخيار إذا كان ذلك بمواطأة البائع أو بعلمه قاله ابن القمام وهو المشهور عند المالكية قالوا فإن فاتت العين فله القيمة ما لم تزد وقال بعضهم يثبت الخيار وإن لم يكن ذلك بمواطأة البائع أو بعلمه إذا كان ذلك بسببه كإثمه وعبدته ومجوعهما وثبوت الخيار إذا كان بمواطأة البائع وجه عند الشافعية الأصح خلافه ؛ وقال الحنابلة ثبوت الخيار حيث لم يبطل البيع لكونه ليس بمواطأة البائع لكن شرطه عندهم أن يغبن به عادة نص عليه أحمد واختلفوا في تقديره فقدروه بعضهم بالثلث وبعضهم بالسدس ؛ وقال ابن حزم الظاهري بثبوت الخيار إذا وقع البيع بزيادة على القيمة ولم يتعرض لمواطأة البائع (الثالث) أن البيع صحيح ولا خيار لتقصير المشتري وهذا من مذهب الشافعي وأبي حنيفة والاختلاف الذي حكيناه في القول الثاني يمكن أن يجتمع منه خمسة أقوال (الخامسة) قال الرافعي أطلق الشافعي في المختصر معصية الناجش وشرط في معصية من باع على بيع أخيه أن يكون عالماً بالحديث الوارد فيه قال الشارحون السبب فيه أن النجش خديعة وتحريم الخديعة واضح لكل أحد؛ معلوم من الالفاظ العامة وإن لم يعلم هذا الخبر بخصوصه والبيع على بيع الأخ إنما علم تحريمه من الخبر الوارد فيه فلا يعرفه من لا يعرف الخبر قال الرافعي ولك أن تقول البيع على بيع أخيه إضرار أيضاً وتحريم الإضرار معلوم

وَعَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ .
لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَلَا
تَتَاجَشُوا وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا تُصَرُّوا الْأَبْلَ وَالْغَنَمَ فَمَنْ ابْتِاعَهُمَا

من الألفاظ العامة والوجه تخصيص المعصية بمن عرف التحريم بعموم أو خصوص
انتهى وحكى البيهقي في سننه عن الشافعي رحمه الله أنه قال فمن نجش فهو عاص
بالنجش إن كان عالماً بنهي النبي ﷺ فظهر بذلك أن مذهب الشافعي في البيع على
بيع أخيه وفي النجش واحد وهو اشتراط العلم وقد حكي هذا النص أيضاً المتول
في التتمة والله أعلم .

الحديث الثالث

وَعَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ
لِلْبَيْعِ وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَلَا تَتَاجَشُوا وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا تُصَرُّوا
الْغَنَمَ وَالْأَبْلَ فَمَنْ ابْتِاعَهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرِينَ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا إِنْ رَضِيَهَا
أَمْسَكَهَا وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ) (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ
وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقٍ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ
النَّسَائِيِّ ذِكْرُ التَّصْرِيفِ وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ الْمَصْرَاءِ مِنْ رِوَايَةِ جَعْفَرِ بْنِ رَيْبَعَةَ
كَلَامًا عَنْ الْأَعْرَجِ وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ حَدِيثَ الْمَصْرَاءِ
مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ (مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مَصْرَاءَ فَهُوَ بِخَيْرِ
النَّظَرِينَ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ لَا شِرَاءَ) لَفْظَ مُسْلِمٍ وَفِي
نَفْظِهِ وَلَئِنْ دَاوُدُ وَالتِّرْمِذِيُّ (فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَفِيهِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا شِرَاءَ)
وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) وَقَالَ (وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ لَا شِرَاءَ) وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ
الْاِخْتِلَافَ عَلَى ابْنِ سِيرِينَ فِي الطَّعَامِ وَالتَّمْرِ وَذَكَرَ الثَّلَاثَ وَإِسْقَاطَهَا وَقَالَ
وَالْتَمَرُ أَكْثَرُ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ ثَابِتِ بْنِ عِيَّاضَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا
وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ (وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ مِنْ طَرِيقِ
الشَّافِعِيِّ) لَا تُصَرُّوا إِلَّا بِإِلِّ وَالْغَنَمُ لِلْبَيْعِ

بلفظ (من اشترى غنما مصراة فاحتلبها فان رضىها أمسكها وإن سخطها ففي حلبتها
صاع من تمر) ورواه مسلم والنسائي من رواية موسى بن يسار عن أبي هريرة
وفيه (صاع من تمر) ورواه مسلم أيضا من رواية سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن
أبي هريرة وفيه (يا لحيار ثلاثة أيام) وقال (صاعا من تمر) ومن رواية همام عن أبي
هريرة وقال صاعا من تمر ورواه الترمذي من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة
وقال صاعا من تمر وروى مسلم من رواية اسمعيل بن جعفر عن العلاء بن
عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا (لا يسم المسلم على سوم المسلم) ومن
رواية شعبة عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبي هريرة ومن رواية شعبة عن
عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ نهى أن يستام
الرجل على سوم أخيه) وفي رواية (على سيمه أخيه) وروى البخاري هذه الرواية
الآخيرة بلفظ نهى رسول الله ﷺ عن التلقى وأن يبتاع المهاجر للأعرابي وأن
يشترط للمرأة طلاق أخيها وأن يستام الرجل على سوم أخيه ونهى عن النجش وعن
التصريه) أوردته في الشروط ورواه مسلم أيضا بهذه السياقة بمعناه (الثانية) ﴿
فيه تحريم تلقى الركبان وفسره أصحابنا بأن يتلقى طائفة يحملون طعاما إلى البلد
فيشتره منهم قبل قدومهم البلد ومعرفة سعره ومقتضى هذا التفسير أن التلقى
لشراء غير الطعام ليس حكمه كذلك ولم أر هذا التقييد في كلام غيرهم ومقتضى
النهى عنه تحريمه وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور وقال أبو حنيفة
والأوزاعي يجوز التلقى إذا لم يضر بالناس فإن ضر سكره كذا حكاه النووي
وقال الصحيح الأول للنهي الصريح ، والذي في كتب الحنفية الكراهة في
حالتين (أحدهما) أن يضر بأهل البلد (الثانية) أن يضر السعر على الواردين فإن:

أراد النووي ضرر أهل البلد فيرد عليه الحالة الثانية وإن أراد مطلق الناس تناول
الصورتين ثم إن الكراهة عند بعضهم للتحريم فإن أرادوا ذلك هنا كان مذهبهم
موافقا لمذهب الجمهور لكن قال ابن حزم إن أبا حنيفة كرهه إن أضر بأهل
البلد دون أن يحظره قال وما نعلم أحداً قاله قبله وحكى ابن حزم عن مالك أنه
لا يجوز فعله للتجارة ولا بأس به لا يتبع القوت من الطعام والأضحية قال ولا
نعلم عن أحد قبل مالك **﴿الثالثة﴾** شرط أصحابنا الشافعية في التحريم أن يعلم النهي
عن التلقي وكذا في سائر المناهي ويوافق ذلك ما رواه سحنون عن ابن القاسم
أنه يؤدب إلا أن يعذر بالجهالة وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم أنه يؤدب
إذا كان معتاداً بذلك **﴿الرابعة﴾** واختلفوا في شرط آخر وهو أن يقصد التلقي
فلو لم يقصده بل خرج لشغل فاشترى منهم ففي تحريمه خلاف عند الشافعية
والمالكية والأصح عند الشافعية تحريمه لوجود المعنى وسيأتي عن البيهقي بن
سعد اشتراط قصد التلقي **﴿الخامسة﴾** اختلف العلماء في أن البيع هل يبطل أم لا
فقال الشافعي وأحمد لا يبطل فإن النهي لا يرجع إلى نفس العقد ولا يخل هذا
الفعل بشيء من أركانه وشرائطه وإنما هو لأجل الإضرار بالربحان وذلك
لا يقدح في نفس البيع وقال آخرون يبطل لأن النهي يقتضي الفساد وحكاة الشيخ
تقي الدين في شرح العمدة عن غير الشافعي من العلماء وهذه الصيغة لا عموم
فيها وليس المراد أن جميع العلماء غير الشافعي قائلون بالبطلان وإن كانت العبارة
توهم ذلك وهذا قول في مذهب مالك حكاة سحنون عن غير ابن القاسم وقال ابن
خواز بن دينار: البيع صحيح على قول الجميع وإنما الخلاف في أن المشتري لا يفوز
بالسلعة ويشركه فيها أهل الأسواق ولا خيار للبائع أو ان البائع بالخيار وقال
ابن عبد البر ما حكاة ابن خواز بن دينار عن الجميع في جواز البيع هو الصحيح لا ما حكاة
سحنون عن غير ابن القاسم أنه يفسخ البيع قال وكان ابن حبيب يذهب إلى فسخ
البيع في ذلك فإن لم يوجد عرضت السلعة على أهل السوق واشتركوا فيها إن
أحبوا وإن أبوها ردت على مبتاعها **﴿السادسة﴾** إذا قلنا إن البيع لا يبطل
م ٥ - طرح تريب سادس

فهل يثبت للبائع الخيار أم لا؟ قال الشافعية لا خيار للبائع قبل أن يقدم ويعلم السعر فإذا قدم فإن كان الشراء بأرخص من سعر البلد ثبت له الخيار سواء أخبر المتلقي بالسعر كاذباً أم لم يخبر وإن كان الشراء بسعر البلد أو أكثر فوجهان (أصحهما) عندهم أنه لا خيار له لعدم الغبن (والثاني) ثبوته لاطلاق الحديث الذي رواه مسلم وغيره من رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال (لا تلقوا الجلب فمن تلقى فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار) وقال الحنابلة أيضاً بثبوت الخيار لكنهم قيدوه بأن يغبن بما لا يغبن به عادة واختلقوا في تقديره فقدره بعضهم بالثلث وبعضهم بالسدس واختلف المالكية القائلون بأن البيع لا يبطل على قولين (أحدهما) أن السلعة تعرض على أهل السلع في السوق فيشترون فيها بذلك الثمن بلا زيادة فإن لم يوجد لها سوق عرضت على الناس في المصر فيشترون فيها إن أحبوا فإن نقصت عن ذلك الثمن لومت المشتري قاله ابن القاسم وأصبح (والثاني) يفوز بها المشتري وقال الليث بن سعد إن كان بائعها لم يذهب ردت إليه حتى تباع في السوق وإن كان قد ذهت ارتفعت منه وبيعت في السوق ودفع إليه ثمنها ﴿السابعة﴾ قال النووي قال العلماء سبب التحريم إزالة الضرر عن الجالب وصيانته ممن يخدعه قال الامام أبو عبد الله المازري (١) فإن قيل المنع من بيع الحاضر للبادي سببه الرفق بأهل البلد واحتمل فيه غبن البادي فالمنع من التلقي أن لا يغبن البادي ولهذا قال ﷺ (فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار) فالجواب أن الشرع ينظر في مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس والمصلحة تقتضي أن ينظر للجماعة على الواحد لا للواحد على الجماعة فلما كان البادي إذا باع بنفسه انتفع جميع أهل السوق واشتروا رخيصة فانتفع به جميع سكان البلد نظر الشرع لأهل البلد على البادي ولما كان في التلقي إنما ينتفع المتلقي خاصة وهو واحد في مقابلة واحد لم تكن إياحة التلقي مصلحة لأسباب وينضاف إلى ذلك علة ثانية وهي حقوق الضرر بأهل السوق في انفراد المتلقي عنهم بالرخص وقطع المواد عنهم وهم أكثر من المتلقي

فنظر الشرع لهم عليه فلا تناقض بين المسألتين بل هما متفقتان في الحكم والمصلحة انتهى وذكر بعضهم أن المنع من التلقي هو لمصلحة أهل البلد أيضا فإن القوافل إذا صنع معهم مثل هذا الصنع تأذوا من ذلك وكان سببا لا لقطعهم عن البلد فيتضرر أهل البلد باقطاع الجلب عنهم وقال ابن عبد البر معنى النهي عند مالك والليث الرفق بأهل الأسواق لئلا يقطع بهم عما لو جلسوا يبتغون من فضل الله فنهي الناس أن يتلقوا السلع لأن في ذلك فسادا عليهم ومذهب الشافعي أن النهي إنما ورد رفقاً بصاحب السلعة لئلا يبخس في ثمن سلعته وقد روى بمثل ما قاله الشافعي خبر صحيح يلزم العمل به فذكر رواية الخيار وفيها حكاية عن الليث نظر لأنه يقول بشروط الخيار للبائع كما يقوله الشافعي فذهب جينئذ النظر للبائع لأهل البلد وذكر ابن حزم أن كلا القولين فاسد فرحمته بأهل الخضر والجالين سواء ولكنها الشرائع توحى إليه فيؤديها كما أمر ﴿التامنة﴾ شرط بعض أصحابنا للتحريم شرطا آخر وهو أن يبتدىء الملتقى القافلة بطلب الشراء منهم فلو ابتدؤوا فالتسوا منه الشراء منهم وهم عالمون بسعر البلد أو غير عالمين فجعلوه على الخلاف فيما لو بان أن الشراء بسعر البلد أو أكثر وقد عرفت أن الأصح في هذه الصورة أنه لا خيار ﴿التاسعة﴾ قوله (لا تلقوا الركبان للبيع) يتناول بيع الركبان للملتقى وبيع الملتقى لهم وجعل أصحابنا صورة الحديث هي الأولى وحكوا في تحريم الثانية وجهين ﴿العاشرة﴾ حيث أثبتنا الخيار في هذه الصورة فاختلف أصحابنا في أنه على الفور أو يمتد ثلاثة أيام والصحيح عندهم أنه على الفور وهو ظاهر الرواية المتقدمة ﴿الحادية عشرة﴾ ظاهر الحديث أنه لا فرق في النهي عن التلقي بين أن تكون المسافة التي يتلقى إليها قريبة أو بعيدة وهو الذي يقتضيه إطلاق أصحابنا وغيرهم وقيد المالكية محل النهي بمحدد مخصوص واختلفوا في ذلك الحد فقال بعضهم ميل وقال بعضهم فرسخان وقال بعضهم يومان وهو معنى ما رواه أبو قرة عن مالك أنه قال إني لأكره تلقي السلع وأن يبلغوا بالتلقي أربعة برد انتهى فإن رادت المسافة على ذلك لم تدخل تحت النهي وقيل له لك أرايت إن كان ذلك على رأس

سنة أميل فقال لا بأس بذلك وكان ذلك جاز على طريقته في أن النظر لأهل
البلد وإنما تشوف أطعمهم لمن قرب منهم وأما البعيد فلا تشوف لهم إليه ولعل
النظر في تحديد القرب للعرف والله أعلم وحكى ابن حزم عن سفيان الثوري أنه
منهى عنه إذا كان بحيث لا تقصر الصلاة إليه فإن تلقاها بحيث تقصر الصلاة
فصاعدا فلا بأس بذلك ﴿الثنائية عشرة﴾ بوب البخاري في صحيحه (باب
منتهى التلقي) وأورد فيه حديث ابن عمر (كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم
الطعام فنهانا النبي ﷺ أن نبيعه حتى نبلغ به سوق الطعام) وحديثه (كانوا
يتبايعون الطعام في أعلا السوق فيبيعونه في مكانه فنهاهم النبي ﷺ أن
يبيعوه في مكانه حتى ينقلوه) فبين بالرواية الثانية أن التلقي كان إلى أعلا السوق
من غير خروج عن البلد وبين البخاري بتبويبه منتهى التلقي الجائز وهو ما لم
يخرج من البلد فإن خرج منها وقع في التلقي المنهى عنه وكلام أصحابنا يوافق
هذا حيث قالوا في تعريفه الذي قدمت ذكره (قبل قدومهم البلد) والمعنى
فيه أنهم إذا قدموا البلد أمكنهم معرفة السعر وطلب الحظ لا أنفسهم فإن
لم يفعلوا ذلك فهو بتقصيرهم وأما قبل دخول البلد فأنهم لا يعرفون السعر ولو
أمكنهم تعرفه فنادر لا يترتب عليه حكم وذكر ابن بطال أن ما كان خارجا عن
السوق في الحاضرة أو قريبا منها بحيث يجد من يسأله عن سعرها أنه لا يجوز الشراء
هنالك لأنه داخل في معنى التلقي وأما الموضع البعيد الذي لا يقدر فيه على ذلك
فيجوز فيه البيع وليس بتلقي قال مالك وأكره أن يشتري في نواح المصر حتى
يهبط به السوق قال ابن المنذر وبلغني هذا القول عن أحمد وأسحق أنهما يهياعن
التلقي خارج السوق ورخصا في ذلك في أعلا السوق إلى آخر كلامه فرد تبويب البخاري
إلى مذهبه والمعنى الذي ذكره في أنه إذا وجد من يسأله عن السعر كان الشراء حراما
وإن لم يجد من يسأله عن السعر كان جائزا غير ملائم والذي يقتضيه النظر عكسه
والله أعلم وحكى ابن عبد البر عن الليث بن سعد أنه قال أكره تلقي السلع وشراءها
في الطريق أو على بابك حتى تقف السلعة في سوقها التي تباع فيها قال وإن كان
على بابه أو في طريقه فمرت به سلعة يريد صاحبها سوق تلك السلعة فلا بأس أن

يشتريها إذا لم يقصد التلقى إنما التلقى أن يقصد لذلك وذكّر ابن حزم أن حديث ابن عمر هذا استدلال به من أجاز التلقى قال ولا حجة لهم فيه لستة أوجه (أحدها) أن المحتجين به هم القائلون بأن صاحب إذا روى خبراً ثم خالفه فقوله حجة في رد الخبر وقد صح عن ابن عمر الفتيا بترك التلقى (ثانيها) أنه لا كراهة عندهم في بيع الطعام حيث ابتاعه (ثالثها) أن معنى قوله فنهانا أن نبيعه أن نبتاعه (رابعها) أن هذا منسوخ بالنهي (خامسها) أنه محمول على أن البائعين أجازوا البيع (سادسها) ما قدمته من أن الرواية الأخرى بينت أن التلقى كان إلى أعلا السوق من غير خروج عنه ﴿الثالثة عشرة﴾ روى أشهب عن مالك أنه كره أن يخرج الرجل من الحاضرة إلى أهل الحوايط فيشتري منهم الثمرة مكلها ورآه من التلقى وقال أشهب لا بأس بذلك وليس هذا بتلق ولكنه اشترى الشيء بموضعه وقال ابن عبد البر لا أعلم خلافاً في جواز خروج الناس إلى البلدان في الأمتعة والسلع ولا فرق بين القريب والبعيد من ذلك في النظر وإنما التلقى تلقى من خرج سلعته يريد بها السوق وأما من قصده إلى موضعه فلم تتلقه انتهى ﴿الرابعة عشرة﴾ قوله (لا تلقوا الركبان) خرج مخرج الغالب في أن الجالين للمتاع يكونون جماعة ركباناً فلو كانوا مشاة أو كان الجالب للمتاع واحداً راكباً كان أو ماشياً كان الحكم كذلك وما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له ﴿الخامسة عشرة﴾ فيه تحريم البيع على بيع أخيه وهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن خيار المجلس أو الشرط افسخ لا يبيعك خيراً منه أو أرخص وهو مجمع عليه ﴿السادسة عشرة﴾ وفي معناه الشراء على شراء أخيه وهو أن يقول للبائع في زمن الخيار افسخ لأشترى منك بأكثر وهو مجمع على منعه أيضاً وذهب ابن حبيب من المالكية وأبو عبيدة معمر بن المثنى وأبو عبيد القاسم بن سلام وأبو زيد الأنصاري إلى حمل البيع على بيع أخيه، والشراء على شراء أخيه لأن العرب تقول بعت بمعنى اشتريت قالوا لأنه لا يبيع أحد على بيع أحد في العادة وما أدري أي موجب لصرف اللفظ عن ظاهره والاستعمال الذي ذكره في تسمية الشراء بيعاً وإن كان صحيحاً ولكن عكسه أشهر منه وقد

رد ذلك ابن عبد البر وكون البيع على البيع لا يغلب وقوعه مردود بتقدير ذلك
فهذا لا يقتضى أنه لا ينهى عنه **السابعة عشرة** وفي معناه أيضا السوم على
سوم أخيه وقد ورد النهى عنه على انفراد في الصحيحين كما تقدم وتوقف
الشافعي في ثبوته فقال إن كان ثابتا ولست أحفظه ثابتا قال البيهقي قد ثبت من
أوجه وبسط ذلك ثم قال وهذا حديث واحد واختلف الرواة في لفظه لأن الذي
رواه على أحد هذه الألفاظ الثلاثة من البيع والسوم والاستيham لم يذكر معه
شيئا من اللفظتين الأخيرتين إلا في رواية شاذة ذكرها مسلم عن عمرو الناقد
عن سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة ذكر فيها لفظ البيع والسوم
جميعا وأكثر الرواة لم يذكروا عن ابن عيينة فيه لفظ السوم فأما أن يكون
معنى ما رواه ابن المسيب عن أبي هريرة ما فسر غيره من السوم والاستيham
وإما أن ترجع رواية ابن المسيب على رواية غيره فإنه أحفظهم وأفقههم ومعه
من أصحاب أبي هريرة عبد الرحمن الأعرج وأبو سعيد مولى عامر بن كريز
وعبد الرحمن بن يعقوب في بعض الروايات عن العلاء عنه وبأن روايته توافق
رواية عبد الله بن عمر عن النبي **ﷺ** انتهى وهذا معنى قول الشيخ رحمه الله
في النسخة الكبرى من الأحكام زاد مسلم في رواية (ولا يسم الرجل على سوم
أخيه) وقال البيهقي إنها شاذة انتهى فيقال قد تقدم أن رواية السوم في الصحيحين
فكيف عزاهما لمسلم خاصة وكيف حكى عن البيهقي شذوذها مع أنه قال
أنها ثابتة وجوابه أن الذي انفرد به مسلم وقال البيهقي أنه شاذ زيادة السوم
مع ذكر البيع وأما ذكر السوم وحده فهو الذي في الصحيحين وحكم البيهقي
بثبوته والله أعلم والسوم على السوم هو أن يأخذ شيئا ليشتري به فيجىء إليه
غيره ويقول رده حتى أبيعك خيرا منه بهذا الثمن أو يقول لمالك استرده
لاشتريه منك بأكثر من هذا الثمن وحمل مالك رحمه الله النهى عن البيع على
بيع أخيه على السوم وقد ظهر بذلك في تفسير البيع على بيع أخيه ثلاثة أقوال
والسوم على السوم متفق على منعه إذا كان بعد استقرار الثمن وكون أحدهما
إلى الآخر وانما يحرم ذلك إذا حصل التراضي صريحا فإن لم يصرح ولكن جرى

هايدل على الرضى ففى التحريم وجهان أصحهما لا يحرم فإن لم يجز شيء بل سكت
المذهب الذى عليه الأكثرون أنه لا يحرم كما لو صرح بالرد وقيل هو على
الوجهين المتقدمين وأما السوم فى السلعة التى تباع فيمن ي زيد فليس بمحرام وقال
مالك والشافعى والجمهور بجواز البيع والشراء فيمن ي زيد وكرهه بعض السلف
وقتل ابن عبد البر الاجماع على الجواز ونقل ابن حزم اشتراط الركون فى ذلك
عن مالك ثم قال وهذا تفسير لا يدل عليه لفظ الحديث ﴿الثامنة عشرة﴾ قال
القاضى ابن كج من الشافعية شرط تحريم البيع على بيع أخيه أن لا يكون
المشتري مغبوناً غنياً مفترطاً فإن كان فله أن يعرفه ويبيع على بيعه لانه ضرب
من النصيحة وقال النووى هذا الشرط انقرضه ابن كج وهو خلاف ظاهر
اطلاق الحديث والمختار أنه ليس بشرط والله اعلم ووافقته ابن حزم الظاهرى
فقال وأما من رأى المساوم أو البائع لا يريد الرجوع الى القيمة لكن يريد
فحين صاحبه بغير علمه فهذا فرض عليه نصيحة المسلم فقد خرج عن هذا النهى
بقول رسول الله ﷺ الدين النصيحة ﴿التاسعة عشرة﴾ محل التحريم مالم
يأذن البائع فى البيع على بيعه فإن أذن فى ذلك ارتفع التحريم على الصحيح عند
أصحابنا وقد ورد التصريح بذلك فى قوله فى الحديث الصحيح الا أن يأذن له
﴿العشرون﴾ ظاهر قوله على بيع أخيه اختصاص ذلك بالمسلم لكن الصحيح
أنه لا يفرق بين المسلم والذى وقال أبو عبيد بن حربويه يختص ذلك بالمسلم
والصحيح خلافه لأن هذا خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وقال ابن عبد البر
أجمع الفقهاء على أنه لا يجوز دخول المسلم على الذمى فى سومه إلا الأوزاعى
وحده فإنه قال لا بأس به ﴿الحادية والعشرون﴾ لو ارتكب المتهنى فى هذا وعقد
فهو آثم بذلك والبيع صحيح لعدم اختلال الاركان والشروط والنهى عن سبب
ذلك لاذى غيره ولا يرجع ذلك الى المقدو بذلك قال الشافعى وأبو حنيفة والجمهور
وقال داود وابن حزم الظاهريان: لا ينعقد؛ وعن مالك روايتان كالمذهبين وحزم
ابن حويز منداده ابن عبد البر عن مالك بالبطلان وأنكر ابن الماجشون أن
يكون مالك قاله فى البيع وقال إنما قاله فى الخطبة وهما وجهان عند الحنابلة

﴿ الثانية والعشرون ﴾ قد يدخل في السوم على سوم أخيه الاجارة أيضا فان
 المنافع كالأعيان في أنها تقصد ويعقد عليها وقد تدخل أيضا في البيع على
 البيع تقريرا على ثبوت الخيار فيها وهو وجه عندنا وان كان المشهور خلافا
 وذلك لأن الاجارة بيع في اللغة وان اختصت باسم ﴿ الثالثة والعشرون ﴾
 وكذلك السلم قد يدخل في السوم على السوم بان يتفق شخص مع آخر على السلم
 له في غلة ؛ بسعر كذا وتحصل الاجابة صريحا فيقول شخص للمسلم عندي خير
 من هذه الغلة أو مثلها باقتص من هذا السعر أو يقول للمسلم اليه أنا أعطيك
 أزيد من رأس المال الذي يدفعه المسلم وقد يقال لا يلتحق السلم في ذلك
 بالبيع لتعلق البيع بالأعيان وأما السلم لما كان بيعا في الذمة لم يكن بين العقدين
 تناف فقد يعقد كل منهما لكن متى تمكن المسلم اليه من عقد السلم برأس مال
 كثير لا يعقده برأس مال قليل في العادة فيحصل حينئذ الضرر وهذا أرجح
 والله اعلم ﴿ الرابعة والعشرون ﴾ فيه النهي عن بيع الحاضر للبادي وهو محمول
 على التحريم عند مالك والشافعي واحمد والاكثرين وحمله بعضهم على كراهة
 التنزيه وذهب طائفة الى جوازه لحديث (الدين النصيحة) وقالوا حديث النهي
 عن بيع الحاضر للبادي منسوخ وحكي ذلك عن عطاء ومجاهد وأبي حنيفة
 ورده الجمهور بان النهي الذي هنا خاص فيقدم على عموم الامر بالنصيحة
 ويكون هذا كالمستثنى منها قال النووي والصحيح الاول ولا يقبل النسخ ولا
 كراهة تنزيه بمجرد الدعوى قال القفال من الشافعية والاثم على البلدي دون
 البدوي ﴿ الخامسة والعشرون ﴾ فسر أصحابنا بيع الحاضر للبادي بان يقدم
 الى البلد بلدي أو قروي بسلعة يزيد بيعها بسعر الوقت ليرجع الى وطنه
 فيأتيه بلدي فيقول ضع متاعك عندي لا يبيعه على التدريج باغلا من هذا السعر
 فلم يعتدوا الحكم بالبادي وجعلوه منوطا بمن ليس من أهل البلد سواء كان
 باديا أو حاضرا لأن المعنى في اضرار أهل البلد يتناول صورتين وذكر
 البادي مثال لا قيد وجعله مالك قيدا فخكى ابن عبد البر أنه قيل له
 من أهل البادية ؟ قال أهل العمود قيل له القرى المسكونة التي لا يفارقها

أهلها في نواحي المدينة يقدم بعضهم بالسلع فيبيعها لهم أهل المدينة قال نعم
إنما معنى الحديث أهل العمود وحكى ابن عبد البر أيضا عن مالك أنه قال تفسير
ذلك أهل البادية وأهل القرى فاما أهل المدائن من أهل الريف فانه ليس
بالبيع لهم بأس ممن يرى أنه يعرف السوم إلا من كان منهم يشبه أهل البادية
فاني لأحب أن يبيع لهم حاضر قال وبه قال ابن حبيب قال والبادي الذي
لا يبيع لهم الحاضر هم أهل العمود وأهل البوادي والبراري مثل الاعراب قال
وجاء النهي في ذلك ارادة أن يصيب الناس ثمرتهم ثم ذكر حديث جابر أن
رسول الله ﷺ قال (لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض)
وقد أخرجه مسلم وغيره قال فاما أهل القرى الذين يعرفون أثمان سلعهم
وأسواقها فلم يغنوا بهذا الحديث وحكى ابن عبد البر أيضا عن ابن القاسم أنه
قال ثم قال يعني مالكا بعد ذلك ولا يبيع مصري لمدني ولا مدني لمصري ولكن
يشير عليه وحكى ابن الحاجب في مختصره اختلاف في ذلك عن مالك فقال وفي
الموطأ يحمله على أهل العمود لجلبهم بالأسعار وقيل بعمومه لقوله ولا يبيع
مدني لمصري ولا مصري لمدني ﴿ السادسة والعشرون ﴾ قال أصحابنا إنما
يحرم بشروط (أحدها) أن يكون عالما بالنهي فيه وهذا شرط يعم جميع المناهي
(الثاني) أن يكون المتاع المطلوب مما تهم الحاجة اليه كالأطعمة ونحوها فاما مالا
يحتاج اليه إلا نادرا فلا يدخل في النهي (والثالث) أن يظهر ببيع ذلك المتاع
سعة في البلد فان لم يظهر لكبر البلد أو قلته مامعه أو لعموم وجوده ورخص
السعر فوجهان أو فقهما للحديث التحريم و (الرابع) ان يعرض الحضري ذلك
على البدوي ويدعوه إليه أما إذا التمس البدوي منه ببيع تدريجا أو قصد
الاقامة في البلد لبيع ذلك فسأل البدوي تفويضه اليه فلا بأس به لانه لم يضر
بالناس ولا سبيل إلى منع المالك منه ولو أن البدوي استشار البلدي فيما فيه حظه
فهل يرشده الى الادخار أو البيع على التدريج وجهان ؟ حكى القاضي ابن
كثير عن أبي الطيب ابن سلمة وأبي اسحق المروزي أنه يجب عليه ارشاده إليه
أداء للنصيحة وعن أبي حفص بن الوكيل أنه لا يرشده اليه توسيعا على الناس وكذا

اعتبر الجنبلة هذه الشروط وعبارة ابن تيمية في المحرر وبيع الحاضر للبادي منهى عنه بخمسة شروط أن يحضر البادي لبيع شيء بسعر يومه وهو جاهل بسعره وبالناس إليه حاجة ويقصده الحاضر وقال مالك في البدوي يقدم فيسأل الحاضر عن السعر أكره له أن يخبره وقال أيضا لا يرى أن يبيع مصري لمديني ولا مديني لمصري ولكن يشير عليه وقال أيضا لا يبيع أهل القرى لأهل البادية سلعتهم قيل له فإن بعث بالسلعة إلى أخيه من أهل القرى لم يقدم معه سلعته قال لا ينبغي له ذلك حكى ذلك كاه عنه ابن عبد البر ثم حكى عن ابن حبيب أنه قال لا يبيع البدوي إلى الحضري بمحتاج يبيعه له ولا يشير عليه في البيع إن قدم عليه ثم حكى عن الليث بن سعد أنه قال لا يشير الحاضر على البادي لأنه إذا أشار عليه فقد باع له لأن من شأن أهل البادية أن يرحلوا إلى أهل الحضر لقلة معرفتهم بالسوق وقال الأوزاعي لا يبيع حاضر لباد ولكن لا بأس أن يخبره بالسعر وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة واعلم أن أكثر هذه الأحكام تدور بين اتباع المعنى واتباع اللفظ ولكن ينبغي أن ينظر في المعنى إلى الظهور والخفاء فحيث يظهر ظهورا كثيرا فلا بأس باتباعه وتخصيص النص به أو تعميمه على قواعد القياس وحيث يخفى أو لا يظهر ظهورا قويا فاتباع اللفظ أولى وأما ما ذكر في اشتراط أن يلتزم البدوي ذلك فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فإن المذكور الذي علل به النهي لا يفتقر الحال فيه بين سؤال البدوي وعنده ظاهر أو أما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة إليه فتوسط في الظهور وعنده لا احتمال أن يراعى مجرد ربح الناس على ما أشعر به التعليل من قوله (دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض) وأما اشتراط أن يظهر لذلك المتاع المجاوب سعة في البلد فكذلك أيضا أي إنه متوسط في الظهور؛ لما ذكرناه من احتمال أن يكون المقصود مجرد تقريب الربح والرزق على أهل البلد وهذه الشروط (منها) ما يقوم الدليل الشرعي عليه كشرطنا العلم بالنهي ولا إشكال فيها (ومنها) ما يؤخذ باستنباط المعنى فيخرج على قاعدة أصولية وهي أن النص إذا استنبط منه معنى يعود عليه بالتخصيص هل يصح أم لا انتهى وقال والدي رحمه الله في شرح الترمذي جواز الإشارة عليه هو الصواب لأنه إنما نهى

عن البيع له ليس فيه بيع له وقد أمر بنصح في بعض طرق هذا الحديث وهو قوله وإذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له انتهى وبه قال ابن حزم (السابعة والعشرون) لو خالف الحاضر وباع للبادي حيث منعناه منه كان البيع صحيحاً عند الشافعي وطائفة لجمعة الأركان والشرائط والخلل في غيره واختلف المالكية في ذلك فقال بعضهم بالصحة وبعضهم بالبطلان ما لم يفت والقولان عن ابن القاسم وعن قال بالبطلان ابن حبيب وابن حزم الظاهري وقال سحنون وقال لي غير ابن القاسم إنه يرد البيع وعن أحمد في ذلك روايتان ومستند البطلان اقتضاء النهي الفساد قال أصحابنا وغيرهم ولا خيار للمشتري وروى سحنون عن ابن القاسم أنه يؤدب الحاضر إذا باع للبادي وروى عيسى عنه إن كان معتاداً لذلك وروى عن ابن وهب أنه لا يؤدب سواء كان طالباً بالنهي أو جاهلاً (الثامنة والعشرون) أما شراء الحاضر للبادي فاختلف فيه قول مالك فمرة منعه ومرة قال لا بأس به وقال ابن حبيب الشراء للبادي مثل البيع ألا ترى قوله (لا يبيع بعضكم على بيع بعض) إنما هو لا يشتري أحدكم على شراء بعض ، قال فلا يجوز للحضري أن يشتري للبدوي ولا أن يبيع له وبه قال ابن حزم الظاهري وقد عرفت الرد عليه في حمل البيع في ذلك الحديث على الشراء قريباً ولم يتعرض أصحابنا لمنع شراء الحاضر للبادي (التاسعة والعشرون) بوب البخاري في صحيحه هل يبيع الحاضر للبادي بغير أجر وهل يمينه أو ينصحه قال رسول الله ﷺ (إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له) قال ورخص فيه عطاء ثم روى حديث جرير (بايعت رسول الله ﷺ على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة والسمع والطاعة والنصح لكل مسلم) ثم روى حديث ابن عباس (لا يبيع حاضر لباد، فقيل لابن عباس ما قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمساراً) ثم بوب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر وروى فيه حديث ابن عمر (نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد) قال وبه قال ابن عباس ، ثم بوب لا يبيع حاضر لباد بالسمسة قال وكره ابن سيرين وإبراهيم البائع والمشتري وقال إبراهيم إن العرب تقول بع لي ثوباً وهي تعني الشراء ثم روى حديث أبي هريرة لا يبيع

حاضر لباد وقال ابن بطال أراد البخاري أن يحيز بيع الحاضر للبادي بغير أجر
ويعنه إذا كان بأجر واستدل على ذلك بقول ابن عباس لا يكون له سمساراً
فكانه أجاز ذلك لغير السمسار إذا كان من طريق النصيح قال ولم يراع الفقهاء
في السمسار أجراً ولا غيره والناس في هذا على قولين فمن كره بيع الحاضر للبادي
كرهه بأجر وبغير أجر ومن أجاز به بأجر وبغير أجر انتهى **(الثلاثون)**
حمل الحنفية بيع الحاضر للبادي على صورة أخرى وهي أن يبيع الحضري شيئاً ما
يحتاج إليه أهل الحاضرة لأهل البادية لطلب زيادة السعر فقال صاحب الهداية بعد
ذكره هذا الحديث وهذا إذا كان أهل البلد في قحط وعوز وهو يبيع من أهل
البدو طمعاً في الثمن العالي لما فيه من الأضرار بهم أما إذا لم يكن كذلك فلا بأس
به لانعدام الضرر انتهى ويرد حمل الحديث على هذه الصورة قول ابن عباس
رضي الله عنه لما سئل عن تفسيره لا يكون له سمساراً والحديث الذي رواه أبو
داود من طريق ابن إسحق عن سالم المكي أن أعرابياً حدثه أنه قدم بمجوبة
له على عهد النبي ﷺ فنزل على طلحة بن عبيد الله فقال إن النبي ﷺ نهى أن يبيع
حاضر لباد ولكن اذهب إلى السوق فانظر من يبيعك فشاوري حتى آمرك
وأنتهاك **(الحادية والثلاثون)** قوله (ولا تصروا) هو بضم التاء وفتح الصاد ؛
ونصب (الغنم والأبل) من التصرية وهي الجمع يقال صرى بصرى
تصريه فهي مصراة كغشاها يغشيها تغشية فهي مغشاة وذكاها
يزكيها تزكية فهي مزكاة ويقال أيضاً صرى بالتخفيف قال القاضي
عباس ورويناه من غير صحيح مسلم عن بعضهم لا تصروا بفتح التاء وضم
الصاد من الصر وعن بعضهم لا تصر الأبل بضم التاء من تصر بغير واو بعد
الراء ورفع الأبل على ما لم يسم فاعله من الصر أيضاً وهو ربط أخلافها والأول
هو الصواب المشهور ومعناه لا يجمع اللبن في ضرعها عند إرادة بيعها حتى يعظم
ضرعها فيظن المشتري أن كثرة لبنها عادة لها مستمرة ، ومنه قول العرب
صريت الماء في الخوض أي جمعته وصرى الماء في ظهره أي حبسه فلم يتزوج
قال الخطابي اختلف العلماء وأهل اللغة في تفسير المصراة وفي اشتقاقها فقال

الشافعي التصرية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة ويترك حلبها اليومين والثلاثة حتى يجتمع لبنها فيزيد مشربها في ثمنها بسبب ذلك لظنه أنه عادة لها وقال أبو عبيد هو من صرى اللبن في ضرعها أي حقنه فيه ؛ وأصل التصرية حبس الماء قال أبو عبيد ولو كانت من الربط لكانت مصرورة أو مصررة قال الخطابي وقول أبي عبيد حسن وقول الشافعي صحيح قال والعرب تصر الضرع المحلوبات واستدل لصحة قول الشافعي بقول العرب العبد لا يحسن الكر إنما يحسن الحلب والصر، ويقول مالك بن نويرة :

فقلت لقوصى هذه صدقاتكم *** مصررة أخلافها لم تجرد

قال ويحتمل أن أصل المصرة مصررة أبدلت إحدى الراءين ألفا كقوله تعالى (خاب من دساها) أي دسستها كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد وقوله في رواية أخرى (محفلة) هو بضم الميم وفتح الحاء المحملة والفاء وتشديد هاء وهو بمعنى الرواية المشهورة سميت بذلك لأن اللبن حفل في ضرعها أي جمع ﴿ الثانية والثلاثون ﴾ فيه تحريم التصرية وظاهره أنه لا فرق بين أن يفعل ذلك للبيع أو غيره وهو ظاهر إطلاق الرافعي والنووي وغيرهما لكنهما عللاه بما فيه من التدليس وذلك يقتضى اختصاصه بما إذا فعل ذلك لأجل البيع وصرح المتولى في التتمة بتحريم التصرية مطلقا للبيع وغيره وعلاه بما فيه من إيذاء الحيوان لكن روى المزني عن الشافعي عن سفيان ومالك كلاهما عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا (لاتصروا الابل والغنم للبيع) ورواه البيهقي في المعرفة من طريقه وهذا يقتضى اختصاص التحريم بحالة البيع فلو حفلها وجمع لبنها لولدها أو لضيف يقدم عليه لم يحرم ويحجب عن التأذي بأنه يسير لا يحصل منه ضرر مستمر فيفتقر لأجل تحصيل المصلحة المتعلقة به كما يفتقر تأذي الدابة في الركوب والحمل حيث لا يكون فيه ضرر ومحذور ﴿ الثالثة والثلاثون ﴾ الظاهر أن ذكر الغنم والابل دون غيرها خرج فخرج الغالب فيما كانت العرب تصره وتبيعه تدليسا وغشا فان البقر قليل ميلاده وغير الانعام لا يقصد لسها غالبا فلم يكونوا يصرون غير الابل والغنم

وما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له كيف وهو مفهوم لقب وليس حجة عند الجمهور وروى الترمذي من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعاً من اشترى مصراة وهو يتناول كل مصراة لكن في صحيح مسلم وغيره من رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة (من اشترى شاة مصراة) فصرح بذكر الموصوف وقد صرح أصحابنا بأن تحريم التصرية عام في كل مصراة سواء في ذلك الأنعام وغيرها مما هو مأكول اللحم وغيره مأكول اللحم مما يحل بيعه ؛ وأما ثبوت الخيار ورد الصاع فسبأني ذكره بعد ذلك إن شاء الله تعالى ﴿الرابعة والثلاثون﴾ وفيه أن بيع المصراة صحيح لقوله (إن رضىها أمسكها) وهو مجمع عليه وأنه يثبت للمشتري الخيار إذا علم التصرية وبه قال الجمهور وقل أبو حنيفة لا يردها بعد أن يحلبها وإنما يرجع بنقصان العيب ﴿الخامسة والثلاثون﴾ (إن قات) قوله بعد أن يحلبها يقتضى أنه لا يثبت الخيار إلا بعد الحلب مع أنه ثابت قبله إذا علم التصرية (قات) قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة جوابه أنه يقتضى إثبات الخيار في هذين الأمرين المعينين أعنى الإمساك والرد مع الصاع وهذا إنما يكون بعد الحلب لتوقف هذين المعينين على الحلب لأن الصاع عوض عن اللبن ومن ضرورة ذلك الحلب انتهى (قلت) وقد يجاب عنه بأن التصرية لا تعرف غالباً إلا بالحلب لأنه إذا حلب أولاً لبنا غزيراً ثم حلب ثانياً لبناً قليلاً عرف حينئذ ذلك فعبر بالحلب عن معرفة التصرية لأنه ملازم له غالباً والله أعلم ﴿السادسة والثلاثون﴾ ظاهر قوله (وإن سخطها ردها) أن الرد يكون على الفور لكن تقدم أن في بعض طرقه فهو بالخيار ثلاثة أيام وهو مقدم على إطلاق هذه الرواية وقد اختلف أصحابنا في ذلك على وجهين (أحدهما) أنه على الفور كسائر العيوب صححه البخاري والرافعي والنووي (الثاني) أنه يعتد ثلاثة أيام لتلك الرواية صوبه الشيخ تقي الدين في شرح العمدة وهو الصحيح فقد حكاه القاضي أبو الطيب عن نص الشافعي في اختلاف العراقيين وحكاية الروابي عن نصه في الأملاء وقال ابن المنذر إنه مذهب الشافعي وذهب إليه من أصحابه أبو حامد المروزي وأبو القاسم الصيمري والمأوردي والغزالي والجوري والفوراني كما حكاه شيخه

الامام جمال الدين الاسنوى في المهمات وهو مذهب الحنابلة وأجاب الأولون عن هذه الرواية بحملها على ما إذا لم يعلم أنها مصراة إلا في ثلاثة أيام لأن الغالب أنه لا يعلم فيما دون ذلك فإنه إذا نقص لبنها في اليوم الثاني عن الأول احتتمل كون النقص لعارض من سوء مرعاها في ذلك اليوم أو غير ذلك فإذا استمر كذلك ثلاثة أيام علم أنها مصراة ﴿السابعة والثلاثون﴾ القائلون بامتداد الخيار ثلاثة أيام اختلفوا في ابتداءها وللشافعية في ذلك وجهان (أحدهما) أن ابتداءها من العقد (الثاني) أنه من التفرق وشبهوا الوجهين بالوجهين في خيار الشرط ومقتضى ذلك أن الراجح أن ابتداءها من العقد وقال الحنابلة إن ابتداءها من حين تبينت التصرية ﴿الثامنة والثلاثون﴾ ورتب الشافعية على القول بامتداد الخيار ثلاثة أيام فروما (منها) لو عرف التصرية قبل ثلاثة أيام امتد الخيار إلى آخر الثلاثة فقط (ومنها) أنه لو عرف التصرية في آخر الثلاثة أو بعدها فلا خيار على القول بأن مدته ثلاثة أيام لا متناع مجاوزة الثلاثة (ومنها) أنه لو اشترى عالما بالتصرية ثبت له الخيار ثلاثة أيام وأما على القول بأنه على الفور فلا يختلف الحكم في الفرعين الأولين ولا خيار في الثالث كسائر العيوب وفيما ذكره أصحابنا في هذه الفروع نظر والظاهر أن الشارع إنما اعتبر المدة من حين معرفة سبب الخيار وإلا كان يلزم أن يكون الفور متصلا بالعقد ولو لم يعلم به خيف أنه إذا تأخر علمه به عن العقد فالتحريم وهذا لا يمكن القول به ويلزم على ما ذكره أن يكون الفور أو سع من الثلاث في الفرع الثاني وهو بعيد ويلزم عليه أيضا أن تحسب المدة قبل التحكم من الفسخ وذلك يفوت مقصود التوسيع بالمدة ويؤدي إلى نقصانها فيما إذا لم يعلم به إلا بعد مضي بعضها وهذا مما يقوى مذهب الحنابلة في ذلك وهو عندى أظهر وأوفق للحديث والمعنى والله أعلم ﴿التاسعة والثلاثون﴾ ظاهره أنه لا خيار فيما إذا لم يقصد البائع التصرية بل ترك الحلب فاسيا أو لشغل عرض له أو تصرت هي بنفسها لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن التصرية لأجل البيع ثم ذكر أن من اشترى ماله بهذه الصفة تخير وهذه الصور المسذكرة لم يقع فيها تصرية لأجل البيع

وبهذا جزم الغزالي وتبعه عبد الغفار القزويني في الحاوي الصغير وحكي البغوي
فيها وجهين وصح ثبوت الخيار لحصول الضرر للمشتري وإن لم يقصد البائع
التدليس ﴿الأربعون﴾ ظاهره أنه إذا تبين للمشتري التصرية لكن درالبين
على الحد الذي أشعرت به التصرية واستمر كذلك ثبت له الخيار لأنه عليه
الصلاة والسلام أطلق ثبوت الخيار ولم يفصل لكن هذه صورة نادرة أعني تغير
الحال كما كان عليه وصيرورتها ذات لبن غزير بعد أن لم يكن كذلك قبل التصرية
فيظهر أنها غير مرادة من العموم فلا خيار فيها وفي المسألة وجهان للشافعية
وينبغي بناؤها على أن الفرع النادر هل يدل في العموم أم لا ، والصحيح في
الأصول دخوله لكن شبه أصحابنا الوجهين بالوجهين فيما إذا لم يعرف العيب
القديم إلا بعد زواله وبالقولين فيما لو عتقت الأمة تحت عبد ولم تعلم عتقها حتى
عتق الزوج ومقتضى التشبيه تصحيح أنه لا خيار كما هو الصحيح في تينك الصورتين
﴿الحادية والأربعون﴾ أخذ أصحابنا من ثبوت الخيار في المصراة ثبوت
الخيار في كل موضع حصل فيه تدليس وتغيير من البائع كما لو حبس ماء القناة
أو الرحي ثم أرسله عند البيع أو الإجارة فظن المشتري كثرتة ثم تبين له الحال
أو حروجه الجارية أو سود شعرها أو جعده أو أرسل الزنبور على وجهها
فظنها المشتري سمينه ثم بان خلافه فله الخيار في هذه الصور كلها وحكي أصحابنا
خلافها فيما لو لطح ثوب العبد بمداد أو ألبسه ثوب الكتاب أو الخبازين وخيل
كونه كاتبا أو خبازا فبان خلافه ، أو أكثر علف البهيمة حتى انتفخ بطنها
فظنها المشتري حاملا أو أرسل الزنبور على ضربها فانتفخ فظنها لبونا والأصح
في هذه الصور أنه لا خيار لتقصير المشتري وأثبت المالكية الخيار في تلوخ الثوب
بالمداد ﴿الثانية والأربعون﴾ فيه أنه إذا علم التصرية واختار الرد
بعد أن حلها رد معها صاعا من تمر وأنه لا فرق في ذلك بين الغنم والابل
وغيرهما ما ألحق بهما ولا بين أن يكون اللبن قليلا أو كثيرا
ولا بين أن يكون التمر قوت البلد أم لا وهذا مذهب

مالك والشافعي وأحمد والليث بن سعد وابن أبي ليلى وأبي يوسف وأبي ثور وفقهاء
المحدثين والجمهور وقال بعض أصحابنا الشافعية يرد صاعاً من قوت البلد ولا يختص
بالتمر والتنصيص على التمر إنما هو لكونه كان في ذلك الوقت غالب قوت أهل
المدينة وقال بعض أصحابنا لا يتقيد ذلك بصاع بل يتقدر الواجب بقدر اللبن ويختلف
بقوته وكثرته فقد يزيد الواجب على الصاع وقد ينقص وقال أبو حنيفة وطائفة
من أهل العراق وبعض المالكية لا يرد صاعاً من تمر وهو رواية عن مالك رواها
عنه أشهب أنه سئل عن هذا الحديث فقال قد سمعت ذلك وليس بالثابت ولا
الموطأ عليه وله الذين بما علف وضمن ، قيل له تراك تضعف الحديث فقال كل
شيء يوضع موضعه قال ابن عبد البر هذه رواية منكورة والصحيح عن مالك
مارواه ابن القاسم أنه قال له تأخذ بهذا الحديث قال نعم أو لأحدثي هذا الحديث
رأى؟ وقال ابن القاسم وأنا آخذ به إلا أن مالكاً قال لي أرى لأهل البلدان إذا
نزل بهم هذا أن يعطوا الصاع من عيشهم وأهل مصر عيشهم الحنطة ووافق
زفر الجمهور إلا أنه خير بين رد صاع تمر ونصف صاع بر وقال ابن أبي ليلى وأبو
يوسف في أحد قوليهما يرد قيمة صاع من تمر وروى أبو داود وابن ماجه من حديث
ابن عمر (من ابتاع محفلة فهو بالخيار ثلاثة أيام فأن ردها رد معها مثل أو مثلي
لبنها قمحاً قال الخطابي ليس إسناده بذلك وقال البيهقي تفرد به جميع بن
عمير قال البخاري فيه نظر وقال ابن غير كان من أكذب الناس كان يقول الكراكي
تفرخ في السماء ولا تقع فراخها وذكره ابن حبان في الضعفاء وقال كان رافضياً
يضع الحديث وذكره في النقات أيضاً وقال ابن عدي طامة ما يرويه لا يتابع عليه ،
وقال أبو حاتم كوفي صالح الحديث عن عنق الشيعة ❦ الثالثة والأربعون ❦
ظاهره أنه لا فرق في رد الصاع بين أن يكون اللبن باقياً أم لا وقال أصحابنا إن
المشتري لا يكف رده ولو كان باقياً لأن ما حدث بعد البيع ملكه واختلط بالمبيع
وتعذر التمييز وإذا أمسكه كان كما لو تلف وإن أراد رده فهل يجبر عليه البائع
فيه وجهان (أحدهما) نعم لأنه أقرب من بدله وأصحهما لا ، لذهاب طراوته ولا

خلاف عنده أنه لو حمض لم يكف أخذه والخلاف في إحداث الدائع عليه عند
الحنابلة أيضا والأصح عنده أيضا أنه لا يجبر وزاد المالكية على ذلك فحكوا
اخلافًا في صحة رده باتفاقهما فقال ابن القاسم لا يصح رده ولو اتفقا على ذلك
لأنه بيع الطعام قبل قبضه وقال سحنون يصح وهو إقالة ؛ وجزم أصحابنا
بجوازه بالراضى وقال البغوى وغيره إنه لا خلاف في أنها لو تراضيا بغير
التمر من قوت أو غيره أو على رد اللبن المحلوب عند بقائه جاز ودكر ابن كج
وجبهين في جواز إبدال التمر بالبر إذا تراضيا بذلك ولم ير ابن حزم الظاهري
أن التمر في مقابلة اللبن بل أوجب رد التمر مطلقا وقال في اللبن الحاصل وقت
البيع يردده ولو تغير فان استهلكه رد بدله لبنا وإن تقصر رد التفاوت ولا ير
ما حدث من اللبن بعد الشراء ﴿ الرابعة والأربعون ﴾ الحديث ساكت عما لو
عجز عن التمر وقد قال الماوردى من أصحابنا يرد قيمته بالمدينة كذا جزم
به عنه الرافعى والنووى لكنه حكى في الحاوى وجهين (أحدهما) هذا (والثاني)
أنه يرد قيمته بأقرب بلاد التمر إليه وقال الحنابلة فيه موضع المقد وقد يقال يجب
تحصيله من أقرب البلاد إليه وقد يقال إذا قدر على التمر بعد ذلك دفعه وأخذ
القيمة التي أعطاها فينظر في ذلك ﴿ الخامسة والأربعون ﴾ قد عرفت أن
نص هذا الحديث في الغنم والأبل وقد اتفق أصحابنا على إلحاق البقر بما في الخيل
وفي رد الصاع بل المشهور عندهم تعديه إلى سائر الحيوانات المأكولة وفي وجه
شاذ يختص بالانعام، ولو اشترى إناء فوجدها مصراة ففيه لأصحابنا أوجه (أصحها)
أنه يردّها ولا يردّ لبن بدلا لأنه نجس وبه قال الحنابلة و(الثاني) يردّها ويردّ بدله
صاعا من تمر قاله الاصطخرى لذهابه إلى أنه ظاهر مشروب و(الثالث) لا يردّها
أصلا لحقارة لبنها ولو اشترى جارية فوجدها مصراة ففيه أوجه (أصحها) يردّها
ولا يردّ بدل اللبن لأنه لا يعتاض عنه غالبا وبه قال الحنابلة و(الثاني) يردّها ويردّ
بدله (والثالث) لا يردّ بل يأخذ الأرض ﴿ السادسة والأربعون ﴾ قد يقال
إن ظاهر هذه الرواية أنه لو اشترى عددا من الأبل أو الغنم أو غيرها فوجد
الكل مصراة واختار الرد رد عن المجموع صاعا من تمر سواء أكان المبيعا اثنين

أو ثلاثة أو أكثر لأنه عليه الصلاة والسلام بعد أن نهى عن تصرية الابل والغنم ذكر أن من اشتراها وسخطها رد معها صاعا من تمر وظاهره رد الصاع مع الابل أو الغنم لكن في الرواية الاخرى من اشترى شاة مصراة ، فرب هذا الحكم على الشاة الواحدة وقد اختلف المالكية في ذلك فقال بعضهم يرد عن كل واحدة صاعا من تمر وقال بعضهم بل يرد الصاع عن جميعها تعبدا لأنه ليس بمن اللبن ولا قيمة ونقل ابن عبد البر الأول عن الأكثر من أصحابهم وغيرهم والثاني ممن استعمل ظواهر الآثار وبه قال ابن حزم الظاهري ونقل ابن بطال الثاني عن عامة الفقهاء والأول عن بعض المتأخرين قال والذي عليه الجماعة أولى بدليل هذا الحديث ونقل ابن قدامة الأول عن مذهبهم وعن الشافعي وقال السبكي لم أقف لأصحابنا على نقل في ذلك ﴿السابعة والأربعون﴾ الحديث إنما ورد فيما إذا ردها بسبب التصرية فلوردها بسبب آخر وهذا يتناول صورتين (أحدهما) أن تكون مصراة ورضى بامساكها كذلك ثم اطلع بها على عيب قديم فنص الشافعي على أنه يردها ويبدل اللبن صاعا من تمر وهو المذهب عند أصحابه (الثانية) أن لا تكون مصراة فيحلب لبنها ثم يردها بعيب فقال البغوي في التهذيب يرد بدل اللبن صاعا كالمصراة وحكى الشيخ ابو حامد عن نص الشافعي أنه لا يرد بدل اللبن لأنه قليل غير معتنى بجمعه بخلاف المصراة ورأى إمام الحرمين تخريج ذلك على أن اللبن هل يأخذ قسطا من الثمن أم لا فان قلنا يأخذ وهو الأصح رد بدله والا فلا وقد يقال إن الحديث يدل على رد الصاع في الصورة الأولى لأنها مصراة وقد سخطها لكنه لم يسخطها لأجل التصرية بل لسبب آخر وأما الصورة الثانية فلم يتناولها الحديث والقياس في مثل هذا بعيد وفي كتاب ابن الحاجب المالكي فلورده بعيب غيره ففي الصاع قولان فيحتمل أن يريد الصورة الأولى أو الثانية أو هما معا وكذا عبارة ابن حزم الظاهري فان ردها بعيب غير التصرية لم يلزمه رد التمر ولا شيء غير اللبن الذي كان في ضرعها اذا اشتراها ﴿الثامنة والأربعون﴾ اعتل الحنفية ومن وافقهم في مخالفة هذا الحديث بأمرين (أحدهما) أنه منسوخ واختلف

في ناسخه فقيل هو قوله تعالى (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به)
 وجوابه أن ضمان المتلفات ليس من باب العقوبات وإن شرط النسخ معرفة التاريخ
 وليس عندنا يقين بأن هذه الآية متأخرة عن حديث المصراة وتقدير أن يكوننا
 من باب واحد ويعرف التاريخ فالآية عامة وهذه قضية خاصة والخاص مقدم
 على العام وقيل إن الناسخ له ما نسخ العقوبات في الغرامات بأكثر من المثل في
 مانع الزكاة لأنها تؤخذ منه مع شطر ماله وفي سارق التمر من غير الجرين
 غرامة مثليه وجلدات تكال ونحو ذلك قال البيهقي وهذا يومهم، وسعر اللين في
 القديم والحديث أرخص من سعر التمر، والتصيرية وجدت من البائع لا من
 المشتري فلو كان ذلك على وجه التصيرية لاشبه أن يجعله للمشتري بلا شيء أو
 بما ينقص عن قيمة اللين بكل حال لا بما قد تكون قيمته مثل قيمة اللين أو
 أكثر بكثير لأنه إنما يلزمه رد ما كان موجودا حال البيع دون ما حدث بعده
 وهلا جعله شيئا بقضاء النبي ﷺ في الجنين بفرقة عبد أو أمة حين لم يوقف
 على حده فقتضى فيه بأمر ينتهي إليه؛ ثم من أخبره بأن قضاء النبي ﷺ في
 المصراة كان قبل نسخ العقوبات في الأموال حتى يجعله منسوخا وأبو هريرة
 من أواخر من صحب النبي ﷺ وحمل خبر التصيرية عنه في آخر عمره وعبد الله
 ابن مسعود أفتى به بعد رسول الله ﷺ ولا يخالف له في ذلك من
 الصحابة فلو صار إلى قول عبد الله ومعه ما ذكرنا من السنة الثابتة التي لا معارض
 لها لكان أولى به من دعوى النسخ بالتروم انتهى وقال الشيخ تقي الدين في ادعاء
 النسخ وهو ضعيف فإنه إثبات النسخ بالاحتمال وهو غير سائق وقيل نسخه
 حديث النهي عن بيع الكالء بالكالء لأن ابن المصراة دين في ذمة المشتري
 وإذا ألزمناه في ذمته صاعا من تمر كان الطعام بالطعام نسئله وديننا بدين قال
 البيهقي وهذا من الضرب الذي تغني حكايته عن جوابه أي بيع جرى بينهما
 على اللين بالتمر حتى يكون ذلك بيع دين بدين؟ ومن أئلف على غيره شيئا فالتلف
 غير حاضر والذي يلزمه من الضمان غير حاضر فيجعل ذلك ديننا بدين حتى لا نوجب
 الضمان ونعمل عن إيجاب الضمان إلى حكم آخر وقد يكون ما حملناه من اللين حاضرا

عنده في آنيته أفيجعل ذلك محل الدين بالدين أو يكون خارجا من ذلك الحديث
وذلك الحديث لو كان يصرح بنسخ حديث المصراة لم يكن فيه حجة لأنه من رواية
موسى بن عبيدة الزيدى عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر وموسى هو ضعيف عند
أهل العلم بالحديث كيف وليس في حديثه مما يؤهم قائل هذا شيء والله المستعان انتهى
وقيل نسحه حديث الخراج بالضمان والمشتري ضامن لما اشتراه بخراجه له فكيف
يغرم بدله للبائع؟ وجوابه أن ذلك الحديث ورد في شيء مخصوص وبتقدير عمومه
عالمشترى لم يغرم بدل ما حدث على ملكه وإنما غرم بدل اللبن الذي ورد عليه العقد
فليس هذا من ذلك الحديث في شيء (الأمر الثاني) قالوا إنه مخالف لقياس الأصول
المعلومة من أوجه (أحدها) أن المعلوم من الأصول أن ضمان المثليات بالمثل وضمان
المقومات بالقيمة من النقيدين فإن كان اللبن مثليا فينبغي ضمان مثله لبنا وإن كان
متقوما ضمنه بقيمته من النقيدين وقد ضمن هنا بالتمر وهو خارج عن الأصلين
معا (الثاني) أن القواعد الكلية تقتضي أن يكون الضمان بقدر التالف وهذا
ضمن اللبن بمقدار واحد وهو الصاع قل اللبن أو أكثر (الثالث) أن اللبن التالف
إن كان موجودا عند العقد فقد ذهب جزء من المعقود عليه وذلك مانع من
الرد كما لو ذهب بعض أعضاء المبيع ثم ظهر عيب فانه يمنع الرد وإن كان حادثا
بعد الشراء فقد حدث على ملك المشتري فلا يضمنه وإن كان مختلطا بما كان
موجودا منه عند العقد منع الرد وما كان حادثا لم يجب ضمانه (الرابع) إثبات
الخيار ثلاثا من غير شرط مخالف للأصول فإن الخيارات الثابتة بأصل الشرع من
غير شرط لا تتقدر بالثلاث كخيار العيب وخيار الرؤية وخيار المجلس عند القائل
بهما (الخامس) يلزم من يقول بظاهره الجمع بين الثمن والمثمن للبائع في بعض الصور
وهو ما إذا كانت قيمة الشاة صاعا من تمر فانها ترجع اليه مع الصاع الذي هو
مقدار ثمنها (السادس) أنه مخالف لقاعدة الربا في بعض الصور وهو ما إذا اشترى
شاة بصاع فإذا استرد معها صاع تمر فقد استرجع الصاع الذي هو الثمن
فيكون قد باع صاعا وشاة وذلك من الربا عندهم فانكم تمنعون مثل ذلك
(السبع) إذا كان اللبن باقيا لم يكف رده عندهم فإذا أمسكه فالحكم كما لو

تلف فيرد الصاع وفي ذلك ضمان الاعيان مع بقائها والاعيان لا تضمن بالبطل
إلا مع فواتها كالمغصوب وسائر المضمونات (الثامن) قال بعضهم إنه أثبت الرد
من غير عيب ولا شرط لأن نقصان اللبن لو كان عيباً لثبت به الرد من غير
تصرية ولا يثبت الرد في الشرع إلا بعيب أو شرط ذكر الشيخ تقي الدين في
شرح العمدة هذه الأمور الثمانية وأنهم رتبوا على ذلك أن خبر الواحد إذا
خالف قياس الأصول لم يعمل به لأنه ظني وهي قطعية ثم قال وأجاب القائلون
بظاهر الحديث بالطعن في المقامين معا أعني أنه مخالف للأصول وأنه إذا خالف
الأصول لم يجب العمل به (أما المقام الأول) فتدفرق بعضهم بين مخالفة الأصول
ومخالفة قياس الأصول وخص الرد بخبر الواحد بمخالفة الأصول لا مخالفة قياس
الأصول وهذا الخبر إنما يخالف قياس الأصول قال وفي هذا نظر قال وسلك
آخرون تخريج هذه الاعتراضات والجواب عنها أما الأول فلا نسلم أن جميع
الأصول تقتضي الضمان بأحد الأمرين على ما ذكرتموه فإن الحر يضمن بالابل
وليس بمثل له ولا قيمة والجنين يضمن بالغرة وليس بمثل له ولا قيمة وأيضا
فقد يضمن المثل بالقيمة إذا تعذرت المثلة كمن أتلف شاة لبونا فعليه قيمتها مع
اللبن ولا يجعل بازاء لبنها لبن آخر لتعذر المثلة فكذلك هنا لا تتحقق تماثلة ما يردده
من اللبن عوضاً عن اللبن التالف فيقدر فيجوز أن يكون أكثر منه أو أقل
(قلت) ووجدنا بعض المثليات يضمن بالقيمة وبعض المتقومات يضمن بالمثل
وبعض الأشياء يضمن بالمثل والقيمة معا وبعض المتقومات يضمن بأكثر من
القيمة ووجدنا صورة يختلف فيها المضمون بحسب الضامن وذلك معروف
بتفاصيله في كتب الفقه وقال النووي في شرح مسلم أجاب الجمهور عن هذا بأن
السنة إذا وردت لا يعترض عليها بالمعقول وأما الحكمة في تقييده بصاع التمر
فلا أنه كان غالب قوتهم في ذلك الوقت فاستمر حكم الشرع على ذلك وإنما لم
يجب مثله ولا قيمته بل وجب صاع في القليل والكثير ليكون ذلك حذرا يرجع
إليه ويؤول به التخاصم وكان رسول الله ﷺ حريصا على رفع الخصام والمنع
من كل ما هو سبب له وقد يقع بيع المصرة في البوادي والقرى وفي مواضع

لا يوجد بها من يعرف القيمة ويعتمد قوله فيها وقد يتلف اللبن وينتارعون في قلته وكثرته وفي عينه فجعل الشرع لهم ضابطا لا نزاع معه وهو صاع تمر ونظير هذا الدية فانها مائة بعير ولا تختلف باختلاف حال القتل قطعا للنزاع ومثله الغرة في الجنابة على الجنين سواء كان ذكرا أو أنثى تام الخلقة أو ناقصها جميلا أو فسيحا ومثله الجبران في الزكاة بين السنين جعله الشرع شاتين أو عشرين درهما قطعا للنزاع سواء كان التفاوت بينهما قليلا أو كثيرا وقد ذكر الخطابي وآخرون نحو هذا المعنى انتهى وقال الشيخ تقي الدين (وأما الاعتراض الثاني) فقبل في جوابه إن بعض الأصول لا يتقدر بما ذكرتموه كالموضحة فإن أرشها مقدر مع اختلافها بالكبر والصغر، والجنين مندر ولا يختلف أرشه بالذكورة والأنوثة واختلاف الصفات، والحر ديته مقدرة وإن اختلف بالصغر والكبر وسائر الصفات، والحكمة فيه أن ما يقع فيه التنازع والتشاجر يقصد قطع النزاع فيه بتقديره بشيء معين وتقدم هذه المصلحة في مثل هذا المكان على تلك القاعدة قال (وأما الاعتراض الثالث) فجوابه أن يقال: متى يمتنع الرد بالنقص إذا كان النقص لاستعلام العيب أو إذا لم يكن الأول ممنوع والثاني مسلم، وأما (الاعتراض الرابع) فاعلم أن يكون الشيء مخالفا لغيره إذا كان مما ثلث له وخولف في حكمها هنا هذه الصورة اقتصرت عن غيرها بأن الغالب أن هذه المدة هي التي يتبين فيها لبن الحلبنة المجتمع بأصل الخلقة واللبن المجتمع بالتدليس فهي مدة يتوقف علم العيب عليها غالبا بخلاف خيار الرؤية والعيب فانه يحصل المقصود من غير هذه المدة وخيار المجلس ليس لاستعلام عيب وأما (الاعتراض الخامس) فقد قيل فيه إن الخبر وارد على العادة والعادة أن لا تباع شاة بصاع وفي هذا ضعف وقيل إن صاع التمر بدل عن اللبن لا عن الشاة فلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض (قلت) هذا هو المعتمد في الجواب والله أعلم قال وأما (الاعتراض السادس) فقد قيل إن الجواب عنه أن الربا إنما يعتبر في العقود لافي الفسوخ دليل أنها لو تباعا ذهباً بفضة لم يحز أن يتفرقا قبل القبض ولو تقابلا في هذا العقد لجاز أن يتفرقا قبل القبض وأما (الاعتراض السابع) فجوابه فيما قيل إن

اللبن الذي كان في الضرع حال العقد يتعذر رده لاختلاطه باللبن الحادث بعد العقد وأحدهما للبائع والآخر للمشتري وتعذر الرد لا يمنع من الضمان مع بقاء العين كما لو غصب عبدا فأبقى فانه يضمن قيمته مع بقاء عينه لتعذر الرد وأما (الاعتراض الثامن) فقليل فيه إن الخيار يثبت بالتدليس وهذا منه قال وأما (المقام الثاني) وهو النزاع في تقديم قياس الأصول على خبر الواحد فقليل فيه إن خبر الواحد أصل بنفسه يجب اعتباره لأن الذي أوجب اعتبار الأصول نص صاحب الشرع عليها وهو موجود في خبر الواحد وأما تقديم القياس على الأصول باعتبار القطع وكون خبر الواحد مظلوما فيتناول الأصل لمحل خبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء محل الخبر عن ذلك الأصل قال وعندي أن التمسك بهذا الكلام أقوى من التمسك بالاعتذارات عن المقام الأول ثم قال الشيخ تقي الدين ومهم من قال يحمل الحديث على ما إذا اشترى شاة بشرط أنها تحلب خمسة أرطال مثلا وشرط الخيار فالشرط فاسد فان اتفقا على إسقاطه في مدة الخيار صح العقد وإن لم يتفقا بطل ، وأما رد الصاع فلا أنه كان قيمة اللبن في ذلك الوقت وأجيب عنه بأن الحديث يقتضي تعلق الحكم بالتصرية وما ذكر يقتضي تعليقه بفساد الشرط سواء وجدت تصرية أم لا انتهى (التاسعة والأربعون) قوله في أحد لفظي رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة (وصاعاً من تمر لاسمراء) تنصيص على أن السمراء وهي التمرة لا تجزى في هذا وإنما نص عليه دون غيره لفهم غيره من طريق الأولى فانه أغلا الأقوات وأنفسها فأذا لم يجزى فغيره أولى بذلك وقوله في اللفظ الآخر (صاعاً من طعام لاسمراء) يحتمل أن يريد بالطعام فيه التمر بدليل الرواية الأخرى وعلى هذا مشى البيهقي فقال المراد بالطعام المذكور فيه التمر واستدل على ذلك بالرواية الأخرى ويحتمل أن يريد مطلق الطعام ثم أخرج منه السمراء وخرج ما هو أدون منها من الأقوات والحضر للامر في التمر كما في الرواية الأخرى وهذا الاحتمال يعود في المعنى للذي قبله لكنه يخالفه في التقدير (الخمسون) نقل ابن بطال عن بعضهم أنه قال في حديث المصراة دلالة على أن من اشترى نخلا وفيها ثمر

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، أَوْ تَنَاجَشُوا أَوْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخْتِهَا لِتَكْتَفِيَ مَا فِي صَحْفَتِهَا أَوْ إِنَائِهَا وَلِتَنْكَحَ فَإِنَّمَا رَزَقُهَا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)

قد أبرأ أو أمة حاملاً فأكل الثمر أو هلك الولد ثم رد النخل أو الامة بعيب أنه يرد قيمة التالف لأن له حصة من الثمن كما فعل النبي ﷺ بالمضرة وهو قول ابن القاسم وخالفه أشهب في الثمرة وقال الثمرة للمشتري بالضمأن قال وقول ابن القاسم يشهد له الحديث انتهى ومراده في الثمر المؤبر أنه صرح بإدخاله في البيع فانه عند الإطلاق يكون للبائع ومذهب الشافعي في ذلك أنه يمنع الرد بالقهر لما فيه من تبعض الصفقة على البائع

﴿ الحديث الرابع ﴾

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ أَوْ تَنَاجَشُوا أَوْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخْتِهَا لِتَكْتَفِيَ مَا فِي صَحْفَتِهَا وَلِتَنْكَحَ فَإِنَّمَا رَزَقُهَا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) (فيه) فوائد ﴿ الاولى ﴾ أخرج الأئمة الستة من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة ﴿ الثانية ﴾ قوله (أَوْ تَنَاجَشُوا) وكذا في روايتنا ومقتضاه أن المنهى عنه أحد هذه الأمور وليس كذلك بل كل منها على انفراده منهي عنه فأوفيه بمعنى الواو ، والتقدير نهى أن يبيع حاضر لباد وأن تناجشوا ويدل لذلك لفظ البخاري وغيره من أصحاب الكتب (نهى أن يبيع حاضر لباد ، ولا تناجشوا) وكذا أو بمعنى الواو في قوله أو يخطب أو يبيع وقوله يخطب ويبيع منصوبان بتقدير أن كما تقدم والخطبة هنا بكسر الخاء أو أما الخطبة

في الجمعة ونحوها فبعضها وقوله (ولاتسأل المرأة) بكسر اللام على النهي وكسرت اللام لالتقاء الساكنين ويدل له عطفه الامر عليه في قوله (ولتنكح) عل أحد الوجهين اللذين سنحكميهما وقال النووي في شرح مسلم يجوز في تسأل الرفع والكسر الأول على الخبر الذي يراد به النهي وهو المناسب لقوله قبله ولا يخطب ولا يسوم والثاني على النهي الحقيقي وقوله (لتكتفىء) هو افتعال من كفأت الاءاء اذا قلبته وأفرغت مافيه وأما أكفأت الاءاء فهو بمعنى أملته هذا هو المشهور فيها وقال الكسائي أكفأت الاءاء كيبته وأكفأته أملته **﴿ الثالثة ﴾** فيه النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه وهذا النهي للتحريم كما قاله الجمهور وقال الخطابي هو نهي تأديب وليس بنهي تحريم يبطل العقد وهو قول أكثر الفقهاء (قلت) كأن الخطابي فهم من كون العقد لا يبطل عند أكثر الفقهاء أن النهي عندهم ليس للتحريم وليس كذلك بل هو عندهم للتحريم وإن لم يبطل العقد وقد صرح بهذا الفقهاء من أهل المذاهب المتنوعة، وحكى النووي في شرح مسلم الاجماع على التحريم بشروطه **﴿ الرابعة ﴾** قال الشافعية والحنابلة محل التحريم ما اذا صرح للخطاب بالاجابة بان يقول أجبتك الى ذلك أو يا ذن لوليها في أن يزوجه اياه وهي معتبرة الاذن فلو لم يقع التصريح بالاجابة لكن وجد تعريض كقولها لا رغبة عنك فقيه قولان للشافعي وأحمد قال الشافعي في القديم تحرم الخطبة وقال في الجديد تجوز وحكى والذي رحمه الله في شرح الترمذي عن مالك وأبي حنيفة تحريم الخطبة عند التعريض أيضاً وقال النووي في شرح مسلم بعد ذكره قول الشافعي عند التعريض وتصحيح التحريم واستدلوا لما ذكرناه من أن التحريم إنما هو اذا حصلت الاجابة بحديث عاتمة بنت قيس فانها قالت خطبني معاوية وأبو جهم فلم ينكر النبي ﷺ خطبة بعضهم على بعض بل خطبها لاسامة قال النووي وقد يعترض على هذا الدليل فيقال لعل الثاني لم يعلم بخطبة الاول وأما النبي ﷺ فإشاراً بأسامة لأنه خطب له انتهى وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وفيه نظر وقال قبل ذلك لعله لما ذكر لها مافي أبي جهم ومعاوية مما يرغب عنهما رغبت عنهما

فخطبها حينئذ على أسامة وقال أيضا في الاستدلال به نظر لأنه لم ينقل أن
واحدا من ابني الجهم ومعاوية أجيب لاتصريحا ولا تعريضا (قلت) والشافعي
رحمه الله لم يذكر هذا الاستدلال في صورة التعريض وإنما ذكره عند عدم
الرضا والركون فقال الترمذي في جامعه قال الشافعي معنى هذا الحديث
لا يخطب الرجل على خطبة أخيه هذا عندنا إذا خطب الرجل المرأة فرضيت
به وركنت إليه فليس لاحد أن يخطب على خطبته وأما قبل أن يعلم رضاها
أو ركونها إليه فلا بأس أن يخطبها والحجة في ذلك حديث فاطمة بنت
قيس فذكره ثم قال فمعنى هذا الحديث عندنا والله أعلم أن فاطمة لم تخبره برضاها
بواحد منهما ولو أخبرته لم يشر عليها بغير الذي ذكرت انتهى قال أصحابنا ولو
ردته فلغير خطبتها قطعا ولو لم يوجد اجابة ولا رد فقطع بعض أصحابنا بالجواز
وأجرب بعضهم فيه القولين المتقدمين قالوا ويجوز الهجوم على خطبة من لم يدر
أخطبت أم لا ومن لم يدر أجيب خطبتها أم رد لأن الأصل الاباحة وقال الحنابلة
إن لم يعلم أجيب أم لا فعلى وجهين قال أصحابنا والمعتبر رد الولي وإجابته إن
كانت محبة وإلا فردها وإجابتها وفي الأمة رد السيد وإجابته وفي المجنونة
رد السلطان وإجابته وقال شيخنا الامام جمال الدين الاسنوي في المهمات هذا
الاطلاق غير مستقيم فانه إذا كان المخاطب غير كفء يكون النكاح متوقفا على رضى
الولي والمرأة معا وحينئذ فيعتبر في تحريم الخطبة إجابتهما معا وفي الجواز ردّها أو رد
أحدهما قال وأيضا فينبغي فيما إذا كانت بكرا أن يكون الاعتبار بالولي مخرجا على
الخلافا فيما إذا عينت كفؤا وعين المحبر كفؤا آخر هل المحاب تعيينها أم تعيينه وهذا
الذي ذكره في اعتبار تصريح الاجابة هو في الثيب أما البكر فسكوتهما كصريح إذن
الثيب كما نص عليه الشافعي في الأم قال فوجدنا الدلالة عن النبي ﷺ على أن
النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه إذا كانت المرأة راضية قال ورضاها إذا
كانت ثيبا أن تأذن في النكاح بنعم وإن كانت بكرا أن تسكت فيكون ذلك
إذا انتهت وحيث اشترطنا التصريح بالاجابة فلا بد معه من الأذن للولي في
زواجها له فان لم تأذن في ذلك لم تحرم الخطبة كما نص عليه الشافعي في الرسالة

في باب النهي عن مغنى يدل عليه معنى في حديث غيره وحكاية عنه الخطابي واستشكله القرطبي في انهم فقال وهذا فيه بعد فانه حمل العموم الذي قصد به تعيد قاعدة على صورة نادرة قال وهذا مثل ما أنكره الشافعي من حمل قوله لانكاح الا بولي على المكاتبة (قات) ليس مثله ولم يحمل الشافعي النهي فيما نحن فيه على صورة نادرة بل هو على عمومته في كل مخطوبة لكن إذا لم تأذن في تزويجها فليس بيد الخاطب شيء يتمسك به وزاد بعض المالكية على الرضا بالزوج تسمية المهر وهذا لا دليل عليه والعقد صحيح من غير تسمية مهر **الخامسة** ومحل التحريم أيضا إذا لم يأذن الخاطب لغيره في الخطبة فان أذن ارتفع التحريم لأن المنع كان لحقه وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر التصريح بذلك بقوله إلا أن يأذن له لكن يبقى النظر في أنه إذا أذن لشخص مخصوص في الخطبة هل لغيره الخطبة أيضا لأن الأذن لشخص يدل على الاعراض عن الخطبة إذ لا يمكن تزويج المرأة لخاطبين أو ليس لغيره الخطبة إذ لم يؤذن له وزوال المنع إنما كان للأذن هذا محتمل والأرجح الأول **السادسة** ومحل التحريم أيضا إذا لم يترك الخاطب الخطبة ويعرض عنها فان ترك جاز لغيره الخطبة وإن لم يأذن له وفي صحيح البخاري من رواية الأعرج عن أبي هريرة حتى ينكح أو يترك وفي حديث مسلم من حديث عقبة بن عامر (المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذره) وقوله حتى يذره يعود للجملتين معا كما هو مقتضى قاعدة الشافعي رحمه الله وقد ورد التصريح به في سنن البيهقي قال فيه حتى يذره بعد كل من الجملتين **السابعة** ومحل التحريم أيضا ان تكون الخطبة الأولى جائزة فان كانت محرمة كالواقعة في العدة لم تحرم الخطبة عليها كما صرح به الروياني في البحر **الثامنة** ومحل التحريم أيضا إذا لم تأذن المرأة لوليها أن يزوجه ممن أيساء فان أذنت له كذلك صح وحل لكل أحد أن يخطبها على خطبة الغير كما نقله الروياني في البحر عن نص الشافعي في الأم ولك أن تقول إن كان الضمير في قوله ممن يشاء عائدا على الولي فينبغي إذا أجاب الولي الخاطب الأول أن يحرم

على غيره الخطبة وإن كان مائدا على الخاطب فإذا خطبها شخص فقد شاء تزويجها وقد أذنت في تزويجها ممن يشاء هو تزويجها فيجب على الولي إجابته ويحرم على غيره خطبتها لأنها قد أجابته بالوصف وإن لم تجبه بالتعيين والله أعلم ﴿التاسعة﴾ قال الخطابي وغيره ظاهره اختصاص التحريم بما إذا كان الخاطب مسلما فإن كان كافرا فلا تحريم وبه قال الأوزاعي وحكاه الرافعي عن أبي عبيد بن حريبة قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي ويقوى ذلك قوله في أول حديث عقبة بن عامر عند مسلم (المؤمن أخو المؤمن) فهو ظاهر في اختصاص ذلك بخطبة المسلم انتهى وقال الجمهور تحرم الخطبة على خطبة الكافر أيضا قال النووي ولهم أن يجيبوا عن الحديث بأن التقيد بأخيه خرج على الغالب فلا يكون له مفهوم يعمل به كما في قوله تعالى (ولا تقتلوا أولادكم) وقوله تعالى (وربائبكم اللاتي في حجوركم) ونظائره ﴿العاشرة﴾ ظاهر الحديث أنه لا فرق بين أن يكون الخاطب الأول فاسقا أولا وهذا هو الصحيح الذي تقتضيه الأحاديث وعمومها وذهب ابن القاسم صاحب مالك إلى تجوز الخطبة على خطبة الفاسق واختاره ابن المبرك المالكي وقال لا ينبغي أن يختلف في هذا اه قال والذي رحمه الله وهو مردود لعموم الحديث إذ الفسق لا يخرج عن الإيمان والاسلام على مذهب أهل السنة فلا يخرج بذلك عن كونه خطب على خطبة أخيه المسلم ﴿الحادية عشرة﴾ حيث منعنا الخطبة على الخطبة فارتكبت النهي وخطب وتزوج ثم بفعله وصح النكاح ولم يفسخ هذا مذهبا ومذهب الجمهور وقال داود يفسخ النكاح لأن النهي يقتضي الفساد وعن مالك روايتان كالمذهبين وقال جماعة من أصحاب مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده وهو رواية عن مالك واحتجاج القائل بالبطلان بأن النهي يقتضي الفساد مردود لأن المنهي عنه الخطبة والخطبة ليست شرطا في صحة النكاح بحيث إذا فسدت فسد النكاح لأنه لو تزوج من غير تقدم خطبة جاز فتحريم الخطبة لا يقتضي فساد النكاح والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ الحديث إنما ورد في النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه وينبغي أن يلحق به خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى بأن ترغب امرأة في تزويج رجل من

أهل الفضل وتخطبه فيمكن إلى الزوج بها فتجىء امرأة أخرى فتخطبه وقد ذكر ذلك شيخنا الامام جمال الدين الاسنوى في المهمات فقال نصوا على استحباب خطبة أهل الفضل من الرجال فاذا وقع ذلك فلا شك أنه يأتي في التحريم ماسبق في المرأة انتهى (فان قلت) الفرق بينهما أنه لا يمكن تزويج المرأة لرجلين ويمكن تزويج الرجل بامرأتين (قلت) الصورة فيما إذا لم يكن عزم الرجل أن يتزوج إلا بامرأة واحدة بحيث إن عرضت الثانية عليه نفسها يصرفه عن الزوج بالأولى لتمييزها عليها في الأول وصف المقتضية للرغبة (الثالثة عشرة) قال النووي في شرح مسلم معنى هذا الحديث يعني قوله (ولا تسأل المرأة طلاق أختها) نهى المرأة الأجنبية أن تسأل الزوج طلاق زوجته وأن ينكحها ويصير لها من نفقته ومعروفه ومعاشرته ونحوها ما كان للمطلقة فعبر عن ذلك بكتفاء ما في الصحفة مجازا والمراد بأختها غيرها سواء كانت أختها من النسب أو أختها في الاسلام أو كافرة انتهى وحمل ابن عبد البر الأخت هنا على الضرة فقال فيه من انفعه أنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق ضررتها لتنفرد به انتهى ورده والذي رحمه الله في شرح الترمذي بقوله في آخر الحديث ولتنكح فانها في هذه الصورة ناكحة وحمل الشيخ محب الدين الطبري الأخت على الأخت في الدين فقال أراد أختها من الدين فانها من النسب لا تجتمع معها قال والدي ويدل عليه ما زاده ابن حبان في صحيحه في الحديث (فان المسألة أخت المسألة) وحمل الشيخ محب الدين المذكور الحديث على اشتراط ذلك في النكاح فذكر الحديث في أحكامه بلفظ (نهى أن تشرط المرأة طلاق) وترجم عليه (ذكر ما نهى عنه من الشروط) وعزاه للصحيحين قال والدي رحمه الله وليس هذا لفظه عند واحد منهما وانما ذكره البيهقي بلفظ (لا ينبغي لامرأة أن تشرط طلاق أختها لتكفيء اناءها) ثم قال البيهقي رواه البخاري في الصحيح قال والدي رحمه الله وانما يريد البيهقي أصل الحديث لا موافقة اللفظ كما هو معروف في علوم الحديث قال نعم ترجم عليه البخاري في كتاب النكاح (باب الشروط التي لا تحل في النكاح) وذكر قول ابن مسعود موقوفا (لا تشرط المرأة طلاق أختها) ثم ذكر حديث

وعن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ (إذا

أبي هريرة بلفظ (لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها) ﴿ رابعة عشرة ﴾ ينبغي أن يعود هنا الخلاف المتقدم في قوله (لا ينخطب الرجل على خطبه أخيه) فعلى مذهب الاوزاعي وابن حريويه لا يحرم أن تسأل المسلمة طلاق الكافرة وعلى مذهب الجمهور لا فرق وقد تقدم عن النووي أنه سوى في هذا الحكم بين المسلمة والكافرة وهو موافق لما نقلناه عن مقتضى مذهب الجمهور ﴿ الخامسة عشرة ﴾ وينبغي على مذهب ابن القاسم أن يستثنى ما إذا كان المسؤول طلاقها فسقة وعلى مذهب الجمهور لا فرق كما تقدم والله أعلم ﴿ السادسة عشرة ﴾ خرج بقوله لتكتفي مافى صحفها ما إذا سألت طلاقها لمعنى آخر كرية فيها لا ينبغي لاجلها أن تقيم مع الزوج أو لفرد يحصل لها من الزوج أو يحصل للزوج منها وقد يكون سؤالها ذلك بعوض فيكون خلعا مع أجنبي ﴿ السابعة عشرة ﴾ قوله (ولتنكح) روى بالجزم على الأمر وخينثذ فيجوز في اللام الاسكان والكسر وروى بالنصب على أنه معطوف على قوله لتكتفي فيكون تعليلا لسؤالها طلاق أختها أى تفعل ذلك لتكتفي مافى إناها ولتنكح زوجها وخينثذ فيتمين في اللام الكسر ﴿ الثامنة عشرة ﴾ على الأول وهو الأمر يحتمل أن يكون المراد ولتنكح ذلك الرجل مع وجود الضررة وخينثذ فيمتنع معه أن يكون المراد الأخت من النسب كما تقدم عن المحب الطبري ويرد ذلك على النووي في إدخاله الأخت من النسب تحت اللفظ ولعله لا يرى هذا الاحتمال ويحتمل أن يكون المراد ولتنكح غيره وتعرض عن نكاح هذا الرجل ويحتمل أن المراد الأعم من الاحتمالين أى ولتنكح من تيسر لها هذا الرجل أو غيره مع انكفافها عن سؤال الطلاق وعلى هذا الاحتمال الثالث فيمتنع أيضا إرادة أخت النسب والله أعلم

الحديث الخامس

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (إذا ما اشتري أحدكم لقحة

مَا اشْتَرَى أَحَدٌكُمْ لِقْحَةً مُصْرَاةً أَوْ شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ
بَعْدَ أَنْ يَجْلِبُهَا إِمَّا رَضَى وَإِلَّا فَلْيَرْدِّهَا وَصَاعَ تَمْرٍ (زَادَ مُسْلِمٌ فِي

مُصْرَاةً أَوْ شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَجْلِبُهَا إِمَّا رَضَى وَإِلَّا فَلْيَرْدِّهَا
وَصَاعَ تَمْرٍ) (فِيهِ) فَوَائِدُ سَوَى مَا تَقْدِمُ ﴿الْأَوَّلُ﴾ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَقْمَرٍ عَنْ هَمَامٍ ﴿الثَّانِيَّةُ﴾ قَوْلُهُ إِذَا مَا
اشْتَرَى كَذَا هُوَ فِي رَوَايَتِنَا فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ وَمَا زَائِدَةٌ وَكَذَا هِيَ زَائِدَةٌ فِي قَوْلِهِ
إِمَّا رَضَى وَالْأَصْلُ أَنْ رَضَى وَالْجَوَابُ بِمَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ أَخَذَهَا أَوْ لَمْ يَرْدِّهَا ﴿الثَّالِثَةُ﴾
الْلِقْحَةُ بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا لِفَتْحِ الْكَسْرِ أَفْصَحُ ، بَعْدَهَا قَافٌ ثُمَّ حَاءٌ مَهْمَلَةٌ
وَهِيَ النَّاقَةُ الْقَرِيبَةُ الْعَهْدُ بِالْوِلَادَةِ نَحْوَ شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ جُزْمٍ بِهِ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ
مُسْلِمٍ وَحَكَاهُ فِي الصَّحَاحِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي الْمَشَارِقِ عَنْ ثَعْلَبٍ بَعْدَ أَنْ صَدَّرَا
كَلَامَهُمَا بِأَنَّهَا ذَاتُ اللَّبَنِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ وَالْجَمْعُ لِقْحٌ كَقَرْبَةٍ وَقَرَبٌ وَحَكِيَ فِي الْحَكَمِ
جَمْعُهُ أَيْضًا عَلَى لِقَاحٍ قَالَ فَأَمَّا لِقْحٌ فَهُوَ الْقِيَاسُ وَأَمَّا لِقَاحٌ فَقَالَ سَبِيوِيهِ كَسْرُ وَافِعْلَةٍ
عَلَى فَعَالٍ كَمَا كَسَرَ وَافِعْلَةً عَلَيْهِ حِينَ قَالُوا أَحْفَرَةٌ وَحَفَارَاتُهَا نَهْيٌ ثُمَّ أَعْرَفَ شَيْئَيْنِ أَحَدَهُمَا
أَنَّ الْمَشْهُورَ فِي اللُّغَةِ اخْتِصَاصُ اللَّقْحَةِ بِالْأَبْلِ لَكِنْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ إِطْلَاقُهَا عَلَى الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ
فِي قَوْلِهِ وَاللَّقْحَةُ مِنَ الْبَقَرِ وَاللَّقْحَةُ مِنَ الْغَنَمِ تَبَعَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَشَارِقِ (وَثَانِيَهُمَا) ذَكَرَ
الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ اللَّقْحَةَ الْمُنْتَقَدِمَ ذَكَرَهَا وَالْقَوْحُ بَفَتْحِ اللَّامِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَفَايِرُ
بَيْنَهُمَا فِي الْحَكَمِ فَقَالَ قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ النَّاقَةُ لِقَوْحٌ أَوَّلُ تَنَاجِيهَا شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ
وَقَبْلَ الْقَوْحِ الْحُلُوبَةُ وَجَمْعُ الْقَوْحِ لِقْحٌ وَلِقَائِحٌ وَلِقَاحٌ ثُمَّ قَالَ وَاللَّقْحَةُ النَّاقَةُ مِنَ
حِينَ يَسْمَنُ سَنَامٌ وَلَدَهَا ثُمَّ لَا يَزَالُ ذَلِكَ اسْمَهَا حَتَّى يَمُضِيَ لَهَا سَبْعَةُ أَشْهُرٍ وَيَفْصِلُ
وَلَدَهَا وَذَلِكَ عِنْدَ طُلُوعِ سَهِيلٍ وَالْجَمْعُ لِقْحٌ وَلِقَاحٌ ثُمَّ قَالَ وَقَبْلَ اللَّقْحَةِ وَاللَّقْحَةِ
النَّاقَةُ الْحُلُوبُ أَنْتَهَى وَكَذَا غَايِرُ بَيْنَهُمَا صَاحِبُ النِّهَايَةِ فَقَالَ اللَّقْحَةُ النَّاقَةُ الْقَرِيبَةُ
الْمُهْدُ بِالنَّجَاحِ وَنَاقَةُ لِقَوْحٍ إِذَا كَانَتْ عَزِيزَةً وَنَاقَةُ لِقَاحٍ إِذَا كَانَتْ حَامِلًا وَنَوَى
لِقَاحٍ وَاللِقَاحُ ذَوَاتُ الْأَلْبَانِ وَالْوَاحِدَةُ لِقَوْحٌ أَنْتَهَى ﴿الرَّابِعَةُ﴾ قَوْلُهُ

رواية (لا سمراء) وله (من اشترى شاة مصرية فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها رد معها صاعاً من طعام لا سمراء) قال البخاري (والشتر أكثر) وللفسائي وابن ماجه (من ابتاع محفلة ومصرية فهو بالخيار ثلاثة أيام) ولم يقل ابن ماجه (محفلة) ولا بي داود وابن ماجه من حديث ابن عمر (من ابتاع محفلة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها رد معها مثل أو مثلي لبنها قحاً) قال الخطابي ليس إسنادُهُ بذلك : وقال البيهقي تفرده جميع بن عمير قال البخاري فيه نظر وكذبه ابن عمير وابن حبان .

(فليردها) ذكر النووي في الحج في شرح مسلم في نظيره أنه مفتوح الدال بالاتفاق وليس كذلك بل يجوز فيه الضم والفتح والكسر كما حكاه هو وغيره في قوله (إن لم نرده عليك إلا ما حرم) وما ذكره هو والقاضي عياض قبله في أن الضم في مثل ذلك مراعاة للواو التي توجبها ضمة الهاء بعدها خلفاء الهاء فكان ما قبلها ولي الواو ولا يكون ما قبل الواو إلا مضموم ما ليس كذلك، وإنما هو مراعاة للضمة التي قبل الحرف المضاعف حتى يطرد فيما إذا دخل عليه ضمير مؤنث كما في هذا الحديث أو ضمير مني أو جمع أو لم يدخل عليه ضمير بالكلية وكلام أهل اللغة يدل على ما ذكرته وقد مثل ثعلب في الفصيح ذلك بقوله مد مد مد ولم يدخل عليه ضمير أصلاً وقال أبو البقاء في قوله تعالى (لا يضركم) قيل حقه الجزم على جواب الأمر ولكنه حرك بالضم اتباعاً للضمة الضاد وقال مكى : حكى النحويون (لم تردها) بضم الدال وهو محذور ولكنه لما احتاج إلى حركة الدال أتبعها م ٧ - طرح تريب سادس

وَعَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ
لِبَسَتَيْنِ وَعَنْ يَبْعَتَيْنِ مِنَ الْمَلَامَةِ وَالْمُنَابَذَةِ وَعَنْ أَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ
فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ وَعَنْ أَنْ يَشْتَمِلَ الرَّجُلُ
بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ عَلَى أَحَدِ شِقَيْهِ)

وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ يَبْعَتَيْنِ
وَلِبَسَتَيْنِ أَنْ يَحْتَبِيَ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ
مِنْهُ شَيْءٌ وَأَنْ يَشْتَمِلَ فِي إِزَارِهِ إِذَا مَا صَلَّى إِلَّا أَنْ يُخَالِفَ بَيْنَ
طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقِهِ وَنَهَى عَنِ الْأَمْسِ وَالنَّجَسِ) زَادَ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةِ

ما قبلها وهو حركة الصاد، انتهى فنقل عن النحاة الضم اتباعا مع
دخول الضمير المفرد المؤنث وفي الإفصاح حكى الكوفيون ردها بالضم
والكسر ورده بالكسر والفتح انتهى وانما حكيت عباراتهم ليتضح الرد
على النووي فإنه يتمسك بكلامه لجلالته والله أعلم
﴿ الحديث السادس ﴾

وَعَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (نَهَى عَنِ لِبَسَتَيْنِ وَعَنْ يَبْعَتَيْنِ
عَنِ الْمَلَامَةِ وَالْمُنَابَذَةِ وَعَنْ أَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ
شَيْءٌ وَعَنْ أَنْ يَشْتَمِلَ الرَّجُلُ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ عَلَى أَحَدِ شِقَيْهِ) وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ يَبْعَتَيْنِ وَلِبَسَتَيْنِ أَنْ يَحْتَبِيَ أَحَدُكُمْ
فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ وَأَنْ يَشْتَمِلَ فِي إِزَارِهِ إِذَا مَا صَلَّى إِلَّا
أَنْ يُخَالِفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقِهِ وَنَهَى عَنِ الْأَمْسِ وَالنَّجَسِ) (فيه) فوائد الأولى
الرواية الأولى في الموطأ عن مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وأبي الزناد كلاهما

(وَعَنْ صِيَامَيْنِ وَعَنْ صَلَاتَيْنِ) وَزَادَ مُسْلِمٌ (أَمَّا الْمَلَامَةُ فَإِنْ يَلْمَسَنَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأْمُلٍ ، وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَنْبَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ إِلَى الْآخَرِ وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ) وَلَمْ يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ التَّفْسِيرَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ

عن الاعرج عن أبي هريرة قال ابن عبد البر هو في الموطأ عن جماعة رواية بهذا الاسناد انتهى وأسقط الشيخ رحمه الله ذكر محمد بن يحيى بن حبان لأنه ليس من التراجم التي ذكرها في خطبة الكتاب وقد عرف أن الحديث إذا كان جميعه عن رواين ثقتين جاز حذف أحدهما ، ورواه البخاري والنسائي من طريق مالك عنهما مقتصرين على النهي عن الملامسة والمنابذة ورواه البخاري ومسلم من طريق مالك عن أبي الزناد فقط وأخرجه مسلم من رواية مالك عن ابن حبان فقط مقتصرًا على الملامسة والمنابذة واتفق عليه الشيخان والترمذي من رواية سفیان الثوري عن أبي الزناد وأخرجه الشيخان أيضا والنسائي وابن ماجه من رواية حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن أبي هريرة وزاد فيه البخاري وعن صلاتين نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس واقتصر مسلم والنسائي على البيعتين وأخرجه البخاري من رواية عطاء بن مينا عن أبي هريرة قال (نهى عن صيامين وعن بيعتين الفطر والنحر والملامسة والمنابذة) وأخرج منه مسلم من هذا الوجه البيعتين فقط وزاد أما الملامسة فإن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل ، والمنابذة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه ولم يذكر البخاري التفسير إلا من حديث أبي سعيد الخدري وأخرج مسلم أيضا قصة البيعتين بدون تفسيرها من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﴿ الثانية ﴾ قوله (نهى عن لبستين) هو بكسر اللام لأنه من

الهيئة والحالة قال القاضى فى المشارق وروى بضم اللام على اسم الفعل والاول هنا أوجه وقال فى النهاية روى بالضم على المصدر والاول الوجه وقوله (وعن بيعتين) بفتح أوله والمراد به المرة من البيع ولما فصل ذكر البيعتين قبل البستين ﴿الثالثة﴾ فيه النهى عن بيع الملامسة وهو من بيع الجاهلية وقد فسر فى الحديث بأن يمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل . ولأصحابنا فى تفسيره ثلاثة أوجه (أحدها) تأويل الشافعى وهو أن يأتى بثوب مطوى أو فى ظلمة فيلمسه المستام فيقول صاحبه بعتك بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك اذا رأيت (الثانى) أن يجعل نفس اللبس بيعا فيقول إذا لمسته فهو مبيع لك (الثالث) أن يبيعه شيئا على أنه متى لمسه انقطع خيار المجلس وغيره ولفظ الحديث الذى حكيناه يوافق التأويل الأول وكذا لفظ حديث أبى سعيد والملازمة لمس الثوب ولا ينظر اليه وهذا البيع باطل بالاتفاق على التأويلات كلها (أما على الاول) فواضح إن أبطلنا بيع الغائب وأما اذا صححناه فلاقامة للفس مقام النظر وقال بعضهم يتخرج على تقي شرط الخيار (وأما على الثانى) فالتعليق فى الصيغة وعدوله عن الصيغة الموضوعة شرطا وقال بعضهم هذا من صور المعاوضة (وأما على الثالث) فللشرط الفاسد ﴿الرابعة﴾ وفيه النهى عن بيع المناذرة وهو من بيع الجاهلية أيضا وقد فسر فى الحديث بأن يبتذل كل واحد ثوبه للآخر لم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه ويوافق قوله فى حديث أبى سعيد وهى طرح الرجل ثوبه بالبيع الى الرجل قبل أن يقلبه أو ينظر اليه ولأصحابنا فى تفسيره ثلاثة أوجه (أحدها) أن يجعل نفس التبتذيل بيعا وهو تأويل الشافعى (والثانى) أن يقول بعتك فاذا تبتذله اليك انقطع الخيار ولزم البيع و (الثالث) المراد بتذ الخصة وفى بيع الخصة تأويلات (أحدها) أن يقول بعتك من هذه الاثواب ما وقعت عليه الخصة التى أرمىها أو بعتك من هذه الارض من هنا الى ما انتهت اليه هذه الخصة و (الثانى) أن يقول بعتك على أنك بالخيار إلى ان أرمى هذه الخصة و (الثالث) أن يجعل نفس الرمي بالخصة بيعا فيقول إذا رميت هذا الثوب بالخصة فهو مبيع

منك بكذا قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة واعلم أن في كلا الموضعين يحتاج إلى الفرق بين المعاطاة وبين هاتين الصورتين فإذا علل بعدم الرؤية المستترقة فالفرق ظاهر وإذا فسر بأمر لا يعود إلى ذلك احتيج حينئذ إلى الفرق بينه وبين مسألة المعاطاة عند من يميزها (قلت) الفرق بينهما أن المعاطاة عند من يميزها إنما تجوز في المحقرات أو فيما جرت العادة فيه بالمعاطاة بالمنازعة والملازمة عند من كان يستعملهما لا يخصصهما بذلك لكن ما يحثه الشيخ تقي الدين نقله الرافعي عن الأئمة فتقل عنهم أنه يجري في بيع المنازعة الخلاف الذي في المعاطاة فإن المنازعة مع قرينة البيع هي المعاطاة بعينها وحكي الرافعي أيضا عن المتولي أن بيع الملازمة في حكم المعاطاة انتهى وقد عرفت الفرق بينهما ﴿الخامسة﴾ استدلل به على أن بطلان بيع الغائب بناء على أن المعنى في الملازمة والمنازعة عدم الرؤية وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال (أحدها) البطلان مطلقا وهو قول الشافعي في الجديد نص عليه في الأم وفي رواية البويطي واختاره المزني و (الثاني) الصحة مطلقا سواء وصف أم لا ولكن ثبت له الخيار إذا رآه أن شاء أخذه وإن شاء رده وهذا قول أبي حنيفة وهو قول عن مالك نص عليه في المدونة وأنكره بعضهم وحكاها ابن عبد البر وابن بطال فوالا لشافعي ثم حكى ابن عبد البر عن أبي القاسم القزويني القاضي أنه قال الصحيح عند الشافعي إجازة بيع الغائب على خيار الرؤية إذا نظر إليه وافق الصفة أو لم يوافقها مثل قول أبي حنيفة والثوري سواء، قال هذا في كتبه المصرية انتهى وما حكاه عن الشافعي لا يعرف عنه في شيء من كتب أصحابه والذي قاله في كتبه المصرية إنما هو البطلان مطلقا كما تقدم و (الثالث) الصحة إن وصف وإلا فلا وهذا قول الشافعي في القديم والاملاء والصرف من الجديد وصححه من أصحابه البغوي والرويان وغيرهما وهو مذهب مالك وأحمد وأهل الظاهر وإن اختلفوا في تفاصيله فقال الشافعية تقريبا على هذا القول يشترط ذكر جلس المبيع ونوعه وفي وجه يكفي ذكر الجنس ولا حاجة إلى النوع وفي وجه لا يحتاج إلى الجنس أيضا فيقول بعثك مافي كمي أو كني أو خزانتي أو ميراثي من فلان

وهو لا يعرفه وهما شاذان ضعيفان وفي وجه يفتقر إلى ذكر معظم الصفات وضبط ذلك بما يصفه المدعى عند القاضي قاله القاضي أبو حامد وفي وجه يفتقر إلى صفات السلم قاله أبو علي الطبري وهذا الأخير هو مذهب الحنابلة لم يجوزوا بيع الغائب إلا مع وصفه بصفات السلم إن كان مما يجوز السلم فيه واعتبر المالكية وصفه بما يختلف الثمن به واشتروا أيضا ألا يكون المبيع في مكان بعيد جدا كإفريقية من خراسان ولا قريب يمكن رؤيته من غير مشقة فإن كان بمشقة جاز على الأشهر وفي المدونة أنه يجوز بيع الأعدال على البرنامج بخلاف الثياب المطوية وشبهها والفرق بينهما عمل الماضين وأنكر ذلك الشافعي فقال أجاز الفرر الكثير ومنع اليسير ثم اختلفوا في ثبوت الخيار فيما إذا وجدته كما وصف فقال المالكية والحنابلة لا خيار وهو وجه عند الشافعية والأصح عندهم ثبوت الخيار كالأول وجدته على خلاف تلك الصفة وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة لما ذكر الاستدلال به على بطلان بيع الغائب ومن يشترط الوصف في بيع الأعيان الغائبة لا يكون الحديث دليلا عليه لأنه لم يذكر وصفا وذكر ابن حزم الظاهري أن الشافعية استدلوا على منع الغائب بنيه عليه الصلاة والسلام عن بيع الفرر عن الملامسة والمنازمة قال ولا حجة لهم فيه لأن بيع الغائب إذا وصف عن رؤية وخبرة ومعرفة قد صح ملكه لما اشترى فأبى الفرر وقال وما يبطله أنه لم يزل المسلمون يتبايعون بالصفة وهي في البلاد البعيدة وقد باع عثمان بن عمر رضي الله عنهم مالا لثمان بن بخير بمال لابن عمر بوادي القرى انتهى وهو عجيب فإنه قل هذا عن المسلمين ثم لما فصل ذلك لم ينقل سوى قضية واحدة وعمل المدد المحصور من الصحابة ليس بحجة ولو كان هنا إجماع لأخذنا به والناصريون لهذا القول عن الشافعي يقولون في المعايمة والرؤية مالا يدرك بالوصف وليس بيع الأعيان كالسلم فالقصد هنا الأعيان وهناك الأوصاف والله أعلم **السادسة** استدلل به على أنه لا يصح بيع الأعمى ولا شراؤه وهو قول الشافعية سواء قلنا يجوز البيع على الوصف أم لا لأنه لا سبيل إلى رؤيته فيكون كبيع الغائب على أن لا خيار وقال بعض أصحابنا يجوز إذا قلنا يجوز البيع على الوصف ويقام

وصف غيره له مقام رؤيته وبه قال مالك وأحمد وقال بعض المالكية لا يصح ذلك منه إذا كان عماء أصليا وقد تقدم عن أبي حنيفة تجوز البيع بدون رؤية ووصف ولا فرق في ذلك بين البصير والأعمى وقال في الأعمى إن خياره يسقط بحجسه المبيع إذا كان يعرف بالجس وبشمه إذا كان يعرف بالشم وبذوقه إذا كان يعرف بالذوق كما في البصير قال ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له لأن الوصف يقوم مقام الرؤية كما في السلم وعن أبي يوسف أنه إذا وقف في مكان ولو كان بصيرا رآه فقال رضيت سقط خياره لأن التشبه يقام مقام الحقيقة في موضع العجز كتحريرك الشفتين مقام القراءة في حق الأخرس في الصلاة وإجراء موسى مقام الخلق في حق من لا شعر له في الحج وقال الحسن بن زياد الثوري يوكل وكلا يقبضه وهو يراه ، قال صاحب الهداية وهذا أشبه بقول أبي حنيفة رحمه الله لأن رؤية الوكيل رؤية الموكل (السابعة) قوله (محتج) بالحاء المهمة والتاء المنناة من فوق والباء الموحدة والاحتباء بالمد هو أن يقعد الإنسان على إنبته وينصب ساقيه ويحتوى عليها بثوب أو نحوه أو ييده وهذه القعدة يقال لها الحبوة بضم الحاء وكسر ها وكان هذا الاحتباء عادة للعرب في مجالسهم فنهى عنه إذا أدى إلى انكشاف العورة بأن يكون عليه ثوب واحد قصير فإذا قعد على هذه الهيئة انكشفت عورته ولو كان عليه ثياب كثيرة وكلها قصيرة بحيث تنكشف عورته إذا جلس هكذا كان حراما أيضا وذكر الثوب الواحد في الحديث خرج مخرج الغالب في أن الانكشاف إنما يكون مع الثوب الواحد دون الثياب الكثيرة وكشف العورة حرام بحضور الناس وكذا في الخلوة على الأصح إذا كان لغير حاجة واقتصر في الحديث على ذكر الفرج لفحشه ونبه به على ماسواه من العورة وقد تعلق به من ذهب إلى أن العورة السواقان فقط وكره الصلاة محتبيا ابن سيرين وأجازها الحسن والنخعي وعروة وسعيد ابن المسيب وعبيد بن عمير وكان سعيد بن جبير يصلي محتبيا فإذا أراد أن يركع حل حبوته ثم قام وركع وصلى التطوع محتبيا عطاء وعمر بن عبد العزيز (الثامنة) فيه النهي عن اشتغال الرجل بالثوب الواحد على أحد شقيه وهو الذي يقال

له اشتغال الصماء وقد فسرته الأصمعي وغيره بأن يشتمل بالثوب حتى يجمل به صدره لا يرفع منه جانباً ولا يبقى ما يخرج منه يده وهذا يقوله أكثر أهل اللغة قال ابن قتيبة سميت صماء لأنه سد المنافذ كلها كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق ولا صدع قال أبو عبيد وأما الفقهاء فيقولون هو أن يشتمل بثوب ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على أحد منكبيه قال النووي قال العلماء فعل تفسير أهل اللغة يكره الاشتغال المذكور لثلاث تعرض له حاجة من دفع بعض الهوام ونحوها أو غيرها فيعسر عليه أو يتعذر فيلحقه الضرر وعلى تفسير الفقهاء يحرم الاشتغال المذكور إن انكشف بعض العورة وإلا فيكرهه (قلت) ويدل على أن المراد في الحديث ما فسر به الفقهاء قوله فيه على أحد شقيه وليس في تفسير أهل اللغة رفعه على أحد شقيه وقوله في الرواية الثانية إذا ما صلى فإنه يدل على أن المعنى فيه الاحتياط للعورة لأجل الصلاة فإن المعنى الأول من عجزه عن الحركة والتصرف لا تعلق له بالصلاة وكذا قوله في الرواية الثانية أيضاً إلا أن يخالف بين طرفيه على طاقه فإنه يدل على أن المعنى الاحتياط للعورة لثلاث تنكشف وذلك يؤمن بالمخالفة بين طرفيه وربطه على طاقه بخلاف المعنى الأول فإن المخالفة بين طرفيه على طاقه لا يؤيده إلا تأكد أو شدة والله أعلم (التاسعة) اللبس المذكور في الرواية الثانية هو الملامسة المذكورة في بقية الروايات وذكر فيها بدل المناينة النجش وقد تقدم الكلام فيه (العاشرة) قوله (نهى عن لبستين وعن بيعتين) لا يقتضي اختصاص النهي بالمذكور حتى يدل على انتفاء النهي عن لبسة ثالثة وبيعة ثالثة فإن هذا في معنى مفهوم اللقب وقد اختلف أهل الأصول في أن مفهوم العدد حجة أم لا وأما هذا فسماء الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله مفهوم المعدود ومثل له بقوله صلى الله عليه وسلم (أحلت لنا ميتان ودمان) وذكر أن مفهومه ليس حجة وفرق بينه وبين مفهوم العدد عند القائل بأنه حجة بأن العدد شبه الصفة لأن قولك في خمس من الأبل في قوة قولك في إبل خمس يجعل الخمس صفة للأبل وهي إحدى صفتي الذات لأن الأبل قد تكون خمساً وقد تكون أقل أو أكثر فلما قيد وحبوب

الشاة (١) بالخمس فهم أن غيرها يخالفه فاذا قدمت لفظ العدد كان الحكم كذلك
والمعدود لم يذكر معه أمر زائد يفهم منه انتفاء الحكم عما عداه فصار كاللقب
واللقب لا يفرق فيه بين أن يكون واحداً أو مثني ألا ترى أنك لو قلت رجال
لم يتوهم أن صيغة الجمع عدد ولا يفهم منها ما يفهم من التخصيص بالعدد فكذلك المثني
لأنه اسم موضوع للثنتين لأن الرجال اسم موضوع لما زاد والله أعلم بالحادية
عشرة قال النووي في شرح مسلم اعلم أن بيع الملامسة والمنازمة وحبل الحبل
وبيع الحصة وعصب الفحل وأشباهها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة هي
داخلة في النهي عن بيع الغرر ولكن أفردت بالذكر ونهى عنها لكونها من
بيعات الجاهلية المشهورة قال والنهي عن بيع الغرر أصل عظيم من أصول
البيوع ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة وقد تحتل بعض الغرر تبعاً
إذا دعت إليه حاجة كالجمل بأساس الدار وكما إذا باع الشاة الحامل والتي في ضرعها
اللبن فإنه يصح البيع لأن الأساس تابع للظاهر من الدار ولأن الحاجة تدعو
إليه فإنه لا يمكن رؤيته وكذا القول في حمل الشاة ولبنها وكذلك أجمع العلماء
على جواز أشياء فيها غرر حقير (منها) أنهم أجمعوا على صحة بيع الجبة المحشوة
وإن لم ير حشوها ولو بيع حشوها بانفرادها لم يحز وأجمعوا على إجارة
الدار والداية والثوب ونحو ذلك شهراً مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يوماً وقد
يكون تسعة وعشرين وأجمعوا على جواز دخول الحمام بالأجرة مع اختلاف
الناس في استعمالهم الماء وفي قدر مكنتهم، وأجمعوا على جواز الشرب من السقاء
بالعوض مع جهالة قدر المشروب واختلاف عادة الشاربين قال وعكس هذا
أجمعوا على بطلان بيع الأجنة في البطون والطيور في الهواء قال العلماء مدار البطلان
بسبب الغرر، والصحة مع وجوده على ما ذكرناه هو أنه إن دعت حاجة إلى
ارتكاب الغرر ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة أو كان الغرر حقيراً جاز البيع
وإلا فلا وما وقع في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صحة البيع فيها

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه) زاد مسلم في رواية (ولا يسم الرجل على سؤم أخيه) وقال البيهقي : إنها شاذة ولمسلم من حديث عتبة بن عامر (لا يجل مؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر) زاد البيهقي في البيع أيضا (حتى يذر) وعن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « لا يبيع بعضكم على بيع بعض » زاد الدارقطني (إلا الفنائم والموارث) ولأصحاب السنن من حديث أنس أن رسول الله ﷺ (باع جلسا وقدحاً فيمن يزيد) وحسنه الترمذي

وفساده كبيع العين الغائبة مبني على هذه القاعدة فبعضهم يرى أن الفرر حقير فيجعله كالمعدوم فيصحح البيع ؛ وبعضهم يراه ليس بحقير فيبطل البيع والله أعلم انتهى ومن يبيع الفرر ما ذكره النووي في شرح المهذب أن ما يعتاده الناس من الاستحراز من الاسواق بالأوراق ليس بصحيح لأن الثمن ليس حاضرا حتى يكون معاطاة ولم يوجد صيغة يصح بها العقد

﴿ الحديث السابع ﴾

وعنه قال قال رسول الله ﷺ (لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه) فقد تقدم الكلام عليه

﴿ الحديث الثامن ﴾

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال (لا يبيع بعضكم على بيع بعض)

(فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه من هذا الوجه من طريق مالك وفي رواية لابن خاری على بيع أخيه وفي رواية له ولمسلم زيادة فيه (ولا تلقوا السلع حتى يبلغها الى السوق) وكذا عند أبي داود ورواه الدارقطني في سننه من رواية عبد الله بن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال (نهى رسول الله ﷺ عن بيع المزايدة ولا بيع أحدكم على بيع أخيه إلا الغنائم والمواريث) ومن رواية عمر بن مالك عن عبيد الله بن أبي جعفر عن زيد بن أسلم قال سمعت رجلا يقال له شهر كان تاجرا وهو يسأل عبد الله بن عمر عن بيع المزايدة فقال نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحدكم على بيع أحد حتى يذر إلا الغنائم والمواريث) ومن طريق الواقدي عن أسامة بن زيد الليثي عن عبيد الله بن أبي جعفر به مثله عبد الله ابن لهيعة ضعيف عند الاكثر وعمر بن مالك هو الشرعي موثق وأخرج له مسلم والواقدي ضعيف عند المحدثين وأسامة بن زيد مختلف فيه فالاسناد الثاني من أسانيد الدارقطني هذه لا يامن به ﴿الثانية﴾ تقدم الكلام على البيع على بيع أخيه وفي رواية الدارقطني استثناء الغنائم والمواريث ومقتضاها جواز البيع على البيع فيهما خاصة وحكي الترمذي في جامعه عن أهل العلم أنهم لم يروا بأسا ببيع من يزيد في الغنائم والمواريث وقال القاضي أبو بكر بن العربي الباب واحد والمعنى مشترك لا يختص به غنيمة ولا ميراث وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وإنما قيد ذلك بالغنيمة والميراث تبعاً للحديث الوارد في ذلك فأورد هذا الحديث ثم قال والظاهر أن الحديث خرج على الغالب وعلى ما كانوا يعتادون البيع فيه مزايدة وهي الغنائم والمواريث فإن وقع البيع في غيرهما مزايدة فالمعنى واحد كما قال ابن العربي والله أعلم (قلت) وقد يكون الميراث لواحد أو لجماعة ويتفقون على بيعه لشخص بنمن معين من غير طلب زيادة فلا تجوز الزيادة حينئذ وكذلك في الغنيمة فظهر أن هذا الاستثناء لا يصح التحسك به في جميع الصور لا عكسا ولا طردا وإنما خرج على الغالب كما تقدم والله أعلم ﴿الثالثة﴾ تقدم حمل الحديث على ما إذا وقع الركون وأما مادام صاحب المتاع

طالباً لزيادة فإن المزايدة فيه جائزة ويدل لذلك الحديث الذي رواه أصحاب السنن
 الأربعة من حديث أنس أن رسول الله ﷺ باع حلساً وقد جاء فيمن يزيد
 هكذا ذكره الشيخ بهذا اللفظ في النسخة الكبرى من الأحكام وهذا اللفظ
 الذي أرادوه هو لفظ النسائي؛ ولفظ الترمذي (باع حلساً) وقد جاء (وقال من
 يشترى هذا الحلس والقدح فقال رجل آخذهما بدرهم فقال النبي ﷺ من
 يزيد على درهم من يزيد على درهم فأعطاه رجل درهمين فباعهما منه) وقال هذا
 حديث حسن لا يعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان والعمل على هذا
 عند أهل العلم لم يروا بأساً يبيع من يزيد في الغنائم والموارث ولفظ أبي داود
 والنسائي (أن رجلاً من الانصار أتى النبي ﷺ يسأله فقال أما في بيتك شيء
 قال بلى حلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقعب نشرب فيه من الماء قال اثنتي
 بهما قال فأتاه بهما فآخذهما رسول الله ﷺ بيده وقال من يشترى هذين قال
 رجل أنا آخذهما بدرهم قال من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثاً قال رجل أنا آخذهما
 بدرهمين فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين فأعطاهما الانصاري وقال اشتر بأحدهما
 طعاماً فأنيذه لي أهلك واشتر بالآخر قدوماً فأتني به فأتاه به فشد فيه رسول
 الله ﷺ عوداً بيده ثم قال له اذهب فاحتطب وبع ولا أرينك خمسة عشر يوماً
 فذهب الرجل يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوباً
 وبعضها طعاماً فقال رسول الله ﷺ هذا خير لك من أن تحيى المسألة نكتة
 في وجهك يوم القيمة ان المسألة لا تصح إلا للثلاثة لدى فقر مدقع أو لدى غرم
 لمقطع أو لدى دم موجه) وقد تبين بهذه الرواية أن هذا المبيع لم يكن من
 غنيمة ولا ميراث (والحلس) بكسر الحاء المهملة واسكان اللام بعدها سين
 مهملة كساء رقيق يحمل تحت بردعة البعير وقل والدي رحمه الله فيه أن النبي
 ﷺ هو الذي باع القدح والحلس فقد يستدل به على بيع الحاكم على المعسر
 ولكن لم ينقل هنا أنه كان عليه دين حتى يبيع الحاكم عليه وقد يقال كانت
 نفقة أهله واجبة عليه فهمي كالدين وأراد ألا كتساب بالسؤال فكره له النبي
 ﷺ السؤال مع القدرة على الكسب فباع عليه بعض ما يملكه واشترى له

وَعَنْ خَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ (كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ فَيَبِّعُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ) لَفْظُ مُسْلِمٍ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا (قَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا ابْتَعَوْا الطَّعَامَ جُزَافًا يُضْرَبُونَ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ ذَلِكَ حَتَّى يُوَوِّدَهُ إِلَى رِجْلِهِمْ) وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِي (نَبِيٌّ أَنْ يَبِيعَ أَحَدُنَا طَعَامًا اشْتَرَاهُ بِكَيْلٍ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ) وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ) وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ (حَتَّى يَقْبِضَهُ) وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَيَقْبِضَهُ) وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

بِهِ آلَةٌ يَكْتَسِبُ بِهَا؛ وَقَدْ يُقَالُ هَذَا تَصَرَّفَ فِي مَالِهِ بِرِضَاهُ مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي أَمْوَالِ أُمَّتِهِ بِمَا شَاءَ . فَتَصَرَّفَ لَهُ عَلَى وَجْهِ الْمَصْلَحَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿ الْحَدِيثُ التَّاسِعُ ﴾

وَعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ (كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ فَيَبِّعُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ)

﴿ الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ ﴾

وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ) (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿ الْأُولَى ﴾ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي مِنْ هَذَا الْبُحْوَ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ رَأَى أَبُو دَاوُدَ وَفِي آخِرِ الْحَدِيثِ يَعْنِي جُزَافًا وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ

وابن عباس (حتى يسكتا له) قال ابن عباس وأخسبُ كُلِّ شَيْءٍ
بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ وَلَا أُخْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ
وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (أَنَّهُ نَهَى أَنْ
تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُشْتَرَى حَتَّى يَحْزُوزَهَا الَّذِي اشْتَرَاهَا إِلَى رَحْلِهِ)

جمهور الرواة عن مالك لهذا الحديث في الموطأ وغيره ذكروا فيه عنه الجراف
كما ذكره عبيد الله عن نافع والزهرى عن سالم وإنما أسقط ذكره القعنبي ويحيى
فقط توها فيه لأنه خبر واحد انتهى وفيه نظر فقد قال ابن عبد البر لم يختلف
على مالك فيه ولم يقل جزافاً وأخرجه البخارى وأبو داود والنسائي من رواية
يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال
(كانوا يبتاعون الطعام في أعلا السوق فيبيعونه في مكانهم فنهاهم رسول الله
ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يَنْقُلُوهُ) لفظ البخارى وقال أبو داود والنسائي
(يتبايعون الطعام جزافاً) وأخرجه مسلم وابن ماجه من رواية عبد الله بن غير ومسلم
وحده من رواية علي بن مسهر كلاهما عن عبيد الله بن عمر بلفظ (كنا نشترى الطعام
من الركبان جزافاً فنهاهم رسول الله ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ) وأخرجه
البخارى من رواية موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر (أنهم كانوا يشترون
الطعام من الركبان على عهد رسول الله ﷺ فيبعث عليهم من يمنعهم أَنْ
يبيعوه حيث اشتروه حتى ينقلوه حيث يباع الطعام) وأخرجه أيضاً من رواية
جويرية عن نافع عن ابن عمر قال (كنا نتلقى الركبان فنشترى منهم الطعام فنهاها
النبي ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى نَبْلُغَ بِهِ سَوْقَ الطَّعَامِ) وأخرجه النسائي من رواية محمد
ابن عالج عن نافع عن ابن عمر (أنهم كانوا يبتاعون الطعام على عهد رسول الله ﷺ
من الركبان فنهاهم أَنْ يبيعوه في مكانهم الذي ابتاعوا فيه حتى ينقلوه إلى سوق
الطعام) ورواه الحاكم في مستدركه من رواية محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر

وقال صحيح على شرط مسلم (قالت) يمنعه ابن اسحاق واختلف
عليه في إسناده وهو عند أبي داود والحاكم لم من الوجه الآخر
من رواية ابن عمر عن زيد بن ثابت وفي أوله قصة

عن رسول الله ﷺ (أنه نهى أن تباع السلع حيث تشرى حتى يحوزها الذي
اشترها إلى رحله وإن كان ليبعث رجلا فيضربونا على ذلك) وقال هذا حديث
صحيح على شرط مسلم (قلت) قد عرفت أنه من رواية ابن اسحق بالمنع واختلف
عليه في إسناده فرواه أبو داود والحاكم أيضا من رواية ابن اسحاق عن أبي الزناد
عن عبيد بن حنين عن ابن عمر قال (ابتعت زيتا في السوق فلما استوجبت له قني
رجل فأعطاني به زيتا حسنا فأردت أن أضرب على يده فأخذ رجل من خلفي
بذراعي فالتفت فإذا زيد بن ثابت فقال لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزه إلى
رحلك فان رسول الله ﷺ نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار
إلى رحالهم) وأخرج الشيخان وأبو داود والنسائي من رواية الزهري عن سالم
عن أبيه قال (قد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ إذا ابتاعوا الطعام جزأفا
يضربون أن يبيعوه في مكانهم ذلك حتى يؤوه إلى رحالهم) والحديث الثاني أخرجه
الأئمة الستة خلا الترمذي من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه البخاري
أيضا من حديث موسى بن عقبة ومسلم من حديث عبيد الله بن عمر وعمر بن
محمد كلهم عن نافع عن ابن عمر . ولفظ مسلم من حديث عمر بن محمد (حتى
يستوفيه ويقبضه) وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي من رواية عبد الله
ابن دينار عن ابن عمر باللفظ حتى (يقبضه) وأخرجه أبو داود والنسائي من رواية
القاسم بن محمد عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ (نهى أن يبيع أحد طعاما اشتراه
بكيل حتى يستوفيه) (الثانية) استدلل بقوله في هذا الحديث في رواية أبي داود
(يعني حرا) وبجزمه في نفس الحديث بأنه جزأفا من حديث عبيد الله بن عمر

مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومن حديث سالم عن أبيه عند الشيخين وغيرهما على جواز بيع الصبرة من الطعام وغيره جزافاً أى من غير تقدير بكيل ولا وزن ولا غيرها وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يعلم البائع قدرها أم لا وبهذا قال أبو حنيفة واحمد وداود والشافعى والجمهور ولكن (الظاهر) من قولى الشافعى أن ذلك مكروه كراهة تنزيه و(الثاني) أنه ليس بمكروه قال النووي وتقل أصحابنا عن مالك أنه لا يصح البيع إذا كان بائع الصبرة جزافاً يعلم قدرها (قلت) الذى حكاه ابن عبد البر عن مالك أنه لا يجوز لمن علم مقدار المبيع كيلاً أو وزناً أن يبيعه جزافاً حتى يعرف المشتري بمبلغه فإن فعل فهو غاش والمشتري بالخيار إذا علم كالغيب وقال لم يختلف قول مالك في ذلك وتابعه عليه البيهقي بن سعد وروى ذلك عن مجاهد وطاوس وعطاء بن أبي رباح والحسن بن أبي الحسن ثم روى بإسناده أنهم كرهوه ؛ واعلم أن الجزاف بكسر الجيم وفتحها وضمها ثلاث لغات الكسر أفصح وأشهر (الثالثة) في الحديث الأول أن من اشترى طعاماً ليس له يبعه حتى ينقله من المكان الذى اشتراه فيه إلى مكان آخر وفى الحديث الثانى أنه ليس له ذلك حتى يستوفيه وهما بمعنى واحد فإن الاستيفاء هو القبض كما دلت عليه الرواية الأخرى والقبض فى المنقولات يكون بالنقل والمراد بالنقل تحويله إلى مكان لا يختص بالبائع أو يختص بالبائع بأذنه وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة على أقوال (أحدها) اختصاص ذلك بالمطعموم كما هو مقتضى هذا الحديث فأما غيره فيجوز بيعه قبل قبضه وهذا مذهب مالك وحكى عنه ابن عبد البر استثناء أمرين من المطعموم يجوز بيعهما قبل القبض (أحدهما) الماء وحكى ابن حزم عنه فى الماء روايتين (الأمر الثانى) الطعام المشتري جزافاً قال فالمشهور من مذهب مالك جواز بيعه قبل القبض وبه قال الأوزاعى ثم قال ولا أعلم أحداً تابع مالكا من جماعة فقهاء الأمصار على تفرقه بين ما اشترى جزافاً من الطعام وبين ما اشترى منه كيلاً إلا الأوزاعى فإنه قال من اشترى طعاماً جزافاً فبذلك قبل القبض فهو من المشتري وإن اشتراه مكايلاً فهو من البائع وهو نص قول مالك وقد قال الأوزاعى من اشترى ثمرة لم يجز له بيعها قبل القبض

وهذا تناقض ثم استدل ابن عبد البر لمالك برواية القاسم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ (نهى أن يبيع أحد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه) قال فقوله (بكيل) دليل على أن ما خالفه بخلافه (قلت) لكن الروايات المتقدمة في نهى الذين يتتاعون الطعام جزافا عن بيعه حتى ينقلوه من مكانه صريح في الرد على من جوز بيع الطعام قبل قبضه إذا كان اشتراه جزافا والله أعلم (القول الثاني) اختصاص ذلك بالمطعوم سواء اشترى جزافا أو مقدرًا بكيل أو وزن أو غيرها وبه قال بعض المالكية وحكاه عن مالك واختاره أبو بكر الوقاد وصححه أبو عمرو بن الحارث وخكاه ابن عبد البر عن أحمد وأبي ثور قال وهو الصحيح عندي لثبوت الخبر بذلك عن النبي ﷺ وعمل أصحابه وعليه جمهور أهل العلم قال وحجتهم عموم قوله من ابتاع طعاما لم يقل جزافا ولا كيلا بل ثبت عنه فيمن ابتاع طعاما جزافا أن لا يبيعه حتى ينقله ويقبضه قال وضعفوا الزيادة في قوله طعاما بكيل (القول الثالث) اختصاص ذلك بما اشترى مقدرًا بكيل أو وزن أو زرع أو عدد سواء كان مطعوما أم لا فإن اشترى بغير تقدير جاز بيعه قبل قبضه وهذا هو المشهور عن أحمد كما قال الشيخ محمد الدين ابن تيمية في المحرر وقال ابن عبد البر روى عن عثمان بن عفان وسعيد بن المسيب والحسن البصري والحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان وبه قال إسحاق ابن راهوية وروى عن أحمد بن حنبل والأول أصح عنه انتهى والمعتمد في ذلك قول ابن تيمية فإنه أعرف بمذهبه قال ابن عبد البر وحجتهم أن الطعام المنصوص عليه أصله الكيل أو الوزن فكل مكيل أو موزون فذلك حكمه (قلت) ويرد هذا المذهب الهسي عن بيع المشتري جزافا قبل قبضه كما تقدم أو عن أحمد رواية أخرى إن صبر المكيل والموزون خاصة كبيعهما كيلا ووزنا (القول الرابع) طرد ذلك في جميع الأشياء المطعوم وغيره والمقدر وغيره لا يجوز بيعها قبل قبضها إلا العقار وبهذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف (القول الخامس) منع المبيع قبل القبض مطلقا حتى في العقار وبهذا قال الشافعي ومحمد

ابن الحسن وهو رواية عن أحمد وحكاة ابن عبد الله عن عبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وسفيان الثوري وسفيان بن عتبة وبذل لذلك أن ابن عباس لما روى عن النبي ﷺ (أنه هي عن بيع الطعام حتى يستوفى قال ولا أحسب كل شيء إلا مثله) رواه الأئمة الستة وهذا لفظ البخاري ولفظ مسلم (وأحسب كل شيء مثله) وفي لفظ له (وأحسب كل شيء بمنزلة الطعام) وفي لفظ له (حتى يقبضه) وفي لفظ له (حتى يكتبه) وكذلك قال جابر أعني أن غير الطعام مثله قال ابن عبد البر فدل على أنهما فهما عن النبي ﷺ المراد والمغزى وعن حكيم بن حزام قال (قلت يا رسول الله إني اشتري بيوعا فما يحل لي منها وما يحرم؟ فقال إذا اشتريت بيعا فما تبعه حتى تقبضه) رواه النسائي باختلاف في إسناده ومثله وصححه ابن حزم وقال ابن عبد البر هذا الإسناد وإن كان فيه مقال ففيه لهذا المذهب استظهار وروى أبو داود وغيره عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله ﷺ (لا يحل بيع وسلف ولا بيع مالم يضمن ولا بيع مالم يس عندك) وتقدم من حديث ابن عمر عن رسول الله ﷺ (أنه هي أن تباع السلع حيث تشتري حتى يحوزها الذي اشتراها إلى رحله) فهذه الأحاديث حجة لهذا المذهب والذي قبله إلا أن صاحب المذهب الذي قبله استثنى من ذلك العقار لا تنفاه الغرر فيه فإن الهلاك فيه نادر بخلاف غيره (القول السادس) جواز البيع قبل القبض مطلقا في كل شيء وبهذا قال عثمان البتي قال ابن عبد البر هذا قول مردود بالسنة والحجة المجمع على الطعام فقط وأظنه لم يبلغه الحديث ومثل هذا لا يلتفت إليه وقال النووي وحكاة المازري والقاضي عياض ولم يحكمه إلا كثرون بل تقلوا الإجماع على بطلان بيع الطعام المبيع قبل قبضه قالوا وإنما الخلاف فيما سواه فهو شاذ متروك (قلت) وحكاة ابن حزم عن عطاء بن أبي رباح (القول السابع) منع البيع قبل القبض في القمح مطلقا وفي غيره إن ملكه بالشراء خاصة ويعتبر أيضا في القمح خاصة مع القبض وهو إطلاق اليد عليه وعدم الحيلولة بينه وبينه أن ينقله عن موضعه الذي هو فيه إلى مكان آخر فإن اشتراه بكيل لم يحل له بيعه حتى يكتبه فإذا اكتاله حل له بيعه وإن لم ينقله

عن موضعه وبهذا قال ابن حزم الظاهري وتمسك في القمح بحديث ابن عباس
(أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ أن يباع حتى يقبض فهو الطعام) وقال فهذا
تخصيص للطعام في البيع خاصة وعموم له باى وجه ملك واسم الطعام في اللغة
لا يطلق إلا على القمح وسنذكره وإنما يطلق على غيره باضافة، وتمسك في غير القمح
بحديث حكيم بن حزام المتقدم وقال هذا عموم لكل بيع ولكل ابتاع والمذكور
في حديثي ابن عمر وابن عباس بعض ما في حديث حكيم فهو أعم ثم حكى مثل
قوله عن ابن عباس وجابر والحسن وابن شبرمة (الرابعة) الذي في الحديث
منع البيع قبل القبض وليس فيه تعرض لغيره من التصرفات وقد اختلف العلماء في
ذلك على أقوال (أحدها) قصر ذلك على البيع وتجوز غيره من التصرفات قبل القبض
قاله ابن حزم الظاهري قال والشركة والتولية والاقالة كلها بيع مبتدأة لا يجوز
في شيء منها إلا ما يجوز في سائر البيوع (القول الثاني) أن سائر التصرفات في
المنع قبل القبض كالبيع وهذا هو الذي فهمته من مذهب الخنابلة لاطلاق ابن
تيمية في الحرر التصرف من غير استثناء شيء منه (القول الثالث) طرد المنع
في كل معاوضة فيها حق توفية من كيل أو شبهه بخلاف القرض والهبة والصدقة
وهذا مذهب مالك وأرخص في الاقالة والتولية والشركة مع كونها معاوضات
فيها حق توفية قال ابن حزم واحتجوا بما روينا من طريق عبد الرزاق قال ابن
جريج أخبرني ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ قال حديثا مستفاض
في المدينة (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ويستوفيه إلا أن يشرك فيه
أو يوليه أو يقيله) وقال مالك إن أهل العلم اجتمع رأيهم على أنه لا بأس بالشركة
والاقالة والتولية في الطعام وغيره يعني قبل القبض قال ابن حزم ما نعلم روى هذا
إلا عن ربيعة وطاوس فقط، وقوله عن الحسن في التولية قد جاء عنه خلافا
قال ابن حزم وخبر ربيعة مرسل ولو كانت استفاضة عن أصل صحيح لكان الزهري
أولى بأن يعرف ذلك من ربيعة بالزهري يخالف له في ذلك قال. التولية بيع في الطعام
وغيره ثم ذكر عن الحسن أنه قال ليس له أن يوليه حتى يقبضه فقبل له أبرأ بك
تقوله؟ قال لا ولكن أخذناه عن سفيان وأصحابنا، قال ابن حزم سلف الحسن

﴿بابُ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالْثَمَارِ وَالرُّخْصَةِ فِي الْعَرَايَا﴾

عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَنْ بَاعَ نَخْلًا

هَمْ الصَّحَابَةُ أَدْرَكَ مِنْهُمْ خَمْسَةٌ وَأَكْثَرُ وَأَصْحَابُهُ أَكْبَرُ التَّابِعِينَ فَلَوْ أَقْدَمَ امْرُؤٌ عَلَى دَعْوَى الْإِجْمَاعِ هُنَا لَكَانَ أَصَحُّ مِنَ الْإِجْمَاعِ الَّذِي ذَكَرَهُ مَالِكٌ (القول الرابع) المنع من سائر التصرفات كالبيع إلا العتق والاستيلاء والتزويج والقسمة بهذا حاصل الفتوى في مذهب الشافعي مع الخلاف في أكثر الصور وأما الوقف فقال المتولي في التتمة: إن قلنا إن الوقف يفترق إلى القبول فهو كالبيع والافهوك لا عتاق وبه قطع الماوردي في الحاوي وقال يصير قابضا حتى لو لم يرفع البائع يده عنه صار مضمونا عليه بالقيمة فمن قصر المنع على البيع اقتصر على مورد النص ومن عدها إلى غيره فبالقياس وذلك متوقف على فهم العلة في ذلك ووجودها في الفرع المقيس والله أعلم ﴿الخامسة﴾ والذي في الحديث المنع فيما ملك بالبيع وهو ساكت عما ملك بغيره وللعلماء في ذلك خلاف أيضا قال الشافعية يلتحق بالملوك بالبيع ما كان في معناه وهو ما كان مضمونا على من هو في يده بعقد معاوضة كالأجرة والعرض المصالح عليه عن المال وكذا الصداق بناء على أنه مضمون على الزوج ضمان عقد وهو الاظهر أما ما ليس مضمونا على من هو تحت يده كالوديعة والأرث أو مضمونا ضمان يد وهو المضمون بالقيمة كالاستام ونحوه فيجوز بيعه قبل القبض لتتمام الملك فيه ومذهب أحمد نحوه قال ابن تيمية في المحرر وكل عين ملكت بتكاح أو خلع أو صلح عن دم عهدا أو عتق فهي كالبيع في ذلك كله لكن يجب تلفها مثلها إن كانت مثلية وإلا فقيمتها ولافسخ لعقدها بحال فاما ما ملك بأرث أو وصية من مكمل أو غيره فالتصرف فيه قبل قبضه جائز وفرق ابن حزم الظاهري في ذلك بين القمح وغيره فقال في القمح إنه بأي وجه ملكه لا يحل له بيعه قبل قبضه وقال في غيره متى ملكه بغير البيع فله بيعه قبل قبضه

﴿بابُ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالْثَمَارِ وَالرُّخْصَةِ فِي الْعَرَايَا﴾

﴿الحديث الأول﴾

عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَبْرَتْ فَبِعَ ثَمَرَهَا

قَدْ أُبْرَتْ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَلَهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ
الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ بَاعَ نَخْلًا مُؤَبَّرًا فَالْثَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ)
قَالَ الْبَيْهَقِيُّ هَكَذَا رَوَاهُ سَالِمٌ وَخَالَفَهُ نَافِعٌ فَرَوَى قِصَّةَ النَّخْلِ عَنْ
ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقِصَّةَ الْعَبْدِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ قَالَ مُسْلِمٌ
وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ الْقَوْلُ مِاقَالَ نَافِعٍ وَإِنْ كَانَ سَالِمٌ أَحْفَظَ مِنْهُ

لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ) وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (مَنْ بَاعَ عَبْدًا
لَهُ مَالٌ فَلَهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ وَمَنْ بَاعَ نَخْلًا مُؤَبَّرًا فَالْثَّمَرَةُ
لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ) « فِيهِ » فَوَائِدُ (الْأُولَى) أَخْرَجَهُ مِنَ
الطَّرِيقِ الْأُولَى الْأَثَمَةُ السَّمْعَةُ خَلَا التِّرْمِذِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَأَخْرَجَهُ
مِنْ الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ الْأَثَمَةُ السَّمْعَةُ فَرَوَاهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ
وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ
مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ
وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مُعَمَّرٍ أَرْبَعَتُهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ وَاعْلَمْ أَنَّ قِصَّةَ الْعَبْدِ
رَوَاهَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ مِنْ قَوْلِهِ كَذَا رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ وَمِنْ طَرِيقِ
أَبِي دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَهَذَا أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا سَالِمٌ
وَنَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ هَكَذَا رَوَاهُ سَالِمٌ وَخَالَفَهُ نَافِعٌ فَرَوَى قِصَّةَ النَّخْلِ
عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقِصَّةَ الْعَبْدِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ ثُمَّ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ
مَالِكٍ كَذَلِكَ قَالَ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ ابْتِهَى وَاخْتَلَفَ
الْأَثَمَةُ فِي الْأَرْبَعِ مِنْ رِوَايَتِي نَافِعٍ وَسَالِمٍ عَلَى أَقْوَالٍ (أَحَدُهَا) تَرْجِيحُ رِوَايَةِ
نَافِعٍ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِهِ عَنْ مُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ أَنَّهُمَا سَاوَاهُ عَنْ اخْتِلَافِ سَالِمٍ

نَوَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ حَدِيثَ سَالِمٍ أَصَحُّ وَذَكَرَ فِي
الْعِلَلِ أَنَّهُ سَأَلَ الْبُخَارِيَّ عَنْهُ قَالَ فَكَأَنَّهُ رَأَى أَحَدَيْنِ صَحِيحَيْنِ
وَأَنَّهُ يُحْتَمَلُ عَنْهُمَا جَمِيعًا) وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ نَافِعٍ وَرَفَعَ
الْقِصَّتَيْنِ وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ نَافِعٍ وَسَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ
مَرْفُوعًا بِالْقِصَّتَيْنِ

وَنَافِعٌ فِي قِصَّةِ الْعَبْدِ فَقَالَا الْقَوْلَ مَا قَالَا نَافِعٌ وَإِنْ كَانَ سَالِمٌ أَحْفَظَ مِنْهُ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ
فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَشَارَ النَّسَائِيُّ وَالْدَارَقُطْنِيُّ إِلَى تَرْجِيحِ رِوَايَةِ نَافِعٍ وَهَذِهِ إِشَارَةٌ
مَرْدُودَةٌ (الْقَوْلُ الثَّانِي) تَرْجِيحِ رِوَايَةِ سَالِمٍ قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ
وَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَصَحُّ قَالَ وَالَّذِي رَحِمَهُ اللَّهُ
بِحَيِّ شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ شَيْخُهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْيِيزِ
إِنَّهُ الصَّوَابُ فَانْهَكَ كَذَلِكَ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بَرَفَعَ الْقِصَّتَيْنِ مَعًا
وَهَذَا مَرَجَحٌ لِرِوَايَةِ سَالِمٍ (الْقَوْلُ الثَّلَاثُ) تَصْحِيحُهُمَا مَعًا قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْعِلَلِ
سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَقُلْتُ لَهُ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ (مِنْ بَيْعِ عَبْدًا) وَقَالَ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِمَا أَصَحُّ قَالَ ابْنُ
نَافِعٍ خَالَفَ سَالِمًا فِي أَحَادِيثٍ وَهَذَا مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ رَوَى سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ كَأَنَّهُ رَأَى الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحَيْنِ وَأَنَّهُ
يُحْتَمَلُ عَنْهُمَا جَمِيعًا قَالَ وَالَّذِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ وَلَيْسَ بَيْنَ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي
الْجَامِعِ وَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي الْعِلَلِ اخْتِلَافٌ فُكِّمَهُ عَلَى الْحَدِيثَيْنِ بِالصَّحَّةِ لَا يَنَاقِي حُكْمَهُ
فِي الْجَامِعِ بَأَنَّ حَدِيثَ سَالِمٍ أَصَحُّ بَلْ صِبْغَةٌ أَفْعَلُ تَقْتَضِي اشْتِرَاكِهِمَا فِي الصَّحَّةِ
(قُلْتُ) الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الْمُحَدِّثِينَ فِي مِثْلِ هَذَا وَالْمَعْرُوفُ مِنْ أَصْطِلَاحِهِمْ فِيهِ
أَنَّ الْمُرَادَ تَرْجِيحَ الرِّوَايَةِ الَّتِي قَالُوا إِنَّهَا أَصَحُّ وَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحِ فَتَكُونُ تِلْكَ الرِّوَايَةُ
شَاذَةً ضَعِيفَةً وَالْمَرْجُوحَةُ هِيَ الصَّحِيحَةُ وَحِينَئِذٍ فَبَيْنَ النَّقْلَيْنِ تَنَافُ لَكِنْ

المعتمد مافى الجامع لأنه مقول بالجزم واليقين بخلاف مافى العلل فإنه على سبيل
الظن والاحتمال والله أعلم على أن مافى العلل هو الذى يمشى على طريقة الفقهاء
لعدم المناقاة بأن يكون ابن عمر سمعه من النبي ﷺ ومن أبيه فرفعه تارة وسمعه
كذلك سالم ووقفه تارة، وسمعه كذلك نافع وقال النووى فى شرح مسلم لم
تقع هذه الزيادة يعنى قصة العبد فى حديث نافع عن ابن عمر ولا يضر ذلك
فسالم ثقة بل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة انتهى وما ذكرناه عن سالم
ونافع هو المشهور عنهما وروى عن نافع رفع القصتين رواه النسائي من رواية
شعبة عن عبد ربه بن سعيد عن نافع عن ابن عمر فذكر القصتين مرفوعتين
قال شعبة فحدثه بحديث أيوب عن نافع أنه حدثني بالنخل عن النبي ﷺ
والمملوك عن عمر فقال عبد ربه لا أعلمهما جميعاً إلا عن النبي ﷺ ثم
قال مرة أخرى فحدث عن النبي ﷺ ولم يشك ورواه ابن ماجه من رواية
شعبة أيضاً مختصراً (من باع نخلاً من باع عبداً) جميعاً ولم يذكر قصة أيوب
ورواه النسائي أيضاً من رواية محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عن عمر
مرفوعاً بالقصتين وقال هذا خطأ والصواب حديث لبيث بن سعد وعبيد الله وأيوب
أى عن نافع عن ابن عمر عن عمر بقصة العبد خاصة موقوفة ورواه النسائي
أيضاً من رواية سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر بالقصتين
مرفوعاً قال أبو الحجاج المزي والمخطوط أنه من حديث ابن عمر **في الثانية**
قال النووى قال أهل اللغة يقال أبرت النخل آبره أبراً بالتخفيف
كما كتبه آكله أكله وأبرته بالتشديد أوبره تأبيراً كعلمته أعلمه تعلماً
وهو أن يشق طلع النخلة ليذرفه شيء من طلع ذكر النخل والآخر هو شقه سواء
حطفيه شيء أم لا **في الثالثة** فيه بمنطوقه أن من باع نخلاً وعليها ثمرة مؤبرة لم
تدخل الثمرة فى البيع بل تستمر على ملك البائع، وبمفهومه أنها إذا كانت غير
مؤبرة دخلت فى البيع وكانت للمشتري وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد والليث
ابن سعد وداود وبقية أهل الظاهر وجمهور العلماء وذهب أبو حنيفة إلى أنها
للبياع مطلقاً قبل التأبير وبعده وحكاها ابن عبد البر عن الأوزاعي قال النووى

أخذ أبو حنيفة بمنطوقه في المؤبرة وهو لا يقول بدليل الخطاب فألحق غير المؤبرة بالمؤبرة واعتضوا عليه بأن الظاهر يخالف المشتري في حكم التبعية في البيع كما أن الجنين يتبع الأم في البيع ولا يتبعها الولد المنفصل انتهى وذهب ابن أبي ليلى إلى أنها للمشتري مطلقا قبل التأخير وبعده وقال النووي قوله باطل منابذ لصريح السنة ولعله لم يبلغه الحديث ؛ وذكر ابن عبد البر أن الحنفية ردوا هذه السنة بتأويل وردها ابن أبي ليلى جهلا بها (الرابعة) هذا الحكم الذي ذكرناه هو عند إطلاق بيع النخل من غير تعرض للثمرة بنى ولا إثبات فإن شرطها للمشتري بأن قال اشتريت النخلة بشمرتها كانت للمشتري كما هو نص الحديث، وإن شرطها للبائع لنفسه فيما إذا كان قبل التأخير اتبع شرطه وكانت للبائع عند الشافعي والأكثرين وقال مالك لا يجوز شرطها للبائع (الخامسة) استدلل بقوله (إلا أن يشترط المبتاع) بدون ضمير على أن المشتري لو لم يشترط لنفسه جميع الثمرة المؤبرة بل بعضها كأن شرط نصفها أو ربعها أو نحو ذلك اتبع شرطه وكأنه قال إلا أن يشترط المبتاع شيئا من ذلك وبه قال أشهب كما حكاه عنه ابن عبد البر قال . وهو قول جمهور الفقهاء وقال ابن القاسم لا يجوز له شرط بعضها بل إما أن يشترط لنفسه جميعها أو يسكت عنه (السادسة) اختلف العلماء فيما إذا باع نخلا عليه ثمرة قد أبر بعضها دون بعض فقال الشافعية الجميع للبائع إن كان ذلك في نخلة واحدة وكذا إن كان في نخلات بشرطين (أحدهما) اتحاد الصفقة فلو أفرد كلا من المؤبر وغيره بصفقة (فالأصح) أن لكل منهما حكم (الثاني) أن الجميع للبائع اكتفاء بوقت التأخير (ثانيهما) اتحاد البستان فلو كان في بساتين أفرد كل بستان بحكم على المذهب ولا يضر اختلاف النوع على أصح الوجوه وقال ابن حامد من الحنابلة كقول الشافعية إنه إذا أبر البعض كان الكل للبائع لكن الذي نص عليه أحمد أن ما أبر للبائع وما لم يؤثر للمشتري وقال المالكية إن أبر الأكثر غلب حكمه على الباقي فيكون الجميع للبائع وإن أبر الأقل غلب حكمه فيكون الجميع للمشتري وإن أبر النصف ففيه خلاف والأظهر عندهم أن الجميع للمشتري كذا نقل ابن عبد البر في

التمهيد لكن الذي نقله ابن شاس وابن الحاجب أنه إذا أبر النصف فما دونه
 فكل منهما حكمه وعبرة ابن شاس لو تأير شطر النمار حكم بانقطاع التبعية فيه
 دون الشطر الذي لم يؤثر وإن تأير أكثرها حكم بانقطاع التبعية في الكل
 وروى أن غير المؤثر تبع وإن كان الأقل انتهى فمن جعل غير المؤثر تبعاً للمؤثر
 قال أنه إذا أبر بعض ثمرة النخل المبيعة صدق في العرف أنه باع نخلاً قد أبرت
 ومن قال لا يتبع قال ما لم يؤثر غير مؤثر فمن سماه مؤثراً فليس حقيقة بل هو
 مجاز بدليل صحة نفيه ومن جعل الحكم للأكثر غلب **السابعة** لو لم يؤثر
 النخلة بل تأبرت هي وتشقت بنفسها وظهرت الكيزان منها كان كالأبرت فيكون
 عند الإطلاق للبائع صرح به الفقهاء من أصحابنا وغيرهم وقال ابن عبد البر لم
 يختلف العلماء فيه انتهى وذكر التأثير خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له ومقتضى
 كلام ابن حزم الظاهري في هذه الصورة أنها تكون للبائع ولا يصح أن يشترطها
 المشتري فقال ولو ظهرت ثمرة بغير إبار لم يحل اشتراطها أصلاً لأنه خلاف أمر
 النبي ﷺ انتهى وما أدري لم أعمل قوله قد أبرت في إخراج الظاهرة من غير
 تأير بالنسبة إلى الاشتراط ولم يعمل بالنسبة لكونها للمشتري فان مقتضى قوله
 قد أبرت أنها إذا لم يؤثر بل تأبرت بنفسها أنها تكون للمشتري **الثامنة** ادعى
 ابن حزم الظاهري أنه لا يجوز للمشتري في المؤثر اشتراط الثمرة إلا إن كان المبيع
 ثلاث نخلات فأكثر فإن كان المبيع نخلة أو نخلتين لم يجوز له اشتراط ثمرتها لأن
 أقل ما يقع عليه اسم نخل ثلاث فصاعداً وفيه ما تقدم أنه كان مقتضى جموده على
 الظاهر أن لا يجعل الثمرة المؤثرة للبائع إذا كان المبيع نخلة أو نخلتين لأن الشارع
 إنما جعلها له إذا كان المبيع نخلاً فعُدل عن هذا وجعل الثمرة المؤثرة له مطلقاً
 قل المبيع أو أكثر ولم يجعل التقييد بالنخل إلا في اشتراط المشتري الثمرة خاصة
 وما أدري لم جعل هذا قيداً في الوصف والاستثناء ولم يجعله قيداً في الأصل
 وليس هذا مقتضى الجمود وأما مقتضى الفقه وفهم المعنى فهو أن الظاهر النادر
 في حكم المفرد فلا يدخل في البيع عند الإطلاق ويدخل بالشرط قل أو أكثر والمعنى
 إذا فهم لم يجوز الجمود على الألفاظ إلا عند من لا تحقيق له وليس هذا من باب

القياس بل اللفظ في العرف يتناول القليل من ذلك والكثير والعرف في مثل هذا مقدم على الجمود على مقتضى اللغة والله أعلم ﴿ التاسعة ﴾ وفيه حوازالأبار للنخل وغيره من الثمار وقد أجمعوا على جوازه قاله النووي ﴿ العاشرة ﴾ جعل بعض الشافعية مفهوم هذا الحديث وهو أن غير المؤبرة للمشتري خاصة بانات النخل وقال إن ثمرة الذكور للبائع ولو كانت غير متشقة لأنها تقصد للقطع والأكل وهي كذلك فاشبهت المؤبرة من الأنثى والأصح عندهم أنها للمشتري عملاً بمفهوم الحديث ﴿ الحادية عشرة ﴾ نص الحديث في النخل وفهم الفقهاء منه حكم ما عداه فقالوا إذا باع شجرة مثمرة فإن كانت الثمرة قد ظهرت أو بعضها فالكل للبائع وإن لم يظهر منها شيء فهي للمشتري واقتصاره في الحديث على ثمرة النخل إما لكونه كان الغالب بالمدينة أو خرج جواباً لسؤال ووافق الظاهرية غيرهم في أن الظاهر من الثمار للبائع لكنهم قالوا لا يصح أن يشترطه المشتري لأن الاشتراط إنما جاء النص به في ثمرة النخل والقياس عندهم باطل وقديقال كان مقتضى الجمود على الظاهر أن يكون ثمرة غير النخل الظاهر للمشتري لأنها داخلة في اسم الشجرة وكونه يمتنع بيعها قبل بدو الصلاح بدون شرط القطع لا ينافي اندراجها تبعاً لأنه يغتفر في التبعية ما لا يغتفر في الاستقلال ﴿ الثانية عشرة ﴾ اختلف أصحابنا الشافعية في مسألة وهي مالو باع نخلة وبقيت الثمرة له لكونها ظاهرة ثم خرج طلع آخر من تلك النخلة أو من أخرى حيث يقتضي الحال اشتراكنا في الحكم فقال ابن أبي هريرة هو للمشتري وقال الجمهور هو للبائع ولكل من القولين متعلق من الحديث فالجمهور يقولون جعل الشرع ثمرة المؤبرة للبائع وهذا من ثمرة المؤبرة وابن أبي هريرة يقول إنما جعل له ما وجد وظهر فاما ما لم يوجد فقد حدث على ملك المشتري وهو أقيس والأول أسعد بالحديث وأقرب إليه والله أعلم ﴿ الثالثة عشرة ﴾ فيه أنه إذا باع عبداً وعليه ثيابه لم تدخل في البيع بل تستمر على ملك البائع إلا أن يشترطها المشتري لاندراج الثياب تحت قوله عليه الصلاة والسلام وله مال وهذا أصح الأوجه عند أصحابنا الشافعية و(الوحة الثاني) أنها تدخل و(الثالث) يدخل سائر العورة فقط

وقال المالكية تدخل ثياب المهنة التي عليه وقال الحنابلة يدخل ماعليه من
 اللباس المعتاد ﴿الرابعة عشرة﴾ فيه أن العبد إذا ملكه سيده مالا ملكه
 ثكته إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائث إلا أن يشترط المشتري كونه له وهذا
 قال مالك وأحمد وهو قول الشافعي في القديم وقال في الجديد لا يملك العبد
 شيئا أصلا وبه قال أبو حنيفة وهو رواية عن أحمد وتأولوا الحديث على أن
 المراد أن يكون في العبد شيء من مال السيد فاضيف ذلك المال إلى العبد
 للاختصاص والانتفاع لا للملك كما يقال جل الدابة وسرج الفرس قالوا فإذا باع
 السيد العبد فذلك المال للبائث لأنه ملكه إلا أن يشترطه المبتاع فيصبح لأنه
 يكون قد باع شيئين العبد والمال الذي في يده بثمن واحد وذلك جائز وقال
 الحسن البصري والشافعي مال العبد تباع له في البيع لا يحتاج مشريه فيه إلى
 اشتراط حكاه ابن عبد البر وقال وهذا قول مردود بالسنة لا يخرج عليه
 وحكاه ابن حزم عنهما وعن شريح وإبراهيم النخعي وقال لاحجة في أحد
 مع رسول الله ﷺ ﴿الخامسة عشرة﴾ قال مالك يجوز أن يشترط المشتري
 مال العبد وإن كان دراهم أو دنانير أو ثمن دنانير أو حنطة أو ثمن حنطة
 لا تطلق الحديث وحكاه ابن عبد البر عن الشافعي في القديم وعن أبي ثور وقال
 به أهل الظاهر وقال أبو حنيفة والشافعي لا يصح البيع في هذه الصورة لما فيه
 من الربا وهو من قاعدة مدحجوة ولا يصح التمسك بهذا الحديث على الصحة في
 هذه الصورة لأنه قد علم بطلانها من دليل آخر فلا بد من الاجتزاء فيه عن
 الربا وإن كان مال كالم يجعل لهذا المال حصة من الثمن ﴿السادسة عشرة﴾ ظاهر قوله
 في مال العبد إلا أن يشترط المبتاع أنه لا فرق بين أن يكون معلوما له أم لا
 لكن القياس يقتضي أنه لا يصح الشرط إذا لم يكن معلوما وقد قال المالكية
 وأهل الظاهر أنه يصح اشتراطه ولو كان مجهولا وكذا قال الحنابلة إن فرعنا
 على أن العبد يملك بتمليك السيد صح الشرط وإن كان المال مجهولا وإن فرعنا
 على أنه لا يملك اعتبر علمه وسائر شروط البيع إلا إذا كان قصده العبد لا المال
 فلا يشترط ومقتضى مذهب الشافعي وأبي حنيفة أنه لا بد أن يكون معلوما وكذا

وعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا نَهَى الْبَائِعَ وَالْمَشْتَرِيَ (زَادَ مُسْلِمٌ وَتَذَهَبَ عَنْهَا الْعَاهَةُ وَقَالَ يَبْدُو صَلَاحُهَا حُمْرَتُهُ وَصَفَرَتُهُ) وَالْبَيْهَقِيُّ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُؤْمَنَ عَلَيْهَا الْعَاهَةُ قِيلَ وَمَتَى ذَلِكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَ (إِذَا

تَقَلَّهَ ابْنُ حَزْمٍ عَنْهُمَا (السَّابِعَةُ عَشْرَةَ) اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ بِدُونِ ضَمِيرٍ عَلَى أَنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمَشْتَرِي بَعْضَ مَالِ الْعَبْدِ إِمَّا شَيْءً مُعَيَّنً وَإِمَّا جُزْءً مِنَ الْمَالِ كَالنِّصْفِ وَالثُّلُثِ وَنَحْوِهَا كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي ثَمَرَةِ النَّخْلِ وَهُوَ مُقْتَضَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ وَقَالَ بِهِ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ قَالَ وَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ مَالِكٌ وَأَبُو سَفْيَانَ وَقَالَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَ إِلَّا الْجَمِيعُ أَوْ يَدَعَ (الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ) الْجَارِيَةُ فِي ذَلِكَ كَالْعَبْدِ وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ حَتَّى مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ لَفْظُ الْعَبْدِ يَقَعُ فِي اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ عَلَى جِنْسِ الْعَبْدِ وَالْإِنْسَاءِ لِأَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ عَبْدٌ وَعَبْدَةٌ وَالْعَبْدُ اسْمٌ لِلْجِنْسِ كَمَا يَقُولُ الْإِنْسَانُ وَالْفَرَسُ وَالْحِمَارُ

﴿ الْحَدِيثُ الثَّانِي ﴾

وعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا نَهَى الْبَائِعَ وَالْمَشْتَرِيَ) (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿ الْأُولَى ﴾ أَخْرَجَهُ الْأَعْمَةُ السُّتَّةُ فَرَوَاهُ الشَّيْخَانُ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَحَدَّثَهُ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَمُوسَى بْنِ عَتَبَةَ وَالضُّحَّاكُ بْنُ عَثْمَانَ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ بَلَفْظَ (إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهِيَ وَغَنِ السَّنْبِلُ حَتَّى يَبْيُضَ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ نَهَى الْبَائِعَ وَالْمَشْتَرِيَ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بَلَفْظَ (لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا وَتَذَهَبَ عَنْهَا الْآفَةُ نَهَى الْبَائِعَ وَالْمَشْتَرِيَ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَقَالَ (يَبْدُو

طَلَعَتِ الثَّرِيًّا) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَعَمَّنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (نَهَى عَنْ
الْمُزَابَنَةِ وَالْمُزَابَنَةَ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا وَبَيْعُ الْكَرْمِ بِالزَّيْتِ كَيْلًا)
وَزَادَ مُسْلِمٌ وَبَيْعُ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: (وَإِنْ كَانَ
زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ.)

صلاحه حمرة وصفرته) كاهم عن نافع عن ابن عمر واتفق عليه الشيخان من
طريق الزهري عن سالم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال (لا تبيعوا الثمر
حتى يبدو صلاحه) الحديث واتفق عليه أيضا من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر
قال قال رسول الله ﷺ (لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه ف قيل لا بن عمر ما صلاحه
فقال تذهب عاهته) ورواه البيهقي وقال فيه (قال ابن عمر وصلاحه أن يؤكل
منه) وروى البيهقي من رواية ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه
عن ابن عمر قال (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يؤمن عليه العاهة
ف قيل ومتى ذلك يا أبا عبد الرحمن قال إذا طلعت الثريا) قال والدي رحمه الله إسناده
صحيح (الثانية) قوله (حتى يبدو صلاحها) أي يظهر وهو بلاهز قال النووي
في شرح مسلم ومما ينبغي أن ينبه عليه أنه يقع في كثير من كتب المحدثين
وغيرهم حتى يبدوا بألف في الخط وهو خطأ والصواب حذفها في مثل هذا الناصب
وإنما اختلفوا في اثباتها إذا لم يكن ناصب مثل زيد يبدوا أو الاختيار حذفها أيضا
(الثالثة) فيه النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها وهذا يشتمل ثلاثة
أوجه (أحداها) بيعها بشرط القطع وهذا صحيح وقد حكى غير واحد الإجماع
عليه منهم النووي فخص النهي بالإجماع لكن ذهب ابن حزم الظاهري إلى
منع البيع في هذه الصورة أيضا قال ومن منع من بيع الثمرة مطلقا لا بشرط ولا
بغيره سفيان الثوري وابن أبي ليلى انتهى وهذا يقدح في دعوى الإجماع قال
أصحابنا فلو شرط القطع ثم لم يقطع فالبيع باق على صحته ويلزمه البائع بالقطع

فإن تراضيا على إبقائه جاز قالوا وإنما يجوز البيع بشرط القطع إذا كان
المقطوع منتفعا به فإن لم تكن فيه منفعة كالجور والكمثرى لم
يصح بيعه بشرط القطع (الحالة الثانية) بيعها بشرط التبقية وهذا باطل
بالإجماع لأنه ربما تلفت الثمرة قبل ادراكها فيكون البائع قد أكل مال أخيه
بالباطل كما جاءت به الأحاديث فإذا شرط القطع فقد انتفى هذا الضرر وعلا
الحنفية بأنه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير وبأنه جمع بين صفتين
وهو إمارة أو إجارة في بيع (الحالة الثالثة) بيعها مطلقا من غير شرط قطع ولا
تبقية ومقتضى الحديث في هذه الحالة البطلان وبه قال الشافعي وأحمد
وجمهور العلماء من السلف والخلف وذهب أبو حنيفة إلى الصحة وعن مالك
قولان كالمذهبين قال ابن شاس في الجواهر سببهما الخلاف في إخلال العقد هل
يقتضى التبقية فيبطل كما في اشتراطها أو انقطع فيصح كاشتراطه والأول رأى
البغداديين في حكايتهم عن المذهب وتابعهم عليه الشيخ أبو محمد وأبو إسحاق
التونسي ومن وافقهما من المتأخرين والثاني هو ظاهر الكتاب أي الممنونة
عند أبي القاسم بن محرز وأبي الحسن اللخمي ومن وافقهما من المتأخرين
استقراء من قوله في كتاب البيوع انقاسدة فيمن اشترى ثمرة فخل قبل
أن يبدو صلاحها فجدها قبل بدو صلاح: البيع جائز إذا لم يكن في أصل بيع
شرط أن يتركها حتى يبدو صلاحها ووجه هذا القول صرف الإطلاق إلى
العرف الشرعي كما بعد الزهو ولأن التبقية انتفاع بملك آخر لم يشترط ولم يقع
البيع عليه انتهى وأجاب الحنفية عن هذا الحديث بجوابين (أحدهما) أن المراد
به بيع النمار قبل أن توجد وتخلق فهو كالحديث الوارد في النهي عن بيع السنين
وهذا مخالف لتفسيره بدو صلاح في الحديث بأنه صفرته وثمرته وبأنه صلاحه
لأن كل منه وبأنه ذهب عاهته وبأن ذلك عند طالع الثريا أي مقارنة للفجر
وروى عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعا إذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة عن
أهل البلد والنجم الثريا والمراد كما قال بعضهم في الحجاز خاصة لشدة حره قال
البيهقي في المعرفة بعد نقله هذا عن بعض من يسوى الأخبار على مذهبه قد عرفنا

بذلك الأحار منه عن بيع الثمار قبل أن يكون وعرفنا بهذه الأخبار منه عن بيعها مطلقا إذا كانت مالم يبدو فيها الصلاح بما يوجد بعد أن تكون الثمار عدة فقال حتى تزهر وقال في رواية جابر حتى تسقح قيل وما تسقح ؟ قال تمحار أو تصفار ويؤكل منها وقال في رواية أخرى عن جابر حتى تطيب وفي ذلك دلالة على أن حكم الثمار بعد بدو الصلاح فيها في البيع خلاف حكمها قبل أن يبدو الصلاح فيها مطلقاً ولا يجوز قبله إلا بشرط القطع انتهى (الجواب الثاني) أن النهي هنا ليس للتحريم وإنما هو على سبيل التنزيه والأدب والمشورة عليهم لكثرة ما كانوا يختصمون إليه فيه وهذا مردود والأصل في النهي التحريم حتى يصرفه عن ذلك صارف ووافق بعض الحنفية الجمهور على بطلان البيع قبل بدو الصلاح من غير شرط ابتداء الحديث وإليه ذهب قاضي خان وأعلم أن محل المنع عند أصحابنا ما إذا كانت الشجرة ثابتة فإن كانت مقطوعة صح بيع ثمرتها مطلقاً لأن الثمرة لا تبقى عليها فقبضه كشرط القطع (الرابعة) ذهب القفال من أصحابنا إلى جواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها من غير شرط في صورة وهي ما إذا كانت الكروم في بلاد شديدة البرد بحيث لا تنتهي ثمارها إلى الحلاوة واعتاد أهلها قطعه حصراً ويكون المعتاد كالمشروط ومنع أكثر أصحابنا البيع في هذه الصورة كغيرها من الصور ولم يكتفوا بهذه العادة بل لابد من التصريح باشتراط القطع والله أعلم (الخامسة) ذهب بعض الفقهاء من أصحابنا والمالكية والحنابلة إلى جواز البيع مطلقاً قبل بدو الصلاح في صورة أخرى وهي أن تكون الأشجار للمشتري بأن يبيع إنسان شجرة وتبقى الثمرة له ثم يبيعه الثمرة أو يوصي لآخر بالثمرة فيبيعهها لصاحب الشجرة وهذا هو المشهور عند المالكية ووقع للنووي في الروضة في كتاب المساقاة تصحيحه لكن قال أكثر أصحابنا لابد من شرط القطع في هذه الصورة أيضاً ولكن لا يلزمه الوفاء بالشرط هنا بل له الأبقاء إذ لا معنى لتكليفه قطع ثماره عن أشجاره وقال بالبطلان في هذه الصورة عند عدم شرط القطع من المالكية ابن عبد الحكم وابن دينار (السادسة) حمل الفقهاء من المذاهب الأربعة المنع من بيع الثمرة قبل بدو الصلاح على ما إذا

باعها مفردة عن الأشجار فإن باعها مع الأشجار صح مطلقاً من غير شرط القطع بل قال أصحابنا لا يجوز شرط القطع في هذه الصورة وأنكر ذلك ابن حزم الظاهري وبشع في إنكاره وهو مردود والحق ما قاله الجمهور وأى معنى للقطع والأشجار ليست باقية للبائع بل هي مبيعة للمشتري ﴿السابعة﴾ مقتضى قوله حتى يبدو صلاحها جواز بيعها بعد بدو الصلاح مطلقاً وبشرط القطع وبشرط التبقية لأن ما بعد الغاية مخالف لما قبلها وقد جعل النهي ممتداً إلى غاية بدو الصلاح والمعنى فيه أن تؤمن فيها العاهة وتغلب السلامة فيوثق بحصولها للمشتري بخلاف ما قبل بدو الصلاح وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح بيعها في هذه الحالة بشرط التبقية فسوى بين ما قبل بدو الصلاح وما بعده وقد فرق في الحديث بين الحالتين وغاير بين حكمهما وحكى النووي في شرح مسلم عن أبي حنيفة أنه أوجب شرط القطع في هذه الصورة وليس كذلك فإنه لم يوجبه لاقبل بدو الصلاح ولا بعده كما تقدم بل صحح النووي البيع حالة الإطلاق فيهما وأبطله حالة شرط التبقية فيهما كما تقدم وقال في حالة الإطلاق يجب على المشتري قطعها في الحال فريفاً لملك البائع فإن تركها باذنه طاب له وإن تركها بغير إذنه تصدق بما زاد لحصوله بحجة محظورة، وإن تركها بعد ما تناهى عظمها لم يتصدق بشيء لأن هذا لغير حالة لا تحقق زيادة ﴿الثامنة﴾ لا يختص هذا الحكم بالنخل بل سائر الأشجار كذلك في جواز بيع ثمرها بعد بدو صلاحها مطلقاً وبشرط القطع وبشرط التبقية وامتناعه قبل بدو الصلاح إلا بشرط القطع مع كونه منتفعاً به على ما تقدم ﴿التاسعة﴾ قال الفقهاء من أصحابنا وغيرهم لا يشترط بدو الصلاح في كل عنقود بل إذا باع ثمرة شجرة واحدة بدا الصلاح في بعضها كان كما لو بدا في كلها حتى يصح بيعها من غير شرط القطع ولو باع ثمار أشجار بدا الصلاح في بعضها نظر إن اختلف الجنس لم يغير بدو الصلاح في جنس حكم جنس آخر؛ فلو باع رطباً وعناباً بدا الصلاح في أحدهما فقط وجب شرط القطع في الآخر وإن اتحد الجنس ففيه تفصيل أما الشافعية فأنهم سبوا بنه وبين بيع نخل عليه ثمرة قد أبر بعضها دون بعض

فقالوا ما لم يبدو صلاحه تبع لما بدا صلاحه بشرط اتحاد الصفقة والبستان دون النوع على ما تقدم فيه من الخلاف عندهم وقال أحمد بن حنبل إذا غلب صلاح نوع في بستان جاز بيع جميعه وعنه رواية أخرى أنه لا يباع منه إلا ما بدا صلاحه واختلف أصحابه في بيع ما لم يبدو صلاحه منه على انفراد علي وجهين والمشهور عند المالكية أنه لا يشترط اتحاد النوع ولا البستان بل يباع بطيب الحوائط المجاورة له وعلوه بأن السك في معنى الحائط الواحد فانه لو هدم الجدار الفاصل صار الجميع حائطاً واحداً لكن شرطه أن يكون طيبه متلاحقاً فلو كان الذي طاب نوعه يكر جداً لم يلحق به غيره وقيل يشترط اتحاد البستان وقال القاصي أبو الحسن يلحق به حوائط البلد كلها قال ابن شاس في الجواهر وهذا القول يرجع الى إقامة وقت بدو الصلاح مقام نفسه ولو كانت الأشجار مما تطعم بطين في السنة ففي جواز بيع البطن الثاني يبدو صلاح الأول قولان المشهور منها المنع هكذا ذكر المالكية المسألة (العاشرة) قال أصحابنا يحصل بدو الصلاح بظهور النضج ومبادئ الخلاوة وزوال الغوصة أو الحموضة المفترقتين وذلك فيما يتلون بأن يتموه ويلين وفيما يتلون بأن يحمر أو يصفر أو يسود قالوا وهذه الأوصاف فان عرف بها بدو الصلاح فليس واحد منها شرطاً فيه لأن القضاء لا يتصور فيه شيء منها بل يستطاب أكله صغيراً وكبيراً وإنما بدو صلاحه أن يكبر بحيث يجنى في الغالب ويؤكل وإنما يؤكل في الصفر على الندور وكذا الزرع لا يتصور فيه شيء منها باشتداد الحب وقال البغوي يبيع أوراق التوت قبل تناضجها لا يجوز إلا بشرط القطع وبعده يجوز مطلقاً بشرط القطع والعبارة الشاملة أن يقال بدو الصلاح في هذه الأشياء صيرورتها إلى الصفة التي تطلب غالباً لكونها على تلك الصفة (الحادية عشرة) قوله نهى البائع والمشتري تأكيد لما فيه من بيان أن البيع وإن كان فيه مصلحة الإنسان فليس له أن يرتكب المنهي عنه فيه ويقول اسقطت حتى من اعتبار المصلحة فان المنع لمصلحة المشتري لأن التمار قبل بدو الصلاح معرضة لطوارىء العاهات فإذا طرأ عليها شيء منها حصل

وعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ) قَالَ سَفِيَّانُ
كَذَا حَفِظْنَاهُ الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ وَأَخْبَرَهُمْ زَيْدٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (رَخَّصَ
فِي الْعَرَابِ) وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

الاجحاف للمشتري في الثمن الذي بذله ومع (١) فقد منعه الشرع ونهى المشتري
كما نهى البائع وكأنه قطع بذلك النزاع والتخاصم والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾
استدل به البخاري في صحيحه على جواز بيع الثمرة بعد بدو صلاحها ولو كانت
مما تجب فيه الزكاة وقال فلم يحذر البيع بعد الصلاح على أخذ ولم يخص من وجبت
عليه الزكاة ممن لم تجب عليه (قلت) والشافعي في بيع الثمر الزكوي قبل اخراج
الزكاة ثلاثة أقوال (البطلان) في الجميع و (الصحة) في الجميع و (الأظهر)
البطلان في قدر الزكاة والصحة في الباقي فمن أبطل البيع إما في الجميع وإما في قدر
الزكاة فامضى آخر وهو تعلق حق الأصناف بها كما يبطل البيع في الثمار بعد بدو
الصلاح بها إذا كانت مزهوة كسائر المزهوات والمنع في الحديث لمعنى وهو
تمرضها للآفات وذلك يزول غالباً بيدو الصلاح فإذا كان فيها بعد بدو الصلاح
مانع آخر من الصحة لم يصح الاستدلال بهذا الحديث على الصحة لما فيه من
ذلك المانع والله أعلم

﴿الحديث الثالث﴾

وعنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (نَهَى عَنِ الْمَزَانَةِ، وَالْمَزَانَةِ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا وَبَيْعِ
الْكُرْمِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا)

﴿الحديث الرابع﴾

وعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ قَالَ سَفِيَّانُ كَذَا
حَفِظْنَاهُ الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ، وَأَخْبَرَهُمْ زَيْدٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (رَخَّصَ فِي الْعَرَابِ)
(١) قَوْلُهُ (وَمَعَ) كَذَا وَلَعَلَّهِ وَعَلَيْهِ

وَرَخَّصَ لِمَا حَبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ (وَفِي رِوَايَةٍ
لِلْبُخَارِيِّ) وَرَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالتَّمْرِ وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي
غَيْرِهِ) وَلَا فِي دَاوُدَ بِالتَّمْرِ وَالرُّطْبِ وَالشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
(رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ)
وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ (وَرَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ النَّخْلَةَ
وَالنَّخْلَتَيْنِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا)

﴿ الحديث الخامس ﴾

وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَخَّصَ لِمَا حَبِ
الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْاَوَّلَى) ﴿ الحديث الاول ﴾
أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ
طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بَلَفَظَ (تَمْرُ النَّخْلِ) وَبَلَفَظَ (الْعَنْبُ) وَبِزِيَادَةَ (يَبِيعُ
الْمَرْعُ بِالْخَنْطَةِ كَيْلًا) وَفِي لَفْظِهِ (وَعَنْ كُلِّ تَمْرٍ بِخَرْصِهِ) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ
يَدُونَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ
بَلَفَظَ (وَالْمَرْابِئَةُ أَنْ يَبَاعَ مَا فِي رِئُوسِ النَّخْلِ بِتَمْرِ مَكِيلٍ مَسْمًى إِنْ زَادَ عَلَى
وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَى) لَفْظَ مُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ (أَنْ يَبِيعَ التَّمْرُ بِكَيْلٍ)
وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ بَلَفَظَ (أَنْ
يَبِيعَ تَمْرُ حَائِطِهِ إِنْ كَانَتْ نَخْلًا بِتَمْرِ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبِ كَيْلَاءَ
وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامِ نَهَى عَنْ ذَلِكَ كَاهُ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا
مِنْ رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ وَيُونُسَ بْنِ يَزِيدَ وَالضُّعَاكُ بْنُ عُثْمَانَ وَلَمْ يَسْقِ لَفْظَهُمْ
كَهَمٍّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَ (الْحَدِيثُ الثَّانِي) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ
هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ بَلَفَظَ (قَالَ ابْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ

أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا (وأخرجه الشيخان من رواية عقيل بن خالد بلفظ رخص بعد ذلك في بيع العرية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غيره كلاماً عن الزهري عن سالم عن أبيه و (الحديث الثالث) اتفق عليه الشيخان من هذا الوجه من طريق مالك واتفق عليه الشيخان أيضاً والنسائي وابن ماجه من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري لفظ البخاري (رخص النبي ﷺ أن تباع العرايا بمخرصها تمرًا) ولفظ مسلم (رخص في العرية يأخذها أهل البيت بمخرصها تمرًا يأكلونها رطباً) وفي لفظ له (والعرية النخله تجعل للقوم فيبيعونها بمخرصها تمرًا) وفي لفظ له (رخص في بيع العرية بمخرصها تمرًا) قال يحيى: العرية أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطباً بمخرصها تمرًا واتفق عليه الشيخان أيضاً والترمذي من طريق أيوب السخيتاني بلفظ (رخص في بيع العرايا بمخرصها) وأخرجه البخاري من طريق موسى بن عقبة بلفظ (رخص في العرايا أن تباع بمخرصها كيلاً) وقال موسى بن عقبة والعرايا نخلات معلومات يأتينا فيشتريها وأخرجه مسلم والنسائي من حديث عبيد الله ابن عمر خستهم عن نافع عن ابن عمر وأخرجه الترمذي من رواية محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ (نهى عن المحاقلة والمزابنة إلا أنه قد أذن لأهل العرايا أن يبيعوها بمثل خرصها) قال الترمذي هكذا روى محمد بن اسحق هذا الحديث : وروى أيوب وعبيد الله بن عمر ومالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر (أن رسول الله ﷺ نهى عن المحاقلة والمزابنة) وبهذا الأسناد عن ابن عمر عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ (أنه رخص في العرايا) وهذا أصح من حديث محمد بن إسحاق وقال والدي رحمه الله في شرح الترمذي في الصحيحين ما يشهد لرواية ابن إسحاق وهو قوله في حديث سالم عن أبيه عن زيد (ولم يرخص في غيره قال فقول زيد ولم يرخص في غيره هو النهي عن المزابنة) (الثانية) المزابنة بضم الميم وفتح الزاي وبعد الألف باء موحدة مفتوحة ثم نون ، مشتقة من الزبن وهو المخاصمة والمدافعة وقد قسرهما في الحديث بأنها بيع التمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم

بالزبيب كيلا والتمر المذكور أولا بفتح التاء المثناة والميم والثاني بفتح التاء المثناة من فوق وإسكان الميم فالأول اسم له وهو رطب على رؤس النخل والثاني اسم له بعد الجداد واليبس وكذا في حديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين والمزابنة اشتراء التمر بالتمر على رؤس النخل وكذا في حديث جابر فان كان هذا التفسير مرفوعا فلا إشكال في وجوب الأخذ به وإن كان موقوفاً على هؤلاء الصحابة فهم رواية الحديث وأعرف بتفسيره من غيرهم قال ابن عبد البر ولا يخالف لهم علمته بل قد أجمع العلماء على أن ذلك مزابنة ولذلك أجمعوا على أن كل ما لا يجوز إلا مثلاً بمثل أنه لا يجوز منه كيل بجزاف ولا جزاف بجزاف لأن في ذلك جهل المساوات ولا يؤمن مع ذلك التفاضل (قلت) وحقيقتها الجامعة لأفرادها بيع الرطب من الربوي باليابس منه وفسرها مالك رحمه الله بأعم من ذلك وهو بيع مجهول بمعلوم من صنف ذلك ، سواء كان مما يجوز فيه التفاضل أم لا ، وجعله من باب المخاطرة والقمار وأدخله في معنى المزابنة فقال في الموطأ وتفسير المزابنة كل شيء من الجزاف الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده أن يباع بشيء من منكر من الكيل أو الوزن أو العدد وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المصبر الذي لا يعلم كيله من الخنطة والتمر وما أشبه ذلك من الأطلعة أو يكون للرجل السلعة من الخنطة أو النوى أو القضب أو العصفور أو الكرفس أو الكتان أو الغزل أو ما أشبه ذلك من السلع لا يعلم كيل شيء من ذلك ولا وزنه ولا عدده فيقول الرجل رب تلك السلعة كل سلعتك أو مر من يسكيلها أوزن من ذلك ما يوزن أو اعدد من ذلك ما يعد فما نقص من كذا وكذا صاعاً فعلي غرمة وما زاد على ذلك فهو لي أضمن ما نقص من ذلك الكيل أو الوزن أو العدد على أن يكون لي ما زاد فليس ذلك ببيع ولكنه الغرر والمخاطرة والقمار ومن ذلك أيضاً أن يقول الرجل للرجل له الثوب أضمن لك من ثوبك هذا كذا وكذا طهارة قلنسوة قدر كل طهارة كذا وكذا فما نقص من ذلك فعلي غرمة وما زاد على ذلك فهو لي ثم ذكر أمثلة أخرى ثم قال فهذا كله وما أشبهه من الأشياء من

المزانية التي لا تجوز انتهى مع إسقاط بعضه اختصارا وفسر الشافعي رحمه الله المزانية بأنه بيع ما حرم فيه التفاضل جزافا بجزاف أو معلوما بجزاف أو مع التساوي ولكن أحدهما رطب ينقص إذا جف قال وأما إذا قال أضمن لك صبرتك هذه عشرين صاعا فما زاد فلي وما نقص فعلى تمامها فهذا من القمار وليس من المزانية قال ابن عبد البر وما قدمنا عن أبي سعيد الخدري وابن عمر وجابر في تفسير المزانية يشهد لما قاله الشافعي وهو الذي تدل عليه الآثار المرفوعة في ذلك قال ويشهد لقول مالك والله أعلم أصل معنى المزانية في اللغة لانه لفظ مأخوذ من الزبن وهو المقامرة والدفع والمغالبة وفي معنى القمار الزيادة والنقص أيضا حتى قال بعض أهل اللغة إن القمر مشتق من القمار لزيادته ونقصانه فالمزانية والقمار والمخاطرة شيء واحد يشبه أن يكون أصل اشتقاقها واحدا يقول العرب حرب زبون أي ذات دفع وقمار ومغالبة قال أبو العول الطهوي :

فوارس لا يملون المنايا * إذا دارت رحى الحرب الزبون
وقال معمر بن لقيط الأيادي
عبل الدراع أيباذا مزانية * في الحرب يختل الرئبال والسقبا
وقال معاوية :

ومستعجب مما رأى من إفائنا * ولو زبنته الحرب لم يترزم
(الثلثة) فيه حجة للجمهور على تحريم بيع الرطب من الربوى باليابس منه ولو تساويا في الكيل أو الوزن وهذا مدلول المزانية كما تقدم والمعنى فيه أن الاعتبار بالتساوي حالة الكمال ولا يلزم من مساواة الرطب له في حالة الرطوبة مساواته في حالة الجفاف إذ ينقص بجفافه كثيرا وقد ينقص قليلا وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وأكثر العلماء من السلف وجوز أبو حنيفة البيع في هذه الصورة مع التساوي واكتفى بالمساواة حالة الرطوبة وهذا الحديث حجة عليه وقال النووي في شرح مسلم اتفق العلماء على تحريم بيع الرطب بالتمر في غير العراق وأنه ربا وعلى تحريم بيع العنب بالزبيب

وسواء عند جمهورهم كافي الرطب والعنب على الشجر أو مقطوعا وقال أبو حنيفة
 إن كان مقطوعا جاز بيعه بمثله من اليابس انتهى ولم أر في كتب الحنفية تقييد
 ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله بالمقطوعة ﴿الرابعة﴾ قوله (كيلا) ليس تقييد انتهى
 بهذه الحالة فإنه متى كان جزافا فلا كيل بل كان أولى بالمنع وكأنه إنما قيد بذلك
 لأنها صورة المبالغة التي كانوا يتعاملون بها فلا مفهوم له لخروجه على سبب
 وهو من مفهوم الموافقة لأن المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق
 ﴿الخامسة﴾ وفيه أن معيار التمر والزبيب الكيل وهو كذلك ﴿السادسة﴾
 وفيه تسمية العنب كرمًا وقد ورد النهي عنه وتبين بهذا الحديث جوازه وأن
 ذلك النهي إنما هو للأدب والتنزيه دون المنع والتحريم والله أعلم ﴿السابعة﴾
 فيه الترخيص في العرايا واستثناءؤها من المزابنة المنهى عنها وهي فعيلة بمعنى
 مفعولة كما قاله الهروي وغيره أو بمعنى فاعلة كما قاله الأزهرى والجمهور فمن
 جعلها بمعنى مفعولة قال هي من عرى النخل بفتح العين والراء معا على أنه متعد
 يعروها إذا أفردا عن غيرها من النخل يبيعها رطبًا وقيل من عراه يعروه إذا
 أتاه وتردد إليه لأن صاحبها يتردد إليها ومن جعلها بمعنى فاعلة قال هي من
 عرى بكسر الراء يعرى بفتحها على أنه قاصر فكانها عريت من التحريم والمراد
 بها في الشرع عند الشافعى وأحمد والجمهور أن يخرص الخارص نخلات فيقول
 هذا الرطب الذى عليها إذا جف يحجى منه ثلاثة أوسق من التمر فيبيعه صاحبه
 لأنسان بثلاثة أوسق من التمر ويتقابضان في المجلس فيسلم المشتري الثمن ويسلم
 بائع الرطب الرطب بالتخلية وفي تفسيرها أقوال آخر (أحدها) أن مدلول
 العرايا لغة عطية ثمرة النخل دون رقاها كانت العرب إذا دهمتهم سنة تطوع
 أهل النخل منهم على من لا نخل له فيعطيه من ثمر نخله ومنه قول بعضهم
 وليست بسنهاء ولا رجبية * ولكن عرايا في السنين الجوائح
 والسنهاء التي تحمل سنة دون سنة والرجبية التي تميل لضعفها فيدعم ثم ذكر
 أنه يعرى ثمرتها في سنى الجائحة والمراد بها شرعا بيع ذلك المعرى الرطب الذى
 ملكه بالاعراء للمعنى بتمر ولا تجوز هذه المعاملة إلا بينهما خاصة لما يدخل

على صاحب النخل من الضرر بدخول غيره حائطه أو لقصد المعروف بقيام
صاحب النخل بالسقي والكلف وهذا هو المشهور من مذهب مالك وشرطه
عندهم أن يكون البيع بعد بدو الصلاح وأن يكون بتعمر مؤجل إلى الجداد
ولا يجوز كونه حالا واستدلوا على هذا التفسير بقوله في حديث سهل بن أبي
حنمة وهو في الصحيحين (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع النمر بالتمر
ورخص في العرية أن تباع بخرصها يا كلها أهلها رطباً) قالوا فالمراد بأهلها الذين
يشترونها فقد صاروا بشرائها أهلها ولا يتوقف ذلك على أن تكون أصول
النخل ملكهم وفي صحيح مسلم من هذا الوجه (رخص في بيع العرية النخلة
والنخلتين ياخذها أهل البيت بخرصها تمراً يا كلونها رطباً) فلم يقيد ذلك بأهلها
وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة يشهد لتأويل مالك أمران (أحدهما)
أن العرية مشهورة بين أهل المدينة متداولة بينهم وقد نقلها مالك هكذا
(والثاني) قوله لصاحب العرية فإنه يشعر باختصاصه بصفة يتميز بها عن غيره
وهي الهبة الواقعة (القول الثاني) روى ابن نافع عن مالك في رجل له نخلتان
في حائط رجل فقال له صاحب الحائط أنا آخذها بخرصها إلى الجداد إن كان
ذلك للرفق يدخله عليه يعنى على صاحب النخلتين فلا بأس به وإن كره دخوله
ولم يرد أن يكفيه مؤنة السقي فهذا على وجه البيع ولا أحبه قال ابن عبد البر
فهذه الرواية عن مالك على خلاف أصله في العرية أنها هبة الثمرة وأن الواهب
هو الذي رخص له في شرائها قال وهي رواية مشهورة عنه بالمدينة وبالعراق
إلا أن العراقيين رووها عنه بخلاف شيء من معناها فذكرها الطحاوي عن ابن
أبي عمير عن محمد بن شجاع عن ابن نافع عن مالك أن العرية النخلة والنخلتان
تخرج في حائط غيره والعادة بالمدينة أنهم يخرجون بأهلهم في وقت الثمار إلى
حوائطهم فيكره صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول أنا أعطيتك
خرص نخلك تمراً فرخص لها في ذلك قال ابن عبد البر هذه الرواية وما أشبهها
من مالك يضارع مذهب الشافعي في العرايا (القول الثالث) أن صورتها فيمن
أعزى نخلة أو نخلتين لكن لا يختص البيع بالمعزى فله بيع تلك الثمرة ممن

شاء فاذا باعها بمنزل خرصها تمراً فهو العرايا وحكى هذا عن زيد بن ثابت وعبد ربه ابن سعيد وعبد بن إسحق واليه ذهب أحمد بن حنبل كما ذكره ابن عبد البر فحكى عنه أبو بكر الأثرم أنه قال أنا لا أقول فيها بقول مالك للمعري أن يبيعها فيمن شاء نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة أن يباع من كل واحد ورخص في العرايا أن تباع من كل واحد ومالك يقول يبيعها من الذي أعراها وليس هذا وجه الحديث عندي ويبيعها ممن شاء وكذلك فسره لي ابن عينة وغيره قيل له فاذا باع المعري العرية له أن يأخذ التمر الساعة أو حتى يجد؟ قال بل يأخذ الساعة على ظاهر الحديث (القول الرابع) قال الحنفية العرية هي النخلة يهب صاحبها تمرها لرجل ويأذن له في أخذها فلا يفعل حتى يبدو لصاحبها أن يمنعه من ذلك فله منعه لأنها هبة غير مقبوضة لأن المعري لم يكن ملكها فابيح للمعري أن يعوضه بخرصها تمراً ويمنعه وقال عيسى بن أبان منهم الرخصة في ذلك للمعري أن يأخذ بدلاً من رطب لم يملكه تمراً وقال غيره منهم الرخصة في ذلك للمعري لأنه كان يكون مخلفاً لو عده فرخص له في ذلك وأخرج به من إخراج الوعد حكاه ابن عبد البر وقال ليس للعرية عندهم مدخل في البيوع ولا يجوز عندهم لأحد أن يشتري تمر العرية غير المعطى وحده على الصفة المذكورة والعرية عندهم هبة غير مقبوضة قال واحتج بعضهم بحديث معمر بن ابن طاوس عن أبي بكر بن محمد قال كان النبي ﷺ يأمر أصحاب الخرص أن لا يخرصوا العرايا قال والعرايا أن يمنح الرجل من حائطه نخلاً ثم يبتاعها الذي منحها إياه من الممنوح بخرصها قالوا فالعرية منحة وعطية لم تقبض فلذلك جاز فيها هذه الرخصة قال ابن عبد البر الآثار الصحاح تشهد بان العرايا بيع التمر بالتمر في مقدار معلوم مستثنى من المحظور في ذلك على حسب ما تقدم من الوصف في العرايا ومحال أن يأذن رسول الله ﷺ لأحد في بيع ما لم يملك؛ وقال قبل ذلك قالوا في العرايا قولاً لا وجه له لأنه مخالف لصحيح الآثار في ذلك فوجب أن لا يرج عليه قال وإنكارهم للعرايا كانكارهم للمساواة مع صحتها ودفعهم لحديث التفليس إلى أشياء من

الأصول ردوها بتأويل لا معنى له وقال النووي في شرح مسلم بعد أن ذكر القول المبدوء به في تفسير العرايا وتأولها مالك وأبو حنيفة على غير هذا وظواهر الأحاديث ترد تأويلها انتهى وقد رد ما قاله الحنفية بأوجه (أحدها) أن المنهى عنه في أول الخبر البيع واستثنى منه بيع العرايا ولو كان المراد الهبة لما احتاج إلى استثنائه من جملة الخبر (الثاني) أنه قال فيه أرخص في بيع العرايا والرخصة لا تكون إلا عن حظر والحظر إنما كان في البيع ذلك لا في الرجوع عن الهبة قبل القبض و (الثالث) أنهم لم يفرقوا هنا بين ذي رحم محرم وغيره حتى يجوز له الرجوع في حق الأجنبي دون غيره فإن كان الرجوع جائزاً فليس إعطاؤه الثمر بدله بيعاً فأنما هو تجديد هبة أخرى و (الرابع) أن الرخصة قيدت بما دون خمسة أوسق والرجوع في الهبة لا يتقيد بذلك عندهم ولا عند غيرهم وفسرها ابن حزم الظاهري بمثل تفسير الشافعي إلا أنه حتى (١) عن الشافعي تقيد ذلك بأن يكون المشتري فقيراً لآمال له وخالفه في هذا التقيد وقال إن الشافعي ذكر فيه حديثاً لا يدرى أحد منشأه ولا مبدأه ولا طريقه ذكره بغير إسناد (قلت) والحديث المذكور قال الشافعي (قل للمحمود بن لبيد أو قال محمود بن لبيد لرجل من أصحاب النبي ﷺ إما زيد بن ثابت وإما غيره ما عراياكم هذه قال فلان وفلان وسمى رجلاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى النبي ﷺ أن الرطب يأتي ولا نقد بأيديهم يبتاعون به رطباً يا كلونه مع الناس وعندهم فضول من قوتهم من الثمر فرخص لهم أن يبتاعوا العرايا بخرصها من الثمر الذي في أيديهم يا كلونها رطباً) وجزم في موضع آخر بأن المسؤول زيد ابن ثابت حكاه البيهقي في المعرفة ثم قال قال الشافعي وحديث سفیان يدل على مثل هذا الحديث فإن قوله يا كلها أهلها رطباً خبر أن يبتاع العرية أي يبتاعها ليأكلها وذلك يدل على أن لا رطب له في موضعها يا كله غيرها ، ولو كان صاحب الحائط هو المرخص له أن يبتاع العرية ليأكلها كان له حائطه معها أكثر من العرايا يأكل من حائطه ولم يكن عليه ضرر إلى أن يبتاع العرية التي هي داخلة في معنى ما وصفت من النهي انتهى واعتبار الفقر في

(١) قوله (حتى) كذا في النسخة ولعله (تقل)

جواز ذلك هو أحد قولى الشافعى والقول الآخر أنه لا يختص بالفقر بل هو عام فى حق كل أحد وهذا هو الاظهر الذى به الفتوى فى مذهبه ثم ليس المراد بالفقر هنا ما يتبادر إلى الفهم منه وإنما المراد به عدم النقد كما صرح به المتولى والجرجاني من أصحابنا قال الامام تقي الدين السبكي وقصة محمود بن لبيد فى سؤاله زيد بن ثابت ترشد له قال وتقل الرويانى عن المزنى أنه لا يجوز ذلك إلا للمعسر المضطر قال ولعل هذا تسميح فى العبارة (قلت) لا شك فى أنه لم يرد ظاهر الاعسار والاضطرار والظاهر أن مراده الاعسار من النقد فهو موافق لما تقدم والله أعلم ﴿النامنة﴾ قوله بخرصها ضبطه القاضى أبو بكر بن العربى بكسر الخاء وقال إنه لا يجوز التمتع وقال النووى هو بفتح الخاء وكسرهما الفتح أشهر ومعناه بقدر ما فيها إذا صار تمرأ فمن فتح قال هو مصدر أى سم للفعل ومن كسر قال هو اسم للشيء المخروص انتهى والخرص هو التخمين والحدس ﴿التاسعة﴾ الرخصة وردت فى بيع الرطب على رؤوس النخل بالتمر على وجه الأرض والبسر فى معنى الرطب كما صرح به الماوردى من أصحابنا ووردت رواية فى بيعه برطب أيضاً وقد تقدم فى الفائدة الأولى عزوها للصحيحين وفى سنن أبي داود والنسائى من حديث خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أن النبي ﷺ (رخص فى العرايا بالتمر والرطب) فتمسك بذلك بعض أصحابنا على جواز بيع الرطب على النخل برطب على الأرض أو على النخل وبه قال ابن خيران من أصحابنا وجوزه بعض أصحابنا فيما إذا كان على النخل ومنعه فيما إذا كان أحدهما على الأرض وقال بعضهم يجوز فيما إذا اختلف نوعهما ويمتنع مع الاتحاد وهذا الوجهان منقولان عن أبي اسحق المروزى وقال أبو سعيد الاصطخرى يحرم مطلقاً وهذا هو الأصح عند جمهورهم قال النووى ويتأولون هذه الرواية على أن أو للشك لا للتخير والإباحة بل معناها رخص فى بيعها بأحد النوعين وشك فيه الراوى فيحمل على أن المراد التمر كما صرح به فى سائر الروايات انتهى وأما الرواية التى بالواو فقال ابن عبد البر ذكر الرطب فى هذا الحديث ليس بحفوظ إلا فى هذا الاسناد وقد جعله بعض أهل

العلم وهما وجعل القول به شذوذاً ومن ذهب إليه قال رواه كلهم ثقات فقهاء
عندول ﴿ العاشرة ﴾ اختلف العلماء في أن هذه الرخصة هل يقتصر بها على
مورد النص وهو النخل أم يتعدى إلى غيره على أقوال (أحدها) اختصاصها
بالنخل وهذا قول الظاهرية على قاعدتهم في ترك القياس (الثاني) تعديها إلى
العنب بجامع ما اشتركا فيه من إمكان الخرص فإن ثمرتها متميزة بمجموعة في
عناقيدها بخلاف مائر النمار فانها متفرقة مستترة بالأوراق لا يتأتى خرصها وبهذا
قال الشافعي (الثالث) تعديها إلى كل ما يبس ويدخر من الثمار وهذا هو
المشهور عند المالكية وجعلوا ذلك علة الحكم في محل النص وأناطوا الحكم
به وجودا وعدما حتى قالوا لو كان البسر مما لا يتمم والعنب مما لا يترتب لم
يجز شراء العريه منه بخرصها بل يخرج عن محل الرخصة لعدم العلة (الرابع)
تعديها إلى كل ثمرة مدخرة وغير مدخرة وهذا قول محمد بن الحسن وهو قول
عن الشافعي ﴿ الحادية عشرة ﴾ لم يقيد الرخصة في هذا الحديث بقدر مخصوص
وفي الصحيحين وغيرهما من طريق مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان
مولي ابن أبي أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ (رخص في بيع العرايا
في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق) شك داود فجعل الفقهاء هذا الحديث
مخصصاً لمعوم تلك الأحاديث وقالوا تنقيد الرخصة بأقل من خمسة أوسق
واختلفوا في جوازها في خمسة أوسق لأن الأصل تحريم بيع التمر بالربط وجاءت
العرايا رخصة وشك الراوي في خمسة أوسق أو دونها فوجب الأخذ باليقين
وهو دون خمسة أوسق وبقيت الخمسة أوسق على التحريم وهذا مذهب
الحنابلة والظاهرية وهو الذي رواه القاضي أبو الفرج من المالكية ورواية
المصريين الجواز وهو المشهور عند المالكية وتوجيه جعل الخرص أصلاً
إلا في نخل يتيقن فيه المنع قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي : ولقائل أن
يقول تختص الرخصة بأربعة أوسق لأنه أكثر ما صرح به كما في حديث جابر
الذي رواه البيهقي من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه
واسع ابن حبان عن جابر بن عبد الله قال (نهى رسول الله ﷺ عن الحاقلة

والمزانية وأذن لأصحاب المرايا أن يبيعوها بمثل خرصها ، ثم قال الوسق
والوسقين والثلاثة والأربعة (قال وقوله دون خمسة أوسق محمول
على الأربعة لأنها دونها فما زاد على الأربعة مشكوك فيه فلا ينبغي
أن يتعدى بالرخصة عن القدر المحقق (قلت) هو قول قد حكاه ابن عبد
البر في التمهيد فقال بعد حكاية القولين المتقدمين وقال آخرون لا تجوز في
أكثر من أربعة أوسق قال واحتجوا بما رواه ابن إسحق فذكر حديث
جابر المتقدم ثم قال ولا خلاف عن مالك والشافعي ومن اتبعهما في جواز
المرايا في أكثر من أربعة أوسق إذا كانت دون خمسة أوسق ولم يعرفوا
حديث جابر في الأربعة الأوسق ولم يثبت عندهم والله أعلم ^{بأن} الكنية عشرة
هذا الذي ذكرناه من اختصاص الجواز بخمسة أوسق أو بما دونها على الخلاف
فيه أخذه ابن حزم الظاهري على ظاهره فقال لا يجوز لأحد
أن يبلغ بذلك في عام واحد في صفقة ولا في صفقات
خمسة أوسق أصلا لا البائع ولا المشتري لأنه يخالف أمر رسول الله ^ﷺ
وقال الجمهور المنع من الزيادة على ذلك إنما هو عند اتحاد الصفقة فاما مع
اختلافها فلا منع ولذلك تفاصيل قال الشافعية لو باع قدرا كثيرا في صفقات
لا تزيد كل واحدة على هذا القدر المأذون فيه جاز وكذا لو باع في صفقة
لرجلين بحيث يخص كل واحد القدر الجائز فلو باع رجلان لرجل فوجهان
(أصحابهما) أنه كبيع رجل لرجلين و (الثاني) كبيعة رجل صفقة ، ولو باع
رجلان لرجلين صفقة لم يحز فيما زاد على عشرة أوسق ويجوز فيما دون العشرة
وفي العشرة القولان وسواء في هذه الصورة كانت العقود في مجلس أو مجالس
حتى لو باع رجل لرجل ألف وسق في مجلس واحد بصفقات كل واحدة دون
الخمس أوسق جاز وقال المالكية لو تعدد المشتري أو البائع جاز إن اتحد الشق
الآخر وإن اتحدا أو تعددت الحوائط وقد أعراه من كل حائط قدر العربة فقال
الشيخ أبو محمد كالحائط الواحد لا يشتري منه من جميعها أكثر من خمسة أوسق
وتابعه على ذلك أبو بكر ابن عبد الرحمن وقال الشيخ أبو الحسن يجوز أن يشتري

(بابُ بيعِ العقارِ وما يدخلُ فيه)

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « اشترى رجل من رجل عقاراً فوجد الرجل الذي اشترى العقار في عقاره جرة فيها ذهبٌ فقال له الذي اشترى العقار خذ ذهبك مِنِّي إِنَّمَا اشترَيْت مِنكَ الارضَ وَلَمْ أَتَعْ مِنْكَ الذَّهَبَ وَقَالَ الَّذِي بَاعَ الارضَ إِنَّمَا بِمَنِّكَ الارضَ وَمَا فِيهَا قَالَ فَتَحَا كِلَا إِلَى رَجُلٍ فَقَالَ الَّذِي نَحَى كِلَا إِلَيْهِ أَلَسْ كُما وَلَدٌ قَالَ أَحَدُهُمَا لِي غُلَامٌ وَقَالَ الْآخَرُ لِي جَارِيَةٌ قَالَ أَنْكِحِ الْغُلَامَ الْجَارِيَةَ وَأَنْفِقُوا عَلَى أَنْفُسِهِمَا مِنْهُ وَتَصَدَّقَا »

من كل واحد خمسة أوسق وقال أبو القاسم ابن الكاتب إن كانت العرايا بلفظ فهي كالحائط الواحد وإن كانت بالفاظ في أزمان متغايرة فيجوز أن يشتري من كل واحد خمسة أوسق

﴿ باب بيع العقار وما يدخل فيه ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « اشترى رجل من رجل عقاراً فوجد الرجل الذي اشترى العقار في عقاره جرة فيها ذهبٌ فقال له الذي اشترى العقار خذ ذهبك مِنِّي إِنَّمَا اشترَيْت مِنكَ الارضَ وَلَمْ أَتَعْ مِنْكَ الذَّهَبَ وَقَالَ الَّذِي بَاعَ الارضَ إِنَّمَا بِمَنِّكَ الارضَ وَمَا فِيهَا بِقَالَ فَتَحَا كِلَا إِلَى رَجُلٍ فَقَالَ الَّذِي نَحَى كِلَا إِلَيْهِ أَلَسْ كُما وَلَدٌ ؟ قَالَ أَحَدُهُمَا لِي غُلَامٌ وَقَالَ الْآخَرُ لِي جَارِيَةٌ قَالَ أَنْكِحِ الْغُلَامَ الْجَارِيَةَ وَأَنْفِقُوا عَلَى أَنْفُسِهِمَا مِنْهُ وَتَصَدَّقَا » (فيه) فوائد ﴿ الاولى ﴾ أخرجه الشيخان من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن ميمر عن همام عن أبي هريرة ﴿ الثانية ﴾

ذكر البخاري هذا الحديث في ذكر بني اسرائيل وذلك يقتضي أن هذه القصة جرت فيهم وحينئذ فالاستدلال بها مبني على المسألة الأصولية المعروفة أن شرع من قبلنا هل شرع لنا أم لا والاكترون على أنه ليس شرعاً لنا وأراد البخاري بذكرها بيان ما قبلهم ومسلم أوردتها في الاقضية وذلك يقتضي أنه قصد الاستدلال بها وفيه ما تقدم ﴿الثالثة﴾ العقار بفتح العين المهمة قال النووي هو الأرض وما يتصل بها وحقيقة العقار الأصل سمي بذلك من العقر بضم العين وفتحها وهو الأصل ومنه عقر الدابة بالضم والفتح انتهى وقال في الصحاح العقار الأرض والضياع والنخل ويقال أيضاً في البيت عقار حسن أي متاء وأداة وقال في المحكم العقر والعقار المنزل والضيعة وخص بعضهم بالعقار النخل وعقار البيت متاعه ونضده الذي لا يتنزل إلا في الأعياد والحقوق الكبار وقال في المشارق العقار الأصل من المال وقبل المنزل والضياع وقيل متاع البيت انتهى فجعل ذلك خلافاً والمعروف أنه مشترك والمراد هنا الأول ﴿الرابعة﴾ قوله (وقال بائع الأرض إنما بعثك الأرض وما فيها) لفظ لا اشكال فيه ولفظ البخاري (وقال الذي له الأرض) وهو بمعناه لأنه الذي كانت له الأرض قبل بيعها واختلفت في ذلك نسخ صحيح مسلم في أصلنا (الذي شري الأرض) وحكاها أبو العباس القرطبي عن رواية السمرقندي وحكاها النووي عن أكثر النسخ وفي بعضها اشترى قال العلماء الأول أصح وشري هنا بمعنى باع كما في قوله تعالى (وشروه بثمرن محس) ولهذا قال فقال الذي شري الأرض إنما بعثك وحكى القرطبي الرواية الثانية عن غير السمرقندي قال وفيها بعد لأن المشتري هو الذي تقدم ذكره وهو هنا البائع ولا يصح أن يقال عليه مشري إلا إن صح في اشترى أنه من الاضداد كما قلناه في شري والأول هو المعروف انتهى ﴿الخامسة﴾ قوله (فتحاً كما إلى رجل) قال القرطبي ظاهره أنها حكاه في ذلك وأنه لم يكن حاكماً منصوباً للناس مع أنه يحتمل ذلك وفي ظاهره يكور فيه لما لك حجة على صحة قوله أن المتداعيين إذا حكما بينهما من له أهلية الحكم صح ولزمها حكمه مالم يكن جوراً سواء وافق ذلك الحكم رأي قاضي البلد أو خالفه وقال

أبو حنيفة إن وافق رأيه رأى قاضى البلد تفذوا فلا واختلف قول الشافعى فقال مثل قول مالك وقال أيضا لا يلزم حكمه ويكون ذلك كالتقوى منه وبه قال شريح انتهى (قلت) الصحيح من مذهب الشافعى جواز التحكيم فى غير حدود الله تعالى ولكن ما عرفت من أين للقرطبي أن ظاهره أن هذا لم يكن حاكما وإنما كان محكما فاللفظ محتمل كما ذكره آخره وقد سماه النووى فى تبويبه فى شرح مسلم حاكما (السادسة) قال القرطبي أيضا وهذا الرجل المحكم لم يحكم على أحد منهما وإنما أصاح بينهما بأن ينفقا ذلك المال على أنفسهما وعلى ولديهما ويتصدا وذلك أن هذا المال ضائع إذ لم يدعه أحد لنفسه ولعله لم يكن لهم بيت مال فظهر لهذا الرجل أنهما أحق بذلك المال من غيرهما من المستحقين لهدمهما وورعهما وحسن حالهما ولما ارتجى من طيب نسلهما وصلاح ذريتهما قال الماوردى واختلف عندنا فيمن ابتاع أرضا فوجد فيها شيئا مدفونا هل يكون ذلك للبائع أو للمشتري ؟ فيه قولان قال القرطبي ويعنى بذلك ما يكون من أنواع الأرض كالخجارة والعمد والرخام ولم يكن خلقة فيها وأما ما يكون من غير أنواع الأرض كالذهب والفضة فإن كان من دغن الجاهلية كان ركازا وإن كان من دغن المسلمين فهو لقطة وإن كان جهل ذلك كان مالا ضائعا فإن كان هنالك بيت مال حفظ فيه وإن لم يكن صرف فى الفقراء والمساكين وفيمن يستعين به على أمور الدين وفيما أمكن من مصالح المسلمين انتهى وجزم أصحابنا الشافعية بأنه يدخل فى بيع الأرض الحجارة المخلوقة فيها والمنبثة وبأنه لا يدخل فيها الكنوز والأقشة والحجارة المدفونة (السابعة) هذه الواقعة يحتمل أن تكون صورتها أنه باع العقار مطلقا وبني البائع على دخول الذهب الذى فيها فى الإطلاق وبني المشتري على أنه لا يدخل والحكم فيها فى هذه الشريعة على مذهب الشافعى وغيره عدم الدخول كما تقدم فالمصدق فى ذلك المشتري والذهب باق على ملك البائع ويحتمل أن تكون صورتها أن البائع يقول إنه وقع تصريح ببيع الذهب مع العقار والمشتري يقول لم يقع تصريح بذلك وإنما وقع التصريح ببيع العقار خاصة والحكم فى هذه المسألة عندنا أن المتبايعين

(بَابُ الْخِيَارِ فِي الْبَيْعِ)

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار » وفي رواية لهما (إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعا أو يخير أحدهما الآخر فإن خير أحدهما الآخر فتابعا على ذلك فقد وجب البيع وإن تفرقا بعد أن تابعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع) ولهما (كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار) والبخاري (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر وربما قال أو يكون بيع خيار) وله

البخاري وفي رواية مسلم أنفسكما بضمير الخطاب

﴿ باب الخيار في البيع ﴾

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال (المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار) فيه فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من هذا الوجه من طريق مالك بهذا اللفظ وقال ابن عبد البر لا خلاف عن مالك في لفظه وأخرجوه أيضا من طريق أبيوب السخيتاني بلفظ (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر) وربما قال (أو يكون بيع خيار) لفظ البخاري ولم يسق مسلم لفظه بل قال إنه نحو حديث مالك وقال أبو داود بمعناه قال (أو يقول أحدهما لصاحبه اختر) وأخرجه الشيخان والترمذي والنسائي من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري بلفظ (إن المتبايعين بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا أو يكون البيع خيارا) قال نافع وكان

(كان ابن عمر إذا اشترى شيئاً يعجبه فارق صاحبه) وقال مسلم
 (كان إذا بايع رجلاً فأراد ألا يقبله قام فمضى هنية ثم رجع إليه)
 ولابى داود والترمذى وحسنه والنسائى من حديث عبد الله بن عمرو بن
 العاصى (المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار
 ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله) ولابن عتيق (حتى
 يتفرقا من مكانهما) ولابى داود من حديث حكيم بن حزام (البيعان
 بالخيار حتى يتفرقا أو يختارا ثلاث مرار) وهو عند البخارى دون
 قوله (أو) والنسائى من حديث مرة (البيعان بالخيار حتى يتفرقا
 ويأخذ كل واحد منهما من البيع ما هوى ويتخير أن ثلاث مرار

ابن عمر إذا اشترى شيئاً يعجبه فارق صاحبه) لفظ البخارى وكذا النسائى إلا
 أنه قال (يتفرقا إلا أن يكون البيع خياراً) ولفظ الترمذى (البيعان بالخيار ما لم
 يتفرقا أو يختارا وكان ابن عمر إذا ابتاع بيعاً وهو قاعد قام ليحمله) وأخرجه
 الشيخان والنسائى وابن ماجة من طريق الليث بن سعد بلفظ (إذا تباع الرجلان
 فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعاً وتخير أحدهما الآخر فتبايعا
 على ذلك فقد وجب البيع وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ولم يترك واحد منهما البيع
 فقد وجب البيع) وأخرجه مسلم والنسائى من رواية ابن جريج بلفظ (إذا
 تباع المتبايعان فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما
 من خيار فإن كان بيعهما عن خيار فقد وجب البيع قال نافع فكان إذا بايع
 رجلاً فأراد أن لا يقبله قام فمضى هنية ثم رجع إليه) لفظ مسلم وقال النسائى
 (يتفرقا) ولم يذكر الموقوف الذى فى آخره وأخرجاه أيضاً من رواية عبد الله

ابن عمر واتفرد به مسلم من رواية الضحاك بن عثمان والنسائي من رواية اسمعيل
ابن عليه كاهن وهم ثمانية عن نافع عن ابن عمر وقال ابن حزم بمد ذكره طرق
حديث ابن عمر وحكيم بن حزام هذه أسانيد متواترة متظاهرة منتشرة
توجب العلم الضروري ثم حكى عن بعض أهل الجبل أنه قال هذا خبر جاء
بألفاظ شتى فهو مضطرب ثم رده بأن ألفاظه منقولة نقل التواتر ليس شيء
منها مختلفاً ﴿الثانية﴾ قوله المتبايعان كذا في أكثر الروايات وفي بعضها البيعان
وكلاهما في الصحيحين كما تقدم ولم يرد في شيء من طرقه فيما أعلم البائعان وإن
كان استعمال لفظ البائع أغلب وقد استعمل في اللغة الأمران كما في ضيق وضائق
وصين وصائن واقتصروا على فعل (١) في ألفاظ محصورة كطيّب وميّه وميت وكيس
وريض ولين وهين وقالوا بأن بمعنى بعد فهو بائن وبمعنى ظهر فهو يزنه وقام
بيدنه فهو قائم وقام بالأمر وعلى اليتيم فهو قيم ففرقوا بينهما بحسب المعنى
﴿الثالثة﴾ قوله ما لم يفرقا كذا في أكثر الروايات وفي بعضها يفرقا بتقديم
الفاء وبالتخفيف وهو عند النسائي من غير وجه كما تقدم وكذا هو عند مسلم
من حديث حكيم بن حزام وحكى ثعلب عن ابن الأعرابي عن المفضل أنه قال
يفترقان بالكلام ويفترقان بالأبدان وأنكره القاضي أبو بكر ابن العربي
وقال لا يشهد له القرآن ولا يعضده الاشتقاق قال الله تعالى (وما تفرق الدين
أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة) فذكر التفرق فيما ذكر فيه النبي
ﷺ الاقتراق في قوله (افترقت اليهود والنصارى على ثنتين وسبعين فرقة
وستتفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة) (قلت) التفرق الذي في الآية والاقتراق
الذي في الخبر لا يمتنع أن يراد بهما الأبدان لأنه لازم لاختلاف المقائد غالباً فإن
من خالف شخصاً في عقيدته هجره ولم يساكنه غالباً وتقدير أن يراد به
الأقوال فلا يطابق من أول هذا الحديث على الاقتراق بالأقوال كما سنحكيه
لأن أقوال أولئك المختلفين متفرقة ولا يطابق شيء منها الآخر وأما هنا فإن
قولي البائعين متوافقان لا يخالف أحدهما الآخر فإنه لو خالفه لم يصح البيع والله

(١) أي يفتح فسكون

أعلم (الرابعة) فيه ثبوت الخيار لكل من المتبايعين في إمضاء البيع وفسخه ما داماً مصطحبين فإذا تفرقا بأبدانهما انقطع هذا الخيار ولزم البيع وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف وعمن قال به علي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وأبو برزة الأسلمي وطاوس وسعيد بن المسيب وعطاء وشريح القاضي والحسن البصري والشعبي والزهرى وابن جريج والأوزاعي وابن أبي ذئب والليث بن سعد وسفيان بن عيينة والشافعي ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي وعبيد الله بن الحسن العتري وسوار القاضي ومسلم بن خالد الزنجي وابن المبارك وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وأبو ثور وأبو عبيد والبخاري وسائر المحدثين وآخرون وقال به من المالكية عبد الملك بن حبيب وذهب مالك وأبو حنيفة وأصحابهما إلى إنكار خيار المجلس وقالوا إنه يلزم البيع بنفس الإيجاب والقبول وبه قال إبراهيم النخعي واختلف في ذلك عن ربيعة وسفيان الثوري قال ابن حزم الظاهري ما نعلم لهم من التابعين سلفاً إلا إبراهيم وحده وروايته مكذوبة عن شريح والصحيح عنه موافقة الحق وكذا قال ابن عبد البر لا أعلم أحداً رده غير هذين الاثنين إلا ما روى عن إبراهيم النخعي انتهى وقال مالك في الموطأ لما روى هذا الحديث : وليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به قال ابن عبد البر واختلف المتأخرون من المالكية في تخريج قول مالك هذا فقال بعضهم دفعه باجماع أهل المدينة على ترك العمل به واجماعهم حجة وقال بعضهم لا يصح دعوى اجماعهم في هذه المسألة لأن سعيد بن المسيب وابن شهاب وهما أجل فقهاء المدينة روى عنهما منصوصاً العمل به ولم يرو عن أحد من أهل المدينة ترك العمل به نصاً إلا عن مالك وربيعة وقد اختلف فيه على ربيعة وكان ابن أبي ذئب وهو من فقهاء أهل المدينة في عصر مالك ينكر على مالك اختياره ترك العمل به حتى جرى منه لذلك في مالك قول خشن قال وإنما أراد مالك بهذا إنكار القول بأن خيار الشرط لا يكون إلا ثلاثة أيام فإنه عند مالك وأهل المدينة يكون ثلاثاً وأكثر وأقل بحسب المبيع قال وأما خيار المجلس فأنما رده

اعتباراً ونظراً مال فيه الى رأى بعض أهل بلده انتهى وحكى ابن العربي حمل
كلام مالك هذا على دفع الحديث بعمل أهل المدينة عمن لا تحصيل له من أصحابهم
قال وقد توهم ذلك عليه ابن الجوينى يعنى إمام الحرمين فقال يروى الحديث
عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ ثم يتركه لعمل أهل المدينة
قال ولم يفهم ابن الجوينى عنه ثم ذكر ابن العربي ما حاصله ان مقصود مالك
رد الحديث بان وقت التفرق غير معلوم فالتحق ببيوع الفرر كالملازمة والمنازمة
ومنحكى عبارته فى ذلك وسبق امام الحرمين على انكار ذلك على مالك
والشافعى فقال ما أدري أتتهم مالك نفسه أم نافعاً وأعلم عبدالله بن عمر أن
أذكره إجلالاً له وروى البيهقى فى سننه عن على بن المدينى عن سفيان بن عيينة
أنه حدث الكوفيين بحديث ابن عمر عن النبي ﷺ فى البيعين بالخيار ما لم
يتفرقا قال فحدثوا به أبا حنيفة فقال ليس هذا بشيء أرايت إن كان فى سفينة
قال على أن الله سائله عما قال وقد أجاب أصحابهما عن هذا الحديث بأحوة
(أحدهما) ما تقدم من مخالفته لاجماع أهل المدينة وتقدم رده بأنهم لم يجتمعوا
على مخالفته وأيضاً فاجماعهم ليس بحجة وقال الشيخ تقي الدين فى شرح العمدة
الحق الذى لا شك فيه أن اجماعهم لا يكون حجة فيما طريقه الاجتهاد والنظر
لأن الدليل العاصم للأمة من الخطأ فى الاجتهاد لا يتناول بعضهم ولا مستند
قمصة سواء وكيف يمكن أن يقال بأن من كان بالمدينة من الصحابة يقبل
خلافه ما دام مقياً بها فإذا خرج عنها لم يقبل خلافه هذا محال فان قبول قوله
باعتبار صفات قائمة به حيث حل وقد خرج منها على وهو أفضل أهل زمانه
باجماع أهل السنة وقال أقوالاً بالعراق كيف يمكن أن تهذر إذا خالفها أهل
المدينة وهو كان رأسهم وكذلك ابن مسعود ومجمله من العلم معلوم وغيرهما قد
خرجوا وقالوا أقوالاً على أن بعض الناس يقول إن المسائل المختلف فيها
خارج المدينة مختلف فيها بالمدينة وادعى العموم فى ذلك انتهى
(ثانيها) ادعى أنه حديث منسوخ إما لأن علماء المدينة أجمعوا على عدم ثبوت خيار
المجلس وذلك يدل على النسخ وإما لحديث اختلاف المتابعين فانه يقتضى الحاجة

إلى اليمين وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت الخيار لكان كافياً في رفع العقد عند الاختلاف حكاه الشيخ تقي الدين وقال وهو ضعيف جداً ، أما النسخ لأجل حمل أهل المدينة فقد تكلمنا عليه والنسخ لا يثبت بالاحتمال ومجرد المخالفة لا يلزم أن يكون النسخ لجواز أن يكون لتقديم دليل آخر راجح في ظنهم عند تعارض الأدلة عندهم وأما حديث اختلاف المتبايعين فالاستدلال به ضعيف جداً لأنه مطلق أو عام بالنسبة إلى زمن التفرق وزمن المجلس فيحمل على ما بعد التفرق ولا حاجة إلى النسخ ، والنسخ لا يصار إليه إلا عند الضرورة انتهى (ثالثها) أن المراد بالمتبايعين المتساومان والمراد بالخيار خيار القبول فإن المشتري بعد إيجاب البائع إن شاء قبل وإن شاء لم يقبل والبائع له الرجوع عن الإيجاب ما لم يقبل المشتري وهذا التأويل محكي عن أبي يوسف ومحمد بن الحسن وعيسى بن أبان وحكاه ابن خويز منداد عن مالك ورد بأن تسمية المتساومين متبايعين مجاز والحمل على الحقيقة أولى بل الحمل على هذا المجاز متعذر فانه جعل غاية الخيار التفرق ولو كان المراد خيار المتساومين لم ينقطع بالتفرق فان حمل التفرق على الأقوال فهذا جواب آخر سنحكيه ونرده وقد اعترض على هذا الرد بأن تسميتهما متبايعين بعد الفراغ مجاز أيضاً وجوابه أنه أقرب إلى الحقيقة بل هو حقيقة عند بعضهم بخلافه باعتبار ما كان فانه مجاز بالاتفاق (رابعها) أن المراد بالمتبايعين المتساومين بتقرير غير المتقدم وهو أن الذي يراد منه البيع إن شاء باع وإن شاء لم يبيع والذي يريد الشراء قد يشتري وقد لا يشتري وهذا أضعف من الذي قبله فان هذا معنى ركيك يصاب كلام الشارع من الحمل عليه ولو صدر من أحد الناس الاخبار بأن المتساومين إن شاء عقداً للبيع وإن شاء لم يعقداه عد ذلك سخفاً وحمافة فكيف يحمل الحديث على ذلك (خامسها) أن المراد التفرق بالأقوال كما في قوله تعالى (وإن يتفرقا يغني الله كلاً من سعته) أي عن النكاح وأجيب عنه بأنه خلاف الظاهر فان السابق إلى الفهم التفرق عن المكان وقد ورد التصريح بذلك فيما رواه البيهقي في سننه من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً (أيما رجل ابتاع من رجل بيعة فان كل

واحد منها بالخيار حتى يتفرقا من مكانها (الحديث ويدل له فعل راويه ابن عمر رضي الله عنهما فإنه كان إذا اشترى شيئا يعجبه فارق صاحبه وفي رواية كان إذا بايع رجلا فأراد أن لا يقيله قام فمشى هنية ثم رجع إليه وقد تقدم ذكر الروایتين وهما في الصحيحين وهما صريحتان في أن المراد التفرق عن المكان وروى الشافعي عن ابن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال خير رسول الله ﷺ رجلا بعد البيع فقال الرجل عمرك الله ممن أنت فقال رسول الله ﷺ امرؤ من قريش ، وكان أبي يحلف ما الخيار إلا بعد البيع ورواه ابن ماجه والبيهقي من حديث جابر متصلا وقال بعضهم في الرد على الافتراق خبرونا عن الكلام الذي وقع به الاجتماع وتم به البيع أهو الكلام الذي أريد به الافتراق أم غيره فان قالوا هو غيره فقد جاؤا بما لا يعقل لأنه ليس ثم كلام غيره وإن قالوا هو ذلك الكلام بعينه قبل لهم كيف يجوز أن يكون الكلام الذي به اجتماع وتم به بيعهما به افتراقا به انفسخ بيعهما هذا اما لا يعقل (سادسها) أن في سنن أبي داود وسنن علي بن الترمذي وحسنه والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا في هذا الحديث ولا يحل له أن يفارق صاحبه خفية أن يستقيه فاستدل بهذه الزيادة على عدم ثبوت خيار المجلس من حيث إنه لولا أن العقد لازم لما احتاج الى استقالة ولا طلب القرار من الاستقالة وجوابه من وجهين (أحدهما) أن قوله لا يحل لفظة منكورة فان عحت فليست على ظاهرها لاجماع المسلمين أنه جائز له أن يفارقه لينفذ بيعه ولا يقيله الا أن يشاء (ثانيها) أنه أراد بالاقالة هنا النسخ بحكم الخيار فإنه الذي ينقطع بالمفارقة أما طلب الاقالة بالاختيار فلا فرق فيه بين أن يتفرقا أم لا فان ذلك إنما يكون بالرضا منها وهو جائز بعد التفرق (سابعها) أن هذا الحديث قد خالفه رواية مالك فلا يعمل به قاله بعض الحنفية وهذا ضعيف من وجهين (أحدهما) أن هذه قاعدة مردودة (ثانيها) مع تسليمها فمالك لم يتفرد به فقد رواه غيره وعمل به فان تعذر الاستدلال به من طريق مالك أمكن من طريق غيره على أن القرافي قال الذي اعتقده أن الخلاف مخصوص بالصحابي

لكن صرح إمام الحرمين بأنه لا فرق في ذلك بين الصحابي وغيره (ثامنها)
 أن هذا خبر واحد فلا يقبل فيما تعم به البلوى وهو البيع، وجوابه أن الفسخ
 ليس مما تعم به البلوى وإن عمت البلوى بالبيع لأن الإقدام على البيع دال على
 الرغبة فيه فالحاجة لمعرفة حكم فسخه لاتعم وتتقدير عمومها فرد خبر الواحد
 فيه ممنوع (تاسعها) أنه مخالف للقياس الجلي في إلحاق ما قبل التفرق بما بعده
 في منع كل منهما من إبطال حق صاحبه وذلك مقدم على خبر الواحد وجوابه
 أنه قد يحصل الندم على البيع لوقوعه من غير ترو فيستدرك بالخيار ولا يمكن
 ثبوته مطلقاً لاتقاء وثوق المشتري بتصرفه فجعل ما قبل التفرق حريماً لذلك
 وهذا فارق بين الحالتين ثم لو لم يكن بينهما فرق لم يرد الحديث بذلك فإن
 ذلك الأصل إنما ثبت بالنص والنص موجود في هذا الفرع بعينه فاما أن يكون
 الشارع أخرج هذه الجزئية عن الكليات لمصلحة أو تعبداً فيجب اتباعه
 (عاشرها) قال بعضهم إن العمل بظاهره متعذر فانه اثبت لكل منهما الخيار
 على صاحبه فان اتفقا في الاختيار لم يثبت لواحد منهما على الآخر خيار وإن
 اختلفا بان اختار أحدهما الفسخ والآخر الأَمْضاء فقد استحال أن يثبت
 لواحد منهما على صاحبه خيار فان الجمع بين الفسخ والأَمْضاء مستحيل وجوابه
 أن المراد الخيار في الفسخ غايهما اختار الفسخ قبل التفرق مكن منه وأما الأَمْضاء
 فلا يحتاج إلى اختيار فانه مقتضى العقد والحال يقضى إليه مع السكوت عنه
 وعن ضده والله أعلم (حادي عشرها) قال بعضهم إنه لا يتعين حمل الخيار هنا
 على خيار الفسخ فلعله أريد خيار الشراء أو خيار الزيادة في الثمن أو الثمن
 وجوابه من وجهين (أحدهما) أنه لا يمكن إرادة خيار الشراء لأن المراد من
 المتبايعين المتعاقدان وبعد صدور العقد لا خيار، ولا خيار الزيادة في الثمن
 أو الثمن عندهم يراه لبقائه بعد التفرق والخيار المثبت معنياً بالتفرق (ثانيهما)
 أن المصنف من النبي ﷺ استعمال لفظة الخيار في خيار الفسخ كما في قوله في حديث
 حبان ولك الخيار وفي حديث المصراة فهو بالخيار ثلاثاً والمراد فيهما خيار الفسخ
 فيتعين الحمل عليه (ثاني عشرها) تمسك بعضهم في رد ذلك بالعمومات مثل قوله

تعالى (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) قالوا وفي الخيار إبطال الوفاء بالعقد ومثل قوله عليه الصلاة والسلام (من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه) قالوا فقد أباح يبعه بعد قبضه ولو كان قبل التفرق ولا يخفى ضعف هذا المسلك فإن العموم لا ترد به النصوص الخاصة وإنما يقضى للخاص على العام وقد ظهر بما بسطناه أنه ليس لهم متعلق صحيح في رد هذا الحديث ولذلك قال ابن عبد البر أكثر المتأخرين من المالكية والحنفية في الاحتجاج لمذهبنا في رد هذا الحديث بما يطول ذكره وأكثره تشعيب لا يحصل منه على شيء لازم لا مدفع له وقال النووي في شرح مسلم الأحاديث الصحيحة ترد عليهم وليس لهم عليها جواب صحيح فالصواب ثبوته كما قاله الجمهور وانتصر ابن العربي في ذلك لمذهبه بما لا يقبله منصف ولا يرتضيه لنفسه عاقل فقال الذي قصد مالك هو أن النبي ﷺ لما جعل العاقدين بالخيار بعد تمام البيع مالم يتفرقا ولم يكن لفرقتهم واتصال أحدهما عن الآخر وقت معلوم ولا غاية معروفة إلا أن يقوموا أو يقوم أحدهما على مذهب وهذه جهالة يقف معها انعقاد البيع فيصير من باب بيع المنابذة والملازمة بأن يقول إذا لمسته فقد وجب البيع وإذا نبذته أو نبذت الخاصة فقد وجب البيع وهذه الصفة مقطوعة بفسادها في العقد فلم يتحصل المراد من الحديث مفهوماً وإن فسرته ابن عمر راويه بفعله وقيامه عن المجلس ليجب له البيع فأما فسرته بما يثبت الجهالة فيه فيدخل تحت النهي عن الفرر كما يوجب النهي عن الملازمة والمنابذة وليس من قول النبي ﷺ ولا تفسيره وإنما هو من فهم ابن عمر وأصل الترجيح الذي هو قضية الأصول أن يقدم المقطوع به على المظنون والأكثر رواية على الأقل فهذا هو الذي قصده مالك مما لا يدركه إلا مثله ولا يتفطن له أحد قبله ولا بعده وهو إمام الأئمة غير مدافع له في ذلك انتهى وهو عجيب أتمتع على الشارع ويقال له هذا الذي حكمت به غرر وقد هبت عن الفرر فلا تقبل هذا الحكم وتمسك بقاعدة النهي عن الفرر وأي غرر في ثبوت الخيار وفقاً بالمتعاقدين لاستدراك ندم وهذا المخالف يثبت خيار الشرط على ما فيه من الفرر بزعمه وحديث خيار

المجلس أصبح منه ويعتبر التفرق في إبطاله للبيع إذا وجد قبل التقابض في
 البصر ولا يرى تعليق ذلك بالتفرق بالأبدان غررا مبطلا للعقد ثم بتقدير أن
 يكون فيه غرر فقد أباح الشارع الغرر في مواضع معروفة كالسلم والاجارة
 والحوالة وغيرها ثم بتقدير أن يكون الحسبة اقتضت ذلك بن لو لم يظهر لنا
 حكمته فانه يجب علينا الأخذ به تعبدا والمسلك الذي نقاه عن إمامه أقل
 مفسدة من الذي سلكه فان ذاك تقديم للاجماع في اعتقاده إن صح على خبر
 الواحد وأما ما سلكه ففيه رد السنن بالرأى وذلك قبيح بالعلماء **الخامسة**
 ظاهره ثبوت الخيار في كل بيع وقد استثنى بعض أصحابنا من ذلك صوراً لم
 يثبتوا فيها خيار المجلس والصحيح عندهم ثبوته في كل بيع ولا يرد على ذلك أن
 الأصح عند الرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المذهب أنه لا يثبت
 في بيع العبد نفسه لأن ذلك عقد عتاقه واستثنى الأوزاعي من ذلك بيعاً
 ثلاثة بيع السلطان للعنائم والشركة في الميراث والشركة في التجارة قال فليس في
 هذه خيار **السادسة** لم يذكر في الحديث للتفرقة ضابطاً ومرجعاً العرف
 وقد كان ابن عمر راوي الحديث إذا اشترى شيئاً يعجبه فارق صاحبه وفي
 رواية إذا ابتاع بيعاً وهو قاعد قام ليحب له وفي رواية كان إذا باع رجلاً فأراد
 أن لا يقيله قام فمشى هنية ثم رجع إليه وقد تقدم ذكرها قال أصحابنا ما عده
 الناس تفرقاً لزم به العقد فلو كانا في دار صغيرة فالتفرقة أن يخرج أحدهما منها
 أو يصعد السطح وكذا لو كانا في مسجد صغير أو سفينة صغيرة فالتفرق
 أن يخرج أحدهما منها فان كانت الدار كبيرة حصل التفرق بأن يخرج أحدهما
 من البيت إلى الصحن أو من الصحن إلى بيت أو صفة وإن كانا في صحراء أو
 سوق فاذا ولى أحدهما ظهره ومشى قليلاً حصل التفرق على الصحيح وقال
 الاصطخري يشترط أن يبعد عن صاحبه بحيث لو كلمه على العادة من غير رفع
 صوت لم يسمع كلامه ولا يحصل التفرق بأن يرخى بينهما ستر أو يشق مهر وهل
 يحصل بيناء جدار بينهما فيه وجهان أصحهما لا ، وصحن الدار والبيت
 الواحد إذا تقاحش اتساعهما كالصحراء فلو تناديا متباعدين وتبايعا فلا شك

في صحة البيع ثم قال إمام الحرمين يحتمل أن يقال لا خيار لهما لأن التفرق الطاريء يقطع الخيار فالتقارن يمنع ثبوته ويحتمل أن يقال ثبت مادام في موضعهما وبهذا قطع المتولي ثم إذا فارق أحدهما موضعه بطل خياره وهل يبطل خيار الآخر أم يدوم إلى أن يفارق مكانه فيه احتمالان للإمام قال النووي الأصح ثبوت الخيار وأنه متى فارق أحدهما موضعه بطل خيار الآخر وحكي ابن عبد البر عن الأوزاعي قال حد التفرقة أن يتواري كل واحد منهما عن صاحبه وهو قول أهل الشام قال وقال الليث بن سعد التفرق أن يقوم أحدهما **السابعة** ﴿ اختلف في قوله (البيع الخيار) على أقوال (أحدها) أنه استثناء من امتداد الخيار إلى التفرق والمراد ببيع الخيار أن يتخيرا في المجلس ويختارا أمضه البيع فيلزم بنفس الخيار ولا يدوم إلى التفرق ويدل لهذا قوله في رواية أيوب السخيتاني وهي في الصحيح كما تقدم (ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر) وربما قال أو يكون بيع الخيار فلما وضع قوله أو يقول أحدهما لصاحبه اختر موضع بيع الخيار دل على أنه بمعناه ويدل لذلك قوله في رواية أخرى ما لم يتفرقا أو يختارا وكذا قوله في رواية أخرى ما لم يتفرقا وكانا جميعاً أو يخير أحدهما الآخر وقد رجح الشافعي رحمه الله هذا المعنى فقال فيما رواه البيهقي في المعرفة واحتمل قول رسول الله ﷺ إلا بيع الخيار معنيين (أظهرهما) عند أهل العلم باللسان وأولاهما بمعنى السنة والاستدلال بها والقياس أن رسول الله ﷺ إذ جعل الخيار للمبتاعين، والمتبايعان اللذان عقدا البيع حتى يتفرقا إلا بيع الخيار فإن الخيار إذا كان لا ينعقد بعد قطع البيع في السنة حتى يتفرقا وتفرقهما هو أن يتفرقا عن مقامهما الذي تبايعا فيه كان بالتفرق أو بالتخير وكان موجوداً في اللسان، والقياس إذا كان البيع يجب بشيء بعد البيع وهو التفراق أن يجب بالتأني بعد البيع فيكون إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع كان الاختيار بمجدد شيء يوجهه كما كان التفرق بمجدد شيء يوجهه ولولم يكن فيه سنة تبينه بمثل ما ذهبت إليه كان ما وصفنا أولى المعنيين أن يؤخذ به لما وصفت من القياس مع أن سفيان بن عيينة قال أنا عن عبد الله بن

طاووس عن أبيه قال (خير رسول الله ﷺ رجلا بعد البيع فقال الرجل همرك الله ممن أنت ؟ فقال رسول الله ﷺ امرؤ من قريش) قال وكان أبي يحلف ما كان الخيار إلا بعد البيع قال الشافعي وبهذا تقول وكذا حكاه اترمذي عن الشافعي وغيره وحكاه ابن المنذر عن الثوري والأوزاعي وابن عبيدة وعبيد الله ابن الحسن العنبري والشافعي واسحق بن راهويه وقال النووي في شرح مسلم: اتفق أصحابنا على ترجيح هذا القول وأبطل كثير منهم ما سواه وغلطوا قائله ومن رجحه من الحديث البيهقي ثم بسط دلائله ويزضعف ما يعارضها (القول الثاني) أنه استثناء من انقطاع الخيار بالفرق والمراد إلا بيعا شرط فيه خيار الشرط ثلاثة أيام أو دونها فلا ينقض الخيار فيه بالفرق بل يبقى حتى تنتضي المدة المشروطة حتى ابن عبد البر هذا عن الشافعي وأبي ثور وجماعة (القول الثالث) أنه استثناء من إثبات الخيار والمعنى إلا بيعاً شرط فيه نفي خيار المجلس فيلزم البيع ولا يكون فيه خيار

﴿التاسعة﴾ فعلى التفسير الأول قال أصحابنا ينقطع الخيار بأن يقولوا تخايرنا أو اخترنا إمضاء العقد أو أمضيناه أو أجزأناه أو أزمناه وما أشبهها وكذا لو قالنا أبطلنا الخيار وأفسدناه على ما صححه النووي في شرح المهذب فلو قال أحدهما اخترت أمضاءه انقطع خياره وبقي خيار الآخر على الصحيح ولو قال أحدهما صاحبه اختر أو خيرتك فقال الآخر اخترت انقطع خيارهما وإن سكت لم ينقطع خياره وينقطع خيار القائل على الأصح لأنه دليل الرضا ولو أجازاه واحد وفسخه آخر قدم الفسخ وعن أحمد بن حنبل رواية أنه لا ينقطع الخيار بامضاءهما بل يستمر حتى يتفرقا وحكاه ابن بطال عن أحمد بالجزم وحكى الاتفاق على خلافه قال وقوله خلاف الحديث فلا معنى له ﴿التاسعة﴾ ظاهر إطلاقه انقطاع الخيار بالتخاير قبل التفرق ولو كان عقد صرف ولم يتقابضا بعد وهو أحد وجهين لأصحابنا قلهم الرافعي والنووي في الخيار وصححه في شرح المهذب وعليهما التقابض قبل التفرق (والوجه الثاني) أن الأجازة في هذه الصورة لاغية ويبقى الخيار مستمرا وصححا في أوائل باب الربا (وجها ثالثا) أنه يبطل العقد في هذه الصورة بالتخاير كما لو تفرقا خلافاً لمن سريج فإنه

قال لا يبطل ﴿العاشرة﴾ وعلى القول الثالث فيه سقوط خيار المجلس إذا شرط فيه في العقد وبه قال أحمد بن حنبل في المشهور عنه وهو وجه لبعض الشافعية وقال بعضهم يلغوا الشرط ويصح العقد ويثبت الخيار والأصح عندهم وجه ثالث وهو بطلان البيع وهو قياس الشروط الفاسدة ولم يرتض أصحابنا تفسير هذا الحديث بهذا المعنى قال البيهقي وذهب كثير من العلماء إلى تضعيف الأثر المنقول عن عمر رضي الله عنه البيع صفقة أو خيار وقالوا إن البيع لا يجوز فيه شرط قطع الخيار قال في الخلافات ثم معناه عند الشافعي البيع صفقة بعدها تفرق أو خيار فمن المحال تعلق وجوب البيع بالخيار دون الصفقة فكذلك لا يتعلق بالصفقة دون التفرق أو الخيار ﴿الحادية عشرة﴾ في شرح ما يحتاج إليه من الروايات المزيدة في النسخة الكبرى قوله (وكانا جميعا) تأكيد لقوله ما لم يتفرقا وقوله (أو يخير أحدهما الآخر) مجزوم عطفاً على قوله يتفرقا والمراد أن يخير أحدهما الآخر فيختار الآخر إمضاء البيع وقد دل على ذلك قوله بعد فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك أما لو خير أحدهما الآخر فلم يخر الآخر الامضاء فخير ذلك الساكت باق وأما خيار المتكلم فإنه ينقطع على الأصح عند أصحابنا كما تقدم ذكره وقال النووي إنه ظاهر لفظ الحديث وفيه نظر فإنه قد دل بتمامه على أن الكلام فيما إذا خيره فاختار الامضاء إلا أن يعتمد في ذلك لفظ الرواية الأخرى التي اقتصر فيها على قوله أو يقول أحدهما لصاحبه اختر لكن الروايات يفسر بعضها بعضاً فلا بد من النظر في مجموعها وقد اعتمد أصحابنا في أنه خيار التماثل أن تخيره لصاحبه دال على رضاه بامضاء البيع وقوله فقد وجب البيع أي لزم وانبرم وقوله (وان تفرقا بعد أن تبايعا ولم يتركوا أحدهما البيع فقد وجب البيع) تأكيد لما فهم من قوله أو لا ما لم يتفرقا مصرح بأنهما إذا تفرقا من غير ترك أحدهما البيع وجب البيع أي لزم والمراد بترك البيع فسخه وهذه الرواية صريحة في أنه يكفي في حصول الفسخ بفسخ أحدهما ولو لم يساعد الآخر عليه بل اختار الامضاء وهو الذي صرح به الفقهاء القائلون بخيار المجلس من أصحابنا وغيرهم وقوله (لا يبيع بينهما) أي ليس بينهما بيع لزم وليس

المراد تقي أصل البيع وكيف ينفي أصل البيع وقد أثبتته أولاً بقوله كل بيعين وتمسك
ابن حزم الظاهري بظاهر هذه اللفظة وقال ان البيع غير صحيح ما لم يتفرقا
أو يتخيرا والمعروف صحته الا أنه عقد جائز ما لم يوجد أحد الأمرين وقوله
(أو يقول) كذا هو في صحيح البخاري باثبات الواو والوجه (يقول) لم ينفه على
المجزوم وهو قوله يتفرقا وكأنه أشبعت ضمة القاف فتولد منها واو كما في قوله
تمالي (انه من يتقى ويصر) عند من قرأ باثبات الياء وكذا قوله (أو يكون)
وقال النووي في شرح المذهب انه منصوب اللام قال وأو هنا فاصبة بتقدير الا
أن يقول أو الى أن تقول ولو كان معطوفا على ما قبله لكان مجزوما ولقال
أو يقل وقوله (هنيئة) بسم الهاء وفتح النون واسكان الياء المثناة من تحت
بعدها هاء وبتشديد الياء واسقاط الهاء الثانية أي شيئا يسيرا وهو تصغير هنة والهن
والهنة كناية عن الشيء لا يذكره باسمه وقوله (فاراد أن لا يقله) عبر فيه
بالاقالة عن التمسك القهري فان الاقالة بالتراضي لا فرق فيها بين أن يتفرقا أم لا
وقد تقدم ذكر ذلك وقوله (الا أن تكون صفقة خيار) بفتح الصاد واسكان
الفاء وفتح القاف أي بيعة خيار وسمى البيع صفقة لأن المتبايعين يضع أحدهما
يده في يد الآخر وتقدم الكلام على قوله ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية
أن يستقبله وقوله ولأبي داود من حديث حكيم بن حزام (البيعان بالخيار حتى
يتفرقا أو يختار ثلاث مرار) يومهم ان أبا داود أسنده وليس كذلك وإنما ذكره
تعليقا فانه رواه أولا بدون هذه الزيادة ثم قال ولذلك رواه سعيد بن أبي عروبة
وهام فأما هام فقال حتى يتفرقا أو يختار ثلاث مرات وقوله يختار كذا في
بعض النسخ وفي بعضها يختارا بالتثنية وقوله وهو عند البخاري دون قوله
أو ولفظه (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا) قال هام ووجدت في كتابي يختار ثلاث
مرار فأما رواية التثنية فواضحة وأما رواية الأفراد فتأويلها يختار من ذكر
وهو البيعان المذكوران فان اختارا الامضاء لا بد من اجتماعهما عليه ولا يكتفي
به من واحد كما تقدم وقوله في رواية أبي داود ثلاث مرار يحتمل ان معناه ان

(باب الحوالة)

عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (مُطْلُ الْفَنَى

النَّبِيِّ ﷺ كَرَّرَ هَذَا اللَّفْظَ ثَلَاثَ مَرَارٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنْ التَّخَايُرَ
يَكُونُ ثَلَاثَ مَرَارٍ وَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي فَهُوَ احْتِيَاظُ وَاسْتِظْهَارُ فَإِنَّ التَّخَايُرَ يَحْصُلُ
بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي فِي قَوْلِهِ فِي
رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ يَخْتَارُ ثَلَاثَ مَرَارٍ وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ وَهُوَ عِنْدَ النِّسَائِيِّ مِنْ
رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْهُ الْبَيْعَانُ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا وَيَأْخُذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْبَيْعِ
مَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ أَنَّ قَوْلَهُ وَيَأْخُذُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ يَتَفَرَّقَا وَتَقْدِيرُ
ادْخَالِ حَتَّى عَلَيْهِ مُمْكِنٌ لَكِنْ يَكُونُ مَدْلُوهَا غَيْرَ مَدْلُوهَا عِنْدَ الدَّخُولِ عَلَى
قَوْلِهِ يَتَفَرَّقَا فَهِيَ فِي دُخُولِهَا عَلَى قَوْلِهِ يَتَفَرَّقَا لِلْعَلَاةِ وَفِي دُخُولِهَا عَلَى قَوْلِهِ يَأْخُذُ
لِلتَّعْلِيلِ أَيْ إِنْ الْخِيَارُ ثَابِتٌ إِلَى غَايَةِ التَّفَرُّقِ وَذَلِكَ عَلَى ثَبُوتِهِ أَنْ يَأْخُذَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا مِنَ الْبَيْعِ مَا هُوَ وَإِذَا اخْتَلَفَ مَدْلُولٌ حَتَّى تَعْذَرَ عَطْفُ أَحَدِ التَّعْلِيلَيْنِ
عَلَى الْآخَرِ فَيَقْدَرُ لَهُ حِينَئِذٍ فَعْلٌ تَقْدِيرُ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَأْخُذَ إِلَى آخِرِهِ
وَدَلٌّ عَلَى هَذَا الْمَقْدَرِ حَتَّى الدَّخَالَةُ عَلَى قَوْلِهِ يَتَفَرَّقَا وَقَوْلُهُ (وَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ
الْبَيْعِ) أَيْ مِمَّا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ عَقْدُ الْبَيْعِ مِنَ الثَّمَنِ وَالْمُتَمَنِّ قَالِبَائِعِ بِالْخِيَارِ بَيْنَ
الْإِجَازَةِ فَيَأْخُذُ الثَّمَنَ وَالْفَسْخَ فَيَأْخُذُ الْمُتَمَنِّ وَالْمُشْتَرِي بِعَكْسِهِ وَقَوْلُهُ (مَا هُوَ)
يَكْسِرُ الْوَاوَ وَفِي لَفْظِ آخِرِ النِّسَائِيِّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ (مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَيَأْخُذَ أَحَدُهُمَا
مَا رَضِيَ مِنْ صَاحِبِهِ أَوْ هُوَ) وَقَوْلُهُ (وَيَتَخَايَرُ ثَلَاثَ مَرَارٍ) نَدَبٌ إِلَى تَكَرُّرِ
التَّخَايُرِ ثَلَاثَ مَرَارٍ لِأَنَّهُ أَطْيَبُ لِلْقَلْبِ وَأَحْوَطُ وَهُوَ اسْتِحْبَابُ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا تَقْدُمُ
فِيمَا نَعْلَمُ وَلَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ الْأَمْرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَرَدَّ ابْنُ حَزْمٍ حَدِيثَ سَمُرَةَ بِالْإِسْرَافِ
عَنْ الْحَسَنِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ إِلَّا حَدِيثَ الْمَقِيَّةِ وَحَدِيثَ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ بَانَ هُمَا مَا لَمْ
يُحَدِّثْ بِهِمَا اللَّفْظَةَ وَأَمَّا أَخْبَرَانَهُ وَجَدَهَا فِي كِتَابِهِ وَلَمْ يَرَوْهَا وَلَا أَسْنَدَهَا
وَقَدْ رَوَاهُ هَامٌ مَرَّةً أُخْرَى فَتَرَكَ ذِكْرَهَا قُلْ وَلَوْ نَبَتِ هَامٌ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرُهُ مِنْ
التَّقَاتِ لَقَلْنَا بِهَا لَأَنَّهُ زِيَادَةٌ

(باب الحوالة)

(الحديث الأول) عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (مُطْلُ)

ظلم وإذا اتبع أحدكم على مليء فليتبعض (وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (إن من الظلم) فذكره وفي رواية للبيهقي (وإذا أحيل أحدكم على مليء فليحتل))

الغنى ظلم وإذا اتبع أحدكم على مليء فليتبعض (وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (إن من الظلم) فذكره (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه من الطريق الأولى البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه البخاري أيضا والترمذي من طريق سفيان الثوري وأخرجه النسائي وابن ماجه من طريق سفيان بن عيينة ورواه البيهقي من رواية معلى ابن منصور عن أبي الزناد بلفظ (وإذا أحيل أحدكم على مليء فليحتل) أربعتهم عن أبي الزناد وأخرجه من الطريق الثانية مسلم من طريق عبد الرزاق وعيسى ابن يونس كلاهما عن معمر وأحال به على الطريق الأولى فقال انه مثله ولفظه عند البيهقي (إن من الظلم مطلق الغنى وإذا اتبع أحدكم على مليء فليتبعض) وروى البخاري الجملة الأولى فقط من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن معمر (الثانية) المشهور في قوله عليه الصلاة والسلام (مطلق الغنى ظلم) أنه من إضافة المصدر الى الفاعل والمراد أنه يحرم على الغنى التقادر على وفاء الدين أنه يحطل به ويمتنع من قضاؤه بعد استحقاقه بخلاف العاجز عن الوفاء فانه غير ظالم بالامتناع وذكر بعضهم أنه من إضافة المصدر له فمفعول والمعنى أنه يجب وفاء الدين وان كان مستحقه غنيا غير محتاج إليه فمن طريق الأولى وجوب وقائه فيما إذا كان مستحقه محتاجا إليه فهو من مفهوم الموافقة وعلى الأول هو من مفهوم المخالفة وقال والذي في شرح الترمذي إن هذا الثاني تعسف وتكاف (الثالثة) قد عرفت أن المراد بالغنى القدرة على وفاء الدين وبضده العجز عن ذلك فلو كان من عليه الدين غنياً إلا أنه غير متمكن من الاداء لغلبة المال أو لغير ذلك فانه يجوز له التأخير

م ١١ طرح تريب سادس

إلى الأماكن ثم يحتمل أن يقال إنه مخصوص من مطلق الغنى ويحتمل أن يقال المراد بالغنى المتمكن من الأداء فلا يدخل هذا، ذكرهما النووي في شرح مسلم وقوة كلامه تقتضى ترجيح الأول والظاهر الثانى لأن من هو بهذه الصفة يجوز له الأخذ من الزكاة، ولو كان غنيا لم يأخذ منها لأنها للفقراء ومن ذكر معهم دون الأغنياء (الرابعة) لو لم يكن له مال لكنه قادر على التكسب فهل يجب عليه ذلك لوفاء الدين أطلق أكثر أصحابنا ومنهم الرافعى والنووى أنه ليس عليه ذلك وفصل أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراءى فيما حكاه ابن الصلاح فى فوائد الرحلة بين أن يلزمه الدين بسبب هو عاص به فيجب عليه الاكتساب لوفائه أو غير عاص فلا، قال شيخنا الامام جمال الدين الاسنوى وهو واضح لأن التوبة فيما فعله واجبة وهى متوقفة فى حقوق الأدميين على الرد انتهى ولو قيل بوجوب التكسب مطلقاً لم يبعد كالتكسب لنفقة الزوجة والقريب وكما أن القدرة على الكسب كالمال فى منع أخذ الزكاة يبنى النظر فى أن لفظ هذا الحديث هل يتناوله إن فسرنا الغنى بالمال فلا وإن فسرناه بالقدرة على وفاء الدين فنعم وكلامهم فيمن له مال غائب يوافق الثانى والله أعلم (الخامسة) هل يتوقف وجوب أداء الدين على مطالبة مستحقه أم لا اختلف فيه الشافعية فمن قال انه لا يجب الأداء إلا بعد الطلب إمام الحرمين فى الوكالة من النهاية وأبو المظفر السمعاني فى القواطع فى أصول الفقه والشيخ عز الدين بن عبد السلام فى القواعد الكبرى وهو مفهوم تقييد النووى فى التفليس بالطلب وبحث الامام فى النهاية فى كتاب القاضى إلى القاضى وجوب الأداء من غير طلب وقال الماوردى إذا كان على المحجور دين وجب على الولى قضاؤه إذا طالب به صاحبه أو لم يطالب ولكن كان مال المحجور ناضاً خشية التلف وإن كان أرضاً أو عقاراً تركهم على خياره فى المطالبة إذا شاؤا وذكر الرافعى والنووى فى الحجر أن الولى يخرج من ماله الزكوات وأروش الجنائيات وإن لم تطلب ونفقة القريب بعد الطلب وقال الشيخ عز الدين بعد ذكره عدم الوجوب عند عدم الطلب فإن ظهرت قرائن حالية تشعر بالطلب فى وجوبه احتمال وتردد

وقال ابن الرقعة في الكفاية قال صاحب البحر في كتاب الغصب يحتمل أن يقال إن كان وجوبه برضا المالك فهو على التراخي ويتعين ادأؤه بالمطالبة أو لحوف منه على ماله أن يفوت وإن كان وجوبه بغير رضا المالك فالتقضاء على الفور لأنه صاحبه لم يرض بوجوبه في ذمته ويحتمل فيما إذا كان وجوبه بغير رضاه أن يكون على التراخي أيضاً إذا كان بغير تعد وكان المستحق طالما به انتهى وينبغي وجوب الاداء من غير طلب فيما إذا كان الدين لمحجور ذكره في المهمات وقال أصحابنا في الجنائز إنه يجب المبادرة إلى وفاء دين الميت تبرئة لذمته وخوفاً من تلف ماله وقد تحصل من ذلك وجوب الوفاء في صور (أحدها) المطالبة الصريحة أو ما يقوم مقامها (الثاني) أن يكون الدين لمحجور (الثالث) أن يكون على محجور يخشى تلف ماله (الرابع) أن يكون على ميت (الخامس) أن يكون وجوبه بغير رضا مستحقه إما مطلقاً أو بشرط أن يكون متعبداً والمستحق غير عالم على ما تقدم بيانه وهذا الحديث لا يدل على وجوب الاداء إلا في صورة المطالبة خاصة لأن لفظ المطل يشعر بتقدم الطلب وأما الوجوب في غيرها إذا قيل به فبدليل آخر ﴿السادسة﴾ استدلال به سخنون وأصنم من المالكية على أن الماطل فاسق مردود الشهادة ونازعها غيرها في ذلك وقالوا لا يلزم من تسميته ظالماً أن يكون كبيرة فان الظلم يطلق على كل معصية كبرت أو صغرت فلا ترد شهادته حتى يتكرر ذلك منه ويصير عادة له والخلاف في ذلك عند المالكية وقال النووي في شرح مسلم مقتضى مذهبنا اشتراط التكرار ﴿السابعة﴾ استدلال بتسمية المطل ظالماً على إلزام الماطل بدفع الدين والتوصل إلى ذلك بكل طريق من أكراهه على الاعطاء وأخذه منه قهراً وحبسه وملازمته فان الأخذ على يد الظالم واجب وهو كذلك وحكى شريح والرويان من أصحابنا وجهين في تقييد المحبوس إذا كان لحوحا صبوراً على الحبس ﴿الثامنة﴾ استدلال به على أن المعسر لا تجوز مطالبته حتى يوسر ولا يجوز حبسه ولا ملازمته وهو مذهب مالك والشافعي والجمهور قال الله تعالى ﴿وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾ وحكى عن ابن شريح حبسه حتى ينصق

الدين وإن ثبت إعساره وعن أبي حنيفة أن الحاكم لا يمنع غرماءه من ملازمته ﴿التاسعة﴾ لو اختلف مستحق الدين ومن هو عليه في أن الذي عليه الدين موسر أو معسر ففي المصدق منهما خلاف مبني على أن الأصل في الناس اليسار أو الاعسار، وقد ذهب إلى الأول أكثر المالكية كما حكاه ابن عبد البر وذهب الشافعية والجمهور إلى الثاني فصدق المالكية من له الدين حتى يقيم غريمه البينة على الاعسار، وقال الشافعية أن لزمه الدين في مقابلة مال بأن اشترى أو اقترض أو باع سلماً فعلية البينة وإن لزمه لا في مقابلة مال ففيه ثلاثة أوجه (أصحها) أنه يقبل قوله يمينه و (الثاني) يحتاج إلى البينة و (الثالث) أن لزمه باختياره كالصداق والضمان لم يقبل واحتج إلى البينة وإن لزمه لا باختياره كأرض الجنايات وغرامة المتلف قبل قوله يمينه لأن الظاهر أنه لا يشغل ذمته إلا بما يقدر عليه وهذا الاختلاف بين بين العلماء سببه اختلافهم في الغنى ظهراً وأما في نفس الأمر فالمطل حرام على الغنى دون غيره والله أعلم ﴿العاشرة﴾ قوله وإذا (أتبع أحدكم على ملء فليتبّع) هو بإسكان التاء في أتبع وفي فليتبّع مثل أعلم فليعلم قال النووي في شرح مسلم هذا هو الصواب المشهور في الروايات والمعروف في كتب اللغة وكتب الغريب ونقل القاضي عياض وغيره عن كتب الحديث أنه بتشديد هاء في الكلمة الثانية والصواب الأول ومعناه إذا أحيل بالدين الذي له على موسر فليحتل يقال منه تبع الرجل بحيث أتبعه تباعاً قائماً تبّع إذا طلبته، قال الله تعالى (ثم لا تجدوا لكم علينا به تبيعا) انتهى وقال الخطابي أصحاب الحديث يقولون إذا اتبع بتشديد التاء وهو غلط وصوابه اتبع ساكنة التاء على وزن افعّل ﴿الحادية عشرة﴾ فيه الأمر بقبول الحوالة على الملئ واختلاف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب (أحدها) أنه محمول على الاستحباب والندب دون الوجوب وبهذا قال مالك والشافعية وأبو حنيفة والجمهور و (الثاني) أنه واجب كما هو ظاهر الحديث وهو مذهب داود وابن حزم وغيرهما من أهل الظاهر وقال به أبو ثور ومحمد بن جرير الطبري قال ابن جرير - ولست وإن أوجبت ذلك فيما بينه وبين الله تعالى بمجبره حكماً على

قبول الحوالة للاجماع على أنه غير مجبر على ذلك حكما انتهى وقال بالوجوب أيضا الخاتبة وعبارة ابن تيمية في المحرر وان لم يرض لم يجبر على قبولها إلا على ملىء بماله وقوله وندبه فيجبر وهل تبرأ ذمة محيله قبل أن يجبره الحاكم على روايتين وتقل ابن العربي اجماع أهل القرون الثلاثة السابقة على خلاف هذا المذهب وهو الوجوب (الثالث) أن ذلك على طريق الاباحة دون الوجوب والاستعجاب فاعلم الشارع بهذا الكلام صحة هذه المعاملة وجوازها ولم يطلب تحصيلها ﴿الثانية عشرة﴾ استدلل به ابن حزم على أنه لا تجوز الحوالة الا على حلىء فلو أحاله على غير ملىء فهو فاسد وحقه باق على المحيل كما كان سواء درى أنه غير ملىء أم لا وفيه نظر فانه لم يمنع في الحديث من الحوالة على غير الملىء وانما أمر بقبول الحوالة على الملىء وسكت عن الحوالة على غيره فلم يأمر بقبولها ولم ينه عنه بل الامر فيها الى خيرة المحال والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ الحكمة في الجمع بين هاتين الجملتين من وجهين (أحدهما) وهو الاظهر انه لما ذكر ان مطل الغنى ظلم عقبه بأنه ينبغي قبول الحوالة على الملىء لما في قبولها من دفع الظلم الحاصل بالمطل فانه قد تكون مطالبة المحال عليه سهلة على المحتال دون المحيل ففي قبول الحوالة عليه اعانة له على ترك الظلم (ثانيهما) انه عقب كون مطل الغنى ظلما بأنه ينبغي ان يحتال على الملىء فانه لا ضرر عليه في ذلك لان الظاهر من حال المسلم الاحتراز عن الظلم او لان الملىء لا يتعذر استيفاء الحق منه عند الامتناع بل يأخذه منه الحاكم قهرا ويوفيه فيحصل الغرض بقبول الحوالة من غير مفسدة بقاء الحق وأورد الشيخ تقي الدين في شرح العمدة لفظ الحديث (فاذا أتبع احدكم) بالقاء وقال في الحديث إشعار بأن الامر بقبول الحوالة على ملىء معطل بكون مطل الغنى ظلما ولعل السبب فيه ، فذكر هذين المعنيين اللذين ذكرتهما آنفا في الوجه الثاني ثم قال والمعنى الاول ارجح لما فيه من بقاء معنى التعليل بكون المطل ظلما وعلى المعنى الثاني تبكون العلة عدم توى الحق لا الظلم اهو ذكر الرافعى أن الأشهر في الرواية بالواو ويروى بالقاء قال فعلى الاول هو مع قوله مطل الغنى ظلم جملتان لا تعلق للثانية بالاولى وعلى الثاني

يجوز أن يكون المعنى أنه إذا كان المطل ظمناً من الغنى
فليقبل الحوالة عليه فإن الظاهر أنه يتحرز عن الظلم ولا يمتل انتهى وقد
بيننا ما بين الجملتين من التعلق والارتباط مع عطفها عليها بالواو والله أعلم ﴿الرابعة
عشرة﴾ ظاهره أن المعتبر في صحة الحوالة رضا المحيل والمحتال فقط لأيهما
الذيان اعتبر الشرع فعلمنا ذلك بالأحالة وهذا بقبولها دون المحال عليه فإنه لا
ذكر له في الحديث وبهذا قال مالك وأحمد وهو الأصح عند الشافعية وذهب
الاصطخري والزيري منهم إلى أنه يشترط رضاه أيضاً فإنه أحد أركان الحوالة
فأشبه المحيل والمحتال وبهذا قال أبو حنيفة وذكر صاحب الهداية من الحنفية
أن الحوالة تصح بدون رضا المحيل وعلمه بأن التزام الدين من المحال عليه
تصرف في حق نفسه وهو لا يتضرر به بل فيه نفعه لأنه لم يرجع عليه إذ لم يكن
بأمره ﴿الخامسة عشرة﴾ ظاهره انتقال الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه فإنه
لولا ذلك لما قيد الأمر بقبولها بكون المحال عليه مليئاً فإنه لا ضرر حينئذ
عليه في الحوالة على المعسر لبقاء حقه في ذمة المحيل بحاله وبهذا قال الأئمة
الأربعة في الجملة وقال زفر والقاسم بن معين لا يبرأ المحيل كالضمان وقال عثمان
البتي لا يبرأ إلا إن اشترط البراءة وكانت الحوالة على مؤسر أو على معسر
وأعلمه بأعساره فإن لم يعلمه بأعساره فلا براءة ولو شرطها ﴿السادسة عشرة﴾
يترتب على انتقال الدين وبراءة المحيل أن المحتال لا يرجع عليه بحال وبهذا قال
الشافعي والليث بن سعد وغيرهما حتى لو أفلس المحال عليه ومات أو لم يمت أو
جحد وحلف لم يكن للمحتال الرجوع على المحيل كما لو تعوض عن الدين
ثم تلف العوض في يده فلو شرط في الحوالة الرجوع بتقدير الإفلاس أو
الجحود فهل تصح الحوالة والشرط أم الحوالة فقط أم لا يصحان؟ فيه
ثلاثة أوجه عند الشافعية هذا إذا طرأ الإفلاس فلو كان مفلساً حال
الحوالة فالصحيح الذي نص عليه الشافعي وقال به جمهور أصحابه أنه
لا خيار للمحتال سواء شرط يساره أم أطلق وقال بعضهم يثبت الخيار في
الحالتين واختاره الغزالي وقال بعضهم يثبت إن شرط فقط، وقال الحنابلة

يرجع على المحيل إذا شرط ملاءة المحال عليه فتبين مفلسا وقال المالكية
يرجع عليه فيما إذا حصل منه غرور بأن يكون إفلاس المحال عليه مقترنا
بالحوالة وهو جاهل به مع علم المحيل به وقال الحنفية يرجع عليه فيما إذا توى
حقه والتوى عند أبي حنيفة أحد أمرين إما أن يحدد الحوالة ويخلف
ولا بينة عليه أو يموت مفلسا وقال أبو يوسف ومحمد يحصل التوى بأمر ثالث
وهو أن يحكم الحاكم بإفلاسه في حال حياته قال صاحب الهداية وهذا بناء على
أن الإفلاس لا يتحقق بحكم القاضي عنده لأن مال الله غاد وزائع انتهى ومن
العجيب قول الخطابي أن ابن المنذر حكى قولاً لا أحفظه أنه لا يرجع بإفلاسه
حياً بل بموته مفلساً وقد عرفت أنه مذهب أبي حنيفة قال الشافعي واحتج
محمد بن الحسن بأن عثمان بن عفان قال في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها
لا توى على مال مسلم فسألته عن هذا الحديث فزعم أنه عن رجل مجهول عن
رجل معروف منقطع عن عثمان فهو في أصل قوله يبطل من وجهين ولو كان
ثابتاً عن عثمان لم يكن فيه حجة لأنه لا يدرى أقال ذلك في الحوالة أو
الكفالة قال البيهقي هذا حديث رواه شعبة عن خليل بن جعفر عن أبي إياس
معاوية بن قررة عن عثمان وأراد بالرجل المجهول خليل بن جعفر وليس بالمعروف
جداً ولم يحتج به البخاري في كتابه وأما مسلم فإنه أخرجه مع المستمر بن
الريان في الحديث الذي يرويه عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري في المسك
وغيره وكان شعبة يروي عنه ويشي عليه خيراً وأراد بالرجل المعروف معاوية
ابن قررة وهو منقطع كما قال الشافعي فهو من الطبقة الثالثة من تابعي أهل
البصرة ولم يدرك عثمان ولا كان في زمانه انتهى وقال سفيان الثوري إذا أحاله
على رجل وأفلس فليس له أن يرجع على المحيل إلا بمحضهما وإن مات وله
ورثة ولم يترك شيئاً رجع حضروا أو لم يحضروا وحكى ابن حزم عن علي
وشريح والحسن والنخعي والشعبي أنه يرجع على المحيل إذا أفلس المحال عليه
أو مات وعن الحكم لا يرجع إلا أن يموت (السابعة عشرة) لم يعتبر أصحابنا في

باب الغصب

عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَا يَحْلُبَنَّ أَحَدُكُمْ مَاشِيَةَ أَخِيهِ إِلَّا بِأَذْنِهِ أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرَبَتُهُ فَتُكْسَرَ خَزَانَتُهُ فَيَنْتَقِلَ طَعَامُهُ فَإِنَّمَا تَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمْتَهُمْ فَلَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةَ أَحَدٍ إِلَّا بِأَذْنِهِ » كَذَا قَالَ مَالِكٌ وَاللَيْثُ فَيَنْتَقِلُ وَقَالَ أَيُّوبُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَاسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةَ وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ فَيَنْتَقِلُ بِالثَّلَاثَةِ وَهِيَ عِنْدَ مُسْلِمٍ

صححة الحوالة اعتراف المحال عليه ولا قيام بينه. عليه بذلك بل ضححوها مع جعوده واعتبر مالك ثبوته بالإقرار فقط واعتبر آخرون بثبوته ولو بالينة وإطلاق الحديث يدل على أنه لا يعتبر ثبوته والله أعلم

باب الغصب

عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا يَحْلُبَنَّ أَحَدُكُمْ مَاشِيَةَ أَخِيهِ إِلَّا بِأَذْنِهِ أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرَبَتُهُ فَتُكْسَرَ خَزَانَتُهُ فَيَنْتَقِلَ طَعَامُهُ فَإِنَّمَا تَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمْتَهُمْ فَلَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةَ أَحَدٍ إِلَّا بِأَذْنِهِ » (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه مسلم وابن ماجه من طريق الليث بن سعد وأخرجه مسلم من طريق أيوب السخيتاني وعبيد الله بن عمر واسماعيل ابن أمية وموسى بن عقبة كلهم عن نافع عن ابن عمر وفي حديثهم جمعا (فينتقل) إلا الليث بن سعد فإن في حديثه (فينتقل) كرواية مالك ذكره مسلم في صحيحه لكن في سنن ابن ماجه من طريق الليث بن سعد فَيَنْتَقِلُ كرواية الأكثرين وذكر ابن عبد البر أنه روى في الموطأ وغيره فَيَنْتَقِلُ بِالثَّلاثَةِ

﴿ الثانية ﴾ فيه تحريم أخذ مال الإنسان بغير إذنه سواء كان قليلا أو كثيرا وإن اللبن في ذلك (١) وإن كان بعض الناس قد يتسامح فيه ليسارة مؤنته ولا سيما مادام في الضروع قبل أن يحرز في الأواني وفي سنن ابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال (بينما نحن مع رسول الله ﷺ في سفر إذ رأينا إبلا مصرورة بعضا الشجر فنبتنا إليها فننادانا رسول الله ﷺ فرجعنا إليه فقال إن هذه الابل لأهل بيت من المسلمين هو قوتهم وقمتهم بعد الله أيسر كم لو رجعتهم إلى مزاولكم فوجدتم ما فيها قد ذهب به آرون ذلك عدلا ؟ قالوا لا قال فان هذا كذلك ، وهذا جمع عليه (فان قلت) كيف شرب النبي ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه وهما قاصدان المدينة في الهجرة من لبن غنم الراعي (قلت) أجيب عنه بأجوبة (أحدها) أنها شرباه إدلالا على صاحبه لأنها كانا يعرفانه (ثانيها) أنه كان أذن للراعي أن يعق من يطلب (ثالثها) أنه كان عرفهم بإباحة ذلك فنزل الأمر على عرفهم (رابعها) أنه مال حربي لا أمان له فلا حرمة له (خامسها) أنه عليه الصلاة والسلام أولى من المؤمنين بأنفسهم وأموالهم وذكر ابن العربي أن هذا أقوى الأجوبة والذي قبله أضعفها وفيه نظر ﴿ الثالثة ﴾ يستثنى من ذلك المضطر الذي لا يجد مئمة ويجد طعاما لغيره فانه يجوز له أكله للضرورة وهذا مجمع عليه ثم قال الجمهور يلزمه بدله لما لكه وهو مذهب الشافعي وقال بعض السلف والمحدثين لا يلزمه فان وجد مئمة وطعاما لغيره ففيه خلاف مشهور للعلماء وهو في مذهبننا والأصح عند أصحابنا أكل المئمة ﴿ الرابعة ﴾ يستثنى منه أيضا ما إذا كان له إدلال على صاحب اللبن أو غيره من الطعام بحيث يعلم أو يظن أن نفسه تطيب بأكله منه فيجوز له الأكل منه وإن لم يأذن له في ذلك صريحا وعليه حمل قوله تعالى (أو صدقكم) وروى ابن عبد البر في التمهيد عن أشهب قال خرجنا مرابطين إلى الاسكندرية فمررنا بجنان الليث فدخلت إليه فقلت يا أبا الحارث إنا خرجنا مرابطين ومررنا بجنانك فاكلنا من النمر وأحببنا أن نجعلنا في حل فقال لي

(١) بياض بالأصل قليل ولعل الساقط كلمة (كغيره)

الثلث يا ابن أخي لقد نسكت نسكا أعجيبا أما سمعت الله يقول (أو صدقكم
ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعا أو أشتاتا) فلا بأس أن يأكل الرجل من
مال أخيه الشيء التافه الذي يسره بذلك (الخامسة) استثنى منه بعضهم ابن
السبيل فله وإن لم يصل إلى الاضطرار وقد روى أبو داود في سننه على ابن
السبيل يأكل من الثمر ويشرب من اللبن إذا مر به ثم روى فيه عن سمرة
أن النبي ﷺ قال (إذا أتى أحدكم عن ماشية فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه
فإن أذن له فليحلب وليشرب وإن لم يأذن فيها فليصوت ثلاثا فإن أجابه
فاليستأذنه وإلا فليحلب وليشرب ولا يحمل) ورواه الترمذي أيضا وقال إنه
حسن صحيح غريب ثم روى أبو داود أيضا عن عباد بن شرحبيل قال (أصابتني
سنة فدخلت حائطا من حيطان المدينة ففركت سنبلا فأكلت وحملت في
ثوبي فجاء صاحبه فضربني وأخذ ثوبي فأتيت رسول الله ﷺ فقال له ما
علمت إذ كان جاهلا ولا أطعمت إذ كان جائعا أو قال صاعبا وأمره فرد على
ثوبي وأعطاني وسقا أو نصف وسق من طعام) ورواه أيضا النسائي ثم روى
أبو داود أيضا عن رافع بن عمرو الغفاري قال (كنت غلاما أرمى نخل الانصار
فأتى بي النبي ﷺ فقال يا غلام لم ترمي النخل؟ قال آكل قال فلا ترمي النخل
وكل بما يسقط في أسفلها ثم مسح رأسه فقال اللهم أشبع بطنه) ورواه أيضا
الترمذي وقال حسن صحيح غريب ثم روى أبو داود (باب فيمن قال لا يحلب)
وأورد حديث ابن عمر هذا وكذا فعل ابن ماجه في سننه بوب على من
مر على ماشية أو حائط هل يصيب منه وأورد فيه حديث عباد بن شرحبيل
ورافع بن عمرو المتقدم ذكرهما وحديث أبي سعيد عن النبي ﷺ قال (إذا
أتيت على راعي فناداه ثلاث مرار فإن أجابك وإلا فاشرب في غير أن تفسد
وإذا أتيت على حائط بستان فناد صاحب البستان ثلاث مرار فإن أجابك
فكل في أن لا تفسد) ورواه ابن حبان في صحيحه وحديث ابن عمر قال قال رسول
الله ﷺ (إذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبئة) ورواه الترمذي أيضا ثم
روى ابن ماجه على النهي (أن يصيب منها شيئا إلا بأذن صاحبها) وروى فيه حديث

ابن عمر هذا وحديث أبي هريرة الذي ذكرناه في التماثلية الثانية وروى أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ (أنه مثل عن الثمر المملق فقال ما أصاب منه بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه) وبوب الترمذي على حديث ابن عمر ورافع ابن عمرو وعبد الله بن عمرو (باب الرخصة في أكل الثمرة للزاجرها) وبوب على حديث سمرة (باب حلب المواشي بغير إذن صاحبها) وقال القاضي أبو بكر بن العربي عول أحمد بن حنبل على حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهو حديث صحيح ويعضده حديث الصحيح ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان أو طائر أو دابة إلا كانت له حسنة يوم القيامة فهذا أصل يعضد ذلك الحديث ورأى سائر فقهاء الأئمة أن كل أحد أولى بملكه ولم يطلقوا الناس على أموال الناس ففي ذلك فساد عظيم ورأى بعضهم أن ما كان على طريق لا يعدل إليه ولا يقصد فليأكل منه المار ومن سعادة المرء أن يكون ماله على الطريق أو داره على الطريق لما يكتب في ذلك من الحسنات والمكافآت والدي ينتظم من ذلك كله أن المحتاج يأكل والمستغنى يمسك وعليه يدل الحديث وذكر ابن العربي لحديث ثمرة محملين (أحدهما) أن ذلك في بلاد جرت عاداتهم برضائهم بحلب مواشيهم وأكل ثمارهم قال والاحكام تجري على العادة قال وكذلك كانت بلاد الشام قال وبلادنا هذه يعني المغرب استولى عليها الفقر والبخل فليست على هذه السبيل إلا في النادر (ثانيهما) أنه محمول على ابن السبيل المحتاج وقال الخطابي في حديث سمرة هذا في المضطر الذي لا يجد طعاماً وهو يخاف التلف على نفسه فإذا كان كذلك جاز له فعل هذا وقال أبو العباس القرطبي لا حاجة في شيء من هذه الأحاديث لأوجه (أحدها) أن التمسك بالقاعدة المعلومة أولى و (ثانيها) أن حديث النهي أصح سنداً فهو أرجح و (ثالثها) أن ذلك محمول على ما إذا علم طيب نفوس أرباب الأموال بالعبادة أو بغيرها و (رابعها) أن ذلك محمول على أوقات المجاعة والضرورة كما كان ذلك في أول الإسلام وقال النووي في شرح المذهب : اختلف العلماء فيمن مر بدستان غيره

وفيه ثمار أو مرزوع غيره فمذهبنا أن لا يجوز أن يأكل منه شيئاً إلا إن كان في حال الضرورة التي تباح فيها الميتة وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وداود والجمهور وقال أحمد إذا اجتاز به وفيه فأكبه رطبة وليس عليه حائط جازله إلا كل منه من غير ضرورة ولا ضمان عليه عنده في أصح الروايتين وفي الرواية الأخرى يباح له ذلك عند الضرورة ولا ضمان قال الشافعي وروى فيه حديث لو ثبت عندنا لم نخالفه والكتاب والحديث الثابت أنه لا يجوز أكل مال أحد إلا بأذنه قال البيهقي والحديث الذي أشار إليه الشافعي هو حديث ابن عمر وقد قال يحيى ابن معين هو غلط وقال الترمذي : سألت البخاري عنه فقال يحيى بن سليم يروى أحاديث عن عبد الله بهم فيها قال البيهقي . وقد جاء من أوجه أخر وليست بقوية ثم قال . أحاديث الحسن عن سمرة لا ينسبها بعض الحفاظ ويزعم أنها من كتاب الأحاديث العتيقة الذي ذكر فيه السماع فإن صرح فهو محمول على حال الضرورة ثم قال إن حديث أبي سعيد الخدري تفرد به سعيد الجريري وهو ثقة إلا أنه اختلط في آخر عمره وسماع يزيد بن هارون منه بعد الاختلاط فلا يصح قال وقد روى عن أبي سعيد عن النبي ﷺ خلافه وقال أبو عبيد القاسم بن سلام إنما هذا الحديث يعني حديث عمرو بن شعيب في الرخصة للجائع المضطر الذي لا شيء معه يشترى به وهو مفسر في حديث ابن جريج عن عطاء قال (رخص رسول الله ﷺ للجائع المضطر إذا مر بالحائط أن يأكل منه ولا يتخذخنة) انتهى وحمل بعضهم هذه الأحاديث على أن ذلك في سفر الغزو وأن ذلك في أراض أهل الحرب وعليه يدل عمل أبي داود في سننه فإنه أورد أحاديث الباب كلها في الجهاد وحملها بعضهم على أنها كانت قبل فرض الزكاة ثم نسخ إباحة ذلك بموجب الزكاة ﴿ السادسة ﴾ الماشية اسم يقع على الأبل والبقر والغنم وأكثر ما يستعمل في الغنم قاله في النهاية وقال في المحكم الماشية الأبل والغنم ﴿ السابعة ﴾ قوله (ماشية أخيه) خرج مخرج الغالب فالدمى في ذلك كالمسلم تقسام الدليل على حرمة ماله ولذلك في آخر الحديث فلا يحلبن أحد ماشية أحد

فأتى بصيعة عموم يتناول الدمى وكرر للنبي ﷺ هذا النهي بعد ذكره تأكيداً عليه وقد تسامح بعض العلماء في أهل الذمة لوجوب الضيافة عليهم فذكر ابن عبد البر في التمهيد عن سعيد بن وهب قال (كنت بالشام وكنت أتق أن أكل من الثمار شيئاً فقال لي رجل من أصحاب رسول الله ﷺ إن عمر اشترط على أهل الذمة أن يأكل الرجل المسلم يومه غير مفسد) وعن عاصم الأعول عن أبي زينب قال (صحبني عبد الرحمن بن سمرة وأنس بن مالك وأبا برزة الأسلمي في سفر فكانوا يصيبون من الثمار) وعن البصري قال (يأكل ولا يفسد ولا يحمل قال ابن عبد البر وقد يحتمل هذا كله في أهل الذمة في ذلك الوقت وقال ابن وهب سمعت مالكا يقول في المسافر ينزل بالدمى أنه لا يأخذ من ماله شيئاً إلا باذنه وعن طيب نفس منه فقيهل لمالك (أرأيت الضيافة التي جعلت عليهم ثلاثة أيام قل كان يومئذ يخفف عنهم بذلك) وقال ابن وهب أيضاً سمعت مالكا يقول في الرجل يدخل الحائط فيجد النمر ساقطاً قال لا يأكل منه إلا أن يعلم أن صاحبه طيب النفس بذلك أو يكون محتاجاً إلى ذلك فأرجو أن لا يكون عليه شيء إن شاء الله ﴿التامنة﴾ فيه التمثيل في المسائل وتشبيه ما يخفى حكمه بما هو واضح مقرر جلي فإنه عليه الصلاة والسلام شبه اللبن في الضرع بالطعام المحفوظ في الخزانة ولا يخفى على أحد تحريم المشبه به فكذلك المشبه وصور ذلك في طعام الأخذ حتى يكون ذلك أبلغ في الانفكاك عنه فإن الإنسان يفعل مع الناس ما يجب أن يفعلوه معه واستدل به على إثبات القياس وهو إلحاق فرع بأصل بعللة جامعة ﴿التاسعة﴾ المشربة بفتح الميم وإسكان الشين المعجمة وضم الراء وفتحها لغتان حكاهما الجوهري وغيره الغرفة ، قاله في الصحاح والمحكم والنهية قال في المشارق كالفرفة . وقال الخليل هي الغرفة وقال الطبري هي كالخزانة فيها الطعام والشراب وبها سميت مشربة أما المشربة بمعنى الموضع الذي يشرب منه وهي المشربة فهي بفتح الراء فقط والمشربة بكسر الميم وفتح الراء إناء يشرب فيه والخزانة بكسر الخاء وقوله يخزن بضم الزاي ولفظ الحديث يفهم أن الخزانة موضع في المشربة ﴿العاشرة﴾

قوله فينتقل بضم الياء وإسكان النون وفتح التاء واقاف من الانتقال وهو
اقتعال من النقل وهو كقوله في حديث أم زرع لا سمين فينتقل وقوله في
الرواية الأخرى (فينتقل) كالذى قبله إلا موضع القاف ثاء مثلثة . ومعناه
يستخرج من قولهم نزل كنانته أى صلبها واستفرغ ما فيها ويقال لما يخرج من
آب البر إذا حفر تليل ومنه قوله في الحديث الآخر وأنتم (تبتلونها) أى
تستخرجون ما فيها وتمتعون به وقال النووى فى شرح مسلم معنى ينتقل ينتثر
كله ويرمى وقال ابن عبد البر قيل إن معنى ينتقل وينتثر متقاربان قال ابن
عبد البر ورواية ينتقل أين (قلت) وانتقل ليس مضارع نقل وإنما هو بمعناه
يقال نقله وانتقله بمعنى ولو كان مطاوعه لكان لا زما ولم يصح بناؤه
للمفعول ﴿ الحادية عشرة ﴾ فيه أن اللبن يسمى طعاما فيحنت به من حلف
لا يتناول طعاما إلا أن يكون له نية تخرج اللبن ﴿ الثانية عشرة ﴾ وفيه أن
الشاة المبيعة إذا كان لها لبن مقدور على حلبه فهو مقابل بقسطه من الثمن قال
الخطابى وهذا يؤيد خبر المصراة ويثبت حكمها فى تهويم اللبن ﴿ الثالثة عشرة ﴾
وامتدل به على أنه إذا سرق لبنا من ضرع وكانت تلك الماشية التى فى ضرعها
اللبن محرزة عنده فى حرز مثلها واللبن المذكور يبلغ قيمته نصابا يجب عليه
القطع وأنه لا فرق فى المال المسروق بين الطعام الرطب وغيره
لأن النبي ﷺ سوى بينه وبين غيره فى التحريم وحكى أبو
العباس القرطبى عن بعض العلماء وجوب القطع وإن لم تكن الغنم فى حرز
﴿ الرابعة عشرة ﴾ استدلل به الجمهور على أنه ليس للمرتهن أن يحلب الدابة
المرهونة ويشرب لبنها فإنه ملك للراهن وقال أحمد وإسحق وغيرهما يحلب
ويركب وعليه النفقة واحتج هؤلاء بحديث أبي هريرة مرفوعا (الرهن يركب
ويشرب لبن الدار إذا كان مرهونا) رواه البخارى بهذا اللفظ وفى رواية أخرى
له وعلى الذى يركب ويشرب النفقة كذا ذكره ابن عبد البر ثم قال وهذا الحديث
عند جمهور الفقهاء يرد أصله مجمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف فى صحتها وحديث
ابن عمر هذا يردده ويقضى بنفسه انتهى وهو محجب بفليس هذا الحديث

(باب الإجارة)

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « خُفِّفَ عَلَى دَاوُدَ الْقِرَاءَةُ فَكَانَ يَأْمُرُ بِدَابَّتِهِ تُسْرَجُ فَكَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُسْرَجَ دَابَّتُهُ وَكَانَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلِ يَدِهِ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

صريحاً في أن الذي يجلب ويركب وينفق هو المرتب حتى يحتاج فيه الى دعوى النسخ ومعارضة ما هو أصح منه بل هو محمول على أن المالك هو الفاعل لذلك وكذا ذكره أصحابنا والله أعلم ﴿ الخامسة عشرة ﴾ قال أبو العباس القرطبي فيه إباحة خزن الطعام واحتكاره الى وقت الحاجة خلافاً لغلاة المتزهدة القائلة لا يجوز الادخار مطلقاً

(باب الإجارة)

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « خُفِّفَ عَلَى دَاوُدَ الْقِرَاءَةُ فَكَانَ يَأْمُرُ بِدَابَّتِهِ تُسْرَجُ فَكَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُسْرَجَ دَابَّتُهُ وَكَانَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلِ يَدِهِ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ صَحِيحِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بَلَفْظَ بَدَاوَاهُ بِالْجَمْعِ وَفِي التَّفْسِيرِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ نَصْرٍ بَلَفْظَ فَكَانَ يَقْرَأُ قَبْلَ أَنْ يَفْرَغَ يَعْنِي الْقُرْآنَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمْلَةَ الْأَخِيرَةَ وَرَوَى فِي الْبَيُوعِ الْجُمْلَةُ الْأَخِيرَةُ فَقَطْ عَنْ يَحْيَى ابْنِ مُوسَى ثَلَاثَتَهُمْ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ الثَّانِيَةِ ﴾ الْقُرْآنُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ قَرَأْتُ فَيُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَقْرُوءٍ وَمِنْهُ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ تَسْمِيَةِ زَبُورِ دَاوُدَ قُرْآنًا وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْقُرْآنُ الْمُنْزَلُ عَلَى نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ﴿ الثَّلَاثَةِ ﴾ الْمُرَادُ بِتَخْفِيفِ الْقِرَاءَةِ عَلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَيْسِيرُهَا وَتَسْهِيلُهَا وَخَفَافَةُ لِسَانِهِ بِهَا حَتَّى يَقْرَأَ فِي الزَّمَنِ الْيَسِيرِ مَا لَا يَقْرَأُ غَيْرُهُ

في الزمن الكثير مع التمرسل وإعطاء كل حرف حقه ومن تخفيف القراءة وتسهيلها لهذه الأمة ما في قوله عليه الصلاة والسلام الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ، والذي يقرأه وهو عليه شاة له أجران ، وبسبب تخفيف القراءة تسر لكثير من صالحى هذه الأمة من كثرة التلاوة ما عسر على أكثرهم قال النووي وأكثر ما بلغنا في ذلك ما كان يفعله السيد الجليل ابن الكاتب الصوفى في كونه كان يحتم القرآن أربع مرات في الليل وأربعاً في النهار (الرابعة) قوله (فكان يأمر بدابته) قد عرفت أن في لفظ آخر بدوابه ومقتضى التوفيق بين الروایتين أن يكون المراد برواية الافراد الجنس لا التوحيد وزمن إسراج الدواب أطول من زمن اسراج الدابة الواحدة إلا أن يكون لكل دابة سايس فيستوى حينئذ اسراج القليل والكثير في الزمن وقوله تسرج رويناه بالرفع وكأنه استثناف كأنه قيل يأمر في دابته بماذا فقل تسرج ويحتمل أن يكون منصوباً باضمار أن كما في قوله تسمع بالمعدي خير من أن تراه وقوله من قبل أن تسرج أى من قبل أن يفرغ من إسراجها بدليل الرواية الأخرى (الخامسة) فيه فضل الأكل من عمل اليد وفي صحيح البخارى عن المقدم بن معدى كرب عن النبي ﷺ قال (ما أكل أحد طعاماً قط خير من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده) وهذا يدل على أنه أفضل المكاسب وفي المسألة خلاف تقدم بيانه في باب فضل الصدقة والتعفف في الكلام على حديث أبي هريرة (لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره) الحديث منهم من رجح عمل اليد ومنهم من رجح التجارة ومنهم من رجح الزراعة (السادسة) استدلل به المصنف رحمه الله على صحة الاجارة فيحتمل أنه أخذ ذلك من قوله (وكان لا يأكل إلا من عمل يده) وهذا لا يدل على الاجارة لجواز أن يعمل بيده لنفسه فيقع العمل في خالص ملكه ثم يبيعه فيحصل له فيه من الربح بمقدار عمل يده وهذا هو الأليق بحال داود عليه السلام وإنما يدل على الاجارة لو كان فيه أن يعمل لغيره باجرة فيقع عمله في ملك غيره وليس في الحديث دليل على ذلك ويحتمل أنه أخذ ذلك من قوله فكان يأمر بدابته تسرج فإنه قد يدل

على استئجار الأجير لسياسة الدابة وهذا قد ينازع فيه أيضا لأنه قد يأمر بذلك من ليس أجيلا ممن تقتضى العادة استخدامه في مثل ذلك كما كان يخدم النبي ﷺ أنس بن مالك وغيره من الصحابة من غير أن يقع على واحد منهم عقد اجارة على ذلك وهذا أمر خفيف تقتضى العادة المسامحة به وقد يقال بتقدير أن تكون دواب كثيرة فاستخدام المتبرع عليها بعيد والظاهر أن ذلك ما كان إلا باجارة وبالجملة فاستنباط هذا الحكم من هذا الحديث غريب لم أره في كلام غير الشيخ رحمه الله وإنما يتم إذا قلنا ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ والخلاف في ذلك معروف في الاصول والاكثرون على المنع لكن هذا الحكم قد ورد في شرعنا بتمريده قال الله تعالى (فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) وورد في السنة أحاديث صحيحة مشهورة دالة على جواز الاجارة وانقضى عليها الاجماع ﴿ السابعة ﴾ قد يقال في حكمة الجمع بين هاتين الجملتين أن في الاولى بيان حاله في أمر عبادته وفي الثانية بيان حاله في أمر معيشته وقد يقال في ذلك قد يفهم من كونه له دواب ومن يقوم بشأنها وأنه لا يتعاطى أمرها بيده بنفسه أنه كان على طريقة عطاء الدنيا في أمر معيشته وأما كل فنبه على أنه كان مع هذا الاتساع لا يأكل الا من عمل بيده تحريما للحلال واستقلالاً من الدنيا ﴿ الثامنة ﴾ يحتمل أن يكون المراد بما كان داود عليه السلام يعمل بيده وياً كل الدروع السابقة التي يسر له عملها وألین له حديدتها وقال أبو الزاهرية كان داود عليه السلام يعمل القفاف وياً كل منها وذكر معمر أن سليمان رضي الله عنه كان يعمل الخوص فليل له أتعلم هذا وأنت المدائن تجرى عليك رزق قال اني أحب أن آكل من عمل يدي ﴿ التاسعة ﴾ يحتمل أنه كان يعمل بيده ما يأكله هو وعياله ويحتمل أن يقتصر بذلك على قوت نفسه خاصة وهو أقرب ﴿ العاشرة ﴾ يحتمل أن يكون معنى كونه لا يأكل إلا من عمل بيده أنه لا يكل أمر قوته الى غيره فكان هو الذي يتعاطى العجن وتطبخ وغيرها من آلات الأكل لنفسه وتكون الحكمة في ذكر

(بابُ إحياءِ المواتِ)

عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُبَاعَ بِهِ الْكَلَاءُ) وَلَا بَنُ حَبَّانَ (لَا تَمْنَعُوا الْمَاءَ وَلَا تَمْنَعُوا الْكَلَاءَ) فَيُزُلَ الْمَالُ وَتَجُوعَ الْعِيَالُ) وَلَا بَنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ (ثَلَاثٌ لَا يُمْنَعْنَ ، الْمَاءُ ، وَالْكَلَاءُ ، وَالنَّارُ) وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ فِي الْمَاءِ وَالْكَلَاءِ وَالنَّارِ وَثَمَنُهُ حَرَامٌ) قَالَ أَبُو سَعِيدٍ يَعْنِي الْمَاءَ الْجَارِيَّ وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ (أَنَّهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ ؟ قَالَ الْمَاءُ وَالْمِلْحُ وَالنَّارُ) وَإِسْنَادُهُمَا ضَعِيفٌ

هذه الجملة عقب التي قبلها أنه كان بكل سياسة دوابه الى غيره ويتعاطى أمر فوته بنفسه وهذا احتمال بعيد غير متبادر الى الفهم والذي فهمه السلف منه ما قدمته من الاكتساب بعمل اليد والله أعلم

(باب إحياء الموات)

عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ » (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأَوَّلَى) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَقِيلٍ وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ كِلَاهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِإِظْهَارِ (لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لَتَمْنَعُوا بِهِ الْكَلَاءَ) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ

هلال بن أسامة وهو ابن أبي ميمونة عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ (لا يباع فضل الماء ليبيع به السكّاء) ﴿الثانية﴾ قوله لا يمنع روى بالرفع على أنه خبر وبالجزم على النهي وقد رويناه بالوجهين في صحيح البخاري فالجزم رواية الحافظ أبي ذر عبد بن أحمد الهروي والرفع هو المشهور وهو خبر اللفظ هي من جهة المعنى وقد دل على ذلك قوله في الرواية الأخرى وهي في الصحيحين لا تمنعوا بلفظ النهي الصريح ﴿الثالثة﴾ فيه النهي عن منع فضل الماء وهو محمول عند أكثر الفقهاء من أصحابنا على ماء البئر المحفورة في الملك أو في الموات بقصد التملك أو الارتفاق خاصة فالأولى وهي التي في ملكه أو في موات بقصد التملك بملك ماؤها على الصحيح عند أصحابنا ونص عليه الشافعي في القديم وفي رواية حرمة والثانية وهي المحفورة في موات بقصد الارتفاق لا يملك الحافر ماءها ولكن يكون أولى به إلى أن يرتحل فإذا ارتحل صار كغيره ولو ماد بعد ذلك وفي كلا الحالتين يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته والمراد بحاجته نفسه وعياله وماشيته وزرعه قال إمام الحرمين وفي المزارع احتمال على بعد أما البئر المحفورة للمارة فبأؤها مشترك بينهم والحافر كأحدكم ويجوز الاستقاء منها للشرب وسقي الزرع فإن ضاق عنهما فالشرب أولى وكذا المحفورة بلا قصد على أصح الوجهين لأصحابنا وأما المحرز في إناء فلا يجب بذل فضله على الصحيح من الوجهين لغير المضطر وملك بالأحرار وقد حكى بعضهم الإجماع على ذلك وقال بعض أصحابنا لا يملكه بل هو أخص به وغلطوه في ذلك هذا كلام أصحابنا وكلام الفقهاء من الحنفية والحنابلة في ذلك متقارب في الأصل والمدرّك وإن اختلفت تفاصيلهم وحكى المالكية هذا الحكم في البئر المحفورة في الموات وقالوا في المحفورة في الملك لا يجب عليه بذل فضلها وقالوا في المحفورة في الموات لا تباع وصاحبها وورثته بعده أحق بكفائتهم وقال ابن الماجشون لاحظ فيها للزوجين وقال أبو الوليد الباجي لو بين حافرها وأشهد أنه ملك فالظاهر أنه يملك ولا نص فيه ﴿الرابعة﴾ معنى قوله ليسع به السكّاء أن يكون حول البئر سكّاء ليس عنده ماء غير هذا ولا يمكن لأصحاب المواشي رعيه إلا إذا مكنوا من سقيهم منهم من هذا البئر لثلاث تضرر بهائمهم بالعطش بعد الرعي فيكون بمنعهم من الماء

ما نعلم من رعى بهائمهم من ذلك كلاً وان لم يمنهم صريحاً قال الخطابي الى هذا ذهب
 في معنى الحديث مالك والأوزاعي والليث وهو معنى قول الشافعي والنهي في هذا
 ذنبهم على التحريم وقال غيرهم ليس النهي فيه على التحريم لكنه من باب المعروف فان
 شح رجل على ماله لم ينتزع من يده والماء في هذا كغيره من صنوف الاموال لا يحل
 الا بطيب نفس قال وهو محتاج الى دليل يجوز معه ترك الظاهر وأصل النهي
 للتحريم (الخامسة) ظاهره وجوب ذلك عليه مجاناً من غير طلب القيمة وبه قال
 الجمهور وحكى الخطابي عن قوم أنه تجب له القيمة مع وجوب
 ذلك عليه كاطعام المضطر يجب مع أخذ البذل وبه قال بعض
 أصحابنا وهو مردود ويلزم من طلب القيمة المنع في حالة
 امتناع أصحاب المواشي من بذل قيمة الماء وهو خلاف ما اقتضاه الحديث من
 عدم المنع مطلقاً ولو جاز أخذ العوض عنه لجاز بيعه وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك
 بقوله (لا يباع فضل الماء ليبيع به الكلاً) وهو في صحيح مسلم كما تقدم وهو
 صريح في الرد على هؤلاء القوم (السادسة) لوجوب ذلك شروطاً مأخوذة
 من الحديث (أحدها) أن يكون ذلك الماء فاضلاً عن حاجته كالتقدم وهو صريح
 الحديث فان النهي عنه منع الفضل لا منع الأصل ولذلك بوب عليه البخاري
 في صحيحه أن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى (الثاني) أن يكون البذل
 للماشية وسائر البهائم ولا يجب عليه بذل الفاضل عن حاجته لزوع غيره على
 الصحيح عند أصحابنا وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري وعن
 أحمد روايتان وقال مالك يجب عليه بذل للزراع ايضاً إذا خشى عليه الهلاك
 ولم يضر ذلك بصاحب الماء واختلف أصحابه في أنه يستحق على ذلك عوضاً
 أم لا والحديث حجة للأولين فانه لا يلزم من منع سقي الزرع به منع الكلاً وهو
 المعنى الذي علل به الحديث : إنما يلزم ذلك في منع البهائم ويدل لمالك ومن
 وافقه حديث جابر في صحيح مسلم (نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء)
 ولم يقيد ببيع فضل الكلاً لكنه عند غيره محمول على الحديث الآخر وقد
 حكى ابن حبيب عن لقبيه من أصحاب مالك أن معنى الحديثين واحد قال

النوى في شرح مسلم ويحتمل أنه في غيره ويكون نهى تنزيه واختلاف ترجيح
الرافعى في وجوب بذل فضل الماء للزراع فيما إذا حفر البئر للارفاق دون التملك
(الثالث) أن لا يحدد صاحب الماشية ماء مباحا ذكره أصحابنا والحديث دال عليه
فانه متى وجد ذلك لا يلزم من منع صاحب البئر فضل مائه منع الكلاب
للاستغناء عنه بذلك الماء المباح (الرابع) أن يكون هناك كلاً يرعى فلو دخلت
تلك الأرض عن الكلاب فله المنع لا لتفاء العلة المعتبرة في الحديث (السابعة)
ليس المراد بوجوب بذل فضل الماء للماشية استقاؤه لها بل الواجب تمكين
أصحابها ليستقوا بدلاء انفسهم ولا يمنع الماشية من الحضور عند البئر إذا لم
يحصل له بذلك ضرر في ماشية ولا زرع ولا غيرها فان لحقه ضرر بوجدودها
منعت لكن يمكن الرعاة من استقاء فضل الماء لها قاله الماوردى من
أصحابنا (الثامنة) ظاهر الحديث أنه لا فرق في ذلك بين المارة ومن أقام
حول البئر وفي الصورة الثانية وجهان لأصحابنا والأصح الوجوب
في حقهم أيضا عملاً بظاهر الحديث وقال الآخرون لا ضرورة بأولئك للإقامة
وهذا لا معنى له وقال المالكية المسافرون أحق من المقيمين (التاسعة)
اختلاف أصحابنا في أنه هل يجب البذل للرعاة كالماشية أم لا والأصح الوجوب
وهو مقتضى الحديث فانه إذا منع الرعاة من الشرب امتنعوا عن رعى الكلاب
فانه لا يمكنهم إرسال البهائم هملاً وفي حمل الماء عليهم مشقة وصاحب الوجه
الآخر يقول يمكنهم حملها لأنفسهم لقلة ما يحتاجون اليه بخلاف البهائم والحق
هو الأول والبذل لسقاة الناس رعاة كانوا أو غيرهم أولى من البذل للماشية (العاشرة)
قال أهل اللغة الكلام مقصور مهموز هو النبات سواء كان رطباً أو يابساً وأما الحشيش
الهشيم فهو مختص باليابس وأما الخلا بفتح الخاء مقصور غير مهموز والعشب
فهو مختص بالرطب ويقال له أيضاً الرطب بضم الراء واسكان الطاء (الحادية
عشرة) إن قلت لم يبوب المصنف رحمه الله على هذا الحديث احياء الموات
وأى دلالة فيه على جواز احياء الموات؟ قلت الحكم المذكور فيه هو من
أحكام احياء الموات فانه في البئر المحفورة في الموات النبى فيه الكلاب فان

قلت وقد تكون محفورة في مملوك غير موات (قلت) هذه لا يكون حولها كلاً مباح في الغالب بل تكون محفورة بالأمالك وبتقدير أن يكون حولها كلاً مباح وهي في أرض مملوكة فتلك الصورة الأولى مما تناوله الحديث فصح التبويب لتناولها والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ استدلل به ابن حبيب من المالكية على أن البر إذا نهاها فيها مالكها لهذا يوم ولهذا يوم فاستغنى صاحب النوبة عن الماء في ذلك اليوم إما بعد أن سقى زرعه أو لم يسق لعدم احتياجه لذلك فلشريكه أن يستقي في غير نوبته لأن هذا ماء قد فضل عنه وقد نهى النبي ﷺ عن منع فضل الماء وخالفه في ذلك الأكثرون من المالكية وغيرهم وقالوا الأصل المنع من مال الغير بغير إذنه إلا ما خرج بدليل وهذه الصورة ليست الصورة التي ورد فيها الحديث المخصص والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ وأدخل فيه ابن حبيب أيضاً ما إذا تهورت بر صاحب بستان فله سقى أشجاره وزرعه من فضل ماء برجاره إلى أن يصلح بره إذا خشي من تأخير السقي إلى إصلاحها هلاكها ويجب عليه المبادرة لإصلاحها قال وليس له أن ينشئ غرساً أو زرعاً ليسقيه من فضلها إلى إصلاح بره قال وهكذا فسرهُ مطرف وابن الماجشون عن مالك وفسرهُ أيضاً ابن عبد الحكم وأصبع بن الفرج وأخبرني أن ذلك كان قول ابن وهب وابن القاسم وأشهب مروايتهم عن مالك انتهى وقال ابن العربي لا خلاف في قوله أي مالك في وجوب الاعطاء وإن اختلفوا في جهة الاعطاء هل هو بمن أو بغير ممن انتهى واستدل هؤلاء بالرواية المطلقة في النهي عن بيع فضل الماء والجمهور يخالفونهم في ذلك ويحملون تلك المطلقة على المقيدة المفسرة والله أعلم وقيل لعيسى بن دينار أي يحكم عليه بذلك فقال لا ركن يؤمر بذلك فإن أبي لم يقض عليه قيل له فإن باع فضله أترى جاره الذي انقطع مأؤه أولى به باليمن؟ قال نعم ﴿الرابعة عشرة﴾ واستدل به بعض المالكية على قاعدتهم في سد الدرائع فإنه نهى أن يمنع فضل الماء لئلا يتذرع به إلى منع الكلاً ﴿الخامسة عشرة﴾ في صحيح ابن حبان من طريق بن وهب عن حيوة عن أبي هانئ عن أبي سعيد مولى بني عفان عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول (لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا الكلاً فبهزل المال وتجويع العيال) ففي هذه الرواية التصريح

بالنهي عن بيع الكلا فيحتمل أن تعود إلى الرواية المشهورة في النهي عن بيعه
 بالتسبب بأن يمنع الماء فيكون سبباً لمنع الكلا ويحتمل أن لا يؤول بذلك بل تجعل
 على ظاهرها من النهي عن بيع الكلا وهو محمول على غير المملوك وهو الكلا
 الثابت في الموات فمنعه مجرد ظلم إذ الناس فيه سواء أما الكلا الثابت في أرضه
 المملوك له بالأحياء فمذهبننا جواز بيعه وفيه خلاف عند المالكية صحح ابن العربي
 للجواز وقال ابن القاسم ومطرف يبيع ويمنع ما في مروجه وحماه من ملكه
 ويباح ما فضل عنه ما في فحوصها من التور والعفاء الا أن يكتنفه زرعه فله منعهم
 للضرر وسوى ابن الماجشون بينهما في بيعه الا ما فضل عنه من العفاء وسوى
 أشهب في منعه وقال هو كالماء الجاري لا يحل منع ما فضل عنه ولا بيعه الا أن
 يحرزه ويحملة فيبيعه حكى هذا الخلاف ابن شاس وابن الحاجب وحكى ابن بطلال
 عن الكوفيين والشافعي أن صاحب الأرض لا يملك الكلا حتى يأخذه فيحوزه
 وما حكاه عن الشافعي مردود وقوله فيهنزل المال وتجوع العيال تعليل للنهي
 عن بيع الكلا فإنه يترتب عليه هزال المال وهو الماشية إذ ليس كل أحد يقدر
 على العلف فاذا منع رعى ماشيته في الكلا هزلت فينشأ عن ذلك فلة اللبن أو
 فقده فتجوع العيال الذين يقتاتون باللبن وما ينشأ عنه من الجبن وغيره
 السادسة عشرة روى ابن ماجه بأسناد صحيح عن محمد بن عبد الله بن يزيد
 عن سفيان عن أبي الزناد عن أبي الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ
 قال (ثلاث لا يمتنع الماء والكلا والنار) وروى ابن ماجه أيضاً عن عبد الله بن
 سعيد عن عبد الله بن خراش بن حوشب الشيباني عن العوام بن حوشب
 عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ (المسلمون شركاء في ثلاث
 في الماء والكلا والنار وثمنه حرام قال أبو سعيد يعني الماء الجاري) والظاهر
 أن أبا سعيد هذا هو عبد الله بن سعيد شيخ ابن ماجه وهو الأشج وكان
 أحد الحفاظ وهذا الاسناد ضعيف لضعف عبد الله بن خراش وهو بكسر الخاء
 وبالشين المعجمتين وفي ترجمته أو رده ابن عدى في السكامل وروى أبو داود
 عن رواية رجل من المهاجرين من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً (المسلمون شركاء

في ثلاث الماء والكلاء والنار) قال الخطابي هذا معناه الكلاء يثبت في موات الأرض يرطاه الناس ليس لأحد أن يخص به دون أحد ويحجزه عن غيره وكان أهل الجاهلية إذا عز الرجل منهم حتى بقعة من الأرض لماشيته ترطاهما يذود الناس عنها فأبطل النبي ﷺ ذلك وجعل الناس فيه شركاء يتعاضدون بينهم فأما الكلاء إذا ثبت في أرض مملوكة لمالك بعينه فهو مال له ليس لأحد أن يشركه فيه إلا بأذنه قال وقوله (والنار) فسرده بعض العلماء بالحجارة التي ترى النار فلا يمنع أحد أن يأخذ منها حجرا يقذف به النار فأما التي يوقدها الإنسان فله أن يمنع غيره من أخذها وقال بعضهم له أن يمنع من يريد أن يأخذ منها جذوة من الحطب قد احترق فصار حجرا وليس له أن يمنع من أراد أن يستصبح منها مصباحا أو يدني منها ضغفا يشتعل بها لأن ذلك لا ينقص من عينها شيئا انتهى وقال صاحب العدة من أصحابنا: لو أضرم نارا في حطب مباح بالصحراء لم يكن له منع من ينتفع بتلك النار ، فلو جمع الحطب ملكه فإذا أضرم فيه النار كان له منع غيره منها انتهى وأما الماء فالمراد به هنا المياه المباحة النابعة في موضع لا يختص بأحد ولا صنع للآدميين في انباعها واجرائها كالقنوات وجيخون والنيل وسائر أودية العالم والعيون في الجبال وسيول الأمطار فالناس فيها سواء لكن من أخذ منها شيئا في إناء أو جعله في حوض ملكه ولم يكن لغيره مزاحمة فيه وقوله في حديث ابن عباس (وثمنه حرام) أي المذكور فأعاد الضمير مفردا وإن تقدم ذكر ثلاث وإنما كان ثمنه حراما لأنه غير مملوك فلا يجوز بيعه ، وحمل أبي سعيد وهو الأشجج له على الجاري هو الغالب فلو كان الماء المباح غير جار كماء السيول إلا كدة في المستنقعات فحكمها كذلك والله أعلم ﴿ السابعة عشرة ﴾ روى ابن ماجه أيضاً عن عمار بن خالد الواسطي عن علي بن غراب عن زهير بن مرزوق عن علي بن زيد عن جعدان عن سعيد ابن المسيب عن عائشة (أنها قالت يا رسول الله ما المعنى الذي لا يحل منه قال الماء والملح والنار) قالت قلت يا رسول الله هذا الماء قد عرفناه فما بال الملح والنار؟ قال يا حميراء من أعطى نارا فكأنما تصدق بجميع ما أنضجت تلك النار ومن أعطى

(بَابُ الْوَصِيَّةِ)

عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَا حَقُّ امْرِئٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ يَبْتَغِي لِيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ » وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يوصَى فِيهِ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ ثَلَاثُ لَيَالٍ وَفِي رِوَايَةٍ

مِلْحًا فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقُ بِجَمِيعِ مَا طَبِيتَ تِلْكَ الْمِلْحَ وَمَنْ سَقَا مُسْلِمًا شَرْبَةً مِنَ الْمَاءِ حَيْثُ يَوْجَدُ الْمَاءُ فَكَأَنَّمَا أُعْتِقَ رَقَبَةً وَمَنْ سَقَى مُسْلِمًا شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ حَيْثُ لَا يَوْجَدُ الْمَاءُ فَكَأَنَّمَا أَحْيَاهَا) وَزَهْرِبْنُ مَرْزُوقٌ لَا يَعْرِفُ بَغْيَرُ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَدْ شَتَّلَ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فَقَالَ لَا أَعْرِفُهُ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ مَنْكَرُ الْحَدِيثِ مَجْهُولٌ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ سَيَّارِ بْنِ مَنْظُورٍ رَجُلٍ مِنْ بَنِي فِزَارَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ امْرَأَةٍ يُقَالُ لَهَا نَهَيْسَةُ عَنْ أَبِيهَا قَالَتْ (اسْتَأْذِنَ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ قَالَ الْمَاءُ قَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ قَالَ الْمِلْحُ) وَفِي هَذَا الْإِسْنَادِ جِهَالَةٌ فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ مَعْنَاهُ الْمِلْحُ إِذَا كَانَ فِي مَعْدِنِهِ فِي أَرْضٍ أَوْ جَبَلٍ غَيْرِ مَمْلُوكٍ فَإِنْ أَحَدًا لَا يَمْنَعُ مِنْ أَخْذِهِ فَمَا إِذَا صَارَ فِي حَوْزِ مَالِكٍ فَهُوَ أَوْلَى بِهِ وَلَهُ مَنَعُهُ وَبَيْعُهُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ كَسَائِرِ أَمْلاكِهِ انْتَهَى قَالَ أَصْحَابُنَا فَلَوْ كَانَ بِقَرْبِ السَّاحِلِ بَقْعَةٌ لَوْ حَفَرْتَ وَسِيقَ الْمَاءُ إِلَيْهَا ظَهَرَ فِيهَا الْمِلْحُ فَلَيْسَتْ مِنَ الْمَعَادِنِ الظَّاهِرَةِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا يَظْهَرُ بِالْعَمَلِ فَلَا مَامَ اقْطَاعِهَا وَمَنْ حَفَرَهَا وَسَاقَ الْمَاءَ إِلَيْهَا وَظَهَرَ الْمِلْحُ مَلَكَهَا كَمَا لَوْ أَحْيَا مَوَاتًا

﴿ بَابُ الْوَصِيَّةِ ﴾

عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَا حَقُّ امْرِئٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ يَبْتَغِي لِيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ » (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿ الْأُولَى ﴾ أَخْرَجَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ لَهُ

لِلْبَيْهَقِيِّ لَهُ مَالٌ يُرِيدُ أَنْ يوصِيَ فِيهِ بِبَيْتِ لَيْلَةٍ أَوْ لَيْلَتَيْنِ لَيْسَتْ وَصِيَّتُهُ
مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ (وَفِي رِوَايَةٍ ذَكَرَهَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ) لَا يَحِلُّ لِأَمْرِئٍ
مُسْلِمٍ لَهُ مَالٌ يوصِيَ فِيهِ (الْحَدِيثُ قَالَ وَلَمْ يَتَابَعَ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ يَعْنِي
عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ)

شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يوصِيَ فِيهِ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ
بِلَفْظِ (لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يوصِيَ فِيهِ) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظِ (لَهُ مَالٌ يُرِيدُ
أَنْ يوصِيَ فِيهِ بِبَيْتِ لَيْلَةٍ أَوْ لَيْلَتَيْنِ لَيْسَتْ وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ
رِوَايَةِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَهَشَامِ بْنِ سَعْدٍ كُلُّهُمَا عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ
مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ بِلَفْظِ (وَبَيْتُ ثَلَاثِ لَيَالٍ) قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ
مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ وَعِنْدِي وَصِيَّتِي) وَقَالَ ابْنُ
عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ لَا خِلَافَ عَنْ مَالِكٍ فِي نَقْضِ هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا فِي إِسْنَادِهِ وَقَالَ
فِيهِ ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (مَا حَقَّ أَمْرٌ يُؤْمَنُ
بِالْوَصِيَّةِ) وَفَسَّرَهُ فَقَالَ يُؤْمَنُ بِأَنَّهَا حَقٌّ قَالَ فِيهِ سَلِمَانُ بْنُ مُوسَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ لَا
يَنْبَغِي لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مَالٌ يوصِيَ فِيهِ أَنْ يَأْتِيَ عَلَيْهِ لَيْلَتَانِ إِلَّا وَعِنْدَهُ وَصِيَّةٌ وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ
نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا (لَا يَحِلُّ لِأَمْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ مَالٌ يوصِيَ فِيهِ) الْحَدِيثُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ
هَكَذَا قَالَ لَا يَحِلُّ وَلَمْ يَتَابَعَ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَرِوَايَةُ ابْنِ عَيْنَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ
عَبْدِ الْبَرِّ رَوَاهَا الشَّافِعِيُّ عَنْهُ وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ (الثَّانِيَةِ) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي
شَرْحِ مُسْلِمٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعْنَى الْحَدِيثِ مَا الْحَزْمُ وَالْإِحْتِيَاظُ لِلْمُسْلِمِ إِلَّا
أَنْ تَكُونَ وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ
فِي قَوْلِهِ مَا حَقَّ أَمْرٌ يُؤْمَنُ بِالْوَصِيَّةِ، مَا لِأَمْرِئٍ أَنْ يَبْنِي لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ
وَيُحْتَمَلُ، مَا الْمَعْرُوفُ فِي الْأَخْلَاقِ إِلَّا هَذَا لَا مِنْ وَجْهِ الْفَرَضِ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ
مَعْنَاهُ مَا حَقَّ مِنْ جِهَةِ الْحَزْمِ وَالْإِحْتِيَاظِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ

إذا كان له شيء يريد أن يوصي فيه فإنه لا يدري متى توافيه منيته فتحول يمينه
وين ما يريد من ذلك انتهى وقوله يبيت ليلتين الظاهر أن أصله أن يبيت ليؤول بالمصدر
أي ما حقه يبتوته ليلتين إلا وهو بهذه الصفة ويدل لذلك تصريحه بذلك في رواية
النسائي من طريق فضيل بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال فيها
(أن يبيت) ﴿الثالثة﴾ فيه الحث على الوصية وقد أجمع المساهرون على الأمر بها
لكن مذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة والجمهور أنها مندوبة لا
واجبة وذهب داود وابن حزم وغيرهما من أهل الظاهر إلى وجوبها وحكاها ابن
المنذر عن طائفة منهم الزهري وحكاها البيهقي في المعرفة عن الشافعي في القديم
ولم أر ذلك لغيره وقال ابن حزم روينا إيجاب الوصية عن ابن عمر وكان طلحة
والزبير يشددان في الوصية وهو قول عبد الله بن أبي أوفى وطلحة بن مصرف
وطاؤوس والشعبي وغيرهم انتهى ونقل ابن عبد البر إجماع العلماء على الاستحباب
وجعل القائلين بالوجوب شاذين لا يعدون خلافا وتمسك الموجبون بهذا
الحديث ولا دلالة لهم فيه وليس في هذا اللفظ ما يدل على الوجوب كيف
وفي رواية مسلم من طريق عبيد الله بن عمر وأيوب السخيتاني (يريد أن يوصي
فيه) فجعل ذلك متعلقا بإرادته ولو كان واجبا لم يكن كذلك وبتقدير أن يكون
في هذا اللفظ ما يدل على الوجوب فقد قيده في كل الروايات بقوله له شيء
يوصي فيه وذلك هو الديون التي تكون عليه فهو الشيء الذي يوصي فيه ولو
نظرنا إلى الرواية التي لفظها (مال يوصي فيه) فالدين الذي عليه مال وأما قول الله
الله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن ترك خيرا الوصية للوالدين
والأقربين بالمعروف حقا على المتقين) فإنها منسوخة بآية المواريث كان يجب على
المحتضر أن يوصي للوالدين والأقربين بما أراد ثم نسخ بقوله تعالى (يوصيكم الله
في أولادكم) الآيات وفي صحيح البخاري عن ابن عباس كان المال للولد وكانت الوصية
للوالدين فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل
للأبوين لكل واحد منهما السدس وجعل للمرأة النصف والرابع وللزوج الشطر
والربع وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر وعكرمة ومجاهد ومالك والشافعي قال

وقالت طائفة نسخ الوالدان بالفرض لهما في سورة النساء وبقي الأقربون ممن لا يرث ؛ الوصية لهم جائزة حرض الله عز وجل على ذلك هكذا قال اسحق وبه قال طاوس وقتادة والحسن وقال ابن حزم فرض على كل مسلم أن يوصي لقرباته الذين لا يرثون إما مطلقا أو لحاجب أو لما نفع بما طابت به نفسه لاحد في ذلك فان لم يفعل أعطوا ما رآه الورثة أو الوصي قال وبوجوب الوصية للقرباة الذين لا يرثون يقول اسحق وأبو سليمان وحكى ابن المنذر الاجماع على أن الوصية للقرباة غير الوارثين جائزة ثم حكى خلافا فيما إذا ترك الوصية لهم وأوصى لأجنبي فحكى عن الأئمة الأربعة وعوام أهل العلم أن وصيته حيث جعلها وعن عطاء والحسن وعبد الملك بن يعلى أنها تنزع من الأجنبي وترد على القرباة وعن ابن المسيب وجابر بن زيد أنه يعطى الموصى له ثلث الوصية والقرباة ثلثيها **الرابعة** قال ابن عبد البر قول من قال مال أولى عندي من قول من قال شيء لأن الشيء قليل المال وكثيره وقد أجمع العلماء على أن من لم يكن عنده إلا اليسير التافه من المال أنه لا يندب إلى الوصية ثم قال اختلف السلف في مقدار المال الذي يستحب فيه الوصية أو تجب عند من أوجبها فروى عن علي رضي الله عنه أنه قال ستمائة درهم أو سبعمائة درهم ليس بمال فيه وصية وروى عنه أنه قال ألف درهم مال فيه وصية وقال ابن عباس لا وصية في ثمانمائة درهم وقالت عائشة في امرأة لها أربعة من الولد ولها ثلاثة آلاف درهم لا وصية في مالها وقال ابراهيم النخعي ألف درهم إلى خمسمائة درهم وقال قتادة في قوله تعالى (ان ترك خيرا) الخير ألف فما فوقها وعن علي من ترك مالا يسيرا فليدعه لورثته فهو أفضل وعن عائشة فيمن ترك ثمانمائة لم يترك خيرا فلا يوصى أو نحو هذا من القول قال ابن عبد البر وهذا كله يدل على أن الأمر بالوصية في الكتاب والسنة على الندب دون الإيجاب ولو كانت الوصية واجبة في الكتاب للوالدين والأقربين كانت منسوخة بآية الموارث انتهى وحكى ابن حزم عن عائشة أنها قالت فيمن ترك أربعمائة دينار مافي هذا فضل عن ولده وقال أبو الفرج السرخسي من الشافعية أن من قل ماله وكثر عياله يستحب أن لا يفوته عليهم بالوصية

والصحيح المعروف عند الشافعية استحباب الوصية لمن له مال مطلقاً (الخامسة) هذا الذي تقدم من حمل الأمر بالوصية على الاستحباب هو في غير الحقوق الواجبة أما إذا كان عند الانسان وديعة أو في ذمته حق لله تعالى كزكاة أو حج أو دين لا دمي فإنه يجب عليه أن يوصي به وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة كان الحديث إنما يحمل على هذا النوع ووقع في كلام الرافعي من أصحابنا في الكلام على الوصايا أنها مستحبة في رد المظالم وقضاء الديون وتنفيذ الوصايا وأمور الأتفل وهذا مخالف لما تقرر في كلامه وكلام غيره من وجوب الوصية بالحقوق الواجبة وحمله النووي في المظالم وقضاء الديون على ما إذا كان قادراً عليهما في الحال فإن كان عاجزاً عنهما وجب عليه أن يوصي بهما وعندى أن الاستحباب الذي في كلام الرافعي هنا إنما مرجعه إلى تعيين شخص يسند تعاطي ذلك إليه فاما الاعلام به إذا لم يكن به إرشاد متقدم فهو واجب وليس في كلامه ما يخالفه والله أعلم (السادسة) هذا الذي ذكرناه من وجوب الوصية بالحقوق الواجبة محله ما إذا لم يعلم به غيره فاما إذا علم به غيره فلا تجب كذا عبر به الرافعي من أصحابنا وقال النووي المراد إذا لم يعلم به من يثبت بقوله وقصد بذلك إخراج الكافر والفاسق والصبي والعبد والمرأة فإنه لا يكفي علمهم مع دخولهم في تعبير الرافعي قال شيخنا الامام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي وهو غير كاف أيضاً فان قول الورثة كاف في النبوت مع أن المتجه أن علمهم لا يكفي لأنهم الغرماء فلا بد من حجة تقوم عليهم عند انكارهم قال وأيضاً فان كلامه يقتضي أن الشاهد الواحد لا يكفي فان الحق لا يثبت بشهادته وحده فلا نزاع لكن القياس يخرج به على ما إذا وكله في قضاء دينه فقضاه بحضرة شاهد واحد والصحيح فيه الاكتفاء بذلك حتى لا يضمن الوكيل عند انكار القابض ودعواه عند قاض لا يرى الحكم بالشاهد واليمين قال وأيضاً فان الوكيل المذکور لو أشهد على الاداء رجلين ظاهرهما العدالة فان الصحيح أنه كاف أيضاً في عدم الضمان وقياسه أن يكون هنا مثله أيضاً مع أن الحق لا يثبت بشهادتهما فهو وارد عليه انتهى (السابعة)

في صحيح البخاري عن طلحة بن مصرف قال سألت عبد الله بن أبي أوفى هل كان رسول الله ﷺ أوصى فقال لا، فقلت كيف كتب على الناس الوصية أو أمروا بالوصية قال أوصى بكتاب الله فذكر ابن أبي أوفى أنه عليه الصلاة والسلام لم يوص فلما اورد عليه أنه كيف ترك الوصية وهو مأمور بها أجاب بأنه أوصى بكتاب الله فعلم أنه أراد أولا وصية خاصة وهي إماموصيته في أمر الاموال وإماموصيته لعل بالخلافة كما ادعته الشيعة وقد أنكرت ذلك عائشة لما ذكروا عندها أن عليا كان وصيا فقالت متى أوصى اليه وقد كنت مسندته الى صدرى فدعى بالطست فلقد انخثت في حجرى فما شعرت به أنه قد مات، فمتى أوصى اليه رواه البخاري في صحيحه وقد أوصى بأمور (منها) أنه كانت عامة وصيته عند الموت الصلاة وما ملكك أيمانكم و (منها) أنه عليه الصلاة والسلام أوصى عند موته أخرجوا اليهود من جزيرة العرب وأجيزوا الوفاء بنحو ما كنت أجيزهم وأما الاموال فلم يكن النبي ﷺ يبقى على مال من النقود والعروض والحيوانات ونحوها حتى يوصى فيه بل كان يؤثر بما يملكه شيئا فشيئا وما كان على ملكه من الارض ونحوها فقد وقفه وأعلم بأنه لا يورث وأن جميع أمواله صدقة في صحيح البخاري عن عمرو بن الحارث ختن رسول الله ﷺ أخى جويرة بنت الحارث رضى الله عنهما قال ماتك رسول الله ﷺ عند موته درهما ولا دينار ولا عبدا ولا أمة ولا شيئا إلا بقلته البيضاء وسلاحه وأرضا جعلها صدقة ولا يشترط في الوصية أن تكون في المرض بل القوى الاستعداد يوصى بما يحتاج إليه في الصحة ولا يحتاج في المرض إلى تجديد وصية وقد كان والذى رحمه الله يفعل ذلك فلم يحتاج في مرضه إلى تجديد وصية بشيء أصلا فكيف بمن هو أعلى رتبة منه من صلحاء هذه الأمة وعلمائهم وسلفهم الأول فكيف بالسيد الكامل المفضل على جميع الخلق ﷺ فان قلت قد توفي ﷺ وعليه دين لليهودى فكيف لم يوص به وقد قررتم أن الوصية بالديون واجبة (قلت) كانت درعه عليه الصلاة والسلام مرهونة عند ذلك اليهودى فكان الرهن حجة لليهودى ولم يحتاج للوصية به مع أن علمه ذلك لم يكن مختصا به فقد علمه بعض أصحابه ولهذا أخبرت به عائشة

رضى الله عنها ﴿ الثامنة ﴾ قوله يديت ليلتين فيه اغتفار تأخر ذلك يسيرا دفعا للحرص والعسر فانه قد تزامم أشغال تقتضى التأخير وقد يحتاج تذكر ما عليه وضبط مقداره إلى زمن وتفرغ خاطر وقد عرفت أن في رواية مسلم ثلاث ليل وفي رواية للبيهقي ليلة أو ليلتين وذلك يقتضى أن ذكر الليلتين ليس على سبيل الضبط والتحديد وإنما هو على سبيل التقريب والتوسع والاشارة إلى اغتفار الزمن اليسير وقد قال ابن عمر ما مرت على ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ قال ذلك إلا وعندي وصيتي وكان الثلاث غاية للتأخير فيبادر بحسب التيسر في تلك المدة والله أعلم ﴿ التاسعة ﴾ قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة تكلم بعضهم في الشيء اليسير الذي جرت العادة بتدانيه ورده مع القرب هل يجب الوصية به على التضييق والفور وكأنه ردعى في ذلك المشقة وقال النووي في شرح مسلم قالوا ولا يكلف أن يكتب كل يوم محقرات المعاملات وجريان الأمور المتكررة ﴿ العاشرة ﴾ استدلل به من اعتمد على الخط والكتابة في جميع الأمور لأنه عليه الصلاة والسلام اعتمد الكتابة من غير زيادة عليها فدل على الاكتفاء بها واستدل به من اعتمد الخط في الوصية خاصة وبه قال محمد بن نصر المروزي من أنمة الشافعية عملا بظاهر هذا الحديث وإن لم يعتمد الكتابة في غيرها ونص على ذلك أحمد بن حنبل فقال من وجدت له وصية بخطه حمل بها لكنه قال أيضا أن كتب وصيته وختمها وقال اشهدوا بما فيها لم يصح فجعل أصحابه المسألة على روايتين وقال أبو حنيفة والشافعي والجمهور لا يعتمد الخط في ذلك وقالوا معنى قوله عليه الصلاة والسلام ووصيته مكتوبة أنه أشهد عليها فانه الذي يفيد ويعمل به وإنما ذكر الكتابة لأن فيها ضبط المشهود به وحاصله أنهم يقولون بالمراد الكتابة بشرطها ويأخذون الشرط من خارج وقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم) الآية فدل على اعتبار الشهادة في الوصية بل على إشهاد اثنين وذلك يبنى إشهاد

(كِتَابُ الْعِتْقِ وَالتَّذْيِيرِ وَصَحْبَةِ الْمَالِكِ)

عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ

واحد ونفى الاقتصار على الكتابة والله أعلم ﴿ الحادية عشرة ﴾ قوله ما حق امرئ كذا وقع في أصلنا من الأحكام وهو في الموطأ والكتب الستة بزيادة مسلم وكذا هو في أصلنا من موطأ أبي مصعب وتقدم عن ابن عبد البر أنه لم يختلف عن مالك في لفظ هذا الحديث ولا في إسناده ووصف المرء بالاسلام خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له أو ذكر للتيسير لتنع المبادرة لامتناله لما يشمر به من نفي الاسلام عن تارك ذلك، ووصية الكافر جائزة كما هو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم وحكاية ابن المنذر عن اجماع أهل العلم الذين يحفظ عنهم والمعتبر فيمن تصح وصيته العقل والحرية فلا تصح وصية مجنون وعبد وفي صحة وصية الصبي المميز خلاف جوزها مالك إذا عقل القربة ولم يخلط واحمد بن حنبل إذا جاوز الثمير وفي رواية أخرى عنه إذا جاوز السبع وحكى عنه ابن المنذر إذا كان ابن اثنتي عشرة سنة ومنعها أبو حنيفة وهو أظهر قول الشافعي وبه قال أكثر أصحابه وهي رواية عن أحمد وعن الشافعي قول آخر ان وصيته صحيحة وأما المحجور عليه بالسفه فوصيته صحيحة عند الجمهور ومنهم الشافعي ﴿ الثانية عشرة ﴾ الامر هو الرجل والتعبير به خرج مخرج الغالب أيضاً فلا فرق في صحة الوصية بين الرجل والمرأة وسواء كانت متزوجة أو غير متزوجة أذن زوجها أو لم يأذن ولو كانت بكراً ولم يأذن أبوها لا يختلف الحكم بذلك فانه تحصيل قرينة أخرى عند انقضاء العمر في قدر مادون فيه شرها والله أعلم

(باب العتق والتذير وصحبة المالك)

(الحديث الأول) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال (من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاه

لَهُ فِي عَبْدٍ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ فَأَعْطَى
شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَأَعْتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَالْأَعْتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ وَفِي رِوَايَةٍ
لَهُمَا فَعَلَيْهِ عَتَقَهُ كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ « وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ
(وَجَبَّ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَقَهُ كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ قَدَّرَ ثَمَنَهُ) وَفِي رِوَايَةٍ
لَهُ (فَهُوَ عَتِيقٌ) وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا قَوْمَ عَلَيْهِ ثُمَّ يَعْتَقُ)
وَقَالَ مُسْلِمٌ (ثُمَّ عَتَقَ) وَلَهُمَا عَنْ أَيُّوبَ قَالَ : لَا أَدْرِي قَوْلُهُ عَتَقَ
مِنْهُ مَا عَتَقَ قَوْلًا مِنْ نَافِعٍ أَوْ فِي الْحَدِيثِ وَكَذَا لِلْمُسْلِمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ
سَعِيدٍ زَادَ النَّسَائِيُّ عَنْ أَيُّوبَ وَأَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهُ شَيْءٌ يَقُولُهُ نَافِعٌ مِنْ
قَبْلِهِ ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِنْ مَالُكَ أَحْفَظُ لِحَدِيثِ نَافِعٍ مِنْ أَيُّوبَ وَلَوْ

حَصَصَهُمْ وَأَعْتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ وَإِلَّا عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ « (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿الْأُولَى﴾
أَخْرَجَهُ الْأَئِمَّةُ السِّتَةُ خِلَا التِّرْمِذِيِّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَأَخْرَجَهُ
الشَّيْخَانُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ لَفْظٍ فَعَلَيْهِ عَتَقَهُ كُلُّهُ
إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ وَأَخْرَجَهُ السِّتَةُ خِلَا ابْنِ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيَّ
وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ فَهُوَ عَتِيقٌ وَفِي رِوَايَةِ أَيُّوبَ هَذِهِ قَالَ نَافِعٌ وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ
مَا عَتَقَ قَالَ أَيُّوبُ لَا أَدْرِي أَشَيْءٌ قَالَهُ نَافِعٌ أَوْ شَيْءٌ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
وَفِي لَفْظِ لَابِيِّ دَاوُدَ وَكَانَ نَافِعٌ رُبَّمَا قَالَ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ وَرُبَّمَا لَمْ يَقُلْهُ وَفِي
رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَأَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهُ شَيْءٌ يَقُولُهُ نَافِعٌ مِنْ قَبْلِهِ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ
مِنْ طَرِيقِ مَوْسَى بْنِ عَقْبَةَ ذَكَرَهُ مِنْ فَتَوَى ابْنِ عَمَرَ قَالَ فِي الْعَبْدِ أَوْ الْأَمَةِ
وَقَالَ فِي آخِرِهِ يُخْبِرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَيْسَ فِيهِ وَالْأَعْتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ وَذَكَرَهُ

استويًا في الحفظ فشكَّ أحدهما لا يغلطُ به الذي لم يشكَّ قال وقد وافق مالكا في زيادة ذلك غيره وزاد بعضهم ورقَّ منه ما رَقَّ أه والذى تابع مالكا على زيادتها من غير شكَّ عبيد الله بن عمر وجري بن حازم كافي الصحيحين وكذلك اسماعيل بن أمية ويحيى بن سعيد وزاد الدارقطني والبيهقي من روايتهما ورواية عبيد الله بن عمر (رقَّ منه ما بقي) وانادها جيد وقول ابن حزم: إنها موضوعة مكذوبة لا نعلم أحدا رواها لا ثقة ولا ضعيف، فمر دود عليه وكذا كلام الطحاوي في روايتها اسماعيل بن مرزوق بقوله ليس ممن يقطع

البخاري تعليقا وبين مسلم أنه ليس في روايته وإلا عتق منه ما عتق وذكره البخاري تعليقا ومسلم مسندا من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب وليس فيه وإلا عتق منه ما عتق وأخرجه البخاري وأبو داود من طريق جويرية بن أسماء بدون هذه الزيادة أيضا ولفظ البخاري فيه وجب عليه أن يعتق كله إن كان له مال قدر ثمنه، ولم يمتق أبو داود لفظه قال إنه بمعنى ملك وأخرجه البخاري تعليقا ومسلم وأبو داود والنسائي مسندا من طريق يحيى ابن سعيد الأنصاري وبين مسلم أنه ذكر هذه الزيادة وقال لا أدري أهو شيء في الحديث أو قاله نافع من قبله كما فعل أيوب ولم يستق البخاري وأبو داود لفظه وأخرجه البخاري تعليقا ومسلم مسندا من طريق اسماعيل بن أمية بدون هذه الزيادة أيضا وأخرجه الشيخان من طريق جرير بن حازم بهذه الزيادة وذكره البخاري تعليقا من طريق ابن اسحق ولم يستق لفظه كلهم وهم أحد عشر عن نافع عن ابن عمر وزواه الدارقطني ومن طريقه البيهقي من طريق اسماعيل بن

برِ وَاَيْتِه فَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي الثَّقَاتِ وَرَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَلَمْ
أَرَأِ أَحَدًا ضَعْفَهُ وَبَاقِي إِسْنَادِهَا ثِقَاتٌ وَلِلْبَيْهَقِيِّ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ شَرِيكٌ
فِي غَلَامِهِ ثُمَّ أُعْتِقَ نَصِيبَهُ وَهُوَ حَيٌّ أَقِيمَ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٍ فِي مَالِهِ ثُمَّ
أُعْتِقَ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ تَقْوَمُ عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْعِتْقِ وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَ
الْمَوْتِ وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ « مَنْ أُعْتِقَ عَبْدًا وَلَهُ
فِيهِ شُرَكَاءُ وَلَهُ وَفَاءٌ فَهُوَ حُرٌّ وَيُضْمَنُ نَصِيبَ شُرَكَائِهِ بِقِيَمَتِهِ لِمَا أَسَاءَ
مِنْ مُشَارَكَتِهِمْ وَلَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ » قَالَ ابْنُ عَدَى لَا يَرَوِي قَوْلَهُ
لَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ غَيْرُ أَبِي مُعَيْدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى أَوْ أَبِي مُعَيْدٍ

مَرْزُوقُ الْكُفَيْيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَاسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ
وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فَذَكَرَهُ فِيهِ وَإِلَّا عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ وَرَقَّ
مَا بَقِيَ قَالَ الطَّحَاوِيُّ اسْمَاعِيلُ بْنُ مَرْزُوقٍ لَيْسَ مِمَّنْ يَقْطَعُ بِرِوَايَتِهِ
وَشَيْخُهُ يَحْيَى الْغَافِقِيُّ مُتَكَامٍ فِيهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ وَالَّذِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ إِسْنَادُهَا جَيِّدٌ
وَاسْمَاعِيلُ بْنُ مَرْزُوقٍ ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي الثَّقَاتِ وَرَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَلَمْ أَرَأِ أَحَدًا
ضَعْفَهُ وَهَذَا لَيْسَ بِمَجْرَحٍ فِيهِ وَأَيُّ تَقْدِيرِ فَرْضَتِهِ فَهُوَ لَا يَقْطَعُ بِرِوَايَتِهِ وَلَكِنَّهُ لَمَّا لَمْ
يُجِدْ لِلْكَلَامِ فِيهِ مَوْضِعًا تَكَامٌ بَلَّا لَمْ يَقْدَحْ فِيهِ وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ احْتِجَّ الْأَنْعَمَةَ الْمَتَّةَ
فِي كُتُبِهِمْ وَبَاقِي إِسْنَادِهَا ثِقَاتٌ انْتَهَى وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِّ أَقْدَمَ بَعْضُهُمْ
فَزَادَ فِي هَذَا الْخَبَرَ وَرَقَّ مِنْهُ مَارِقٌ وَهِيَ مَرْضُوعَةٌ مَكْذُوبَةٌ لِأَنَّهُمْ أَحَدًا رَوَاهَا
لَا ثِقَةً وَلَا ضَعْفَ وَلَا يَجُوزُ الْإِشْتِغَالُ بِمَا هَذِهِ صِفَتُهُ انْتَهَى وَهُوَ عَجِيبٌ فَقَدْ
عَرَفْتُ أَنَّهَا مَرْوِيَةٌ وَأَنَّهَا مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ وَلَمْ يَقِفْ ابْنُ حَزْمٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ
طَرِيقِ الدَّارِقُطْنِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ وَلَكِنْ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ الْمَسَارَعَةُ إِلَى هَذِهِ الْمَجَازَفَةِ

حَفْصُ بْنُ غِيلَانَ وَسُلَيْمَانُ الْأَشْدَقُ وَثَقَّهُمَا الْجُهُورُ وَالشَّيْخَيْنِ مِنْ
حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا لَهُ فِي عَبْدٍ فَخَلَّاصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ
كَانَ لَهُ مَالٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسْعَى الْعَبْدَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ)
لَفْظُ مُسْلِمٍ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمٌ عَلَيْهِ الْعَبْدُ قِيَمَةٌ
عَدْلٍ ثُمَّ يَسْتَسْعَى فِي نَصِيْبِ الَّذِي لَمْ يَعْتِقْ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ) وَلِلنَّسَائِيِّ
(وَاسْتَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ لِصَاحِبِهِ) وَلِلْبَيْهَقِيِّ (اسْتَسْعَى الْعَبْدُ فِي ثَمَنِ رَقَبَتِهِ)
وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةِ الْأَسْتِسْعَاءِ بَلْ قَالَ يَضْمَنُ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ
(فَخَلَّاصَهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَإِلَّا قَوْمٌ عَلَيْهِ فَاسْتَسْعَى بِهِ

ولكنها شغفنته وبها يتكرر عليه وقد ذكر الشافعي هذه الزيادة بغير إسناد وذلك
يدل على أنها أصلاً ورواه البيهقي من رواية أبي حذيفة عن محمد بن مسلم عن
أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ إذا كان للرجل شرك في غلام ثم
أعتق نصيبه وهو حي أقيم عليه قيمة عدل في ماله ثم أعتق ثم قال البيهقي
هكذا قال عن محمد بن مسلم وقد أخبرونا عن زاهر بن أحمد العقبة أنا أبو القاسم
البعوي ثنا داود بن عمر الضبي ثنا محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن
ابن عمر قال قضى رسول الله ﷺ أيما عبد كان فيه شرك وأعتق رجل
نصيبه قال يقام عليه القيمة يوم يعتق وليس ذلك عند الموت قال زاهر وليس
هذه اللفظة في كل حديث وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق
عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه بلفظ من أعتق عبداً بين اثنين فإن كان موسراً
قوم عليه ثم يعتق لفظ البخاري ولفظ مسلم من أعتق عبداً بينه وبين آخر
قوم عليه في ماله قيمة عدل لا ركس ولا شطط ثم أعتق عليه في ماله إذا كان

غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ) وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا لَهُ فِي عَبْدٍ أَعْتَقَ
كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ مَمْلُوكٍ فَفَعَلِيهِ
خُلَاصَتُهُ فِي مَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ الْمَمْلُوكِ قِيَمَةً عَدَلَ فَاسْتَسَمَى
غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ) وَفِي رِوَايَةٍ لِلدَّارِ قُطْنِيِّ وَالْخَطَّابِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ
وَفَصْلِ السَّعَايَةِ مِنَ الْحَدِيثِ وَجَعَلَهَا مِنْ قَوْلٍ فَتَادَةً وَقَدْ ذَهَبَ
إِلَى أَنَّهَا مَذْرُوجَةٌ فِي الْحَدِيثِ النَّسَائِيِّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ خَزِيمَةَ
وَأَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ وَالْدَّرَقُطْنِيُّ وَالْخَطَّابِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

موسرا ورواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من طريق الزهري عن سالم
عن أبيه بلفظ من اعتق شركا له في عبد عتق ما بقي في ماله إذا كان له مال
يبلغ ثمن العبد (الثانية) فيه أن من ملك حصه من عبد فاعتق تلك الحصه التي
يملكها فكان موسرا بقيمة الباقي عتق عليه جميع العبد وقومت عليه حصه
شريكه فدفع اليه ثمنها وصار هو منفردا بولاء العبد ثم هل يعتق حصه شريكه
عليه في الحال أولا يعتق إلا بأداء القيمة لفظ هذه الرواية محتمل لأنه ذكر
إعتاق جميع العبد معطوفا على التقويم وإعطاء الشريك حصته بالواو التي لا
دلالة لها على الترتيب ورواية أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر تقتضي
العتق في الحال فإن لفظها في صحيح البخاري (من أعتق نصيبا له في مملوك أو شركا
له في عبد وكان له من المال ما يبلغ قيمته بقيمة العدل فهو عتيق) ورواية سالم
عن أبيه تقتضي أنه لا يعتق إلا بأداء القيمة فإن لفظها كما تقدم فإن كان موسرا
قوم عليه ثم يعتق فرتب العتق على التقويم ثم لكن قد يقال لا يلزم من ترتيبه
على التقويم ترتيبه على أداء القيمة فإن التقويم معرفة قيمته ثم قد يدفع القيمة
وقد لا يدفعها وإن لم يكن موسرا بقيمة الباقي عتق عليه ذلك التقدير خاصة

واستمر الباقي على رقه وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال (أحدها) هذا وأنه يعتق جميعه في الحال فيما إذا كان المعتق موسرا بقيمة الباقي وهذا أصح الأقوال في مذهب الشافعي وبه قال أحمد وإسحاق وبعض المالكية وذكر ابن حزم أن أحمد وإسحاق سكتا عن المعسر فما سمعنا عنهما فيه لفظة قال أصحابنا ولو أعسر المعتق بعد ذلك استمر نفوذ العتق وكانت القيمة دينا في ذمته ولو مات أخذت من تركته فإن لم يكن له تركة ضاعت القيمة واستمر عتق جميعه قالوا ولو أعتق الشريك نصيبه بعد اعتاق الأول نصيبه كان إعتاقه لغوا لانه قد صار كله حرا (القول الثاني) كالذي قبله إلا أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة فلو أعتق الشريك حصته قبل أن يدفع المعتق القيمة نفذ عتقه وهذا هو المشهور من مذهب مالك وهو قول للشافعي وبه قال أهل الظاهر كما حكاه النووي في شرح مسلم وفيه نظر فإن ابن حزم منهم قال بالأول فيما إذا كان موسرا وقال ابن حزم بعد نقله هذا القول عن مالك بزيادة تفاريع ما نعلم هذا القول لأحد قبله (الثالث) انه إن كان المعتق موسرا يخير شريكه بين ثلاث أمور إن شاء استسعى العبد في نصف قيمته وإن شاء أعتق نصيبه والولاء بينهما وإن شاء قوم نصيبه على شريكه المعتق ثم يرجع المعتق بما دفع إلى شريكه على العبد يستسعيه في ذلك والولاء كله للمعتق وبهذا قال أبو حنيفة كما حكاه النووي في شرح مسلم لكن الذي في كتب أصحابه ومنها الهداية فيما إذا كان المعتق معسرا يخير الشريك بين استسعاء العبد وبين إعتاق نصيبه وكذا حكاه عنه ابن حزم الظاهري فهذا قول رابع وقال ابن حزم بعد نقله عنه ما نعلم أحدا من أهل الاسلام سبقه إلى هذا التقسيم (الخامس) أنه إن كان موسرا عتق عليه جميعه بنفس الاعتاق ويقوم عليه نصيب شريكه بقيمته يوم الاعتاق فإن كان معسرا استسعى العبد في حصة الشريك وبهذا قال ابن شبرمة والأوزاعي والثوري وابن أبي ليلى والحسن بن حي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وإسحاق ابن راهويه وهو رواية عن أحمد بن حنبل وروى عن سعيد بن المسيب أنه حكاه عن ثلاثين من الصحابة ولم يصح عنه وحكاه ابن حزم عن أبي الزناد

وابن أبي ليلى وأنها قالا سمعنا أن عمر بن الخطاب تكلم ببعض ذلك
وعن سليمان بن يسار أنه قال جرت به السنة وإبراهيم النخعي وحماد
ابن أبي سليمان والشعبي والحسن البصري والزهرى وابن جريج ثم اختلف
هؤلاء فقال ابن شبرمة وابن أبي ليلى يرجع العبد على معتقه بما أدى في سعيته
وقال أبو حنيفة وصاحبه لا يرجع فهذا (مذهب سادس) ثم هو عند أبي حنيفة
في مدة السعاية بمنزلة المكاتب وعند الآخرين هو حر بالسراية فهذا (مذهب
سابع) (الثامن) أنه ينفذ عتقه في نصيبه ولا شيء عليه لشريكه إلا أن يكون جارية
رائعة تراد للوطء فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر وهذا هو قول
عثمان البقي **﴿الثالثة﴾** أنه يعتق الكل وتكون القيمة في بيت المال وهذا محكى
عن قول ابن سيرين وذكر النووى أن هذين القولين فاسدان مخالفان لصريح
الاحاديث مردودان على قائلها **﴿الرابعة﴾** أن هذا الحكم للعبد دون الأماء
وهذا محكى عن اسحق بن راهويه قال النووى وهذا القول شاذ مخالف للعلماء
كافة انتهى وقد عرفت فيما تقدم أن في صحيح البخارى ذكر الأئمة في هذا
الحكم في فتوى ابن عمر وفي آخره يخبر ذلك عن النبي ﷺ فصار ذلك
مرفوعا وروى الدارقطنى من رواية عبد الرحمن بن يزيد بن تميم عن الزهرى
عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ من كان له شريك في عبد أو أمة
فأعتق نصيبه فإن عليه عتق ما بقى في العبد والأمة من حصص شركائه تمام قيمة
عبد ويؤدى إلى شركائه قيمة حصصهم ويعتق العبد والأمة إن كان في مال المعتق
بقية حصص شركائه ورواه الدارقطنى أيضا من رواية صخر بن جويرية عن
نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال في العبد والأمة الحديث وأيضا
فقد ذكر ابن حزم وغيره أن لفظ العبد في اللغة يتناول الأمة فلا يحتاج إلى
التصريح بذكرها وأصرح من ذلك في تناول الأمة لفظ الرواية الأخرى من أعتق
شركا له في مملوك وهى في الصحيحين بل لولم يتناولها لفظ العبد ولا المملوك ولا
ورد فيها نص بخصوصها فالخافها في ذلك بالعبد من القياس الجلى الذى لا ينكر قال
إمام الحرمين إدراك كون الأمة فيه كالعبد حاصل للسامع قبل التفتن لوجه الجمع

(الحادى عشر) أنه يقوم على المعتق ويعتق عليه كله مطلقا فان كان موسرا أخذت منه القيمة فى الحال وإن كان معسرا أدى القيمة إذا أيسر وبهذا قال زفر وبعض البصريين وحكى ابن حزم إطلاق تضمين المعتق عن عمر وابن مسعود وعروة بن الزبير وقال إنه لا يصح عن عمر وابن مسعود وحكى ابن العربى الاجماع على أنه لا يقوم على المعسر (الثانى عشر) أنه إن كان موسرا قوم عليه نصيب شريكه ، وإن كان معسرا بطل عتقه فى نصيبه أيضا فبقى العبد كله رقيقا كما كان حكاه القاضى عياض عن بعض العلماء وقال النووى أنه مذهب باطل (الثالث عشر) أنه لا يعتق نصيب المعتق موسرا كان أو معسرا وبهذا قال ربيعة ابن أبى عبد الرحمن قال النووى وهذا مذهب باطل مخالف للاحاديث الصحيحة كلها وللإجماع (الرابع عشر) أنه ينفذ عتق من أعتق ويبقى الشريك الآخر على نصيبه يفعل فيه ما شاء حكاه ابن حزم عن عمر بن الخطاب وعطاء بن أبى رباح وعمرو بن دينار والزهرى ومعمرو ربيعة (الخامس عشر) أن شريكه بالخيار إن شاء أعتق وإن شاء ضمن المعتق حكاه ابن حزم عن سفيان الثورى والليث ابن سعد وعن عمر رضى الله عنه إلا أنه قال إنه لا يصح عنه إنما الصحيح عنه ما تقدم وهذا قريب مما تقدم عن أبى حنيفة إلا أن ذاك فيه زيادة خصلة ثالثة وهى استمعاء العبد (السادس عشر) أن العبد يستسعى فى الباقي موسرا كان المعتق أو معسرا ذكره عبد الرزاق عن جريج عن عطاء وقال ابن جريج هذا أول قولى عطاء رجع الى ما ذكرت عنه قبل (السابع عشر) أنه اذا كان المعتق معسرا فاراد العبد أخذ نفسه بقيمته فهو أولى بذلك ذكره عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله ابن أبى يزيد (الخامسة عشر) قد عرفت مما تقدم أن مذهب مالك والشافعى وأحمد فى المبشور عنه انكار الاستسعاء وأن مذهب أبى حنيفة القول به فى الجملة فالأولون تمسكوا بقوله فى هذا الحديث والاعتق منه ما عتق أى ولا يكن له مال يبلغ ثمن العبد فإنه يعتق ما عتق بالاعتاق ويستمر الباقي على الارفاق كما صرح به فى تلك الرواية التى سقناها فى الفائدة الأولى وأن ابن حزم أنكرها وقد قدح بعضهم فى صحة قوله والاعتق منه ما عتق مرفوعا فان هذه الزيادة لم يذكرها موسى بن عقبة

والليث بن سعد وابن أبي ذئب وجويرة بن العاصي واسماعيل بن أمية ولما ذكرها
أيوب السخيتاني ويحيى بن سعيد ترددوا هل هي في الحديث أم من قول نافع
بل قال أيوب في رواية للنسائي: أكثر ظني أنه شيء يقوله نافع ممن قبله ولهذا
قال ابن ضاح ليس هذا من كلام النبي ﷺ وجواب ذلك أنه قد ذكرها بالجزم
مالك وعبيد بن عمر وجريز بن حازم ورويت أيضا عن اسماعيل بن أمية ويحيى
ابن سعيد كما تقدم ومن حفظ حجة على من نسي ومن جزم حجة على من تردد ولهذا
قال ابن حزم لما ذكر هذا الكلام مع أن الموافق لمذهبه صحته لأنه يقول
بالسعاية: لسنا نلتفت إلى هذا لأنه دعوى بلا دليل وقال الشافعي لا أحسب طالما
بالحديث ورواته يشك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب لأنه كان ألزم له
من أيوب ولمالك فضل حفظه لحديث أصحابه خاصة ولو استويا في الحفظ فشك
أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه لم يكن في هذا موضع لأن يغلط به الذي
لم يشك إنما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه أو يأتي بشيء في الحديث
يشركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ منه هم عدد وهو منفرد وقد وافق مالكا
في زيادة ذلك يعني غيره من أصحاب نافع وزاد فيه بعضهم ورق منه مارق
انتهى وأيد ذلك البيهقي بقول البخاري أصبح الاسانيد كلها مالك عن نافع عن
ابن عمر وبأن عبد الرحمن بن مهدي كان لا يقدم على مالك أحداً وبأن عثمان بن
سعيد الدارمي قال قلت ليحيى بن معين مالك أحب إليك من نافع أم عبيد الله
ابن عمر قال مالك (قلت) فأيوب السخيتاني قال مالك وقال القاضي عياض ما قاله
مالك وعبيد الله العمري أولى وقد جوداه وهما في نافع أثبت من أيوب عند
أهل هذا الشأن كيف وقد شك أيوب فيه انتهى ونقل ابن العربي عن المخالفين
أن قوله عتق منه ما عتق من قول ابن عمر ثم قال ورجح أصحاب الحديث
المؤمنون على الدين أن حديث ابن عمر كله من قول النبي ﷺ وقال ابن
حزم ليس في قوله عتق منه ما عتق دليل على حكم المعسر أصلاً بل هو مسكوت
عنه في هذا الخبر ولا شك في أنه قد عتق منه ما عتق وبقي حكم المعسر فوجب
طلبه من غير هذا الخبر وقد دل عليه حديث الاستسعاء الذي سنحكيه انتهى

وهو عجيب فإنه عليه الصلاة والسلام ذكر هذا الحكم وهو عتق ما عتق مشروطاً بأن لا يكون له مال يبلغ ثمن العبد فدل على أن المراد الاقتصار على عتق ما أعتقه واستمرار الباقي رقيقاً ولو كان المراد الاخبار بعتق ما عتق مع السكوت عن الباقي لم يشترط ذلك فإنه حاصل مع اليسار والاعسار وهو أيضاً واضح لا فائدة في الاخبار به بل فيه برودة يصان عنها كلام آحاد الفصحاء فكيف بكلام أفصح الخلق وأبلغهم عليه الصلاة والسلام (السادسة) واستدل القائل بالاستسعاء بما رواه الأئمة الستة من طريق قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال من أعتق شقيقاً من مملوكه فعليه خلاصه في ماله فإن لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسعى غير مشقوق عليه وفي لفظ لمسلم في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما بأن يضمن وفي لفظ له من أعتق شقيقاً من مملوك فهو حر من ماله وفي لفظ لآبي داود والنسائي ثم استسعى لصاحبه في قيمته غير مشقوق عليه ثم قال أبو داود ورواه روح بن عباد عن سعيد بن أبي عروبة لم يذكر السعاية وكذا بين الترمذي الاختلاف فيه وأن بعضهم ذكر السعاية وبعضهم لم يذكرها وأجاب أصحابنا وغيرهم عن هذا الحديث بأجوبة (أحدها) أن الاستسعاء مدرج في الحديث ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو من كلام قتادة وقد رواه الدارقطني والخطابي والبيهقي من رواية همام بن يحيى عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة أن رجلاً أعتق شقيقاً من مملوك فأجاز النبي ﷺ عتقه وغرمه بقة ثم قال قتادة إن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه في هذه الرواية فصل السعاية من الحديث وجعلها من قول قتادة وقد ذهب إلى هذا غير واحد من الأئمة قال النسائي في سننه الكلام الأخير يعني الاستسعاء من قول قتادة بلغني أن هماماً روى هذا الحديث فجعل هذا الكلام من قول قتادة ورواه الدارقطني من طريق شعبة عن قتادة بدون ذكر الاستسعاء ثم قال وفاقه هشام الدستوائي لم يذكر الاستسعاء وشعبة وهشام أحفظ من رواه

عن قتادة ورواه همام فجعل الاستسعاء من قول قتادة وفصله من قول
النبي ﷺ ورواه ابن أبي عروبة وجرير بن حازم عن قتادة فجعل الاستسعاء
من قول النبي ﷺ واحسبها وهما فيه لمخالفة شعبة وهشام وحماد إياهم ثم قال
سمعت النيسابوري يقول ما أحسن ما رواه همام ضبطه ففصل بين قول النبي ﷺ
وبين قول قتادة وفهم والذي رحمه الله أن النيسابوري هذا هو أبو علي
النيسابوري شيخ الحاكم والظاهر أنه أبو بكر النيسابوري فإن الدارقطني روى
رواية همام التي فيها فصل السعاية وجعلها من كلام قتادة عن أبي بكر النيسابوري
ثم قال سمعت النيسابوري حكى الكلام المتقدم فالظاهر أنه أراد شيخه الذي
روى عنه تلك الرواية وقد صرح القاضي عياض في نقله عن الدارقطني بتكنيته
أبا بكر وقال الخطابي في معالم السنن هذا الكلام لا يثبت أكثر أهل النقل
مسنداً عن النبي ﷺ ويؤمنون أنه من كلام قتادة وأخبرني الحسن بن يحيى
عن ابن المنذر قال هذا الكلام من فتيا قتادة وليس من متن الحديث ثم استدل
ابن المنذر برواية همام وقال فقد أخبرها أن ذكر السعاية من قول قتادة قال
وألقى سعيد بن أبي عروبة الذي ميزه همام من قول قتادة فجعله متصلاً بالحديث
ثم حكى الخطابي كلام أبي داود في الاختلاف في ذكر السعاية في هذا الحديث ثم
قال قال محمد بن اسمعيل رواه شعبة عن قتادة ولم يذكر السعاية واضطرب سعيد
ابن أبي عروبة في السعاية مرة يذكرها ومرة لا يذكرها فدل
على أنها ليست من متن الحديث عنده وإنما هي من كلام قتادة وتفسيره
على ما قال همام وبينه ويدل على صحة ذلك حديث ابن عمر انتهى وقال البيهقي
وأما الشافعي رحمه الله فإنه ضعف أمر السعاية فيه بوجوه (منها) أن شعبة
وهشامما الدستوائي روايا هذا الحديث عن قتادة ليس فيه استسعاء رها أحفظ
(ومنها) أن الشافعي سمع بعض أهل البصر والتدين والعلم بالحديث يقول لو كان
سعيد بن عروبة في الاستسعاء منفرداً لا يخالفه غيره ما كان ثابتاً قال البيهقي
ولعله إنما قال ذلك لأن حديث بشير بن بهيك عن أبي هريرة يقال أنه من
كتاب وقد روى عن بشير أنه قرأ ما كتب على أبي هريرة فليس فيه ما يوهن

حديثه ويحتمل أنه إنما قال ذلك لأن سعيدا ينفرد به والحفاظ يتوقعون في إثبات ما ينفرد به سعيد لاختلاطه في آخر عمره وقد وافقه غيره في رواية الاستسعاء أو قال ذلك لأن إسناده مختلف فيه فأكثرهم رَوَوْه عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة ورواه معمر وسعيد بن بشير عن قتادة عن بشير ليس فيه ذكر النضر بن أنس وكذلك هو في إحدى الروايتين عن هشام وقيل عن قتادة عن موسى بن أنس عن بشير وقيل عن بشير عن جابر بن عبد الله وكل هذا وهم والقول قول الأكثر قال البيهقي والذي يوهن أمر السعاية فيه رواية همام بن يحيى حيث جعل الاستسعاء من قول قتادة وفصله من كلام النبي ﷺ ثم روى عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال أحاديث همام عن قتادة أصح من حديث غيره لأنه كتبها إملاء وعن يحيى بن سعيد قال شعبة أعلم الناس بحديث قتادة ما سمع منه وما لم يسمع وهشام أحفظ وسعيد أكثر قال البيهقي فقد أجمع شعبة مع فضل حفظه وعلمه بما سمع من قتادة وما لم يسمع وهشام مع فضل حفظه وهمام مع صحة كتابه وزيادة معرفته بماليس من الحديث على خلاف ابن أبي عروبة ومن وافقه في إدراج السعاية في الحديث وفي هذا ما يشكك في ثبوت الاستسعاء في هذا الحديث قال والذي يدل على أن الاستسعاء من فتيا قتادة أن الأوزاعي سئل عن صورة من ذلك فحكي هذا الافتاء عن قتادة (ومنها) أن الشافعي قال قيل لمن حضر من أهل الحديث لو اختلف نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وهذا الإسناد أيهما كان أثبت قال نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال الشافعي قلت وعلينا أن نصير إلى الأثبت من الحديثين قال نعم قال البيهقي مع حديث نافع حديث عمران بن حصين بأبطال الاستسعاء ثم قال البيهقي وروى عن الحجاج بن أرطاة عن نافع عن ابن عمر في السعاية وهو منكر عنه ثم روى بإسناده عن أبي خزيمة قال ذكرت أنا وخلف بن هشام لعبد الرحمن بن مهدي حديث الحجاج عن نافع عن ابن عمران النبي ﷺ قضى أن العبد إذا كان بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه أن الذي لم يعتق إن شاء ضمن المعتق

القيمة فإن لم يكن عنده استسمى العبد غير مشقوق عليه فقال عبد الرحمن وهذا من أعظم الفرية كيف يكون هذا على ما رواه الحجاج عن نافع عن ابن عمر وقد رواه عبيد الله بن عمر ولم يكن في آل عمر أثبت منه ولا أحفظ ولا أوثق ولا أشد تقدمة في علم الحديث في زمانه فكان يقال إنه واحد دهره في الحفظ ثم تلاه في رواية مالك بن أنس ولم يكن دونه في الحفظ بل هو عندنا في الحفظ والاتقان مثله أو أجمع منه في كثير من الأحوال ورواه أيضا يحيى بن سعيد الأنصاري وهو من أثبت أهل المدينة وأصحهم رواية روه جميعا عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال من اعتق نصيبا أو شقيقا في عبد كلف عتق ما بقي إن كان له مال فإن لم يكن له مال فإنه يعتق من العبد ما اعتق وقال ابن عبد البر اتفق شعبة وهشام وهمام على ترك ذكر الاستسعاء في هذا الحديث والقول قولهم في قتادة عند جميع أهل العلم في الحديث إذا خالفهم في قتادة غيرهم ثم قال وليس أحد في الجملة في قتادة مثل شعبة لأنه كان يوافقه على الإسناد والسمع وهذا الذي ذكرت لك قول جماعة أهل العلم بالحديث وقال القاضي أبو بكر بن العربي اتفقوا على ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ وإنما هو من قول قتادة وصوب القاضي عياض أنه من قول قتادة وحكى عن الأصبلي وابن القصار وغيرهما أن من أسقط السعاية من الحديث أولى ممن ذكرها وقد ورد التصريح بنبي الاستسعاء فيما رواه النسائي قال أخبرني عمرو بن عثمان عن الوليد عن حفص وهو ابن غيلان عن سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر وعن عطاء عن جابر أن رسول الله ﷺ قال من أعتق عبدا وله فيه شركاء وله ولاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء ورواه البيهقي من طريق ابن عدي عن الحسن بن سفيان عن صفوان عن صالح ثنا الوليد بن مسلم ثنا أبو معيد وقال ابن عدي قوله ليس على العبد شيء لا يرويه غير أبي معيد وهو حفص بن غيلان عن سليمان بن موسى قال والدي رحمه الله وأبو معيد حفص بن غيلان وسليمان بن الأشدق

وتقهما الجمهور انتهى وهو بضم الميم وفتح العين المهمة وإسكان الياء المثناة من تحت (الجواب الثاني) قال بعضهم ليس معنى الاستسعاء ما فهمه منه الجمهور وهو أن العبد يكاف الأكتساب والطلب حتى يحصل قيمة نصيب الشريك الآخر وإنما معناه أن يحرم سيده الذي لم يعتق بقدر ماله فيه من الرق ولهذا قال غير مشقوق عليه أى لا يشق عليه بأن يكلف من الخدمة فوق حصة الرق فعلى هذا تنفق الأحاديث ولا يكون بينها اختلاف لكن يرد هذا قوله فى رواية لآبى داود والنسائي فى قيمته (الجواب الثالث) قال البيهقى إن ثبت حديث السعاية ففیه ما دل على أن ذلك على الاختيار من جهة العبد فإنه قال غير مشقوق عليه وفى الإخبار عليه وهو بإبادة مشقة عظيمة وإذا كان باختياره لم يكن بينه وبين سائر الأخبار مخالفة وقال القاضى أبو بكر بن العربى بعد ذكره ترجيح إسقاط السعاية من جهة الخبر وأما مدرك النظر فضعيف من جهة أبى حنيفة لأن الاستسعاء كتابة والكتابة عندنا وعنده لا تجب وإن كان العبد قادرا عليها ومال الشيخ تقي الدين فى شرح العمدة إلى العمل بحديث الاستسعاء وقال أخرجه الشيخان فى صحيحيهما وحسبك بذلك فقد قالوا إن ذلك أعلا درجة المحجج والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعلقوا فى تضعيفه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء بمثلها فى المواضع التى يحتاجون إلى الاستدلال فيها بأحاديث ترد عليها بمثل تلك التعليقات قال والنظر بعد الحكم بصحة الحديث منحصر فى تقديم إحدى الداليتين على الأخرى أعنى دلالة قوله عتق منه ما عتق على رقى الباقي ودلالة استسعى على لزوم الاستسعاء فى هذه الحالة والظاهر ترجيح هذه الدلالة على الأولى انتهى (السابعة) قوله من أعتق شركا بكسر الشين هو بمعنى قوله فى رواية أخرى شقضا وهو بكسر الشين أيضا وقيل الشقيص أيضا بزيادة ياء وهو النصيب قليلا كان أو كثيرا والشرك فى الأصل مصدر أملت على متعلقه وهو المشترك ولا بد من إضمار أى جزء مشترك لأن المشترك فى الحقيقة الجملة وأخرج به ما إذا كان مالكا لعبد بكسر الكاف فاعتق بعضه فإنه يعتق جميعه مطلقا لمصادفة العتق ما سكره هذا مذهب مالك والشافعى وأحمد والجمهور

وقال أبو حنيفة يستسعى في بقيته لمولاه كما قال في المشترك وخالفه الناس في ذلك حتى صاحبه وذكر النووي أن العلماء كافة على الأول ، انفرد أبو حنيفة بقوله ثم قال وحكى القاضي عاض أنه روى عن طاوس وربيعة وحماد ورواية عن الحسن كقول أبي حنيفة وقال أهل الظاهر وعن الشعبي وعبد الله بن الحسن العنبري أن للرجل أن يعتق من عبده ما شاء انتهى وفيما نقله عن أهل الظاهر نظر فقد قال ابن حزم يعتق الجميع فيما إذا كان كله مملوكا له كقول الجمهور ولم ينقل عن أحد من أصحابهم ما يخالفه وقال : انعلم لآبي حنيفة متقدما قبله وقال أبو بكر بن العربي في هذه السورة العجب كل العجب ما قال علماؤنا إن مات مشاقصه عتق بقيته وإلا فقد عتق منه ما عتق قاله مطرف وابن المايحشون عن مالك وكيف يكمل عليه مع الشريك قضاء جزما ويحكم بسرابة العتق ولا يسرى العتق بنفس القول هنا انتهى ﴿ الثامنة ﴾ خرج بقوله أعتق ما إذا أعتق عليه قهرا بأن ورث بعض من يعتق عليه بالقرابة فإنه يعتق ذلك القدر خاصة ولا سرابة وبهذا صرح الفقهاء من أصحابنا وغيرهم وعن أحمد رواية بخلافه ﴿ التاسعة ﴾ وخرج به أيضا ما إذا أوصى باعتاق نصيبه من عبد بعد موته فإنه يعتق ذلك القدر ولا سرابة وذلك لأن المال ينتقل إلى الوارث ويصير الميت معسرا بل لو كان كل العبد له فأوصى باعتاق بعضه أعتق ذلك البعض ولم يسر وبهذا قال الجمهور وعند المالكية قول أنه يقوم في ثلثه ويجعل موصرا بعد الموت ﴿ العاشرة ﴾ قوله فكان له مال يبلغ ثمن العبد أي ثمن بقية العبد أما حصته فهو موصر بها للملكة لها فيعتق على كل حال قال أصحابنا وغيرهم ويصرف في ثمن بقية العبد جميع ما يباع في الدين فيباع مسكنه وخادمه وكل ما فضل عن قوت يومه وقوت من تلزمه نفقته ودست ثوب يلبسه وسكنى يوم وقال أشهب أن المالكية يباع من الكسوة ما فضل عما يواريه لصلاته ﴿ الحادية عشرة ﴾ فلو كان له مال لكنه لا يبلغ ثمن بقية العبد فهل يعتق من بقية العبد بقدر ما يملك أولا يعتق من بقيته شيء قال بعض الشافعية لا يسرى لأنه شيء لا يفيد الاستقلال في ثبوت أحكام الأحرار وقال أكثرهم أنه يسرى إلى القدر الذي هو موصره

تنفيذا للعتق بحسب الامكان وهذا الثاني هو الأصح وعليه نص الشافعي في الام
وهو مذهب المالكية ﴿الثانية عشرة﴾ قوله قوم عليه قيمة العدل بفتح العين
أى بلا زيادة ولا نقص وهو معنى قوله في رواية سالم عن أبيه ولا وكس ولا شطط
والوكس بفتح الواو وإسكان الكاف وبالسین المهملة النقص والشطط بفتح الشين
المعجمة بعدها طاء مهمة مكررة الجور وفيه إثبات التقويم والأخذ بما يقوله
أهل المعرفة بالقيمة وإن كان ظنا وتخميناً مع أن أصل الشهادة أن يكون باليقين
لكن اغتفر ذلك في التقويم للضرورة ﴿الثالثة عشرة﴾ استدله ابن عبد البر
على أن من أتلف شيئاً من الحيوان أو العروض التي لا تكال ولا توزن فعليه قيمته
لأمثله قال وبه قال مالك وأصحابه قال وذهب جماعة من العلماء منهم الشافعي
وداود إلى أن القيمة لا يقضى بها إلا عند عدم المثل وما حكاه عن الشافعي من
ضمان المتلف الذي لا يكال ولا يوزن بالمثل مردود فلم يقل الشافعي بذلك وإنما
ضمنه بالقيمة كما دل عليه هذا الحديث وإنما أوجب أصحابنا الضمان بالمثل
ولو صورة في القرض فاما في باب الاتلافات فلا والله أعلم ﴿الرابعة عشرة﴾ قوله
فأعطى شركاءه حصصهم أى إن كان له شركاء فأن كان له شريك واحد أعطاه جميع من
الباقى أو شريكاً أعطاهما والعطية هنا على قدر الملك بلا شك فلو كان للمعتق
النصف وهو موسر بالباقي وله شريكاً لأحدهما الثلث والآخر السدس كان المدفوع
بينهما أثلاثاً وإنما اختلفت المالكية في عكس ذلك وهو أن يعتق كل من صاحب الثلث
والسدس حصته وهما موسران فهل يقوم عليهما نصيب صاحب النصف بالسوية
أو يكون ذلك على قدر الحصص حتى يكون التقويم عليهما أثلاثاً والصحيح
عندم الثانى والخلاف عند الحنابلة والصحيح عندهم الأول وهو نظير
الخلاف في الشفعة إذا كانت لاثنتين هل يأخذانها بالسوية أو على قدر الملك
والخلاف في ذلك مشهور والصحيح عند الكل أنه على قدر الملك والله أعلم
﴿الخامسة عشرة﴾ ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين الصحيح والمريض ولو مرض
الموت بناء على العموم في الأحوال وهو المعتمد وبه قال الشافعية إلا أنهم
خصوه في مرض الموت بما إذا وسعه الثلث لأن تصرف المريض في الثلث
تكتصرف الصحيح في جميع المال وعن أحمد وابن الماجشون أنه لا تقويم في

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ . « بَاعَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدًا مَدْبِرًا فَاشْتَرَاهُ ابْنُ النُّحَامِ

المرضى **﴿السادسة عشرة﴾** وظاهره أيضا أن لا فرق بين أن يكون المعتق والشريك والعبد مسلمين أو كفارا أو بعضهم مسلمين وبعضهم كفارا وبه قال الشافعية وعند الحنابلة وجهان فيما لو أعتق الكافر شركا له في عبد مسلم هل يسرى عليه أم لا وقال المالكية إن كانوا كفارا فلا سراية وإن كان المعتق كافرا دون شريكه فهل يسرى عليه أم لا فيما إذا كان العبد مسلما دون ما إذا كان كافرا ثلاثة أقوال وإن كانا كافرين والعبد مسلما فروايتان وإن كان المعتق مسلما يسرى عليه بكل حال **﴿السابعة عشرة﴾** وظاهره أيضا تناول ما إذا تعلق بمحل السراية حق لازم بأن يكون نصيب الشريك مرهونا أو مكاتباً أو مدبراً أو مستولداً بأن استولدها وهو معسر وفي ذلك عند الشافعية خلاف والأصح عند السراية في المرهون والمكاتب والمدبر دون المستولدة لعدم قبولها نقل الملك **﴿الثامنة عشرة﴾** وظاهره أيضاً أنه لا فرق بين عتق مأذون فيه وغير مأذون فيه وقال الحنفية لاضمان في الاعتاق للمأذون فيه كما لو قال لشريكه اعتق نصيبك **﴿التاسعة عشرة﴾** لا فرق بين الاعتاق بالتنجيز والتعليق بالصفة مع وجودها فإن مجموعها كالتنجيز واختلفت المالكية في العتق إلى أجل فقال مالك وابن القاسم يقوم عليه فيعتق إلى أجل وقال سحنون إن شاء التمسك قومه الساعة فكان جميعه حراً إلى سنة مثلاً وإن شاء تماسك وليس له بيعه قبل السنة إلا من شريكه وإذا تمت السنة قوم على مبتدئ العتق عند التقويم **﴿العشرون﴾** قوله فكان له مال يقتضي اعتبار ذلك حالة العتق حتى لو كان معسراً حالة الاعتاق ثم يسر بعد ذلك لم يسر عليه وهو كذلك **﴿الحادية والعشرون﴾** فظاهره أنه لا فرق في السراية فيما إذا ملك قيمة الباقي بين أن يكون عليه دين بقدر ذلك أم لا وهو الأظهر من قول الشافعي وبه قال أكثر أصحابه واختلاف في ذلك كاختلاف في أن الدين هل يمنع الزكاة أم لا

﴿الحديث الثاني﴾

عن جابر قال (باع النبي ﷺ عبداً مدبراً فاشتراه ابن النحام عبداً قبطياً مات

م ١٤ طوح تريب سادس

عَبْدًا فَبَطَّيَا مَاتَ عَامَ الْأَوَّلِ فِي إِمْرَةِ ابْنِ الزَّبِيرِ دَبْرَهُ رَجُلٌ
مِنَ الْأَنْصَارِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ (وَالْبُخَارِيُّ) فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ
ابْنُ نَحَّامٍ بِبِئَا ثَمَانَةِ دَرَاهِمٍ (وَقَالَ مُسْلِمٌ) فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِثَمَانَةِ
دَرَاهِمٍ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ (وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ) (فَبِيعَ بِسَبْعِمِائَةٍ أَوْ بِتِسْعِمِائَةٍ)
وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (أَنْتَ أَحَقُّ بِثَمَنِهِ وَاللَّهُ أَغْنَى عَنْهُ) (وَلَمْ يُسَلِّمْ) (أَنَّ رَجُلًا
مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو مَذْكُورٍ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبْرٍ) يُقَالُ لَهُ يَعْقُوبُ

عام الأول في إمرة ابن الزبير دبره رجل من الأنصار ولم يكن له مال غيره
(فيه) فوائد (الأولى) أخرجه الشيخان والترمذي وابن ماجه من هذا الوجه
من طريق سفيان بن عيينة لفظ البخاري مختصر ولفظ مسلم وابن ماجه
بمعنى لفظ المصنف ولفظ الترمذي أن رجلا من الأنصار دبر غلاما له فمات ولم
يترك مالا غيره الحديث وقال حسن صحيح وأخرجه الشيخان من رواية حماد
ابن زيد وفي رواية البخاري فاشتراه منه نعيم بن النحام بثمانمائة درهم وفي رواية
مسلم فاشتراه نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم فدفعها إليه وأخرجه البخاري
والنسائي من طريق شعبة ثلاثهم عن عمرو بن دينار وأخرجه الشيخان وأبو
داود والنسائي وابن ماجه من طريق عطاء بن أبي رباح وفي لفظ البخاري فباعه
بثمانمائة درهم ثم أرسل بثمنه إليه ولفظ أبي داود فبيع بسبعمائة أو تسعمائة
وفي رواية له أنت أحق بثمنه والله أغنى عنه وفي لفظ للنسائي وكان
محتاجا وكان عليه دين وفيه فأعطاه قال اقض دينك وفي رواية له فاحتاج الرجل
وأخرجه البخاري والنسائي من رواية محمد بن المنكدر بلفظ (إن رجلا أعتق
عبداً له ليس له مال غيره فردّه النبي ﷺ فابتاعه منه نعيم بن النحام) وأخرجه
مسلم وأبو داود والنسائي من رواية أبي الزبير بلفظ (أعتق رجل من بني عذرة

الْحَدِيثَ وَلَيْسَ (أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَذْرَةَ عَبْدَ اللَّهِ عَنْ دُبُرٍ) الْحَدِيثَ
وَزَادَ ثُمَّ قَالَ (أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ فَإِنْ
فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ
فَهَكَذَا وَهَكَذَا يَقُولُ فَيَنْ يَدِيكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ)
وَالنِّسَاءُ فِي رَوَايَةٍ (وَكَانَ مُحْتَاجًا وَكَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ) وَفِيهِ فَأَعْطَاهُ
قَالَ أَقْضِ دَيْنَكَ) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاعَهُ بَعْدَ
مَوْتِهِ)

عبدًا له عن دبر فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال ألك مال غيره فقال لا فقال من
يشتره مني فاشتراه نعيم بن عبد الله العدوي بثمانمائة درهم فجاء بها رسول الله
ﷺ فدفعها إليه ثم قال ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلا هلك
فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا
وهكذا يقول فين يديك وعن يمينك وعن شمالك) لفظ مسلم وفي لفظ لمسلم
ولأبي داود والنسائي (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو مَذْكَورٍ أَعْتَقَ غُلَامًا
لَهُ عَنْ دُبُرٍ يُقَالُ لَهُ يَعْقُوبُ) وَالْبَاقِي بِمَعْنَاهُ وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ رَوَايَةِ مُجَاهِدٍ بِلَفْظٍ
(كَانَ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَذْرَةَ يُقَالُ لَهُ أَبُو الْمَذْكَورِ
وَكَانَ لَهُ عَبْدٌ قَبْطِيٌّ فَأَعْتَقَهُ عَنْ دُبُرِهِ ثُمَّ احْتِجَّ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ
أَحَدُكُمْ ذَا حَاجَةٍ فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ قَالَ فَبَاعَهُ مِنْ نَعِيمِ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهُ أَخِي بَنِي عَدِي
ابْنُ كَعْبٍ بِثَمَانِ مِائَةٍ فَانْتَفَعَ بِهَا) خَمْسَتُهُمْ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ هَذَا
أَثَرٌ مَشْهُورٌ مَقْطُوعٌ بِصَحَّتِهِ بِنَقْلِ التَّوَاتُرِ (الثَّانِيَةِ) الْمَدِيرُ الْعَبْدُ الَّذِي عَلِقَ سَيْدُهُ
عَتَقَهُ عَلَى الْمَوْتِ وَسَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْمَوْتَ دُبُرُ الْحَيَاةِ وَقَبْلُ لَأَنَّ السَّيِّدَ دُبُرُ أَمْرِ دُنْيَاهُ
بِاسْتِخْدَامِهِ وَاسْتِرْقَاقِهِ وَأَمْرٌ آخَرُهُ بِاعْتِقَاقِهِ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ بَيْعِ الْمَدِيرِ وَاخْتَلَفَ

العلماء في هذه المسألة على مذاهب (أحدها) الجواز مطلقا وهو مذهب الشافعي والمشهور من مذهب أحمد وبه قال اسحق وأبو ثور وداود وابن حزم وحكاة عن عائشة وعمر بن عبد العزيز وعبد بن سيرين وطاوس وعبد بن المنكدر ومجاهد وعطاء بن أبي رباح وعن الشعبي: يبيعه الجريء ويدعه الورع، وقال ابن حزم بل يبيعه الورع اقتداء برسول الله ﷺ وفي سنن البيهقي عن مجاهد ورفعها أهل مكة أن التدبير وصية صاحبها فيها بالخيار ما عاش يمضي منها ما شاء ويرد منها ما شاء وحكاة الشافعي رضي الله عنه عن أكثر التابعين وأكثر الفقهاء نقله البيهقي في المعرفة (الثالثة) المنع مطلقا وهو مذهب الحنفية قال الخطابي ومنع من بيع المدبر سعيد بن المسيب والشعبي والنخعي والزهري وهو قول أصحاب الرأي وإليه ذهب سفيان الثوري والأوزاعي وحكاة النووي عن جمهور العلماء والسلف من الحجازيين والشاميين والكوفيين وفيه نظر لما تقدم عن الشافعي (الثالث) المنع من بيعه إلا أن يكون على السيد دين مستغرق فيباع في حياته وبعد موته وهذا مذهب المالكية وهو رواية عن أحمد (الرابع) يجوز بيع المدبر ويمتنع بيع المدبرة وهو رواية عن أحمد وجزم به ابن حزم عنه وقال وهذا تفرغ لا برهان على صحته (الخامس) جواز بيعه إذا احتاج صاحبه إليه حكاة الخطابي عن الحسن بن ربيعة وحكاة ابن حزم عن طاوس أيضا (السادس) لا يجوز بيعه إلا إذا أعتقه الذي ابتاعه حكاة الخطابي عن الليث بن سعد وحكاة ابن حزم عن مالك وكان القائل بهذا رأى بيعه موقوفا كبيع الفضولي عند القائل به فان أعتقه المشتري تبين أن البيع صحيح وإلا فلا فانه لو بطل البيع من الأول لما صح العتق لأنه لا يكون إلا في ملك ولو صح من الأول لم ينقلب باطلا بكون المشتري لم يعتقه (السابع) قال الخطابي وكان ابن سيرين يقول لا يباع إلا من نفسه انتهى والحق أن هذا ليس قولاً آخر بل هو قول المنع مطلقا لأن بيعه من نفسه ليس بيعاً وإنما هو عتق (الثامن) منع بيع المدبر تدبيراً مطلقاً وجواز بيع المدبر بتقيد كقوله إن مت من مرضى هذا فأت جرح حكاة الخطابي عن بعض أهل الحديث وهو مذهب المالكية فأنهم قالوا إن قول القائل إن

أنت من مرضى هذا أو من سفى هذا ليس تديرا وإنما هو وصية
والرجوع عن الوصية جائز ولهذا قال الحنفية بجواز البيع فى التدبير المقيد
الرابعة فاحتج من جوز مطلقا بهذا الحديث وقال الأصل عدم الاختصاص
بهذا الرجل وبمن كان على مثل صفته وتأوله المانع مطلقا بأنه ليس بيع
دقته وإنما هو بيع خدمته وهذا خلاف ظاهر اللفظ وتمسك قائله بما روى عن
أبى جعفر محمد بن على بن الحسين قال إنما باع رسول الله ﷺ خدمة المدبر
وهذا مرسل ولا حجة فيه وروى عنه موصولا ولا يصح عنه فقدر واه الدارقطنى
من طريق فيها عبد الغفار بن القاسم وقال إنه ضعيف ثم قال وأبو جعفر وإن
كان من الثقات فإن حديثه هذا مرسل ثم روى الدارقطنى من طريق محمد بن
طريف عن ابن فضيل عن عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء عن جابر قال قال
رسول الله ﷺ لا بأس ببيع خدمة المدبر إذا احتاج وقال هذا خطأ من ابن
طريف والصواب عن عبد الملك عن أبى جعفر مر سلا ولذا قال البيهقى هذا خطأ
من ابن طريف دخل له حديث فى حديث ثم أوضح ذلك ثم روى عن الشافعى
رحمه الله أنه قال فى جواب من ذكر له هذا الحديث ما روى هذا عن أبى جعفر
فما علمت أحديث حديثه وأورواه من ثبت حديثه ما كان لك فيه الحجة من
وجوده قال وماهى قلت أنت لا تثبت المنقطع ولم يخالفه غيره فكيف تثبت المنقطع بخالفه
المتصل الثابت ، لو كان يخالفه لو ثبت كان يجوز أن أقول باع النبى ﷺ رقبة
مدبرة كما حدث جابر وخدمة مدبر كما حدث محمد بن على وأطال الكلام فى الجواب
عنه ومنه أن الشافعى قال لبعض مخالفه أقول إن بيع خدمة المدبر جائز قال لا
لأنها غرر قلت فقد خالفت ما رويت عن النبى ﷺ ثم ذكر البيهقى أن
عبد الغفار بن القاسم كان على بن المدينى يرميه بالوضع قال ووصله أيضا أبو
شعبة إبراهيم بن عثمان عن عثمان بن عمير عن أبى جعفر عن جابر وأبو شعبة
ضعيف لا يحتج بأمثاله وقال ابن حزم هذا مرسل ثم لوصح لكان حجة على الحنفين
والمالكين لأنهم لا يرون بيع خدمة المدبر قلت وهذا موافق لما حكاها الشافعى
وقد قدمناه ويحتمل أن يراد ببيع خدمته الإجارة وهى جائزة عند المخالفين

أيضا لكن شرط الاجارة التأقيت بمدة وعارضوا ما دل عليه هذا الحديث من الجواز بما رواه الدار قطنى ومن طريقه البيهقى من رواية عبيدة بن حسان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال (المدير لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث) وهو حديث ضعيف وقال الدار قطنى لم يسنده غير عبيدة بن حسان وهو ضعيف وإنما هو عن ابن عمر موقوفا من قوله ولا يثبت مرفوعا ثم روى عن ابن عمر أنه كره بيع المدير وقال وهذا هو الصحيح موقوف وما قبله لا يثبت مرفوعا ورواياته ضعفاء ولذا قال البيهقى إن إسناد المرفوع ضعيف وذكره ابن حزم من طريق عبد الباقي بن قانع عن موسى بن زكريا عن علي بن حرب عن عمرو بن عبد الجبار عن عمه عبيدة بن حسان ثم قال وهذا خبر موضوع لأن عبد الباقي راوى كل بلية وقد ترك حديثه إذ ظهر فيه البلاء ثم سائر من رواه إلى أيوب ظلمات بعضها فوق بعض كلهم مجهولون وعمرو بن عبد الجبار إن كان هو السنجارى فهو ضعيف وإن كان غيره فهو مجهول قلت لا يحسن تضعيفه بعبد الباقي بن قانع فقد رواه الدار قطنى والبيهقى من غير طريقه روياه من طريق جماعة عن علي بن حرب وقال والذى رحمه الله فى شرح الترمذى روى مرفوعا من غير طريق عبيدة بن حسان رواه الطبرانى عن أحمد بن النضر العسكرى عن محمد بن قدامة الجوهري عن علي بن طبيان عن عبيد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر مرفوعا والحديث عند ابن ماجه مختصر عن عثمان بن أبي شيبة عن علي بن طبيان بسنده المدير من الثلث وقال سمعت عثمان يقول هذا خطأ وقال ابن ماجه ليس له أصل قال والذى وقد رجع علي بن طبيان عن رفعه كما رواه الشافعى عنه بعد أن رواه عنه موقوفا فقال قال لى علي بن طبيان كنت أحدث به مرفوعا فقال لى أصحابى ليس بمرفوع وهو موقوف على ابن عمر فوقته قال والحفاظ يقفونه على ابن عمر انتهى واحتج من فرق بين أن يكون عليه دين أولا بالرواية التى ذكرناها من عند النسائى وفيها وكان عليه دين وفيها فأعطاه قال اقض دينك ويعارضها الرواية التى سقناها من صحيح مسلم وفيها

أبدأ بنفسك فتصدق عليها وظاهره أنه أعطاه الثمن لاتفاقه لالوفاء دين به ولهذا
قال النووي في شرح مسلم هذا الحديث صريح أو ظاهر في الرد عليهم أي على
المالكية لأن النبي ﷺ إنما باعه لينفقه سيده على نفسه والحديث صريح
أو ظاهر في هذا ولهذا قال النبي ﷺ أبدأ بنفسك فتصدق عليها إلى آخره
وقال أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي بعد حكايته عن بعض العلماء أنه
باعه في دين وهذا باطل فأن قد بينا في الصحيح أنه دفعه إليه وأمره
أن يعود به على قرابته وعليه في معاشه ودينه وأما الفرق
بين المدير والمديرة فظاهرية محضة وكان قائله تمسك في المنع
من بيع المديرة بأنه وجد في حقها سبب للعق لا لم يرد وقال بالنص في مورد
لكن القياس الجلي يقتضي عدم الفرق وأما التفريق بين الاحتياج وعدمه
فتمسك قائله بقوله ولم يكن له مال غيره وبالرواية التي فيها وكان محتاجا
والذين لا يفرقون يرون أن هذا لا مدخل له في الحكم وهو تجوز البيع وإنما
ذكر لبيان أنه عليه الصلاة والسلام إنما باشر البيع وقهره على تبطل التدبير
لاحتياجه ولولا ذلك لما فعل ذلك وتركه وما فعل وقال القاضي عياض الأشبه
عندي أنه فعل ذلك نظراً له إذ لم يترك لنفسه مالا قال بعضهم ولذلك يرد
تصرف كل من تصدق بكل ماله وقال أبو بكر بن العربي هذا الحديث ليس
من النبي ﷺ بحال يلزم الاتقياد إليه على كل حال وإنما هي قضية في عين
وحكاية في حال فلا يتعدى إلى غيرها إلا بدليل هذا إذا كانت مجردة من
الاحتمال وإذا تطرق إليها التأويل سقط منها الدليل والذي يدل على الاحتمال
فيها وأنها خارجة عن طريق الاحتجاج قوله ولم يكن له مال غيره ولو
كان معه لأن التدبير لا يقتضي بيعاً ولا يوجب عتقاً لم يكن لذلك
الراوى قوله ولم يكن له مال غيره معنى ولا يجوز إسقاط بعض
الحديث والتعلق ببعضه ويحتمل أن يكون سفيهاً فرد النبي
ﷺ فعله وعليه جملة الآليات وبوب به انتهى وقد عرفت معنى إخبار الراوى
بأنه لم يكن له مال غيره وأما حمل ذلك على السفه فبني على أن هذا الرجل كان

مبذراً لا يحسن التصرف ولا يجوز نسبه بذلك إلا بنقل وعلى أنه يثبت الحجر عليه من غير ضرب الإمام وبه قال ابن القاسم صاحب مالك وخالفه في ذلك جميع المالكية وجمهور العلماء فقالوا لا يصير محجوراً عليه إلا بضرب القاضي ووفرقي أصبح بين ظاهر النصف وغيره وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة من منع بيعه مطلقاً فالحديث حجة عليه لأن المنع الكلي يناقضه الجواز الجزئي ومن أجاز بيعه في بعض الصور يقول أنا أقول بالحديث في صورة كذا فالواقعة واقعة حال لا عموم لها فلا يقوم على حجة في المنع من بيعه في غيرها كما يقول مالك في جواز بيعه في الدين انتهى وقال النووي والصحيح أن الحديث على ظاهره وأنه يجوز بيع المدين بكل حال ما لم يمت السيد والله أعلم **(الخامسة)** المعروف أنه عليه الصلاة والسلام باعه في حياة صاحبه وأماما وقع في رواية الترمذي من قوله مات ولم يترك مالا غيره فهو وهم نسب فيه سفيان بن عيينة إلى الخطأ قال الشافعي بعد روايته عنه كرواية الجمهور هكذا سمعته منه عامه دهرى ثم وجدت في كتابي دبر رجل منا غلاماً له مات فاما أن يكون خطأ من كتابي أو خطأ من سفيان فإن كان من سفيان فإن جريج أحفظ لحديث أبي الزبير من سفيان ومع ابن جريج الليث وغيره وأبو الزبير بمحمد الحديث تحديداً يخبر فيه حياة الذي ذبوه وحماد بن زيد مع حماد بن سلمة وغيره أحفظ لحديث عمرو بن سفيان من وحده وقد يستدل على حفظ الحديث من خطائه بأقل مما وجدت فقد أخبرني غير واحد ممن لقي سفيان ابن عيينة قديماً أنه لم يكن يدخل في حديثه مات وعجب بعضهم حين أخبرته أنني وجدت في كتابي مات وقال لعل هذا خطأ عنه أو زلل منه حفظها عنه انتهى وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وقد رواه عن ابن عيينة أحمد بن حنبل وعلى بن المديني والحميدي واسحق بن راهويه وقتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة وغيرهم فلم يذكر أحد منهم هذه اللفظة فيما علمت إلا محمد بن يحيى ابن أبي عمر العدني وقد رواه عن جابر عطاء ومحمد بن المنكدر ومجاهد لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة إلا أن البيهقي رواه من طريق شريك عن سلمة بن

كهيل عن عطاء وأبي الزبير عن جابر أن رجلا مات وترك مديرا ودينا قال
البيهقي وقد أجمعوا على خطأ شريك في ذلك قال والذي رحمه الله وقد رواه
الأعمش وسفيان الثوري واسماعيل بن أبي خالد كلهم عن مسلمة بن كهيل لم
يذكروا هذه اللفظة وقد رواه الأوزاعي وحسين المعلم وعبد المجيد بن سفيان
كلهم عن عطاء لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة بل صرحوا بخلافها في الصحيح
من رواية عطاء عن جابر فدفع عنه إليه فهذا كله يدل على خطأ قول ابن عينة
فيه فمات وقدين البيهقي سبب الغلط في زيادة هذه اللفظة وذلك أن مطرا
رواه عن عطاء وأبي الزبير وعمرو بن دينار أن جابر بن عبد الله حدثهم أن
رجلا من الأنصار أعتق مملوكه إن حدث به حادث فمات فدعا به النبي ﷺ
فباعه من نعيم بن عبد الله أحد بني عدي بن كعب هكذا رواه البيهقي بهذا
اللفظ ورواية مطر هذه عند مسلم ولم يسق لفظها وإنما أحال به على ما تقدم
فقال بمعنى حديث حماد وابن عينة عن عمرو عن جابر قال البيهقي وقوله إن
حدث به حادث فمات من شرط العتق وليس بلخيار عن موت المعتق ومن هنا
وقع الغلط لبعض الرواة في ذكر وفاة الرجل فيه عند البيع وإنما ذكر وفاته
في شرط العتق يوم التدبير (السادسة) قد تبين بالرواية التي سقمناها من عند
مسلم وأبي داود والنسائي أن اسم هذا العبد المدبر يعقوب وقوله في الحديث
عبدًا قبطيا صفة له أيضا وإنما وقع الفصل بين صفاته بقوله فاشتراه ابن النحام
وقد ذكر ابن فتحون في ذيله على الاستيعاب يعقوب هذا في الصحابة رضي
الله عنهم وذكر أنه سماه في الحديث البخاري ومسلم وذكره البخاري وهم
وقوله فاشتراه ابن النحام كذا وقع في مسند أحمد وفي الصحيحين وغيرها
فاشتراه نعيم بن النحام قال النووي في شرح مسلم قالوا وهو غلط وصوابه
فاشتراه النحام سمى بذلك لقول النبي ﷺ دخلت الجنة فسمعت فيها نعمة
لنعيم والنعمة الصوت وقيل هي السعلة وقيل النحنة والنحام بالنون
المفتوحة والحاء المهملة المشددة انتهى وكذا قال أبو بكر بن

العربي قال علماؤنا إما صوابه نعيم النحام انتهى وتقدم أن في رواية لمسلم فاشتراه نعيم بن عبد الله وهذه الرواية هي الصواب وزيادة ابن خطأ في بعض الرواة لما قدمناه ونعيم هذا قرشي من بني عدى أسلم قديماً قبل إسلام عمر وكان يكتم إسلامه فقبل إنه أسلم بعد عشرة أنس وقيل بعد ثمانية وثلاثين وكان ينفق على أرامل بني عدى وأيتامهم فتمنوه الهجرة لذلك وقالوا أقم عندنا على أي دين شئت ثم هاجرام الحديبية وتبعه أربعون من أهل بيته واختلف في وفاته فقبل استشهد يوم اليرموك في خلافة عمر سنة خمس عشرة وقيل استشهد باجنادين في خلافة أبي بكر سنة ثلاث عشرة وهذا الرجل الذي من الأنصار قد تقدم من عند مسلم وأبي داود والنسائي أنه يقال له أبو المذكور وفي رواية لمسلم والنسائي اعتق رجل من بني عذرة وهذه بظاهرها تنا في الرواية الأخرى إلا أن يكون من بني عذرة صليبة ومن الأنصار مخالفة أو بالعكس وتقدم أن في رواية البيهقي رجل من بني عذرة يقال له أبو المذكور ﴿ السابعة ﴾ الرواية الصحيحة إنه يبيع بثمانمائة درهم وأما قوله في رواية لأبي داود فبيع بسبعمائة أو تسعمائة فلم يضبطها راوينا ولهذا شك فيها ﴿ الثامنة ﴾ قوله ابدأ بنفسك فتصدق عليها سمي الاتفاق على نفسه صدقة وهو قرابة إذا كان من حلال وبقدر الحاجة وقد يصل إلى الوجوب وذلك عند الاضطرار وقوله فإن فضل بفتح الضاد ومضارعه بصمها وفيه لغة أخرى بكسر الضاد ومضارعه بفتحها قال في الصحاح وفيه لغة أخرى مركبة منهما فضل أي بالكسر يفضل بالضم وهو شاذ لا نظير له قال سيبويه هذا عند أصحابنا إنما يحىء على لغتين وقوله فلاهلك أي زوجتك وقوله فإن فضل عن أهلك فلذى قرابتك إن حمل على التطوع يتناول كل ذي قرابة وإن حمل على الواجب اختص بمن تحب نفقته من الأقارب وهم الأصول والفروع عند الشافعي وطائفة ولذلك تفاريع في كتب الفقه ولم يذكر في هذا الحديث الرقيق ولعله داخل في الأهل أو مكنت عنه لأن أكثر الناس لا رقيق لهم فأجرى الكلام على الغالب أو ذاك الشخص المخاطب بهذا الكلام

لا رقيق له فبين حال نفسه وقد قدم الخبايلة العبد على القريب من ولد وغيره ولم أر أصحابنا الشافعية تعرضوا لذكر العبد عند تراحم من تجب نفقته وكان ذلك لأن له جهة ينفق منها وهي كسبه وبتقدير أن يكون غير كسوب وتعذرت إجارته لمنفعة من المنافع فيباع هو أو جزء منه لنفقته وقوله فإن فضل عن ذى قرابتك شيء فهكذا وهكذا فيه تقديم الصدقة على القرابة على الصدقة على الأجانب إن كان الحديث في صدقة التطوع فإن كان في النفقة الواجبة خرج من هذا الباب وقوله فهكذا وهكذا كذا هو عند مسلم مرتين ثم فسره بقوله فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك وذلك يقتضى تكرير قوله هكذا ثلاثاً وكذا هو في رواية النسائي وعبر بذلك عن كثرة الصدقة وتوزيع جهاتها وليس المراد حقيقة الجهات الخمسة وفي هذا الحديث الابتداء بالنفقة على الترتيب المذكور فيه ومحل تقديم النفس في حق من لا يصبر على الإضافة أما من صبر عليها وآثر على نفسه فهو محمود قد جاء بمدحه القرآن الكريم وفعله الصديق وذلك لأنصارى الذى زلت فيه هذه الآية وغيرها وفيه أن الحقوق والفضائل إذا تراحت قدم الآ كد فالآ كد وفيه أن الأفضل في صدقة التطوع أن ينوعها في جهات الخير ووجوب البر بحسب المصلحة ولا يحرصها في جهة معينة ﴿ التاسعة ﴾ فيه نظر الإمام في مصلحة رعيته وأمره إياهم بما فيه الرفق بهم وإبطاله ما يضرهم من تصرفاتهم التي يمكن فسخا ﴿ العاشرة ﴾ ظاهر قوله باع أن النبي ﷺ باشر البيع بنفسه وهو روى بالثومين من أنفسهم وتصرفه عليهم ماض لا اندفاع له ويحتمل أنه أمره بذلك ونسب إليه البيع مجازاً لكنه خلاف ما يقتضيه قوله ثم أرسل بثمنه إليه فإنه يقتضى غيبته عن البيع وقبض الثمن وكذا قوله من يشتريه منى يقتضى مباشرته عليه الصلاة والسلام ذلك والله أعلم وحكى البيهقي في المعرفة عن العلم الشافعي أنه قال يحيط أن رسول الله ﷺ كان لا يبيع على أحد ماله إلا فيما لزمه أو يأمره قيل له فبأيها باعه قال أما الذى يدل عليه آخر الحديث في دفعه ثمنه إلى صاحبه الذى دبره فإنه دبره وهو يرى أنه لا يجوز له بيعه حين

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقل أحدكم اسق ربك أطعم ربك وضئ ربك، ولا يقل أحدكم ربى وليقل سيدي ومولاي، ولا يقل أحدكم عبي أمتي وليقل فتاي فتاتي غلامي) زاد مسلم في رواية بعد قوله غلامي وجاريتي وفي رواية له (ولا يقل العبد لسيد مولاي فإن مولاكم الله عز وجل)

دبره وكان يريد بيعه إما محتاجا إلى بيعه وإما غير محتاج فأراد الرجوع فذكر ذلك للنبي ﷺ فباعه فكان في بيعه دلالة على أن بيعه جائز له إذا شاء وأمره إذا كان محتاجا أن يبدأ بنفسه نرى ذلك لئلا يحتاج إلى الناس ﴿الحادية عشرة﴾ فيه جواز البيع فيمن يزيد قال النووي وهو مجمع عليه الآن وقد كان فيه خلاف ضعيف لبعض السلف ﴿الثانية عشرة﴾ استدلل به من جوز الرجوع عن التدبير بالقول وبه قال الشافعي في القديم وهو أحد قوله في الجديد وهو مبني على أن التدبير وصية واقتصر ابن العربي على ثقل هذا عن الشافعي لكن الذي نص عليه في أكثر كتبه وعليه الفتوى عند أصحابه منع الرجوع عنه بالقول وأنه ليس وصية وإنما هو تعليق عتق بصفة ولا يلزم من الرجوع عنه بالتصرف بالبيع وغيره جوازه بالقول فقد يغتفر في الضمانيات ما لا يغتفر في المقاصد والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ قوله عام الاول من اضافة الموصوف لصفته وله نظائر فالكوفيون يميزونه والبصريون يعمونه ويؤولون ما ورد من ذلك على حذف مضاف تقديره هنا عام الزمن الاول أو نحو ذلك

﴿الحديث الثالث﴾

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا يقل أحدكم اسق ربك أطعم ربك وضئ ربك ولا يقل أحدكم ربى وليقل سيدي ومولاي ولا يقل أحدكم عبي أمتي وليقل فتاي غلامي (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه الشيخان من

هذا الوجه، البخاري عن محمد وهو ابن يحيى الذهلي ومسلم عن محمد بن نافع كلاهما عن عبد الرزاق وأخرجه مسلم والنسائي في عمل اليوم والليلة من طريق العلاء ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ (لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي كلم عبيد الله وكل نساءكم إماء الله ولكن ليقل غلامي وجاريتي وقتاي وفتاتي) وأخرجه أيضا من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ (لا يقولن أحدكم عبدي فإن كلم عبيد الله ولكن ليقل فتاي ولا يقل أحدكم مولاي فإن مولاكم الله ولكن ليقل سيدي) وأخرجه أبو داود والنسائي في اليوم والليلة من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ (لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي ولا المولى ربي وربتي ولكن ليقل المالك فتاي وفتاتي والمملوك سيدي وسيدتي فأنكم المملوكون والرب الله) **﴿الثانية﴾** فيه نهى المملوك أن يقول لسيد ربي وكذلك نهى غيره فلا يقل أحد للمملوك ربك ويدخل في ذلك أن يقول السيد ذلك عن نفسه فإنه قد يقول اسق ربك فيضع الظاهر موضع الضمير على سبيل التعظيم لنفسه بل هذا أولى بالنهي من قول العبد أو الأجنبي ذلك عن السيد والمعنى في ذلك أن الربوبية حقيقتها لله تعالى لأن الرب هو المالك أو القائم بالشئ ولا يوجد هذا حقيقة إلا في الله تعالى فإن قيل فقد قال الله تعالى حكاية عن السيد يوسف عليه السلام (اذكري عند ربك) (وارجع إلى ربك) (وإنه ربي أحسن مثواي) وقال النبي ﷺ في أشراط الساعة (أن تلد الأمة ربها أو ربيها) قلت أجيب عن ذلك بجوابين (أحدهما) أن هذا الحديث الثاني وما في معناه لبيان الجواز وأن النهي في الأول للدب والتنزيه دون التحريم (ثانيهما) أن المراد النهي عن الاكثار من استعمال هذه اللفظة واتخاذها عادة شائعة ولم ينفه عن إطلاقها في نادر من الأحوال واختار القاضي عياض هذا الجواب الثاني **﴿الثالثة﴾** ذكر السقي والاطعام والوضوء أمانة والمقصود بالنهي استعمال لفظ الرب وإنما ذكرت هذه الأمور لغلبة استعمالها في المخاطبات ويجوز في همزة اسق الوصل والقطع لأنه يستعمل ثلاثيا ورباعيا **﴿الرابعة﴾** فيه أنه لا بأس بأن يقول المملوك عن مالكه سيدي وذلك لأن لفظة السيد غير مختصة

بأنه تعالى اختصاص الرب ولا مستعملة فيه كاستعمالها حتى نقل القاضي عياض
عن مالك أنه كره الدماء بسيدى ولم يأت تسميته تعالى بالسيد في القرآن ولا
في حديث متواتر وقد قال النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما إن ابني
هذا سيد وقال قوموا إلى سيدكم يعني سعيد بن معاذ وقال اسمعوا ما يقول
سيدكم يعني سعد بن عباد قال النووي فليس في قول العبد سيدى إشكال
ولا لبس لأنه يستعمله غير العبد والأمة وقال أبو العباس القرطبي إنما فرق
بين الرب والسيد لأن الرب من أسماء الله تعالى بالاتفاق واختلف في السيد
هل هو من أسماء الله تعالى أم لا فإذا قلنا ليس من أسمائه فالفرق واضح إذ
لا التباس ولا إشكال يلزم من إطلاقه كما يلزم من إطلاق الرب، وإذا قلنا إنه من أسمائه
فليس في الشهرة والاستعمال كلفظ الرب فيحصل الفرق بذلك وأما من حيث اللغة
فالرب مأخوذ من رب الشيء والولد ير به ورباه ير به إذا قام عليه بما يصلحه
ويكمله فهو رب ورب والسيد من السؤدد وهو التقدم يقال ساد قومه إذا تقدمهم
ولاشك في تقديم السيد على غلامه فلما حصل الافتراق جاز الإطلاق انتهى
﴿الخامسة﴾ فيه أنه لا بأس بقوله مولاي أيضاً ويعارضه ما تقدم من عند
مسلم والنسائي من النهي عنه وقد بين مسلم رحمه الله الاختلاف في ذلك على
الأعمش وأن أبا معاوية ووكيعا ذكراهما عن الأعمش وجريير بن عبد الحميد
لم يذكرهما عنه قال القاضي عياض وحذفها أصح وقال أبو العباس القرطبي
روى من طرق متعددة مشهورة وليس ذلك مذكورا فيها فظهر أن اللفظ
الأول أرجح وإنما صرنا للترجيح للتعارض بينهما والجمع متعذر والعلم بالتاريخ
منفرد فلم يبق إلا الترجيح كما ذكرناه انتهى وقال النووي في توجيهه جواز
ذلك أن المولى يقع على ستة عشر معنى سبق بينها منها الناظر والمالك (قلت)
وقد رأيت من شیوخنا من يتوقف في التقریظ وتعظیم الاقران في كتابة
سيدنا ويكتب مولانا وسببه أن السيد وصف ترجح بلا شك وأما المولى فقد يطلق
غالبا عن الرجحان كما في القتيق ونحوه وذلك يقتضى أن استعمال مولاي أسهل
وأقرب إلى عدم الكراهة من سيدى والله أعلم وقال ابن حزم الظاهري فإن

قال مولاي فذلك مباح والافضل أن يقول سيدي ﴿ السادسة ﴾ فيه نهى السيد أن يقول لمملوكه عبدي وأمتي وإرشاده إلى أن يقول غلامي وجاريتي وفتاى وفتاى وذلك لأن حقيقة العبودية إنما يستحقها الله تعالى ولأن فيها تعظيما لا يليق بالخلق واستعماله لنفسه وقد بين النبي ﷺ العلة في ذلك فقال كلكم عبيد الله فهى عن التطاول في اللفظ كما عن التطاول في الفعل وفي إسبال الازار ونحوه وأما لفظ غلامي وجاريتي وفتاى وفتاى فليس دالا على الملك كدلالة عبدي مع أنه يطلق على الحر والمملوك وإضافته دالة على الاختصاص قال الله تعالى (وإذ قال موسى لفتهاه) (وقال لفتهاه) (قالوا سمعنا فتى يذكر هبة قال له ابراهيم) واستعمال الجارية في الحرة الصغيرة معروف في استعمال العرب وهو مشهور في الجاهلية والاسلام وأصل الفتوة الشاب وقد يستعمل الفتى فيمن كملت فضائله ومكارمه كما جاء (لافتى إلا على) ومن هذا أخذ الصوفية الفتوة المتعارفة بينهم وأصل مدلوله الغلام الصغير إلى أن يبلغ وقد يطلق على الرجل المستحكم القوة وهو على هذا إمامأخوذ من الغامة وهى شهوة النكاح وكذلك الجارية فى الاناث كالغلام فى الذكور ﴿ السابعة ﴾ هذا النهى على التنزيه دون التحريم وقد حمله على ذلك جميع العلماء حتى أهل الظاهر وأشار إلى ذلك البخارى فى صحيحه فبواب باب كراهية التطاول على الرقيق وقوله عبدي وأمتي وقال الله تعالى (والصالحين من عبادكم وإمائكم) وقال (عبدا مملوكا) والقياس سيدها لدى الباب) وقال (من فتياكم المؤمنات) وقال النبي ﷺ (قوموا إلى سيدكم) (واذكرني عند ربك) سيدك ومن سيدكم ثم روى مع حديث الباب حديث ابن عمر إذا نصح العبد سيده وحديث أبي موسى المملوك الذى يحسن عبادة ربه ويؤدى إلى سيده وحديث ابن عمر من اعتق نصيبا له من عبد وحديثه والعبد راع على مال سيده وحديث أبي هريرة وزيد بن خالد إذا زنت الأمة فاجلدوها فاستدل البخارى بهذه الآيات والاحاديث على أن النهى فى حديث الباب للكرهية وقال ابن بطال ما جاء فى هذا الباب من النهى عن التسمية فهو من باب التواضع ويجوز أن يقول عبدي وأمتي لأن القرآن قد نطق به فى قوله تعالى

وعنه قال قال رسول الله ﷺ « نعم ما للمملوك أن يتوفي بحسن عبادته الله وصحابة سيده نعم ماله » قال البخاري (وينصح لسيده) وعن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « إن العبد إذا نصح لسيده وأحسن عبادته الله فله أجره مرتين »

والصالحين من عبادكم وإمائكم والنهي عن ذلك على سبيل التناول والغلظة لأعلى سبيل التحريم واتباع ما حض عليه الصلاة والسلام عليه أولى وأجل فإن في ذلك تواضعا لله عز وجل لأن قول الرجل عبدي وأمتي يشترك فيه الخالق والمخلوق فيقال عبدا لله وأمة لله فكره ذلك لاشتراك اللفظ وأما الرب فهي كلمة وإن كانت مشتركة وتقع على غير الخالق لقولهم رب الدابة ورب الدار ويراد صاحبها فانها لفظة تختص بالله عز وجل في الأغلب والأكثر فوجب ألا يستعمل في المخلوقين لنفي الله عز وجل الشراكة بينهم وبين الله إلا أنه لا يجوز أن يقال لا تحدي غير الله إله ولا رحمان ويجوز أن يقال رحيم لاختصاص الله بهذه الأسماء فكذلك الرب لا يقال لغير الله انتهى ومقتضاه أن النهي عن قول العبد لسيده ربي على سبيل التحريم، وليس كذلك والذي يختص بالله تعالى إطلاق الرب بلا إضافة أما مع الإضافة فيجوز إطلاقه على غيره والله أعلم ﴿ الثامنة ﴾ قال النووي الظاهر أن المراد بالنهي من استعماله على وجه التعظيم والارتفاع لا للوصف والتعريف (قلت) ينبغي استمرار الكراهة ولو قصد التعريف دون التعظيم لكن أمكن التعريف بغيره للاشتراك في اللفظ كما تقدم وإن خلا عن القصد التبيين استعمالا للأدب في الألفاظ وهذا مقتضى الحديث والله أعلم

﴿ الحديث الرابع ﴾

وعنه قال قال رسول الله ﷺ « نعم ما للمملوك أن يتوفي بحسن عبادته الله وصحابة سيده نعم ماله »

﴿ الحديث الخامس ﴾

وعن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال (إن العبد إذا نصح لسيده

وأحسن عبادة الله فله أجره مرتين » (فيه) فوائد (الأولى) حديث أبي هريرة أخرجه مسلم من هذا الوجه عن محمد بن رافع عن عبد الزقاق ورواه البخاري من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ (نعم ما لأحدكم بحسن عبادة ربه وينصح لسيده) ورواه مسلم من هذا الوجه بلفظ (إذا أدى العبد حق الله وحق مواليه كان له أجران قال فحدثتها كعبا فقال كعب ليس عليه حساب ولا على مؤمن مزهد) وروى الشيخان من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا للعبد المملوك الصالح أجران قال أبو هريرة (والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرأمي لأحييت أن أموت وأنا مملوك) لفظ البخاري ولفظ مسلم (المصلح) وحديث ابن عمر أخرجه الشيخان وأبو داود من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه الشيخان أيضاً من طريق عبيد الله بن عمر ؛ ومسلم من طريق أسامة بن زيد ثلاثتهم عن نافع (الثانية) قوله (نعم) فيه ثلاث لغات قرئ بهن في السبع إحداها كسر النون مع إسكان العين والثانية كسرهما والثالثة فتح النون مع كسر العين والميم مشددة في جميع ذلك أي نعم شيء هو ومعناه نعم ما هو فأدغمت الميم في الميم قال القاضي عياض ورواه العذري نعم بضم النون منونا وهو صحيح أي له مسرة وقرعة عين يقال نعماً له ونعمة له وقوله (يتوفى) بضم أوله على البناء للفعول أي يتوفاه الله والوفاة الموت وفيه أن الأعمال بالخواتيم وقوله (يحسن عبادة الله) هو بضم أول يحسن وعبادة منصوب به والصحابة هنا بمعنى الصحبة (الثالثة) فيه فضيلة ظاهرة للمملوك المصلح وهو القائم بعبادة ربه والتناصح لسيده القائم له بما يجب له عليه من الخدمة ونحوها وإن له أجرين لقيامه بالحقين ولا نكساره بالرق قال بعضهم وليس الأجران متساويين لأن طاعة الله أوجب من طاعة المخلوقين قلت طاعة المخلوق المأمور بها من طاعة الله وذلك كطاعة أولى الأمر وطاعة الزوج والمالك والوالد وقال ابن عبد البر فيه أن العبد المؤدى لحق الله وحق سيده أفضل من الحر ويعضد هذا ما روى عن المسيح عليه السلام أنه قال . مر الدنيا حلوا الآخرة وحلوا الدنيا مر الآخرة

والغبودية مضاضة ومرارة لا تنضج عند الله (الرابعة) إن قلت قوله فله أجره مرتين يفهم أنه يؤجر على العمل الواحد مرتين مع أنه لا يؤجر على كل عمل إلا مرة واحدة لأنه يأتي بعملين مختلفين عبادة الله والنصح لسيدته فيؤجر على كل من العملين مرة وكذا كل آت بطاعتين يؤجر على كل واحدة أجرها ولا خصوصية للعبد بذلك (قلت) يحتمل (وجهين) (أحدهما) أنه لما كان جنس العمل مختلفاً لأن أحدهما طاعة الله والآخر طاعة مخلوق خصه بحصول أجره مرتين لأنه يحصل له الثواب على عمل لا يأتي في حق غيره بخلاف من لا يأتي في حقه إلا طاعة خاصة فانه يحصل أجره مرة واحدة أى على كل عمل أجره، وأعماله من جنس واحد لكن تظهر مشاركة المطيع لأمره والمرأة لزوجها والولد لوالده له في ذلك (ثانيهما) يمكن أن يكون في العمل الواحد طاعة الله وطاعة سيده فيحصل له على العمل الواحد الأجر مرتين لامتناعه بذلك أمر الله وأمر سيده المأمور بطاعته والله أعلم وقال ابن عبد البر معنى هذا الحديث عندي والله أعلم أن العبد لما اجتمع عليه أمران واجبان طاعة سيده في المعروف وطاعة ربه فقام بهما جميعاً كان له ضعفاً أجر الحر المطيع لربه مثل طاعته لانه قد أطاع الله فيما أمره به من طاعة سيده ونصحته وأطاعه أيضاً فيما افترض عليه ومن هذا المعنى عندي أنه من اجتمع عليه فرضان فأداهما كان أفضل ممن ليس عليه إلا فرض واحد فأداه فمن وجبت عليه زكاة وصلاة فقام بهما فله أجران ومن لم تجب عليه زكاة وأدى صلاته فله أجر واحد وعلى حسب هذا يقضى فيمن اجتمعت عليه فروض فلم يؤد شيئاً منها وعصيانه أكثر من عصيان من لم تجب عليه إلا بعض تلك الفروض وقد سئل عبد الله بن عباس رضى الله عنهما عن رجل كثير الحسنات كثير السيئات أهو أحب إليك أم رجل قليل الحسنات قليل السيئات فقال . ما أعدل بالسلامة شيئاً

(كتاب الفرائض)

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «أنا أولى الناس بالمؤمنين في كتاب الله عز وجل فأبكم ما ترك ديناً أو ضيعة فادعوني قاناً وليه؛ وأبكم ما ترك مالا فليورث عصبته من كان» وفي رواية لمسلم (وأبكم ترك مالا فإلي العصبه من كان) وللبخاري (فمن مات وترك مالا فإله لموالي العصبه) وفي رواية لهما (ومن ترك مالا فلورثته)

كتاب الفرائض

الحديث الأول

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «أنا أولى الناس بالمؤمنين في كتاب الله عز وجل فأبكم ما ترك ديناً أو ضيعة فادعوني وأنا وليه؛ وأبكم ما ترك مالا فليورث عصبته من كان» (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه مسلم من هذا الوجه عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وأخرجه الأئمة الستة خلاً أبداً عن طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ (كان يوتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه فضلاً فأُنْ حَدِثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِدِينِهِ وَفَاءً وَإِلَّا قَالَ لَهُ سَمِعِينَ صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ قَالَ أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، مَنْ تَوَفَّى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دِينًا فَعَلَى قَضَائِهِ وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ) لفظ البخاري وقال الباقر قضاة بدل فضلاً وكذا هو عند بعض رواة البخاري وأخرجه الشيخان وأبو داود من رواية أبي حازم عن أبي هريرة بلفظ (من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فالنسأ) وفي لفظ لمسلم وليته؛ وأخرجه البخاري والنسائي من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن مات وترك مالا فإله لموالي العصبه ومن ترك كلاً أو

ضياعا فأنا وليه فلا دعى له) وأخرجه البخارى عن رواية عبد الرحمن بن أبى
 حمزة عن أبى هريرة بلفظ (ما من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به فى الدنيا
 والآخرة اقرؤا إن شئتم) (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) فأما مؤمن مات
 وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا ومن ترك دينا أو ضياعا فليأتنى فأنا مولاه)
 وأخرجه مسلم من رواية أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة بلفظ (والذى
 نفس محمد بيده إن على الأرض من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به فإيكم ما ترك دينا
 أو ضياعا فأنا مولاه وأيكم ما ترك مالا فإلى العصبية من كان) ﴿الثانية﴾ قوله أنا
 أولى الناس بالمؤمنين إنما قيد ذلك بالناس لأن الله تعالى أولى بهم منه وقوله
 فى كتاب الله عز وجل أشار به إلى قوله تعالى (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم)
 وقد صرح بذلك فى رواية البخارى من طريق عبد الرحمن بن أبى حمزة كما تقدم
 فأن قلت الذى فى الآية الكريمة أنه أولى بهم من أنفسهم ودل الحديث على أنه أولى
 بهم من سائر الناس ففيه زيادة (قلت) إذا كان أولى بهم من أنفسهم فهو أولى
 بهم من بقية الناس من باب الأولى لأن الإنسان أولى بنفسه من غيره فإذا تقدم
 للنبي ﷺ على النفس فتقدمه فى ذلك على الغير من طريق الأولى وحكى ابن
 عطية فى تفسيره عن بعض العلماء العارفين أنه قال هو أولى بهم من أنفسهم لأن
 أنفسهم تدعوهم إلى الهلاك وهو يدعوهم إلى النجاة قال ابن عطية ويؤيد هذا قوله
 عليه الصلاة والسلام «أنا آخذ بحجزكم عن النار وأنتم تقحمون فيها تقحم
 الفراش» ﴿الثالثة﴾ يترتب على كونه عليه الصلاة والسلام أولى بهم من أنفسهم
 أنه يجب عليهم إيتاء طاعته على شهوات أنفسهم وإن شق ذلك عليهم وأن
 يحبوه أكثر من محبتهم لأنفسهم ومن هنا قال النبي ﷺ «لا يؤمن أحدكم حتى
 أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين» وفى رواية أخرى من أهله
 وماله والناس أجمعين وهو فى الصحيحين عن أنس «ولما قال عمر رضى الله عنه
 لانت أحب الى من كل شئ إلا نفسى قال له والذى نفسى بيده حتى أكون
 أحب اليك من نفسك فقال له عمر فانه الآن والله لانت أحب الى من نفسى
 فقال له النبي ﷺ الآن يا عمر» رواه البخارى فى صحيحه قال الخطابى لم

يود به حب الطبع بل أراد به حب الاختيار لأن حب الانسان نفسه طبع
ولا سبيل الى قلبه قال فعناه لاتصدق في حبي حتى تقنى في طاعتي نفسك
وتؤثر رضاي على هواك وان كان فيه هلاكك ﴿الرابعة﴾ استنبط أصحابنا
الشافعية من هذه الآية الكريمة أن له عليه الصلاة والسلام أن يأخذ الطعام
والشراب من مالكمها المحتاج اليهما إذا احتاج عليه الصلاة والسلام اليهما وعلى
صاحبها البذل ويفدى بجهته مهجة رسول الله ﷺ وأنه لو قصده عليه الصلاة
والسلام ظالم وجب على من حضره أن يبذل نفسه دونه وهو استنباط واضح
ولم يذكر النبي ﷺ عند زول هذه الآية ماله في ذلك من الحظ وانما ذكر ما هو
عليه فقال أيكم مارك ديننا أو ضيعة فادعوني فأنا وليه وترك حظه فقال
وأيكم مارك مالا فليورث عصبته من كان ﴿الخامسة﴾ قوله فأيكم مارك
ديننا أو ضيعة لفظة ما زائدة للتأكيد والضيعة بفتح الضاد وإسكان الياء
المثناة من تحت بعدها عين مهملة وفي رواية أخرى ضياعا بفتح الضاد والمراد
بها هنا عيال محتاجون ضائعون قال الخطابي الضياع والضيعة هنا وصف لورثة
الميت بالمصدر أي ترك أولادا أو عيالا ذوى ضياع أي لاشيء لهم والضياع
في الأصل مصدر ماضع وجعل اسما لكل ما يعرض للضياع وكذا قوله في
رواية أخرى (كلا) وهو بفتح الكاف وتشديد اللام قال الخطابي وغيره المراد به
هنا العيال وأصله النقل ﴿السادسة﴾ قال ابن عطية أزال الله بهذه الآية أحكاما
كانت في صدر الاسلام (منها) أن النبي ﷺ كان لا يصلي على ميت عليه دين
فقال حين نزلت هذه الآية (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم من ترك مالا فلورثته
ومن ترك ديننا أو ضياعا فعلى أنا وليه اقرؤا إن شئتم النبي أولى بالمؤمنين من
أنفسهم) انتهى والذي تقدم من الصحيحين وغيرهما أنه عليه الصلاة والسلام
فعل ذلك حين فتح الفتوح واتساع الأموال وكيف كان فهذا الحكم وهو
امتناعه عليه الصلاة والسلام من الصلاة على من مات وعليه دين منسوخ بلا
شك فصار يصلي عليه ويوفى دينه كما ثبت في الأحاديث الصحيحة وهل كان
ذلك محرما عليه ام لافيه خلاف لأصحابنا الشافعية حكاه أبو العباس الروباني

في الجرجانيات وحكي خلافا أيضا في أنه هل كان يجوز له أن يصلي مع وجود
الضامن وقال النووي الصواب الحزم بجوازه مع وجود الضامن انتهى والظاهر
أن ذلك لم يكن محرما عليه وإنما كان يفعله ليحرض الناس على قضاء الدين
في حياتهم والتوصل إلى البراءة منه لثلاث تقويهم صلاة النبي ﷺ عليهم فلما
فتح الله عليه الفتوح صار يصلي عليهم ويقضي دين من لم يخلف وفاء كما تقدم
والله أعلم ﴿السابعة﴾ فيه أنه عليه الصلاة والسلام صار يوفي دين من مات
وعليه دين ولم يخلف وفاء وهل كان ذلك واجبا عليه أو كان يفعله تكريما
وتفضلا فيه خلاف عند الشافعية والأشهر عندهم وجوبه وعدوه من الخصائص
واختلف أصحابنا في أنه هل يجب على الأئمة بعده قضاء دين المعسر من مال
المصالح أم لا واختلف في أنه عليه الصلاة والسلام كان يقضيه من مال المصالح
أو من خالص مال نفسه ولعل الخلاف في وجوب ذلك على الأئمة بعده مبني
على هذا الخلاف ﴿الثامنة﴾ فيه قيام النبي ﷺ بالعيال الذين لا مال لهم وهذا
واجب عليه وعلى الأئمة بعده من مال المصالح قال الخطابي كان الشافعي يقول
ينبغي للإمام أن يحصى جميع ما في البلدان من مقاتلة وهم من قد احتلم أو
استكمل خمس عشرة من الرجال ويحصى الذرية وهي من دون المحتلم ودون
البالغ والنساء صغيرتهن وكبيرتهن ويعرف قدر نفقاتهم وما يحتاجون إليه
من مؤناتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم ثم يعطي المقاتلة في كل عام عطاءهم والعطاء
الواجب من الفيء لا يكون إلا للبالغ يطبق مثله الجهاد ثم يعطي الذرية والنساء ما يكفيهم
لصنتهم في كسوتهم وتفتتهم قال ولم يختلف أحد لقيناه في أن ليس للمماليك في
العطاء حق ولا للأعراب الذين هم أهل الصدقة قال وإن فضل من المال
شيء بعد ما وصفت وضعه الإمام في إصلاح الحصون والازدياد في الكراع
وكل ما أقوى به المسلمون فإن استغنى المسلمون وكمئت كل مصلحة لهم فرق
ما يبقى منه بينهم كله على قدر ما يستحقونه في ذلك المال قال ويعطى من الفيء
رزق الحكام وولاية الأحداث والصلاة بأهل الفيء وكل من قام بأمر الفيء من
والو كاتب وجندي ممن لا غنى لأهل الفيء عنه رزق مثله انتهى ﴿التاسعة﴾

قوله (وأبيكم ماترك مالا) مازائدة كما تقدم وذكر المال خرج مخرج الغالب فإن
الحقوق تورث كالأموال وقوله فليورث بضم الياء وفتح الواو والراء وتشديد يدها
وقوله عصبة مرفوع لنيابته عن الفاعل ويحتمل نصبه ويكون النائب عن
الفاعل ضميرا يعود على الميت أي فليورث هو عصبة والأول هو المعروف
وقوله من كان أي العصبه هذا على الأول ويدل له قوله في رواية أخرى من
كانوا وعلى الاحتمال الذي قدمناه يكون المراد من كان الميت والعصبه الاقارب
من جهة الأب كذا عرفه أهل اللغة ومنهم الجوهري وصاحب النهاية : قال
الجوهري وانما سموا عصبه لأنهم عصبوا به أي أحاطوا به فالأب طرف
والابن طرف والعم جانب والاخ جانب وقال صاحب النهاية لأنهم يعصبونه
ويعتصب بهم أي يحيطون به ويشدد بهم وقال صاحب المحكم العصبه الذين
يرثون الرجل عن كلاله من غير والد ولا ولد فأما في الفرائض فكل من لم يكن
له فريضة مسماة فهو عصبه ان بقى شيء بعد الفرض أخذ وقال صاحب المشارق
عصبه المواريث هم الكلاله من الورثه من عدا الآباء والابناء الأدنياء ، وتكون
أيضاً في المواريث كل من ليس له فرض مسمى وكلام الجوهري يقتضى أن
العصبه مفرد فأنه قال إن جمعه العصبات وحكى القاضى في المشارق أنه قيل إن العصبه
جماعه ليس لها واحد وعرف أصحابنا الفقهاء العصبه بأنه من ورث بالاجماع
ولا فرض له واحتزوا بقولهم بالاجماع عن ذوى الارحام فإن من ورثهم لا يسميهم
عصبه وأورد على هذا التعريف أمران (أحدهما) أن لنا من يرث بالتعصيب وهو
ذو فرض كابن عم هو أخ لأم أو زوج (الثاني) أن لنا من يرثه خلاف وهو عند
من ورثه عصبه كالتقاتل والتوأمة المنفيتين بالعان فينبغى أن يقال من ورث لجمع على
التورث عثله بلا تقدير ثم قسم أصحابنا العصبه الى عصبه بنفسه وعصبه بغيره ومنهم
من زاد قسماً ثالثاً وهو عصبه مع غيره وعرف جماعه منهم أبو اسحق الشيرازى
والرافعى العصبه بنفسه بأنه كل ذكر يدلى الى الميت بغير واسطه أو بتوسط محض
الذكور وأورد على هذا أنه يتناول الزوج فانه يدلى الى الميت بغير واسطه مع أنه
ليس عصبه ويخرج عنه المولاة المعتقده مع أنها عصبه ولهذا قال النووي ينبغى أ

وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ (أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تَعْتَقُهَا فَقَالَ أَهْلُهَا نَبِيْعُهَا عَلَى أَنْ وَلاَءُهَا لَنَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ

يقال هو كل معتق وذكر نسيب الى آخر ما تقدم ﴿العاشرة﴾ قوله فليورث عصبته هو مثل قوله في رواية مسلم قال العصبه من كان وفي رواية للبخارى فاله للموالى العصبه والظاهر أنه من اضافة الموصوف لصفته وأصله للموالى العصبه واحترز بذلك عن الموالى الذين ليسوا عصبه فقد يكون الرجل مولى بقرابة انث أو باعتراف من أسفل أو بنصر أو بغير ذلك وليس عصبه فلا ارث له وفي رواية أخرى في الصحيحين فلورثته وهذه أعم لتناولها أصحاب الفروض أيضاً وذوى الأرحام عند من يورثهم والظاهر أنه انما اقتصر في الرواية الأخرى على العصبه لوضوح أمر أصحاب الفروض والنص على تورثهم في القرآن الكريم ﴿الحادية عشرة﴾ استدله البخارى على أن المرأة اذا توفيت عن ابني عم (أحدهما) أخ لام (والآخر) زوجان للزوج النصف وللأخ من الام السدس والباقي بينهما نصفين وحكاه عن علي بن أبي طالب ووجهه أنهما متساويان في العصبه فيقسم الباقي بعد فرضيهما بينهما نصفين لأنه عليه الصلاة والسلام قال فاله للعصبه فلا يمكن ترجيح أحدهما على الآخر في ذلك بلا مرجح وهذا هو المشهور من مذهب الشافعى وفي وجه في مذهب الشافعى أن الباقي كله للأخ من الام لزيادته بقرابة الام فأشبهه الاخ الشقيق مع الاخ للاب وهذا ضعيف والله أعلم

﴿الحديث الثانى﴾

وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ (أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً بَعْتَهَا فَقَالَ أَهْلُهَا نَبِيْعُهَا عَلَى أَنْ وَلاَءُهَا لَنَا فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَجَعَلَهُ مُسْلِمٌ مِنْ

لِمَنْ أُعْتِقَ) كَذَا هُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنْ طَرُقٍ وَقَالَ مُسْلِمٌ عَنْ
ابْنِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ فَجَعَلَهُ مِنْ حَدِيثِهَا

رواية ابن عمر عن عائشة (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه البخاري وأبو داود
والنسائي من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى هو
النيسابوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة أنها أرادت فجعله من
مسند عائشة وكذا رواه الشافعي عن مالك فيما رواه عنه الربيع ومن طريقه
البيهقي في السنن الكبرى والمعرفة وحكى ابن عبد البر الاول عن أكثر رواة
الموطأ والثاني عن رواية يحيى بن يحيى كما ذكرته وقد عرفت موافقة الشافعي له
ولا يقال مذهب الجمهور ان حكم ان حكم عن ، فلا تفاوت بين اللفظين لان
ذلك انما هو لو قال ابن عمر أن عائشة قالت فأسند القصة اليها وهو في اللفظ
المشهور لم يسند القصة اليها وانما حكاهما من نفسه ولعائشة رضى الله عنها فيها
بمجرد ذكر وعلى كل حال فالحديث صحيح متصل وقد روى حديث عائشة هذا
عنها من طرق منتشرة وقال ابن عبد البر ليس في شيء من اخبار بريرة أصح
من هذا الاسناد عن ابن عمر انتهى واشتمل حديثها على أحكام مهمة وأمور
مشكلة وقد صنف في فوائده الامامان الكبيران ابن خزيمة وابن جرير وبسطا
الكلام عليه ولسنا نذكر في الكلام على هذا الحديث الاما استفيد من
رواية ابن عمر المذكورة هنا والله أعلم (الثانية) استدله على جواز البيع
بشرط العتق ومن منع ذلك قال ليس فيه تصريح باشتراطه
ولا يلزم من نيتها ذلك أن تصرح باشتراطه في نفس البيع ومن
أجاز قال اشتراط الولاء لهم يدل على شرط العتق فانه فرعه ومن منع قال قد
يكونون انما اشترطوا الولاء ان أعنتها يوما من الدهر من شرط العتق (١) ومن
أجاز قال لا يمكن الحمل على هذه الصورة فانها ليست من محل الخلاف بل هي
موضع اتفاق علماء المنع وقد منع الحنفية البيع بشرط العتق وطردها فيه
قياس الشروط المنافية لمقتضى العقد في بطلانها في نفسها وابطالها العقد وهو
(١) كذا في النسخة ولعل الأصل (يوما ما من الدهر من غير شرط العتق)

قول عن الشافعي وأحمد وقال المالكية بصحة البيع والشرط وأخرجوه من ذلك القياس اتباعاً للسنة وحكمته تشوف الشارع للعتق وهذا هو الصحيح من أقوال الشافعي والمشهور عن أحمد وهو قول الجمهور وللشافعي قول ثالث أنه يصح البيع ويبطل الشرط ثم محل الصحة ما إذا شرط تنجيز العتق فلو شرط تدبير العبد أو كتابته أو تعليق عتقه على صفة أو عتقه بعد شهر فالأصح عند الشافعية في الصور كلها أنه لا يصح البيع وكذلك لو شرط مع العتق دون الولاء للبائع فالمذهب الذي قطع به الجمهور أن البيع باطل وحكي بعضهم قولاً أنه صحيح ويلغو الشرط خاصة وانفرد امام الحرمين بنقله وجهاً أنه يصح هذا الشرط ولا يعرف ذلك لغيره ومحل الخلاف عند الشافعية أيضاً أن يطلق أو يقول بشرط أن تعتقه عن نفسك فإن قال بشرط أن تعتقه عنى فهو لاغ **﴿ الثالثة ﴾** هذه الجارية هي بريرة وكانت مكاتبه وهذا يدل على جواز بيع المكاتب وقد اختلف فيه في أقوال الجواز والمنع والتفصيل بين أن يبيعه للعتق فيجوز أو للاستخدام فيمتنع فمن جوزه عطاء بن أبي رباح وإبراهيم النخعي والليث بن سعد وأحمد ابن حنبل في المشهور عنه وأبو ثور وبه قال مالك في رواية عنه والشافعي في القديم قال هؤلاء ولا تبطل الكتابة بذلك بل ينتقل للمشتري مكاتباً فإذا أدى إليه النجوم عتق وكان الولاء للمشتري وقال بعض الشافعية بكون الولاء للبائع وقال بعضهم ترتفع الكتابة وهما ضعيفان ومن منع بيعه مطلقاً أبو حنيفة ومالك في المشهور عنه والشافعي في قوله الجديد وحكى عن ابن مسعود وربيعة وحكى ابن عبد البر عن الزهري وأبي الزناد وربيعة أنه لا يجوز بيعه إلا برضاء ونص عليه الشافعي في اختلاف الحديث وقال من لقيناه من المفتين لم يختلفوا في ألا يباع المكاتب قبل أن يعجز ويرضى بالبيع وهم لا يجهلون سنة رسول الله ﷺ وجعل شيخنا الإمام سراج الدين البلقيني ذلك قيداً وقال محل بطلان بيع المكاتب على الجديد ما لم يرض بالبيع وحكى هذا النص وبحث شيخنا المذکور أنه يجوز بيعه بشرط العتق وإن لم يرض استنباطاً من هذا الحديث وقال بيع الرقيق بشرط العتق إنما استفيد من حديث بريرة وقد كانت مكاتبه فيجوز بيع المكاتب

بشرط العتق رضى أم لم يرض لأن النبي ﷺ أجاز لعائشة أن تشتري بريرة ولم يعتبر رضاها قال ومحل الحديث لا يخرج وهو قريب من العموم الوارد على سبب فإن السبب لا يخرج كما في الولد للفراش فإن السبب كان في أمة انتهى والماتعون من بيعه مطلقاً منهم من أجاب بأن المبيع نجومها لا رقبتهـا وهـم من أجاب بأنها عجزت نفسها وفسخوا الكتابة والأول جواب من يجوز بيع نجوم المكاتب وهو مذهب مالك والثاني جواب من يمنع ذلك وهم الشافعية **الرابعة** قوله لا يمنعك ذلك بالجزم على النهى قال الخطابي معناه ابطال ما شرطوه من الولاء لغير المعتق (قلت) ظاهره أنه لم ير ما أرادوه من اشتراط الولاء للبائع مانعاً من الشراء على الوجه الذي أرادوه فإن اشتراط ذلك لا يضر شيئاً لأن حكم الشرع أن الولاء للمعتق فلا يضر اشتراط خلافه وقد ورد التصريح بذلك في قوله في حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة اشتريها وأعتقها واشترطى لهم الولاء فإن الولاء لمن أعتق وهى فى الصحيحين وفى ذلك إشكال من وجهين (أحدهما) أن البيع يفسد باشتراط الولاء لهم كما تقدم فكيف يثبت مع ذلك عتق وولاء (الثاني) كيف يؤذن لها فى اشتراط ما لا يصح ولا يحل للمشتريين وفى ذلك خداع لهم يمان عنه الشرع ولهذا أنكر بعضهم هذا اللفظ وذلك محكى عن يحيى بن أكرم وهذا ضعيف لشبوته فى الصحيحين كما تقدم وقال بعضهم اللام فى قوله لهم بمعنى على أى اشترطى عليهم كما فى قوله تعالى (ولهم اللعنة) وهذا محكى عن الشافعى والمزنى وضعفه بعضهم فإنه عليه الصلاة والسلام أنكر عليهم الاشتراط ولو كان كما قاله صاحب هذا التأويل لم ينكره وقد يجاب عن هذا بأنه إنما أنكر ما أرادوا اشتراطه فى أول الأمر وقيل إن المراد بالاشتراط هنا ترك المخالفة لما شرطه البائع وعدم اظهار النزاع فيه وقد يعبر عن التخلية بصيغة تدل على الفعل كما فى قوله تعالى (وما هم بضارين به من أحد إلا باذن الله) وقيل إن ذلك عقوبة لخالفتهم حكم الشرع بعد معرفتهم به فعاقبهم فى المل بتحصير ما نقصوا من الثمن فى مقابلة كون الولاء لهم وقيل معنى اشترطى لهم الولاء أظهرى حكم الولاء ومنه أشرط الساعة وقيل

المراد الزجر والتوبيخ لهم لأنه عليه الصلاة والسلام كان لهم حكم الولاء وأن هذا الشرط غير جائز فلما لحوا في اشتراطه ومخالفة الأمر قال لعائشة هذا الكلام بمعنى لا تبالي سواء شرطته أم لا فانه شرط باطل مردود لأنه قد سبق بيان ذلك لهم فعلى هذا لا تكون لفظة اشترطى هنا للاباحة وقبل كان يباح اشتراط الولاء للبائع مع كونه لا يثبت له ثم نسخ بخطبة النبي ﷺ وهذا جواب ابن حزم الظاهري وقال النووي في شرح مسلم الأصح في تأويل الحديث ما قاله أصحابنا في كتب الفقه أن هذا الشرط خاص في قصة عائشة واحتمل هذا الاذن وإبطاله في هذه القضية الخاصة وهي قضية عين لا عموم لها قالوا والحكمة في إذنه فيه ثم إبطاله أن يكون أبلغ في قطع عاذهم في ذلك وزجرهم عن مثله كما أذن لهم ﷺ في الاحرام بالحج في حجة الوداع ثم أمرهم بفسخه وجعله عمرة بعد أن أحرموا بالحج وانما فعل ذلك ليكون أبلغ في زجرهم وقطعهم عما اعتادوه من منع العمرة في أشهر الحج وقد يحتمل المفسدة اليسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة انتهى وإذا عرفت هذه الاجوبة تبين لك ضعف استدلال من استدل به على اختصاص البطلان بالشرط الفاسد وأن ذلك لا يتعدى إلى العقد بل يكون العقد صحيحا والشرط فاسدا وقد استدل به على ذلك النسائي وبهذا قال ابن أبي ليلى وطائفة والجمهور على خلافه (الخامسة) في قوله إنما الولاء لمن أعتق ثبوت الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه وأنه يرث به سواء كان المعتق رجلا أو امرأة وهذا مجمع عليه وفيه أن العتيق لا يرث سببه لحصره عليه الصلاة والسلام الولاء في المعتق وبه قال الجمهور ومنهم الأئمة الاربعة وذهب جماعة من التابعين إلى أنه يرث كعكسه (السادسة) ودخل فيه ما لو أعتقه على مال أو باعه نفسه أو كاتبه فعتق بالاداء أو استولد أمة فعتقت بموته ففي كل هذه الصور يثبت الولاء وكذا يتناول الولاء للمسلم على الكافر وعكسه وإن كانا لا يتوارثان في الحال وهو كذلك عند أهل العلم إلا أنهم اختلفوا في الصورة الاخيرة وهي اعتناق الكافر العبد المسلم فقال بمقتضى الحديث فيها الشافعية والحنفية والحنابلة والجمهور وقال

المالكية لا يثبت له عليه ولاؤه ولو أسلم بعد ذلك، ولا لورثته ولو كانوا مسلمين
 ذلك الوقت وولاؤه لجماعته المسلمين ﴿السابعة﴾ ودخل فيه أيضا ما لو أعتق
 عبده سائبة أي على أن لا ولاؤه له عليه فيثبت له عليه الولاء ويرثه وبه قال
 أبو حنيفة والشافعي وأحمد ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وابن نافع
 المالكيان وحكى عن الشعبي وعطاء والحسن وابن سيرين وضمرة بن حبيب
 ورشد بن سعد والمشهور عند المالكية أنه لا يرثه وأن ولاؤه لجماعته المسلمين
 وحكى ذلك عن الزهري وربيعة وأبي الزناد وعمر بن عبد العزيز وأبي العالية
 وعطاء وعمرو بن دينار وحكى عن الزهري أيضا والأوزاعي والليث بن سعد
 أن للسائبة أن يوالى من يشاء فإن مات ولم يوال أحدًا فولأؤه لجماعته المسلمين
 حكى ذلك جميعه ابن عبد البر ﴿الثامنة﴾ اختلف العلماء فيما لو أعتق الرجل عبد
 نفسه عن غيره فقال الشافعي وأحمد وأهل الظاهر إن كان ذلك بأمره فولأؤه
 للمعتق عنه سواء كان بعوض أو بغيره وإن لم يكن بأمره فالولاء للمعتق وقال أبو حنيفة
 والثوري إن كان بعوض فالولاء للمعتق عنه وإن كان بغيره لانهابة باطلة لعدم القبض
 وقال مالك والليث بن سعد وأبو عبيد واثقاسم بن سلام الولاء للمعتق عنه مطلقا
 ولو كان بغير أمره إلا أن يكون نصرانيا فالولاء لجماعته المسلمين والحديث حجة
 للأول لأنه متى كان بأمره فالمعتق عنه والمباشر وكيل ومتى كان بغير أمره فلا
 يمكن دخوله في ملكه قهرا فالمعتق هو المباشر فاندرج ذلك في قوله إنما الولاء
 لمن أعتق ﴿التاسعة﴾ فيه أن كلمة إنما للحصر ولو لا ذلك لما لزم في اثبات
 الولاء للمعتق نفيه عن غيره لكنها ذكرت لبيان نفيه عن من لم يعتق فدل على أن
 مقتضاها الحصر إذا تقرر ذلك ففيه أنه لا ولاؤه للإنسان على من أسلم على يديه
 وبه قال مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وسفيان الثوري وداود والجمهور
 وقال أبو حنيفة وربيعة والليث بن سعد من أسلم على يديه رجل فولأؤه له
 وقال يحيى بن سعيد الأنصاري إن كان حريبا فولأؤه للذي أسلم على يديه وإن
 كان ذميا فالمسلمين عامة ﴿العاشرة﴾ وفيه أيضا أنه لا ولاؤه للملتقط اللقيط وبه قال مالك
 والشافعي وأحمد والجمهور وقال إسحاق بن راهويه يثبت للملتقط الولاء على اللقيط

وَعَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« لَا تَقْسِمُوا رِثَتِي دِينَارًا مَا تَرَكَتُ بَعْدَ تَقَقُّةِ نِسَائِي وَمَوْثَنَةِ عَامِلِي
فَهُوَ صَدَقَةٌ » وَفِي رِوَايَةٍ لِمَسْلَبٍ لَا نُورِثُ مَا تَرَكَتُ صَدَقَةٌ

الحادية عشرة ﴿ وفيه أيضا أنه لا ولاء لمن حالف إنسانا على المناصرة وبه قال الجمهور وقال أبو حنيفة يشترى الولاء للحلف ويتوارثان به وحكى عن طائفة من السلف وعن سعيد بن المسيب أن عقل عنه ورثه والأفلا ﴿ الثانية عشرة ﴾ فيه رد على من قال إن المكاتب يصير حرا بنفس الكتابة ويثبت المال في ذمته ولا يرجع إلى الرق أبداً لأنه لو عتق لم يصح بيعه وهذا محكى عن بعض السلف وعن بعضهم أنه إذا أدى نصف المال صار حرا ويصير الباقي ديناً عليه وحكى عن عمر وابن مسعود وشريح مثل هذا إذا أدى الثلث وعن عطاء مثله إذا أدى ثلاثة أرباع المال وعن علي ومروان بن الحكم وعكرمة أنه يعتق منه بقدر ما أدى، وعن جابر بن عبد الله أن شرط أن يعود في الرق أن عجز كان ذلك وإن شرط أن يعتق منه بقدر ما أدى فهو كذلك والذي عليه جمهور العلماء من السلف والخلف وبه قال الأئمة الأربعة أنه عبد ما بقي عليه درهم وقد صرح به في الحديث المشهور في سنن أبي داود وغيره ﴿ الثالثة عشرة ﴾ وفيه أن الحرابي لو أعتق عبده ثم أسلما استمر ولاؤه عليه وبه قال الشافعي واستحسنه أبو يوسف وقال ابن عبد البر إنه قياس قول مالك وقال أبو حنيفة للعتيق في هذه الصورة أن يتولى من يشاء ولا يكون ولاؤه للعتيق

الحديث الثالث

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « لا تقسم وريثي ديناراً ما تركت بعد تققة نسائي وموثنى عاملي فهو صدقة » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه الشيخان وأبو داود من طريق مالك، ومسلم وحده من طريق سفيان بن عيينة والترمذي في الشرائع من طريق سفيان الثوري ثلاثتهم

عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وفي رواية الترمذي ديناراً ولا
درهما وفي رواية يحيى بن يحيى الأندلسي عن مالك دينار بلفظ الجمع قال ابن عبد
البر وتابعه ابن كنانة وقال سائر رواة الموطأ ديناراً وهو المحفوظ في هذا
الحديث وهو الصواب لأن الواحد في هذا الموضع أعم عند أهل اللغة لأنه
يقتضي الجنس والقابل والكثير ولفظ رواية ابن عيينة ميراثاً حكاه ابن عبد
البر ولم يسبق مسلم لفظه قال إمام نحو رواية مالك ورواه مسلم من رواية الزهري
عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ «لا تورث مائر كنا صدقة» **﴿الثانية﴾** قوله
لا يقسم قال ابن عبد البر الرواية فيه بالرفع على الخبر أي ليس يقسم لأنني لا اخلف
ديناراً ولا درهما ولا شاة ولا بعيراً وهذا معنى حديث مسروق عن عائشة
قلت أشار إلى قولها رضي الله عنها «ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً ولا درهما
ولا شاة ولا بعيراً ولا أوصى بشيء» رواه مسلم وغيره وكذا نقل النووي
عن العلماء أنه ليس المراد بهذا اللفظ النهي لأنه إنما ينهي عما يمكن وقوعه وإرثه
ﷺ غير ممكن وإنما هو بمعنى الاخبار ومعناه لا يقسمون شيئاً لأنني
لا أورث **﴿الثالثة﴾** ذكر الدينار تنبيه على ما سواه كما قال الله تعالى (فمن يعمل
متقال ذرة خيراً يره) وقال تعالى (ومنهم من إن تأمنه بدینار لا يؤديه اليك) وليس
المراد التقييد به حتى إهم يقسمون ما هو أقل منه هذا ما لا شك فيه
﴿الرابعة﴾ فيه وجوب نفقة أزواج النبي ﷺ بعد وفاته من متروكاته وهو
كذلك فقيل إن سببه أنهم محبوسات عن الأزواج بسببه وقيل لمظم حقهن
في بيت المال لفضلهن وقدم هجرتهن وكونهن أمهات المؤمنين وليس ذلك
لأنهن منه ولذلك اختصن بمساكنة مدة حياتهن ولا يرثها ورثتهن بعدهن
﴿الخامسة﴾ اختلف في المراد بالعامل في قوله (ومؤنة عامل) فالمشهور أنه القائم
على هذه الصدقات والنظر فيها وعليه باب البخاري في صحيحه وقال
ابن عبد البر يقولون أراد بعامله خادمه وقيمه ووكيله وأجيرته ونحو هذا انتهى
وقيل هو كل عامل للمسلمين من خليفة وغيره لأنه عامل للنبي ﷺ ونائب
عنه في أمته **﴿السادسة﴾** قال الطبري فيه إن من كان مشغلاً من الأعمال

بما فيه لله بر وللعبد عليه من الله أجر أنه يجوز أخذ الرزق على اشتغاله به إذا كان في قيامه سقوط مؤنة عن جماعة من المسلمين أو عن كافتهم وفساد قول من حرم القسام أخذ الأجور على أعمالهم والمؤذنين أخذ الأرزاق على تأديتهم والمعلمين على تعليمهم وذلك أن النبي ﷺ جعل لولى الأمر بعده فيما كان أفاء الله عليه مؤنته وإنما جعل ذلك لاشتغاله فبان أن كل قيم بأمر من أمور المسلمين مما يعمهم نفعه سبيله سبيل عامل النبي ﷺ في أن له المؤنة في بيت مال المسلمين والكفاية مادام مشغلا به وذلك كالعلماء والقضاة والأمراء وسائر أهل الشغل بمنافع الإسلام انتهى (السابعة) فيه أن النبي ﷺ لا يورث وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف وحكى ابن عبد البر وغيره عن بعض أهل البصرة منهم ابن عليه أنه إنما لم يورث لأن الله تعالى خصه بأن جعل ماله كله صدقة زيادة في فضيلته قال ابن عبد البر وسائر علماء المسلمين على القول الأول وهو الذي يقتضيه سياق الحديث قلت والقولان متفقان على أنه عليه الصلاة والسلام لم يورث وإنما التفاوت بينهما أن الأول جعل إرثه مستحيلا لا مقتضى له والثاني جعله ممكنا لأنه منع منه عدم المال الخلف عنه لأن الكل صدقة كما يقف الإنسان جميع ما يملكه أو يتصدق به فيموت ولا ملك له فلا يورث لعدم ما يورث عنه وإن كان يورث لو كان له مال والله أعلم قال ابن عبد البر وأما الروافض فليس قولهم مما يشتغل به ولا يحكى مثله لما فيه من الطعن على السلف والخلف لسبيل المؤمنين وحكى الخطابي بأسناده عن ابن الأعرابي قال كان أول خطبة خطبها أبو العباس السفاح في قرية يقال لها العباسية بالأنبار فلما افتتح الكلام وصار إلى ذكر الشهادة من الخطبة قام رجل من آل أبي طالب في عنقه مصحف فقال أذكرك الله الذي ذكرته إلا أنصفتني من خصمي وحكمت بيني وبينه بما في هذا المصحف قال له ومن ظلمك؟ قال أبو بكر الذي منع فاطمة فدك فقال له وهل كان بعده أحد قال نعم قال من قال عمرو وأقام على ظلمكم قال نعم قال وهل كان بعده أحد قال نعم قال من؟ قال عثمان قال وأقام على ظلمكم قال نعم قال وهل كان بعده

أحد قال نعم قال من قال أمير المؤمنين على بن أبي طالب قال وأقام على ظلمكم فأسكت الرجل وجعل يلتفت إلى ما وراءه يطلب مخلصا فقال والله الذي لا إله إلا هو لولا إنه أول مقام قتله ثم إنى لم أكن تقدمت إليك في هذا قبل لأخذت الذي فيه عيناك أقعد وأقبل على الخطبة ﴿النامنة﴾ لا يختص ذلك بنبينا عليه الصلاة والسلام بل سائر الانبياء عليهم السلام كذلك في أنهم لا يورثون ويدل لذلك قوله في الرواية التي نقلناها في الفائدة الاولى من صحيح مسلم لا نورث فجمع الضمير باعتبار مشاركة بقية الانبياء له في ذلك وقد صرح به في قوله في حديث عمر رضى الله عنه إنا معاشر الانبياء لا نورث رواه النسائي في سننه وورد هذا اللفظ من حديث أبي بكر الصديق وأبي هريرة رواهما ابن عبد البر وهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف إلا الحسن البصري فإنه قد حكى عنه أن ذلك يختص بنبينا ﷺ لقوله تعالى (يورثي ويرث من آل يعقوب) وزعم أن المراد وراثته المال قال ولو أراد وراثته النبوة لم يقل (وإنى خفت الموالى من ورائى) إذ لا يخاف الموالى على النبوة ولقوله تعالى (وورث سليمان داود) والحق ما قاله الجمهور والمراد بقصة زكريا وداود وراثته النبوة وليس المراد حقيقة الارث بل قيامه مقامه وحلوله مكانه ولو أريد وراثته المال لم يكن في الاخبار بارث سليمان لداود كبير فائدة لما علم من إرث الاولاد لاموال آبائهم بخلاف الملك والعلم والنبوة ﴿التاسعة﴾ قال النووي قال العلماء الحكمة في أن الانبياء صلوات الله عليهم لا يورثون أنه لا يؤمن أن يكون في الورثة من يتمنى موته فيهلك ولئلا يظن بهم الرغبة في الدنيا لوراثتهم فيهلك الظان وينفر الناس عنهم قلت ولا تتم أحياء ولهذا وجبت نفقة زوجاته عليه الصلاة والسلام بعدم موته ولأنهم لعظم شأنهم لا تكون نعم الله عليهم إلا عائدة على آخرهم ، ولا يسلبون منفعة ما أنعم به عليهم ولو ورثوا لسلبوا منفعة ما ورثوه وكان الانتفاع به إنما هو لورثتهم لا لهم ولهذا قال عليه الصلاة والسلام أياكم مال وارثه أحب إليه من ماله وقال أبو بكر إنما المال الآن للوارث وهذا

معنى حسن ولم أر من تعرض له ﴿العائنة﴾ هذه الرواية صريحة في الرد على
بعض جهة الشيعة حيث قال في الرواية التي سقناها من مسلم (ما تركنا صدقة)
أنه بالنصب على أن ما نافية وهو غلط فيصيح بل هو بالرفع وما موصولة وروايتها
صريحة في ذلك لقوله فيها فهو صدقة ﴿الحادية عشرة﴾ الحديث متناول
لحقوق أيضاً وأشار الامام والفزالي إلى أنه عليه الصلاة والسلام تورث عنه
حقوقه فأنهما قالاً فيما لو عني واحد من بنى أممائه عن قاذفه ينبغي أن يثبت
عنه حد القذف أو تقول هم لا ينحصرون فهو كقذف ميت ليست له ورثة خاصة
لكن الزاعمى توقف في ذلك فقال يجوز أن حد قذفه لا يورث كما لا يورث
ما تركه انتهى وهذا هو الحق وهو مقتضى هذا الحديث ﴿الثانية عشرة﴾ قال
ابن عبد البر فيه دليل على صحة ما ذهب إليه فقهاء أهل الحجاز وأهل الحديث
من تجوز الاوقاف وأن للرجل أن يحبس ماله على سبيل من سبل الخير
يجرى عليه بعد وفاته (قلت) حكى إمام الحرمين فيما تركه عليه الصلاة والسلام
وجبهين (أحدهما) أنه باق على ملكه ينفق منه على أهله كما ينفق في حياته قال
وهذا هو الصحيح (والثاني) أن سبيل ما خلفه سبيل الصدقات وبهذا قطع أبو
العباس الروياني في الجرجانيات ثم حكى وجبهين في أنه هل يصير وقفاً على
ورثته وأنه إذا صار وقفاً هل هو الواقف لقوله عليه الصلاة والسلام ما تركنا
صدقة وجهان وقال النووي كل هذا ضعيف والصواب الجزم بأنه زال ملكه
وأن ما تركه فهو صدقة على المسلمين لا تختص به الورثة وكيف يصح غير
ما ذكرته منع قوله عليه السلام لا تورث ما تركناه صدقة فهذا نص على زوال الملك
والله أعلم انتهى وقد ظهر أن الاستدلال به على صحة الوقف احتمال من احتمالات
والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ قال ابن عبد البر أيضاً وفيه دلالة على صحة اتخاذ
الاموال واكتساب الصنائع وما يبيع الانسان لنفسه وعمله وأهليهم ويواتيهم
وما يفضل عن الكفاية وفيه رد على الصوفية ومن ذهب مذهبيهم
في قطع الاكتساب المباح

وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَنَا
أَوَّلِي النَّاسَ بَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ
كَيْفَ؟ قَالَ الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ مِنْ عِلَاتٍ وَأُمَمَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ
وَلَيْسَ بَيْنَنَا نَبِيٌّ «

الحديث الرابع

وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَنَا أَوَّلِي النَّاسَ بَعِيسَى ابْنِ
مَرْيَمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ؟ قَالَ الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ مِنْ عِلَاتٍ
وَأُمَمَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ وَلَيْسَ بَيْنَنَا نَبِيٌّ) (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه
مسلم من هذا الوجه عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وأبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة وأخرجه البخاري ومسلم أيضا وأبو داود من رواية الزهري
عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأخرجه البخاري أيضا من رواية عبد الرحمن بن
أبي عمرة عن أبي هريرة ﴿الثانية﴾ قوله أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم أي
أخص به وأقرب إليه لقوله فلاولى عصبة ذكر أى لا قرب وقد فسر النبي ﷺ
ذلك كما ذكره في آخر الحديث وقوله في الدنيا أى بقرب الزمان بينهما كإسياني وفي
الآخرة لعله تزوجه بأمة مريم فلها من زوجاته في الجنة عليهم السلام ويحتمل أن سبب
اوليته به في الدنيا والآخرة كونه يصير من أمته المقتدين بشريعته عند نزوله في آخر
الزمان ولعل هذا أظهر والله أعلم ﴿الثالثة﴾ قال أهل اللغة أولاد العلات بفتح العين
المهملة وتشديد اللام هم الاخوة لأب من أمهات شتى قال في الصحاح سميت بذلك لأن
الذى تزوجها على أولى قد كانت قبلها ثم عل من هذه بالعل الشرب الثاني يقال علل
بعسله وعله يعله ويعله إذا سقاها السقية الثانية وعل بنفسه يتعدى ولا يتعدى وقال
غيره سموا بذلك لأنهم أولاد ضرائر والعلات الضرائر وأما الاخوة من
الابوين فيقال لهم أولاد الأعيان لأنهم من عين واحدة ويتال للاخوة من الام

أولاد الاخياف لانهم من أخياف الرجال أى أخلاط الرجال ﴿الرابعة﴾
 اختلف في معنى هذا الحديث فحكى النووى عن جمهور العلماء أن معناه أن أصل
 إيمانهم واحد وشرائعهم مختلفة فانهم متفقون في أصل التوحيد والاختلاف
 بينهم إنما هو في فروع الشرائع قال الله تعالى (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا)
 فاستعمل الامهات في فروع الشرع والاب في أصل الدين وقوله شتى أى مختلفون
 ومنه قوله تعالى (تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى) وقوله ودينهم واحد أى أصل
 التوحيد أو أصل الطاعة وإن اختلفت صفتها أو أصل التوحيد والطاعة جميعا
 وقال بعضهم معناه أن الانبياء مختلفون في أزمانهم وبعضهم بعيد الوقت من
 بعض فهم أولاد علات اذ لم يجمعهم زمان واحد كما لم يجمع أولاد العلات بطن
 واحد وعيسى لما كان قريب الزمان منه ولم يكن بينهما نبى كانا كأنهما في زمن
 واحد فكانا بخلاف غيرهما وحكاه أبو العباس القرطبي عن القاضى عياض ثم قال
 هذا أشبه ما قيل في هذا الحديث قلت لم يحزم به القاضى ولا رجحه وإنما صدر
 كلامه بالأول ثم قال وقيل فحكى هذا كذا في المشارق فعلى الاول يكون عيسى
 كغيره من الانبياء في أنه مع نبينا عليه الصلاة والسلام يشبهان أولاد العلات في أن أصل
 دينهم المشبه بالآب واحد وفرعه المشبه بالأم مختلف ووجه كونه أولى به مع ذلك أنه
 ليس بينه وبينه نبى وعلى الثانى لا يكون معه كأولاد العلات بل كأولاد الاعيان لأن
 الانبياء إنما صاروا كأولاد العلات لتباعد زمانهم ولما تقارب زمن نبينا وعيسى
 عليهما السلام صار كأنه زمن واحد فشبه بأولاد الاعيان لكن في هذا نظر لأن
 غيرهما من الانبياء تقارب زمنهم حتى كان مجتمع في الزمن الواحد جماعة من الانبياء
 فقرب بعض أولئك من بعض بهذا الاعتبار أشد من قرب نبينا لعيسى عليهما السلام
 بهذه النسبة وقد كان يحيى بن خالته ومجتمعامعه في زمن واحد والله أعلم ﴿الخامسة﴾
 ظاهر قوله أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم دخول الانبياء عليهم السلام في ذلك
 فيكون نبينا أولى به من بقية الانبياء وعليه يترتب القولان اللذان حكيناها
 ويحتمل أن يكون إنما أراد به أنه أولى أهل زمانه به ويكون عليه الصلاة
 والسلام ذكر هذا الكلام ردا على النصارى الذين زعموا تولى عيسى وأبناؤه

فأخبر عليه الصلاة والسلام أنه أولى به منهم ومن غيرهم من الناس كما قال لليهود أنا أولى بموسى منكم الحديث في صيام عاشوراء وهذا محتمل لكنه يبعده قوله وليس بيننا نبي لأنه يقتضى أن المراد ترجيحه بذلك على بقية الانبياء إلا أن يقال أراد بذلك أنه أولى الناس بالأنبياء مطلقاً لاتفاقهم في أصل الدين ويزداد عيسى عليه السلام قرب زمنه وأنه ليس بينهما نبي تأكيد لقوله أولى أهل زمانه والله أعلم ﴿السادسة﴾ أورد الشيخ رحمه الله هذا الحديث في كتاب الفرائض لما دل عليه بمقتضى تقرير القاضى عياض من أن وجه كونه عليه الصلاة والسلام أولى الناس بعيسى أنه عليه الصلاة والسلام مع بقية الانبياء كأولاد العلات ومع عيسى عليه السلام كأولاد الاعيان فلذلك اختص عنهم في أنه أولى به وذلك يدل على ترجيح أولاد الاعيان على أولاد العلات وأنهم أقرب الى المتوفى منهم فيكون الارث لهم دونهم لقوله عليه الصلاة والسلام فلاولى رجل ذكر وقد ورد التصريح بذلك فيما رواه الترمذى وابن ماجه من رواية الحارث الاعور عن على رضى الله عنه قال قضى رسول الله ﷺ أن أعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات يرث الرجل أخاه لأبيه وأمه دون إخوته لأبيه قال الترمذى هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث ابى اسحق عن الحارث عن على وقد تكلم بعض اهل العلم فى الحارث والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم ﴿السابعة﴾ فيه رد صريح على من قال انه كان بعد عيسى عليه السلام انبياء ورسول وقد قال بعض الناس ان الحواريين كانوا انبياء وانهم ارسلوا الى الناس بعد عيسى وهو قول اكثر النصارى لغنهم الله

انتهى الجزء السادس بحمد الله وحسن توفيقه ، ويليه الجزء السابع وأوله (كتاب النكاح) والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

بعض غلطات وجدت في بعض النسخ وتدوركت في البعض الآخر فلزم التنبيه عليها

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
١٤	١٢	أنه	أن
١٤	١٦	أبو عبدة	أبي عبدة
٣٣	٢٢	عن	عن
٦٣	١٠	عن	عن
٦٤	٧	بالخيار	بالخيار
٦٤	٢١	سكره	كره
٨٩	٢	خطبه	خطبة
٩٦	١٣	أعرف	اعرف
٩٦	٢٢	عزيزة	غزيرة اللبن
١٥٠	٤	عن رسول	عن فلق في رسول
١٥٠	٨	والشافعي	الشافعي
«	«	وأعلم	وأعلى
«	١٢	على أن	على إن
«	٢٤	ادعى انه	ادعاء أنه
١٩٢	١٦	الامر	المرء
٢١٨	١٢	صلية	صلية
«	«	مخالفة	مخالفة

« تنبيهات »

- (١) الأول وجد في صفحة ٦٤ في آخر السطر الحادي عشر بعد كلمة (شعبة عن) سقط نصه هكذا : الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، ومن رواية شعبة عن (٢) الثاني إنا نترك التنصيص على بعض الأخطاء المطبعية البسيطة التي تعرف للقارئ بدون أي عناء إذ لا يخلو منها مطبوع في مثل هذه الأيام غير كتاب الله عز وجل ، ولذلك لم نحتاج للتنصيص عليها في الأجزاء الماضية

خير من الجزء السادس من كتاب طرح التثريب في شرح التثريب

الموضوع

الصفحة

كتاب الاطعمة

٢

« حديث ابن عمر « ان رجلا نادى النبي ﷺ ما ترى في الضب » الخ وتخرجه
٣ ما هو الضب ، والكلام في إباحة أكل لحمه ،

٤ حجة من قال بالتحريم أو الكراهة والرد عليها

٥ (الحديث الثاني) حديث جابر بعثنا رسول الله ﷺ ثلثمائة راكب الخ وتخرجه

٦ بيان الجهة التي أرسلوا اليها

٧ بيان حاتم هل كانوا رجلا أو ركبا ، وفي الحديث منقبة لأبي صبيدة ابن الجراح

٨ بيان ما كان معهم من الزاد ، ومعنى الخط ، والغبر ، وحاتم في الأكل من
هذا الحيوان الكبير

٩ المدة التي أكلوا فيها من هذه السمكة ، واحتجاج المالكية بالحديث

على أن المضطرب يأكل من الميتة ما يشبعه

١٠ اعتراض على أكلهم من هذه السمكة شهرا وجوابه ، والاستدلال

على إباحة حيوانات البحر مطلقا

١١ (الحديث الثالث) حديث أبي هريرة (طعام الاثنين كافي الثلاثة) الخ وتخرجه

١٢ إفادة الحديث التكرم ولو بقليل الطعام

١٣ (الحديث الرابع) (يا كل المسلم في معي واحد) الخ

١٤ تخرجه ، ومعنى (المعنى)

١٥ ما المراد بهذا الحديث هل كافر بعينه أم ماذا ؟ أقوال في ذلك

١٦ ما المراد بالأمعاء السبعة

١٧ من الكافر الذي أسلم وكان مبيعا في ورود هذا الحديث ؟

١٨ (الحديث الخامس) (إذا جاءكم الصانع بطعامكم الخ وتخرجه

١٩ إفادة الحديث للأكل مع الخادم أو إعطائه مما يأكل أن كان قليلا وكلام العلماء

في ذلك

الصفحة الموضوع

- ٢٢ مثل طابخ الطعام حامله في ذلك ، ومعنى (الصانع) ومعنى (ألقموه) و (الأكلة) و (مشفوها) و (فأن أبي) وفوائد أخرى
- ٢٣ (الحديث السادس) حديث انس (ان النبي ﷺ أتى بلبن) الخ وتخرجه ؛ ودلالته على جواز شرب اللبن بماء
- ٢٤ المكان لمن سبق ؛ والبداة في الشرب بمن على عمن الكبير مهما كان حقيراً ، ولاكل كذلك
- ٢٥ اجمع بين هذا الحديث وحديث (ابدؤا بالكبراء) الخ وكيف ساغ لعمر ان يقول لرسول الله ﷺ اعط ابا بكر ، ولم لم يستأذن النبي ﷺ الاعرابي كما استأذن الغلام ؛ حتى يقدم عليه من هو اجل منه ، واجوبة ذلك
- ٢٦ كتاب الصيد
- (الحديث الاول) حديث سالم عن ابيه (من اقتنى كلباً) الخ
- ٢٧ تخرجه ، وبيان الكلب الذي يجوز اقتناؤه ؛ والذي لا يجوز وكلام العلماء في ذلك بما لا مزيد عليه
- ٢٩ عقوبة من اقتنى كلباً لا يحل اقتناؤه ، وسببها
- ٣٠ ضبط كلمة « اوضارى » في الحديث
- ٣١ (الحديث الثاني) ان رسول الله ﷺ (امر بقتل الكلاب) وتخرجه
- ٣١ بيان شاف في الكلب الذي امرنا بقتله رسول الله ﷺ
- ٣٣ دلالة الحديث على تحريم اكل الكلاب
- ٣٣ (الحديث الثالث) حديث بريدة (احتبس جبريل عن النبي ﷺ فقال له ما حبسك) الخ
- ٣٤ تخرجه ، وخلاف العلماء في أن الامتناع من دخول البيت الذي فيه كلب خاص بجبريل أو عام في الملائكة ، وبيان سبب امتناعهم وهل هو عام فيما يحل اقتناؤه وما يحرم
- ٣٥ « باب النذر » الحديث الاول حديث أبي هريرة « لا يأتي ابن آدم النذر بشيء » الخ

الصفحة الموضوع

- ٣٦ تخريجه ومعنى « النذر » لغة وشرعا وشرح الحديث
- ٣٧ معنى « القدر » ومعنى كونه يستخرج بالنذر مال البخيل
- ٣٨ بحث حديثي ، واستدلال من الحديث على ذم النذر ، وأقوال العلماء في ذلك
- ٤٠ أجوبة القائلين باستحباب النذر عن هذا الحديث
- ٤١ « الحديث الثاني » حديث أبي هريرة « تشد الرحال الى ثلاثة مساجد » الخ وتخرجه وضبط كلمة « تشد » في الحديث
- ٤٢ جملة فوائد تؤخذ من هذا الحديث
- ٤٣ الاستدلال من الحديث على أنه اذا نذر إتيان مسجد المدينة لزيارة قبر النبي ﷺ لزمه ذلك وكلام هام في زيارة القبور
- ٤٤ جملة فوائد أخرى من الحديث
- ٤٥ ما المراد بالمسجد الحرام : ومسجد المدينة ، ولم يسم مسجد بيت المقدس بالاقصى
- ٤٦ « الحديث الثالث » حديث أبي هريرة « صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه » الخ وتخرجه
- ٤٦ اختلاف العلماء في معنى قوله (إلا المسجد الحرام) في الحديث وبيان التفاضل بين المساجد
- ٤٩ الاستدلال على أن مكة أفضل من المدينة ، وكلام العلماء في ذلك
- ٥١ الجمع بين الأحاديث التي تفيد تفاوت الفضل في الصلاة في المسجد الحرام
- ٥٢ هل التضعيف يعم الفرض والنفل : وما حد مسجد المدينة ، والمسجد الحرام : هل بما كانا عليه زمن النبي ﷺ أم ماذا
- ٥٣ هل يرجع التضعيف الى الثواب فقط أو الى الاجزاء عن الفوائد
- ٥٤ « الحديث الرابع » حديث بريدة « أن أمة سوداء أتت رسول الله ﷺ ورجع من بعض مغازيه فقالت إني كنت نذرت » الخ وتخرجه
- ٥٥ شرح كلمات الحديث ، وذكر تقسيم الفقهاء النذر الى معصية وطاعة ومباح
- ٥٧ إفادة الحديث أن صوت المرأة ليس بعورة ودفع تعارض في الحديث ؛ وبيان اسم المرأة صاحبة القصة

- ٥٨ **كتاب البيوع** (الحديث الأول) حديث ابن عمر «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع جبل الحبل» الخ وتخرجه ، ومعنى «جبل الحبل» وأقوال العلماء في ذلك
- ٦٠ وجه بطلان بيع الجاهلية التي فسر بها الحديث ومعنى (الجزور) وضبط كلمة (تنتج) ومعناها
- ٦١ (الحديث الثاني) (أن رسول الله ﷺ نهى عن النجش) وتخرجه ومعنى (النجش) وأصله
- ٦٢ حكم النجش وما يترتب عليه ، وحكمة تحريمه
- ٦٣ «الحديث الثالث» (لا تلقوا الركبان للبيع) الخ وتخرجه
- ٦٤ دلالة الحديث على تحريم تلقى الركبان ، وأقوال العلماء في ذلك
- ٦٥ شرطان لتحريم التلقى ، ثم هل يبطل البيع بالتلقى أم لا ، وإذا قلنا لا يبطل فهل ثبت للبائع الخيار أم لا ، الأقوال في ذلك كله
- ٦٦ سبب تحريم التلقى ، وهل هو لمصلحة البادي أم الحاضر ، وكلام جامع في هذا
- ٦٧ شرط آخر في التلقى ، ثم هل مثل الشراء منهم في الحرمة البيع لهم ، وما حد التلقى المحرم ، والأقوال في هذا كله
- ٦٨ كراهة مالك أن يخرج الرجل إلى أهل الحوائط فيشتري منهم الثمرة مكانها يستفاد من الحديث تحريم البيع على بيع أخيه ، وفي معناه الشراء على شراء أخيه وبيان ذلك
- ٧٠ تحريم السوم على سوم أخيه ، وكلام فيه
- ٧١ شروط أخرى في تحريم البيع على بيع أخيه ، ثم هل هذه الشروط لمنع الأثم أو لمنع بطلان البيع ، المذاهب في ذلك
- ٧٢ هل الأجرة كالبيع أو السوم في حرمة التمدي وكذلك السلم ؟ ومعنى بيع الحاضر للبادي
- ٧٣ الشروط التي بها يحرم بيع الحاضر البادي ومناقشة العلماء فيها

- ٧٥ هل لو خالف الحاضر وباع للبائى ينفذ البيع أولا ، وما حكم شراء الحاضر للبائى ، آراء البخارى فى صحيحه فى ذلك
- ٧٦ كلام للحنفية فى بيع الحاضر للبائى ، ومعنى قوله (ولا تصروا الغنم والابل) وكلام العلماء فى التصرية
- ٧٧ حكم التصرية ، ولم خص فى الحديث (الغنم والابل)
- ٧٨ هل بيع المصراة صحيح ؟ ، ومتى يثبت الخيار لمشتري المصراة ومتى يرددها
- ٧٩ يرى الشافعية امتداد الخيار إلى ثلاثة أيام فإذا يترتب عليه ، وهل يفهم من الحديث أنه لو ترك البائع الحلب ناسيا لا يثبت الخيار ؟
- ٨٠ لو در اللبن على الحد الذى أشعرت به التعرية هل يثبت أيضا الخيار للمشتري أخذ الشافعية من ثبوت الخيار فى المصراة ثبوته فى كل موضع حصل فيه تدليس من البائع ، أقوال العلماء فيما يرد مع المصراة إذا اختار الرد سواء كان اللبن باقيا أم لا
- ٨١ ما الحكم فيما إذا ظهر عيب آخر غير التصرية ، قول الحنفية بنسخ حديث المصراة ومناقشته وهو بحث نفيس جدا
- ٨٨ هل يجزئ غير التمر بدل اللبن ، وهل يجب رد بدل الثمرة أو الحمل الذى تلف عند المشتري إذا رد المبيع
- ٨٩ (الحديث الرابع) حديث أبى هريرة (أن النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد أو تنا جشوا) النخ وتخرجه ، وضبط ألفاظ الحديث
- ٩٠ النهى عن خطبة الرجل على خطبة أخيه ، والمذاهب فى متى يحرم ذلك ، ومتى يجوز ، وإذا حرم فهل يؤثر فى صحة النكاح
- ٩٣ إلحاق خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى بخطبة الرجل على خطبة أخيه فى التحريم
- ٩٤ معنى قوله فى الحديث (ولا تسأل المرأة طلاق أختها) وكلام العلماء فى ذلك وضبط باقى ألفاظ الحديث
- ٩٥ (الحديث الخامس) حديث أبى هريرة (إذا ما اشتري أحدكم لقحة) النخ

الصفحة	الموضوع
٩٦	تخریجه وضبط ألفاظه ومعنى اللقحة ،
٩٨	(الحديث السادس) حديث أبي هريرة (نهى عن لبستين) الخ وتخریجه
٩٩	ضبط ألفاظه
١٠٠	تحريم بيع الملامسة والمنازمة ومعناها
١٠١	استنباط بطلان بيع الغائب من الحديث
١٠٢	عدم صحة بيع الأعمى وشرائه
١٠٣	معنى الاحتباء وحكمة النهی عنه
١٠٥	حكمة إفراد النهی عن بيع الملامسة وغيره مع أنها داخلة في بيع الغرد الباطل
١٠٦	(الحديث السابع) حديث أبي هريرة (لا يبيع بعضكم على بيع أخيه) الخ
	و (الحديث الثامن) حديث ابن عمر (لا يبيع بعضكم على بيع بعض)
١٠٧	تخریجه : وهل الغنائم والمواريث مستثناة من تحريم البيع على بيع أخيه
	وشرح لبعض الروايات الأخرى الماثلة لرواية الباب
١٠٩	(الحديث التاسع) حديث ابن عمر (كنا في زمن رسول الله ﷺ نبتاع
	الطعام) الخ و (الحديث العاشر) (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه) وتخریجهما
١١١	دلالة الحديث على جواز بيع الصبرة جزافا
١١٢	هل الحديثان متطابقان في عدم جواز بيع ما اشتراه حتى يقبضه ، وفي عدم
	الجواز أقوال سبعة للعلماء
١١٥	أقوال العلماء في غير البيع من سائر التصرفات قبل القبض
١١٦	أقوالهم أيضا فيما ملك بغير البيع « باب بيع الأصول والثمار والرخصة
	في العرايا » (الحديث الأول) حديث ابن عمر (من باع نخلا قد ابرت
	فثمرتها للبائتم) الخ
١١٧	تخریجه
١١٩	معنى التأخير : وبحت في منطوق الحديث ومفهومه من عدم دخول الثمرة
	المؤبرة ودخول غيرها الخ

- الصفحة الموضوع
- ١٢٠ اختلاف العلماء فيما اذا باع نخلا قد أبر بعضه دون البعض الآخر
- ١٢١ ادعاء ابن حزم عدم جواز اشتراط الثمرة المؤبرة للمشتري والرد عليه
- ١٢٢ فوائد اخرى مهمة ، ومنها اختلاف الشافعية في الثمرة الحادثة بعد البيع على الثمرة القديمة التي بقيت للبائع ، وكلامهم في ثياب العبد التي كانت عليه حين البيع
- ١٢٣ حكم المال المملك للعبد اذا باع الصيد العبد ، وهل للمشتري ان يشترطه ، وهل يشترط ان يكون معلوما ام لا
- ١٢٤ (الحديث الثاني) حديث ابن عمر (نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها)
الخ وتخرجه
- ١٢٥ معنى بدو الصلاح ومعنى النهى عن بيعها حتى تبدو واقوال العلماء في ذلك مع التفصيل
- ١٣٠ (الحديث الثالث) حديث ابن عمر (نهى عن المزانة) الخ و (الحديث الرابع) حديث سالم (رخص في العرايا)
- ١٣١ (الحديث الخامس) حديث زيد بن ثابت (أرخص لصاحب العرية) الخ وتخرجه
- ١٣٢ معنى المزانة بتفصيل شامل ، ودلالة الحديث على تحريم بيع الرطب من الربوى بالياس
- ١٣٥ جملة فوائد أخرى من الحديث ومنها الترخيص في العرايا ، وأقوال للعلماء في تفسيرها
- ١٣٩ معنى (الخرص) وهل البسر كالرطب
- ١٤٠ اختلاف العلماء في هل يقتصر في هذه الرخصة على النخل أو يقاس عليه غيره ، واختلافهم في جوازها في خمسة أوسق ، ويبين ذلك مفصلا
- ١٤٢ * (باب بيع العقار وما يدخل فيه) * وحديث أبي هريرة (اشترى رجل من رجل عقارا » الخ وتخرجه
- ١٤٣ بناء الاخذ بحديث الباب على مسألة أصولية ، وبيان معنى العقار وباقي ألفاظ الحديث

- الصفحة الموضوع
- ١٤٤ احتمالات في الواقعة التي نص عليها الحديث
- ١٤٥ في الحديث النذب إلى اصلاح ذات البين ، ضبط باقي ألفاظه
- ١٤٦ ﴿ باب الخيار في البيع ﴾ وحديث ابن عمر « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار » النخ وتخرجه
- ١٤٨ شرح ألفاظ الحديث
- ١٤٩ ثبوت الخيار لكل من المتبايعين ووقته وكلام العلماء فيه وبسط الكلام على الخلاف في ذلك بمالا مزيد عليه
- ١٥٥ حد التفرق المشروط لمنع الخيار
- ١٥٦ معنى قوله في الحديث (الا بيع الخيار) وأقوال العلماء في ذلك
- ١٥٨ متى يسقط خيار المجلس ، شرح ما يحتاج إليه من الروايات المذكورة في النسخة الكبرى
- ١٦٠ ﴿ باب الحوالة ﴾ وحديث أبي هريرة « مطل الغنى ظم » النخ
- ١٦١ تخرجه ، ومعنى الغنى ، وكون مطل الغنى ظلما
- ١٦٢ هل يجب التكسب لوفاء الدين ، وهل يتوقف أدائه على مطالبة مستحقه
- ١٦٣ دلالة الحديث على فسق الماطل والزامه بدفع الدين وأن المعسر لا تجو مطالبته حتى يوسر
- ١٦٤ حكم ما لو اختلف المحيل والمحتال في يسار الحال عليه واعساره ، وضبط كلمة (فليتبع) ومنهاها والخلاف في هذا الأمر
- ١٦٥ حكمة الجمع بين الجملتين في الحديث
- ١٦٦ هل المعتبر رضا المحيل والمحتال فقط ، وماذا يترتب على الحوالة والمذاهب في ذلك
- ١٦٨ ﴿ باب الغصب ﴾ وحديث ابن عمر « لا يجابن أحدكم ماشية أخيه » النخ وتخرجه
- ١٦٩ دلالة الحديث على تحريم أخذ مال الانسان بغير إذنه واعتراض على هذا

- وجوابه ؛ وذكر ما يستثنى من عموم هذا كالمضطر ومن له إلال على المالك وابن السبيل ، وكلام واسع في هذا العلماء لا يستغنى عنه طالب العلم
- ١٧٢ معنى «الماشية» وما المراد بالأخ وهل الذي كالمعلم
- ١٧٣ إفادة الحديث جواز التمثيل لما يخفى ، ومعنى كلمة «المشربة»
- ١٧٤ ضبط كلمة «فينقل» وإفادة الحديث أن اللبن يسمى طعاما، وأن الشاة المبيحة إذا كان فيها لبن فهو مقابل بقسطه ، وأنه إذا مرق لبنا من ضرع يجب عليه القطع بشروطه
- ١٧٥ ﴿باب الأجارة﴾ وحديث أبي هريرة «خفف على داود عليه السلام القراءة» الخ وتخرجه وما المراد بالقراءة وتخفيف القراءة
- ١٧٦ في الحديث فضل الأكل من عمل البدن وصحة الأجارة
- ١٧٧ احتمالات فيما كان يعمل عليه السلام بيده ولا يأكل إلا منه
- ١٧٨ (باب أحياء الموات) وحديث أبي هريرة (لا يمنع فضل الماء لمنع به الكلاء) وتخرجه
- ١٧٩ ما هو الماء المنهى عن منع فضله ، وشرح الحديث
- ١٨٠ شروط وجوب إعطاء الماء للمحتاج إليه
- ١٨١ ما المراد بوجوب بذل فضل الماء للماشية ، وهل يجب البذل للرطاة أيضا
- وما هو الكلاء ، وما المناسبة بين الحديث وبين التجريب بأحياء الموات
- ١٨٢ استدلالان للمالكية من الحديث ، والجمع بين رواية الباب ورواية ابن حبان
- لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا فضل الكلاء الخ وحديث ابن ماجه (ثلاث لا تمنع) الخ
- ١٨٥ (باب الوصية) وحديث ابن عمر (ما حق امرئ له شيء يوصى فيه) الخ وتخرجه
- ١٨٦ شرح الحديث اجمالا
- ١٨٧ إفادة الحث على الوصية ، وأقوال العلماء في ذلك وما هو الشيء الذي

الصفحة الموضوع

يوصى فيه استحباباً

- ١٨٩ وما الذي يوصى فيه وجوباً ، ومتى يجب
١٩٠ هل أوصى رسول الله ﷺ بشيء ، وما هو
١٩١ دلالة الحديث لمن يعتمد على الخط والكتابة وأقوال العلماء في ذلك
١٩٢ ما المراد بالمرء في قوله (ما حق امرئ مسلم) وما المراد في هذه الجملة
﴿ باب العتق وصحبة المالك ﴾ والحديث الأول حديث ابن عمر (من
أعتق شركاً له في عبد) الخ
١٩٣ تخريجه

- ١٩٧ افادة الحديث أن من ملك حصة من عبد فأعتق تلك الحصة وهو موسر
بقية الباقي عتق عليه والولاء له ، وأقوال العلماء في ذلك
١٩٩ من قال إن هذا الحكم خاص بالعبد دون الأمة والرد عليه وباقي الأقوال
السبعة عشر في ذلك ، ودليل من أبطل استسعاء العبد في تخليص نفسه
ودليل من جوزه

- ٢٠٦ ما معنى قوله (من أعتق شركاً) وما ضبط كلمة (الشرك) وماذا خرج
بقوله أعتق ، وما المراد بكونه (له مال يبلغ ثمن العبد) هل ثمن حصة
الشريك أو كله ، ولو ملك بعض ثمن نصيب شريكه فإذا الحكم
٢٠٨ ما معنى قوله (قوم عليه قيمة العدل) وقوله (فأعطى شركاءه حصصهم)
ومن أتلف شيئاً لا يسكال ولا يوزن هل يجب عليه قيمته أو مثله ، أقوال
العلماء في ذلك

- ٢٠٩ فوائد مهمة من الحديث ، (الحديث الثاني) حديث جابر (باع النبي ﷺ عبداً
مدبراً) الخ

٢١٠ تخريجه ،

- ٢١١ ما هو المدبر ، وما علة تسميته بذلك ، ودلالة الحديث على بيعه ومذاهب
العلماء في ذلك وبسط القول فيه

الصفحة الموضوع

- ٢١٦ هل باعه النبي ﷺ في حياة صاحبه أم بعد موته
- ٢١٧ اسم العبد المذنب الذي بيع ، ومن الذي اشتراه وما ترجمته
- ٢١٨ بكم بيع العبد ، وهل اتفاق الانسان على نفسه يسمع صدقة ، وما المراد بالأهل في قوله (فلاهلك)
- ٢١٩ إفادة الحديث أن على الامام أن ينظر في أمر رعيته ، وأن النبي ﷺ هو الذي باشر بيع العبد بنفسه ولماذا
- ٢٢٠ دلالة الحديث على جواز البيع فيمن يزيد ، وعلى جواز الرجوع عن التدبير بالقول
- (الحديث الثالث) حديث أبي هريرة (لا يقل أحدكم اسق ربك) الخ وتخريجه
- ٢٢١ إفادة الحديث عدم حل وصف المخلوق بالربوبية وأقوال العلماء في ذلك وهل ذكر السقي والأطعام والوضوء أمثلة أم قيود ، وفيه أنه لا بأس بقول المملوك عن مالكة سيدي ، ومعنى السيد رهل هناك فرق بين الرب والسيد
- ٢٢٢ إفادته جواز قوله (مولاي) أيضاً
- ٢٢٣ وفيه هي السيد عن ان يقول لمملوكه عبيدي وأمن روجه ، وهل النهي على التحريم أو التنزيه
- ٢٢٤ الحديث الرابع حديث أبي هريرة (نعم مال المملوك أن يتوفى بحسن عبادة الله) الخ (والحديث الخامس) حديث ابن عمر (إن العبد إذا نصح لسيدته) الخ
- ٢٢٥ تخريجها ، وشرح كلمة (نعم) وفضل المملوك المصالح
- ٢٢٦ معنى (فله أجره مرتين)
- ٢٢٧ كتاب الفرائض (الحديث الأول) حديث أبي هريرة (أنا أولى الناس بالمؤمنين) الخ وتخريجه

الصفحة الموضوع

- ٢٢٨ معنى كونه (أولى الناس بالمؤمنين) وما يترتب على ذلك
- ٢٢٩ معنى قوله (فأيكم ماترك ديناً أو ضيعة) الخ، والأحكام التي أزالها الله بآية (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم)
- ٢٣٠ قيام النبي ﷺ والخلفاء بعده بقضاء دين من يموت ولا يخلف وفاء، وبرعاية العيال الذين لا مال لهم
- ٢٣١ شرح جملة (وأيسكم ماترك مالا) الخ ومعنى العصبية
- ٢٣٢ إذا ماتت المرأة عن ابني عم أحدها أخ لأم والآخر زوج فإرثهما
- » (الحديث الثاني) حديث ابن عمر (أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري جارية بعثتها) الخ
- ٢٣٣ تحريمه، وإفادته جواز بيع الرقيق بشرط عتقه
- ٢٣٤ تعيين هذه الجارية
- ٢٣٥ شرح جملة (لا يمنعك ذلك) الخ وبيان كيف يثبت الولاء لهما مع ما اشترطوا عليها أنه لهم
- ٢٣٦ صور أخرى يثبت فيها الولاء؛ وأقوال العلماء فيها
- ٢٣٧ صور أخرى فيها تتعلق بالولاء وجوداً وعدماً
- ٢٣٨ (الحديث الثالث) حديث أبي هريرة (لا تقسم ورثتي ديناراً) الخ وتحريمه
- ٢٣٩ إفادة الحديث أن النبي ﷺ لم يترك شيئاً، وذكر الدينار ليس معناه أنهم يقتسمون ما قل عنه، وفيه وجوب تفقة أزواج النبي ﷺ واختلاف العلماء في المراد من العامل المنصوص على وجوب نفقته، واستنباط الطبري منه أن من يشتغل بعمل لله فيه برؤه عليه أجر يجوز له أن يأخذ الرزق على اشتغاله به كالمؤذن وغيره
- ٢٤٠ دلالة الحديث على أن النبي ﷺ لا يرث وحكمة ذلك

» ثم الفهرس بحمد الله تعالى